

جمعية نهوض وتنمية المرأة

المرأة المصرية بعد عام من ثورة 25 يناير
تتميش..إقصاء..عنف ممنهج

فريق العمل

جمع المادة وتحليلها وكتابتها

ميريت رأفت - باحثة إعلامية

سارة سامي - باحثة إعلامية

خالد منصور - مسئول وحدة التوثيق

رحاب أبو القاسم - باحثة إعلامية

مراجعة

إنجي سمير -مديرة ادارة الإعلام

رشا رسلان -مديرة ادارة التدريب ومسئولة بادارة الإعلام

إشراف ومراجعة

د.إيمان بيبرس

2013

أبواب المرصد

الصفحة	الموضوع
3	<u>دردشة</u>
8	<u>الفصل الأول: وضع المرأة المصرية عام 2012</u>
23	<u>الفصل الثاني: كشوف العذرية...سميرة إبراهيم فتاة عام 2011</u>
57	<u>الفصل الثالث: سحل الفتيات..بنات مصر من الثورة إلى السحل والتعرية</u>
101	<u>الفصل الرابع: التحرش الجنسي</u>
131	<u>الفصل الخامس: زواج القاصرات</u>
145	<u>الفصل السادس: المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور...ضيف شرف</u>
180	<u>الفصل السابع: أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة</u>
219	<u>النتائج العامة التي خلص إليها المرصد الإعلامي</u>
238	<u>جمعية نهوض وتنمية المرأة في سطور</u>
239	<u>نبذة عن د.إيمان بيبرس</u>

درشة

شهدت مصر خلال العامين الماضيين العديد من الأحداث على المستوى السياسي والاجتماعي والتي كان لها أثر بشكل مباشر على واقع المرأة المصرية وعلى المجتمع ككل، فظهرت العديد من القضايا التي تمس المرأة وفرضت نفسها بقوة على الساحة الإعلامية، وهذا ما دفع جمعية نهوض وتنمية المرأة لإجراء المرصد الإعلامي الثالث عقب ثورة يناير، والذي نتناول فيه أهم قضايا المرأة التي أثّرت على صفحات الجرائد والمجلات، وقد تم العمل على هذا المرصد لمدة عام حيث قمنا بتوثيق المادة الصحفية ورصدها وتحليلها مما جعلنا نتوقف عند شهر يونيو 2012، على أن يتم تخصيص المرصد القادم لتناول أهم القضايا التي أثّرت في الصحف والمجلات خلال عام 2013، حيث وقعت العديد من الأحداث وأثّرت مئات القضايا الخاصة بالمرأة خاصة مع صعود تيار الإسلام السياسي وسيطرته على الحكم، ومن أهمها قضية التحرش والتعدي المنظم على الفتيات في التحرير وفي وسائل المواصلات خاصة في عربات المترو المخصصة للسيدات.

هذا بالإضافة إلى أحداث الاتحادية والتعدي على المتظاهرات من خلال ضربهن وتكليم أفواههن مثلما حدث مع الناشطة السياسية شاهنده مقلد، كما تكرر مشهد الإعتداء على الناشطات في أحداث المقطم الأولى حيث تم صفع الناشطة السياسية ميرفت موسى، وغيره من الأحداث التي وقعت خلال الفترات القليلة السابقة.

وهذا ما جعلنا نخصص هذا المرصد لرصد وتحليل تناول 11 صحيفة ومجلة، لسنة من أهم قضايا المرأة التي تناولتها وسائل الإعلام في فترة من أكتوبر 2011 وحتى يونيو 2012، على أن نقوم بتخصيص المرصد القادم لأحداث عام 2013.

ويستهدف المرصد بشكل مباشر العمل والتواصل مع الإعلاميين من الصحفيين والكتاب، وذلك لتأكيدنا على أهمية الدور الذي يقومون به في بلورة رؤية المجتمع نحو المرأة، فهم يصلون إلى عدد كبير من أفراد المجتمع ويؤثرون في أفكارهم واتجاهاتهم، وبالتالي فهم يساهمون في تشكيل نظرة المجتمع للمرأة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

ومن هذا المنطلق فقد قمنا بالاهتمام بمتابعة تطورات المشهد السياسي والاجتماعي والذي ينعكس بدوره على المرأة وقضاياها، فتابعنا المشهد السياسي الذي ألقى بظلاله على وضع المرأة بشكل عام، فرصدنا مشاركة المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور، كما تابعنا الهجمة الشرسة التي شنّها مجلس الشعب المنحل على مكتسبات المرأة والتي تتمثل في قوانين الأحوال الشخصية،

ورصدنا متابعة الصحف لموضوعي التحرش الجنسي وزواج القاصرات كقضيتين اجتماعيتين، وأيضاً قمنا برصد الانتهاكات التي حدثت ضد نساء وفتيات مصر من كشف عذرية وسحل للفتيات.

وتعود أهمية المرصد الإعلامي إلى أنه يتناول بالرصد والتحليل أداء الصحافة المطبوعة كواحدة من أهم وسائل الإعلام، في تناولها لقضايا المرأة وقد خرجنا في هذا المرصد بعدد من المؤشرات التي ينبغي الانتباه لها فيما يخص العديد من القضايا، فنحن الآن نرى أن المرأة المصرية زاد إقصائها في الحياة السياسية، بل وأصبح هناك تحرش منظم وممنهج وجماعي موجه ضد المرأة لإبعادها عن الحياة العامة والسياسية، هذا بخلاف التوجه السلبي ضد المرأة ومكتسبتها.

ولذلك قمنا برصد وتوثيق تناول الصحف والمجلات - كأحد أهم وسائل الإعلام- لقضايا المرأة المختلفة.. ليجيب الرصد عن تساؤلات منها: هل عكست هذه الصحف وجهة نظر منحازة للقضايا محل الدراسة أم أنها كانت حيادية وموضوعية في تناولها لها؟ وهل اهتمت الاهتمام الكافي بهذه القضايا أم ساهمت بتجاهلها للقضية في تفاقمها؟ هل اتخذت موقف مؤيد للمرأة أم كانت ضد المرأة وعملت على توجيه الرأي العام تجاهها بشكل سلبي؟.. وتساؤلات أخرى عديدة.

وقد قمنا بتحليل كيفية تناول الصحفي لقضايا المرأة في عدد من الصحف والمجلات المصرية وهي:

- جريدة الأهرام والأخبار "وملحق أخبار اليوم" والجمهورية بالإضافة إلى مجلة صباح الخير (ممثلة عن الصحف القومية).
- جريدة الوفد (ممثلة عن الصحف الحزبية).
- جريدة المصري اليوم، والشروق، واليوم السابع (ممثلة عن الصحف الخاصة).
- مجلة حواء ونصف الدنيا (ممثلة للصحف المتخصصة والمختصة بشئون المرأة).

وينقسم المرصد إلى سبع فصول، تم ترتيبهم وفقاً لأسبقيات الأحداث، حيث تم اختيار أهم قضايا المرأة التي تناولتها بالنشر الصحف والمجلات المصرية سالف الذكر، والفصول كالتالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان "واقع المرأة المصرية منذ 2011 وحتى بداية عام 2013"، وتناول هذا الفصل الأحداث التي وقعت للمرأة المصرية منذ 2011 وحتى بداية عام 2013، كما عرض هذا الفصل أهم الخطوات التي قامت بها جمعية نهوض وتنمية

المرأة لدعم ومؤازرة قضايا المرأة خلال هذه الفترة، ويعتبر هذا الفصل هو الإطار العام لرصد وتحليل التناول الصحفي لقضايا المرأة.

■ **الفصل الثاني:** يتناول قضية "كشوف العذرية"، وفيه تم رصد كيفية تناول الصحف والمجلات لهذه القضية فهل كانت مناصرة للفتيات ضحايا كشوف العذرية أم اتخذت الموقف المؤيد للمجلس العسكري؟ .. يليها تحليل هذه التغطية الصحفية وعرض النتائج.

■ **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تم رصد التناول الصحفي لقضية "سحل الفتيات...بنات مصر من الثورة إلى السحل والتعرية" وتناولنا خلال هذا الفصل التناول الصحفي لقضية سحل وتعرية الفتيات في أحداث مجلس الوزراء عام 2011، وخلال رصدنا لهذه القضية استطعنا أن نقف على أهم الملامح التي ميزت التناول الصحفي لقضية سحل الفتيات فهل الصحف كانت مع الفتيات؟ أم اتخذت الجانب المؤيد لأفعال المجلس العسكري، وهل دافعت عن الفتاة التي عراها بعض جنود العسكر أم كانت الصحف مع آراء بعض الشيوخ والإعلاميين الذين وصفوها بالفجور وأنها هي المخطأة؟، كما رصدنا خلال هذا المرصد التناول الصحفي لأحداث جمعة الحرائر التي خرجت لتدافع عن فتيات ونساء مصر، وأيضاً رصدنا التناول الصحفي لتظاهرات العباسية التي خرجت لتؤيد المجلس العسكري.

■ **الفصل الرابع:** في هذا الفصل تناولنا ظاهرة اجتماعية وهي ظاهرة "التحرش الجنسي"، وقد سبق ورصدنا هذه الظاهرة في المرصد الإعلامي السابق، ولكننا لاحظنا منذ عدة شهور تفاقم وانتشار هذه الظاهرة بشكل مخيف، مما دعى الجمعية أن تقوم بعمل استبيان حول "ظاهرة التحرش الجنسي" لكي نقوم بدراسة هذه الظاهرة ونقف على أهم أسبابها، واستكمالاً لهذه الدراسة ونتائجها التي تشير لانتشار الظاهرة في مختلف المناطق وبين مختلف الأعمار دون أن يكون مظهر الفتاة أو السيدة هو أحد أسباب التحرش، وإيماناً من جمعية نهوض وتنمية المرأة بأهمية الإعلام في التصدي للظواهر السلبية في المجتمع، قمنا برصد تناول الصحف والمجلات المختلفة لقضية التحرش الجنسي خلال الفترة من أكتوبر 2011 وحتى يونيو 2012، حتى نعرف هل الصحف والمجلات محل الرصد تناولوا القضية بشكل مكثف أم أغفلوها ولم يعطوها الاهتمام الكافي في التناول؟، وأيضاً هل الصحف والمجلات ألقت باللوم على الفتاة في حوادث التحرش أم ألقت اللوم على المتحرش؟... وأسئلة أخرى عديدة استطعنا أن نجيب عنها خلال رصدنا وتحليلنا للتناول الصحفي لهذه القضية.

■ **الفصل الخامس:** أما هذا الفصل فقد تناول قضية "زواج القاصرات" والتي تمثل شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة وانتهاكاً لحقوقها كطفلة وإنسانة، وهي قضية ليست بجديدة ولكنها تزداد انتشاراً خاصة مع انتشار الفقر والجهل في قرى ومحافظات مصر، وخاصة بعد خروج العديد من الأصوات التي تنادي بخفض سن زواج الفتيات، وهذا ما جعلنا نهتم في هذا المرصد برصد التداول الصحفي لهذه القضية للوقوف على طبيعة التداول الإعلامي لهذه الظاهرة فهل كانت الصحف والمجلات مع خفض سن الزواج أم كانوا رافضين لهذه الظاهرة؟

■ **الفصل السادس:** في هذا الفصل تم تناول قضية "المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية للدستور..ضيف شرف"، حيث لوحظ إقصاء المرأة في هذه اللجنة، على الرغم من أن الدستور الجديد سيحكم حياة المصريين بشكل عام سواء المرأة أو الرجل، ولذلك لا يوجد أية مبرر لإقصائها خاصة مع وجود كفاءات نسائية ممن يُشهد بكفاءتهن محلياً وإقليمياً ودولياً وأيضاً في المجال القانوني وهذا ما جعلنا نهتم في هذا الفصل باستعراض تحليل التغطية الصحفية لهذه القضية، وذلك للوقوف على مدى التزام هذه الصحف بدورها في التنبيه بتزدي هذه النسبة سواء في التشكيل الأول أو الثاني للجنة التأسيسية للدستور، فهل اهتمت الصحف بالنشر عن هذه المهزلة في حق المرأة المصرية؟ وهل شاركت الصحف محل الدراسة في الضغط الشعبي الذي ندد بهذا الإقصاء لنصف المجتمع؟ أم اكتفت بدور المتفرج من خلال العرض المحايد لقضية نسبة تمثيل المرأة المتردي في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر؟

■ **الفصل السابع:** يتناول متابعة التغطية الصحفية لقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة"، فبعد انتخاب برلمان ما بعد الثورة، اعتقد الشعب المصري أن أول مجلس شعب منتخب بإرادة حرة من المصريين سيعمل جاهداً على سن القوانين التي تحقق مطالب الثورة المصرية، ولكن للأسف جاء البرلمان مخيباً لآمال المصريين رجالاً ونساءً فبدلاً من أن ينشغل البرلمان بتوفير فرص عمل ومراقبة أداء الحكومة، انشغل بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة وطالب بإلغائها، كما وجدنا البرلمان يناقش قضية إباحة الختان وخفض سن زواج الفتيات، والخلع والرؤية والحضانة ومضاجعة الوداع بدلاً من أن يناقش موازنة الدولة وكيفية تنمية الإقتصاد وإيجاد حلول حقيقية لإعادة بناء مصر بعد الثورة، وهذا الأداء جعلنا منشغلين برصد التداول الصحفي لأداء البرلمان المصري حول قضايا المرأة، لنعرف إلى أي مدى كانت الصحف والمجلات محل الدراسة مواكبة لما

يخرج من مجلس الشعب من إقتراحات وتصريحات حول المرأة المصرية، وهل اكتفت الصحف برصد ما يحدث في البرلمان المصري.. أم قامت بتحليل مقترحات القوانين ودافعت عن حقوق المرأة التي يهاجمها مجلس الشعب؟

وكان من المؤسف أننا وجدنا أن وضع المرأة المصرية يسوء يوماً تلو الآخر، فمعظم القضايا محل الرصد تمثل انتكاسة لحقوق المرأة، صحيح أن التداول الصحفي لم يكن في مجمله سلبياً وينتقص من حقوق المرأة ولكننا خرجنا بعدد من النتائج الصادمة حول بعض الصحف والمجلات المتخصصة في شؤون المرأة.

ولهذا نتمنى أن يتم قراءة هذا المرصد بعناية وتدقيق من جانب الإعلاميين والإعلاميات ومن جانب صناع القرار حتى نستطيع معاً أن نقف ضد الظلم الواقع على المرأة، فعلى الإعلاميين دوراً لا بد أن يؤديه وهو الدفاع عن المرأة ضد الهجمات الشرسة التي تصوب تجاه مكتسباتها، فصحيح أن دور الإعلام هو نقل الحقائق ولكن أيضاً من الأدوار الهامة للإعلام "الدفاع عن الحق"، فمن واجب الإعلامي الحر أن يدافع عن المظلوم، كما أن من واجبه أن يعمل على تنمية المجتمع ويرتقي بالفكر العام بعيداً عن التمييز بين الرجل والمرأة، كما نطالبهم بالتكاتف معنا ومع مختلف الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لتصل أصواتنا للمسؤولين ومتخذي القرار للمحافظة على مكتسبات المرأة والحصول على المزيد منها من خلال إشراكها في عملية اتخاذ القرار وتحقيق ما يكفل لها استمرار مسيرتها في الوقوف جنباً بجنب مع الرجل في سبيل تحقيق الازدهار والتقدم للبلاد والدفع بالوطن العزيز للأمام في سبيل تحقيق الرخاء والتنمية التي ننشدها جميعاً كمواطنين مصريين ومخلصين.

د. إيمان بيبرس

رئيسة مجلس إدارة

جمعية نهوض وتنمية المرأة

الفصل الأول

واقع المرأة المصرية منذ 2011 وحتى بداية عام 2013

سنتناول في هذا الفصل ما حدث للمرأة المصرية منذ 2011 وحتى بداية عام 2013 للوقوف على أهم التحديات والمعوقات التي كانت تعاني منها المرأة المصرية خلال هذا العام، حيث يعتبر هذا الفصل هو الفصل التمهيدي لعرض المرصد الإعلامي وعرض كيفية تناول الصحف والمجلات المختلفة لقضايا المرأة.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الوقائع التي حدثت للمرأة المصرية وكيف أثرت على وضع المرأة وقضيتها خاصة عقب ثورة 25 يناير وصعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم. وسنقوم بسردهم أهم الوقائع التي حدثت للمرأة خلال تلك الفترة، لأن هذا يعتبر الإطار العام لرصد وتحليل تناول الصحفي لقضايا المرأة، كما سنقوم بعرض أهم الخطوات التي قامت بها جمعية نهوض وتنمية المرأة لدعم ومؤازرة قضايا المرأة خلال هذه الفترة من خلال مشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" والذي تنفذه جمعية نهوض وتنمية المرأة بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي.

وضع المرأة المصرية منذ عام 2011 وحتى بداية عام 2013

بعد ثورة 25 يناير تغير المجتمع المصري كثيراً فالجميع كان لديه أحلام وطموحات، والجميع شعر برغبة حقيقية في التغيير ولعل من أبرز المشاهد التي أكدت على رغبة جموع المصريين في التغيير هو مشهد إصطفاف الألوف أمام اللجان الانتخابية ليختار الشعب نواب ورئيس ظن الشعب أنهم سيعملون على تحقيق أحلامه، ولكن للأسف سرعان ما تحولت هذه الأحلام إلى كوابيس، فلم يتحقق شئ من أحلام أحد، بل على العكس واجه الشعب المصري المزيد من المخاطر والتحديات والمعوقات في ظل حكم د.محمد مرسي.

والمرأة المصرية مثلها مثل جميع أبناء الشعب المصري كان لديها هي أيضاً أحلامها...فهي كانت تحلم بالعيش والحرية والعدالة الإجتماعية وأيضاً كانت تحلم بأن يتضافر المجتمع معها ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية والمجتمعية التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية والحياة العامة، كما كانت تحلم بسن التشريعات التي تتصدى بحزم لما يمكن أن تتعرض له المرأة من عنف وتمييز، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة لها ولأسرتها.

ولكن ما اكتشفناه من خلال رصدنا لمختلف الأحداث التي مرت بها المرأة المصرية في عام 2012 هو أنه لم يكن وضع المرأة المصرية أحسن حالاً بهذا العام عن سابقه، بل على العكس وجدنا حدة وعنفاً أكبر وغير مبرر يُمارس ضد المرأة، وتردي جسم في وضعها على مختلف الأصعدة وبكل المجالات تقريباً.

وحتى مع دخولنا لعام 2013 لم يتغير الوضع كثيراً، بل وظهرت ممارسات جديدة مناهضة للمرأة ومُحجمة لدورها.

وخلال السطور القادمة سنعرض عليكم نبذة مختصرة عن ما شهدته المرأة من تراجع وتفقر لدورها خلال عام 2012 وبداية عام 2013:

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة المصرية كمرشحة وناخبة:

بالنسبة لمشاركة المرأة المصرية سياسياً في عام 2012/2011 فيمكن رصدها من خلال مستويين كمرشحة وكناخبة، على مستوى مشاركتها كمرشحة ففي المرحلة الأخيرة من الانتخابات البرلمانية والتي تمت عام 2012 واجهت المرأة المصرية نفس ما وجهته بالمرحلة الأولى من الانتخابات، فكانت المرشحة توضع بذيل القائمة الحزبية كديكور في أغلب الأحيان ليس أكثر وللالتزام بما نص عليه القانون من ضرورة أن تتضمن قائمة المرشحين الحزبية لإمرأة واحدة على الأقل، كما وجدنا بعض الأحزاب تقوم بوضع صور الزهور بدلاً من صور المرشحات، إلى جانب تعرض بعض الناخبات لبعض الممارسات من محاولات البعض لتوجيههن أو مضايقتهن.

وفي النهاية لم تفز المرأة المصرية بمقاعد في مجلس الشعب سوى بنسبة 2% تقريباً كما أن أغلب من فزن كن على قائمة حزب الحرية والعدالة ، مما أدى إلى أن تصبح مصر - للأسف- في ذيل قائمة الدول العربية بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس النيابية.

أما على مستوى مشاركتها كناخبة فوجدنا بشكل واضح منذ الجولة الأخيرة من الانتخابات البرلمانية لعام 2012/2011، ثم في الانتخابات الرئاسية، وبعدها في الإستفتاء على الدستور الجديد، طوابير النساء الطويلة من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، واللاتي كن يحضرن خصيصاً منذ الصباح الباكر وعلى مدار اليوم كي يدلين بأصواتهن ويشاركن بقوة كالعادة، أملاً منهن في تغيير هذا البلد واختيار الأصلح لإدارة البلاد.

ثانياً: المرأة ضيفة شرف في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور:

بعد إنتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية أضطرت المرأة المصرية لخوض حرب شعواء لمواجهة الإقصاء في كل ما يتعلق بدستور جمهورية مصر العربية الجديد، بدءاً من تدني نسبة تمثيلها في اللجنة التأسيسية المسؤولة عن وضع الدستور الجديد، مروراً بمواد الدستور المعيبة التي تهدر

حقوقها، وانتهاءً بما تم ممارسته ضدها من ممارسات لمنعها من التعبير عن رأيها والإدلاء بصوتها بحرية وسلاسة كما ينبغي.

فنسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور لم تتعدَ الـ6% بواقع 6 سيدات من 100 عضو من أعضاء لجنة المائة 4 منهن كن ممثلات حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين-.

وعلى الرغم من المطالبات الحثيثة لجميع مؤسسات الدولة بأن يتم إعادة تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه، ولم يتزعزع القائمون على تشكيل اللجنة عن موقفهم المتخاذل بالنسبة لتمثيل جميع فئات المجتمع في لجنة وضع الدستور، وبالفعل خرج من هذه اللجنة دستوراً معيباً لا يعبر عن فئات المجتمع المصري.

ثالثاً: الدستور المصري الجديد:

في الدستور الجديد نجد قصوراً شديداً في وضع ضمانات خاصة بحقوق المرأة، وعلى الرغم من عرض آراء العديد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني فيما خرجت به اللجنة التأسيسية لوضع الدستور على رئيس الجمهورية خلال لقائه مع عدد من القيادات النسائية والتي تم إرسالها كذلك إلى الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، إلا أن ما حدث هو خروج مسودة نهائية تضرب بهذه المطالبات عرض الحائط ولا تكفل للمرأة أية حقوق، ولا تحتوي سوى على وعود بالعناية والرعاية لحقوق الأمومة والطفولة.

وجاء الدستور الجديد خالي من أي ضمانات دستورية أو آليات تشريعية تحمي حقوق المرأة المصرية في المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة وغيرها، وتقلدها للمناصب القيادية، وحمايتها من التمييز بوسائل وإجراءات عملية، وجاءت صياغة المادة فضفاضة وغير محددة للآليات التي ستحكم كفالة الدولة لهذه الحقوق ، بل وألغيت المواد التي تؤكد المساواة بين المرأة والرجل ، وصارت المرأة مهددة بمنعها من العمل في ظل هذا الدستور المتهري وفي ظل مناخ مجتمعي يشوبه التشدد من قبل بعض من يطلقون عليهم لقب "شيوخ" والذين يطالبوا بعودة المرأة إلى المنزل وعدم الخروج منه إلا في حالة الضرورة القصوى .. هؤلاء الشيوخ الذين لم نسمعهم يطالبون بعودة المرأة للمنزل خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير، فهل بعد أن شاركت المرأة بفاعلية في الميدان وتلقت الضربات والرصاص الحي والمطاطي -في الوقت الذي كان هؤلاء الشيوخ يفتون بحرمانية الخروج عن الحاكم- صار فجأة رجوعها للمنزل لخدمة أسرتها أمراً واجباً وحتمياً وتقره الشريعة؟!!

رابعاً: المرأة أثناء وبعد الاستفتاء على الدستور الجديد:

أعلنت المرأة المصرية عن رفضها للدستور من خلال بعض الوقفات كان أبرزها الوقفة التي تمت يوم 19 ديسمبر 2012 أمام تمثال نهضة مصر للتأكيد على حرية المرأة والحفاظ على كرامتها بالإضافة إلى رفض المتظاهرات للدستور.

وأثناء يوميّ الإستفتاء على الدستور لم تخضع لمحاولات البعض المضنية للتأثير عليها ومحاولة إرهابها المتعمد عن طريق التباطؤ المقصود داخل اللجان الانتخابية وترك الناخبات ينتظرن ساعات طويلة أمامها؛ فلم تتزعزع عزمتهن وصممت المرأة المصرية على الوقوف والانتظار لساعات طوال وتحملت المشقة لتدلي بصوتها، ولتقولها عالية أنها لم ولن تسمح لأي من كان بأن يمحوها ويلغي صوتها وإرادتها الحرة فجاءت نسبة مشاركتها في الإستفتاء تتجاوز الـ 60% على الرغم من الإعاقة المقصودة لطوابير التصويت في لجان السيدات وقطع التيار الكهربائي وتأخر فتح اللجان الفرعية والإغلاق المبكر لها بالعديد من المناطق بمختلف المحافظات، كما كان للنساء المصريات دوراً كبيراً في كشف مختلف الإنتهاكات والمخالفات التي حدثت خلال الإستفتاء داخل وخارج اللجان الانتخابية.

وبعد نتيجة الاستفتاء أعلنت رفضها لهذا الدستور الذي لم يكفل حقها في المجتمع، حتى أنه قامت مجموعة من السيدات بالتجمع أمام مجمع التحرير وقمن بقص شعرهن كنوع من الإعتراض على هذا الدستور حيث تجمعن من خلال دعوة نشرتها إحدى الناشطات اعتراضاً على الانتهاكات التي حدثت أثناء عملية الاستفتاء على الدستور، بعد أن تأكدت من مرور الدستور، في ظل تجاهله للمرأة وحقوقها وعدم مساواتها بالرجل.

خامساً: حكومة هشام قنديل .. النتيجة 2 من 36:

بعد الإنتخابات الرئاسية قام د. هشام قنديل بتشكيل الوزارة الجديدة والذي ظهر فيه جلياً تهميش المرأة حيث لم تحصل المرأة سوى على وزارتين من أصل 36 وزارة.

كما أن المتابع بشكل عام لأداء وزارات هذه الحكومة لا يجد من الإنجازات -إن وجدت- ما يُبشّر بمستقبل أفضل للمرأة المصرية، بل تصدر القرارات والتصريحات من بعض الوزراء دون

التفكير لتأثير تلك القرارات على المدى القريب والبعيد على المرأة المصرية، فتصريح وزير التربية والتعليم بالسماح بالضرب في المدارس مادام غير مبرح فتح الباب للبعض للقيام بعدد من الانتهاكات في حق فلذات أكبادنا، فلم تسلم المرأة سواء طفلة أو شابة أو متقدمة في العمر من هذا التهميش، وتعرضت للعنف بمختلف أشكاله، ففوجئنا بمعلمة منتقبة تقوم بقص شعر تلميذتين بالصف السادس الابتدائي بأحد المدارس بالأقصر بدعوى عدم انصياعهما لأوامرها بارتداء الحجاب! .. وهي الواقعة التي تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحرية الشخصية وحرمة الجسد الخاص، بل ونظراً لعدم التعامل بشكل رادع مع هذه الحادثة الأليمة التي بها تعدي جسدي ونفسي على الطفلتين وجدنا أن هذه الحوادث تتكرر ليعرض لها فتيات ونساء في المترو وفي الشارع، بحيث تفاجأت الأمانات في الشارع بأحدهم أو إحداهن تقوم بإخراج مقص لتقوم بقص شعرها في تعد جسيم على جسدها وحقوقها كمواطنة.

سادساً: الشريعة .. الذريعة لقهـر المرأة!

يعد أسوأ ما واجهته المرأة خلال عام 2012 هو أن البعض استخدم الدين من أجل انتهاك قيمة وكرامة المرأة المصرية، ففي عام 2011 أغرقنا المتشدقين بالدعوات الرجعية بمطالبات بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية بدعوى أنها قوانين سوزانية وغير مطابقة للشرع، وهو الأمر الذي تم نفيه من قبل العديد والعديد من الشيوخ المستنيرين، بل وتطور الأمر في عام 2012 لنصل إلى المرحلة التي يطالب فيها ممثلي الشعب في مجلسي الشعب والشورى -سابقاً- بكل ما يعود بالمرأة لعصر الحريم:

● فوجدنا أحد نواب مجلس الشعب السابق ينادي بإجازة **ختان الإناث**، وهذا يعد ردة في مجال القوانين الخاصة بالمرأة لأن قضية الختان محسومة ولا تحتاج إلى إعادة صياغة أو إلى استطلاع المزيد من الآراء بين رجال الدين أو طرح النقاش على المستوى العلمي فقد دار جدلاً كبيراً حول هذه القضية على مدار سنوات عديدة مضت واتضح أهمية تجريم ممارستها إلا في حالات الضرورة والتي يحددها الأطباء المختصين فقط.

● كما كانت اللجنة التشريعية في هذا البرلمان قد تلقت اقتراحاً بخفض سن الزواج بالنسبة للفتيات من 18 سنة إلى 12 سنة، بالإضافة إلى تصريحات محمد سعد الأزهرى -عضو اللجنة التأسيسية للدستور حول أحقية زواج الفتاة عند بلوغها وإن كان عمرها تسع سنوات.. أي أنهم يريدون فتح الباب **لزواج القاصرات** والذي يعد درياً من البغاء المقنن والإتجار بالبشر

.. الأمر الذي يخالف القانون والتشريعات والاتفاقيات الدولية، وله العديد من الآثار السلبية على الفتاة سواء من الناحية الصحية أو الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية وغيرها.

- لتخرج بعدها علينا نائبة حزب الحرية والعدالة عزة الجرف الشهيرة بـ"أم أيمن" لتطالب بإلغاء قانون التحرش ملقبة بالمسئولة على المرأة في حدوثه، مبررة ذلك بأن سبب التحرش هو عُري النساء وبالتالي فالمتحرش غير مخطئ! .. بل وكانت قد صرحت من قبل بعدة مطالبات لها مثيرة للجدل والاستغراب أهمها فحص السجل الإجرامي للشهداء، وإلغاء قانون الخلع، ومنع إثبات أبناء الزنا، وأيضاً المطالبة بقانون يسمح للزوج بإغتصاب زوجته، ومنع المرأة من السفر لأن به خلوة مع رجال غير زوجها ، وطالبت كذلك بإلغاء منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجنبي، وإلغاء قانون إخبار الزوج لزوجته الأولى إذا رغب في الزواج عليها بحجة "تفتيت الأسرة"، وإباحة ضرب الأطفال، وإلغاء قانون ملكية الشقة للزوجة لأن الرجل أصبح مهدداً بالطرد من منزله ، فأسهمت بتصريحاتها تلك في تعزيز اضطهاد المرأة ومنع ارتقائها على الرغم من كونها ممثلة لها في البرلمان، وبدلاً من أن تقوم بدورها في تمثيل المرأة المصرية طالبت بإهدار كرامتها والإنتقاص من حقوقها.

سابعاً: التحرش المنظم ضد المرأة:

أما عن وقائع التحرش فلم تسلم مواسم الأعياد من وقوع حالات عدة، هذا بخلاف ما يحدث في الشوارع والميادين، وقد رصد تقرير لمكتب شكاوي المجلس القومي لحقوق الإنسان أن حوالي 64% من نساء مصر يتعرضن للتحرش الجنسي سواء باللفظ أو بالفعل في الشوارع والميادين العامة مما جعل مصر تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد أفغانستان في التحرش الجنسي.

وفي بعض الأحيان تعرضت بعضهن إلى نوع من التحرش المنظم، حيث أكدت العديد من الشواهد على أن النساء مستهدفات في المسيرات والمظاهرات، لأن المرأة هي التي تعطي زخماً اجتماعياً وأهمية للتظاهرات والاحتجاجات ، ونجد على رأس المستهدفين لها تيار الإسلام السياسي الذي ينكل بالسيدات في الشوارع لإجبارهن على البقاء في منازلهن، بحيث يبث الرعب داخل السيدات والرجال أيضاً فيتحوف كل رجل من نزول زوجته أو أخته أو ابنته حتى لا تتعرض للإعتداء، كنوع من الإبتزاز السياسي ومحاولة غير مقبولة لترويع الآمنات لمنعهن من التعبير عن آرائهن بحرية، ويعد الإعتداء على النساء في مسيرة 8 يونيو بميدان التحرير وعلى الناشطة السياسية شاهدة مقلد، وعلا شهبه- عضو حزب التحالف الشعبي وغيرهما في أحداث

الاتحادية خير دليل على استهداف الناشطات بشكل خاص والنساء بشكل عام، فلماذا لم تتعرض المتظاهرات والمعتصمات إلى هذا الأمر في الميدان خلال الثورة؟! .. الإجابة بالطبع واضحة.

ثامناً: تهاني الجبالي...آخر مظاهر إقصاء المرأة في عام 2012:

بعد صدور نتيجة الإستفتاء على الدستور الجديد تم إقصاء واستبعاد سبعة أعضاء من المحكمة الدستورية العليا في سابقة تاريخية لم تحدث من قبل في تاريخ القضاء المصري ؛ وأكد البعض أن ما حدث يخالف كافة النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد عدم جواز عزل أحد القضاة من موقعه، وكان على رأس المستبعدة المستشار/تهاني الجبالي حيث استبعدت وتم الإطاحة بها من تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، وأشار البعض لكون هذا الإجراء بمثابة عقاب لها لمواقفها المغايرة لسياسات النظام الحالي، خاصةً في ظل تشريع نص دستوري جديد أكد العديدين أنه وُضع خصيصاً من أجل إقصائها من منصبها وإعادتها لصفوف المحامين مرة أخرى في اعتداء صارخ وصادم على السلطة القضائية كلها، والجدير بالذكر أن المستشار تهاني الجبالي هي أول امرأة مصرية تتولى مهنة القضاء في الحقبة المعاصرة، حيث صدر في 22 يناير 2003 قراراً جمهورياً بتعيينها ضمن هيئة المستشارين بالمحكمة الدستورية العليا كأول قاضية مصرية حتى عام 2007 حيث عينت الحكومة المصرية في ذلك العام 32 قاضية، و لكن لم يتم ضم أي قاضية أخرى في المحكمة الدستورية مما أبقى القاضية تهاني الجبالي صاحبة لأعلى منصب قضائي تتولاه امرأة في مصر.

الغريب أنه يتم تطبيق هذا القرار بموجب المادة 233 من الدستور، وذلك في الوقت الذي يتم فيه تجاهل تطبيق المادة 232 من باب الأحكام الانتقالية "أو ما يسمى بقانون العزل السياسي"، والذي ينص على منع قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور فقد ضم قرار التعيين الذي أصدره الرئيس محمد مرسى لـ 90 عضو بمجلس الشورى 5 من أعضاء الحزب الوطني المنحل ، هذه الانتقائية في تطبيق مواد الدستور ونصوص القوانين تجعلنا نتساءل عن سبب أو أسباب إستهداف المستشار تهاني الجبالي القاضية المصرية الوحيدة في تاريخ مصر المعاصر.

تاسعاً: المرأة ضحية أخونة المناهج:

فوجئنا في النصف الأول من يناير 2013 بتصريح مستشار مادة الفلسفة والتربية الوطنية بوزارة التربية والتعليم الدكتور/ محمد شريف بإجراء تعديلات على كتاب التربية الوطنية للصفين الثاني والثالث الثانوي 2013/2014 بحذف صورة الدكتورة/ درية شفيق بناء على تقرير من وزارة الأوقاف، طالبت وزارة الأوقاف فيه استبدال صورتها بصورة أخرى لأنها لا ترتدي الحجاب ، وإزاء ذلك، ارتأت لجنة تعديل الكتاب حذف الصورة نهائياً حتى لا يثار حولها جدل.

كما طالبت وزارة الأوقاف وزارة التعليم بحذف صورة لمجموعة من التلميذات في الكتاب نتيجة لأنهن مكشوفات الرأس، مطالبة باستبدالها بصورة أخرى بتلميذات مرتديات الحجاب، وهو ما ردت عليه اللجنة أيضاً بحذف الصورة، وقام العديدون وقتها بالتمديد بهذا الأمر، حيث أن الدكتورة درية شفيق هي أحد رموز النضال، ورائدة حركة تحرير المرأة في مصر.

وغيرها من حوادث العنف التي تمت على يد بعض المدرسات والمدرسين في حق بعض الطالبات، لعل أشهر حوادث العنف تلك واقعة قيام مدرسة بقص شعر تلميذتين بالابتدائية في محافظة الأقصر بدعوى أن الفتاتين لا يرتديا الحجاب (في عام 2012)!! وقيام مدرسة "فقه" في "معهد القدس الأزهرى" بالإستهزاء بالطالبتين الجميلتين "بسمة يحيى" و"جهاد ممدوح" لتقول لهن "روحوا السودان أو الصومال أو روحوا عيشوا في جنينة الحيوانات أحسن" فقط لأنهم سمرات اللون (في عام 2013)!!

عاشراً: الهجوم على وثيقة مناهضة العنف ضد المرأة:

أتاح المؤتمر الدولي، الذي نظّمته الأمم المتحدة لمناقشة قضية العنف الذي يمارس ضد المرأة في دورته الـ57، فرصة ثمينة أمام النظام السياسي المصري الجديد لإثبات أن موقفه من قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة، يتطور نحو الأفضل، وإثبات أن تيار الإسلام السياسي الذي يسيطر على هذا النظام في المرحلة الراهنة يتبنى مواقف وسطية معتدلة تجاه المرأة كمواطنة.

ولكن ما حدث هو العكس حيث رأينا تواجد تخبط فيمن سيرأس الوفد المصري، وكانت كلمة مستشارة الرئيس للشئون السياسية باكينام الشرقاوي بعيدة كل البعد عن السياق والواقع حيث تحدثت عن معاناة المرأة الفلسطينية ولم تذكر معاناة المرأة المصرية ، وعبر إلقاء د.باكينام الشرقاوي الكلمة ليس فقط عن وجود انقسام حاد حول وضع المرأة داخل المؤسسات الرسمية

للنظام، لكنها أكدت -في الوقت نفسه- أن الرئيس حريص على إظهار انحيازه الأيديولوجي والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

وأكبر دليل على ذلك قيام جماعة الإخوان المسلمين بإصدار بيان شديد اللهجة يعبر فيه عن رفضه الوثيقة التي يناقشها المؤتمر، حتى من قبل أن تصدر في صيغتها النهائية.

فقد عكس البيان، الذي أصدرته جماعة الإخوان المسلمين، والذي حاول تصوير وثيقة الأمم المتحدة كأنها وثيقة تعبر فقط عن قيم التحلل والشذوذ والحريات الجنسية السائدة في الحضارة الغربية نظرة محدودة الأفق جداً وغير صحيحة.

دور جمعية نهوض وتنمية المرأة في المدافعة عن المرأة ومجابهة ما واجهته المرأة المصرية من صعوبات خلال منذ أواخر عام 2011 وحتى بداية عام 2013:

ومن خلال السطور السابقة نستطيع القول أن الفترة من أواخر عام 2011 وحتى بداية عام 2013 اتسمت بتراجع ملحوظ لدور المرأة في كافة المجالات، وتزامن ذلك مع تغييرات سياسية هامة منها انتخابات الرئاسة وبداية عمل مجلس النواب ثم حله وتظاهرات من طوائف كثيرة من الشعب لعدم تحقيق أهداف الثورة.

ولأن جمعية نهوض وتنمية المرأة هدفها الأول والأساسي هو الدفاع عن المرأة المصرية وحقوقها ومكتسبتها، وتذليل العقبات التي تعوق دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، قمنا خلال هذه الفترة بالعديد من الخطوات الهامة لمواجهة ما يحدث للمرأة المصرية وذلك في إطار مشروع "تمكين المرأة في العشوائيات".

حيث أن مشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" هو إحدى المشروعات الحالية التي تقوم بتنفيذها جمعية نهوض وتنمية المرأة ويهدف هذا المشروع إلى تمكين المرأة مجتمعياً وسياسياً عن طريق توفير المهارات الحياتية اللازمة وإمدادها بالأدوات التي تمكنها وتساعدتها من المشاركة كمواطنة كاملة، وتنظيم المجتمع عن طريق خلق كوادر تكون هي حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية، وتوصيل حقوق المرأة لصناع القرار وتبنيهم بأى سياسات أو قوانين تميز ضدها.

وتقوم الجمعية بتحقيق هدف المشروع من خلال تطبيق عدة برامج وهي برنامج المرأة العربية **تتكلم**: وهو برنامج يهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي على المدى الطويل من خلال دعم التمكين الذاتي للمرأة وزيادة ثقتها بنفسها وتغيير الصورة الذهنية لدى المرأة عن دورها المجتمعي من خلال تدريبها على كيفية التفاوض مع كافة أفراد الأسرة للحفاظ على الكيان الأسري، ومساعدتها على أن تصبح مسئولة لاتخاذ القرارات الهامة في حياتها وحياة أسرتها، وبرنامج **تنظيم المجتمع** وهو يهدف إلى خلق صحوة للمجتمع وتوعيته بأن المشكلات الصغيرة قد تضر بهم، ليس هذا فقط، ولكننا رأينا أيضا أنه يجب إشراكهم في إيجاد حلول لتلك المشكلات، وعرضها على الجهات التنفيذية (الحكومة- رئيس الحى- المحافظة).

كما أن من ضمن برامج المشروع هو تنظيم حملات دفاع ومؤازرة يتم من خلالها رصد التمييز الواقع على المرأة في وسائل الإعلام أو في السياسات والقوانين، وذلك بهدف إتاحة الفرص التي تدعم تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة مثلها مثل الرجل، وذلك في مجالات التعليم والمشاركة السياسية والمجتمعية، وفرص العمل وتولي المواقع القيادية وغيرها من المجالات التي نجد فيها التمييز بحكم الثقافة أو بحكم القوانين والسياسات، تسليط الضوء على مقترحات تتناول إصدار سياسات وقوانين تساهم في القضاء على أشكال العنف ضد المرأة.

وفي إطار عمل الجمعية في حملة الدفاع والمؤازرة الخاصة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات"، والمتمثلة في رصد وضع المرأة وتبني أهم القضايا المتعلقة بالمرأة لإلقاء الضوء عليها من خلال وسائل الإعلام لتتحول لقضية رأى عام يلتفت لها صناع القرار، قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بتنظيم العديد من الموائد المستديرة لمناقشة القضايا الآتية التي تخص المرأة، وعملت على الخروج بتوصيات من كل مائدة مستديرة ورفع هذه التوصيات للمسئولين والإعلاميين لتحسين أوضاع المرأة في هذه القضايا، كما قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإصدار العديد من البيانات الصحفية التي تتصدى من خلالها لما يحدث من عنف وإقصاء وإستبعاد وتشويه للمرأة المصرية، وخلال السطور القادمة سنعرض نبذة عن كل مائدة مستديرة قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بتنظيمها.

- في بداية عام 2012 وجدنا هجمة شرسة ضد قوانين الأحوال الشخصية، كما لاحظنا إرتفاع الأصوات التي تطالب بإلغاء هذه القوانين مما دفعنا إلى تنظيم مائدة مستديرة في مارس 2012 بعنوان "قوانين الأحوال الشخصية"، وقد تحدث في هذه المائدة كل من: د. إيمان بيبيرس- رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، أ.د. رشدى شحاته أبو زيد-

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة حلون والمحامي بالنقض، د.ملك زرار-
الداعية الإسلامية، اللواء/ إبراهيم ندا- مدير جمعية أمهات حاضنات مصر.

وخرجت هذه المائدة بعدد من التوصيات من أهمها:

1- ضرورة التصدي لموجات الترويج للفكر الفاسد والعلماء الذين يفتنون في غير اختصاصاتهم والذين أخذوا مساحات كبيرة داخل وسائل الإعلام مما يؤثر سلباً على قوانين الأحوال الشخصية.

2- أهمية تطبيق الشرع الإسلامي في موضوع الحضانة مع مراعاة اختلاف ظروف العصر عما بينه الآئمة الذين اجتهدوا في تحديد سن الحضانة وفقاً للعصور التي عاشوا بها.

3- ضرورة تطبيق قواعد الدين الإسلامي في منع العنف ضد المرأة سواء العنف المادي أو المعنوي.

4- وضع ضوابط تمنع انتقال الأب بابنه في وقت الرؤية إلى بلد آخر أو اختطافه حيث أن الحضانة في الأصل للأم.

5- عدم تغيير قانون الولاية التعليمية حيث يقوم الأب بمحاولة استغلال الولاية التعليمية لابتزاز الأم للتنازل عن حقوقها من خلال الإضرار بمصلحة الطفل ونقله إلى مدارس أقل مستوى من مدرسته.

6- ضرورة وجود آلية لضمان دفع الأب للنفقة.

7- ضرورة وجود آلية تفرض عقوبات على الأب الذي لا يلتزم بحضور أوقات الرؤية ، فبالرغم من عدم حضور الأب لمرات عديدة إلا أن عدم ذهاب الأم إلى المكان المتفق عليه للرؤية يبقى سيفاً مسلطاً عليها يستغله الأب في إسقاط الحضانة عنها.

8- عدم تغيير سن الحضانة حيث أن الآباء تريد تقليص سن الحضانة لأسباب متعلقة بمسكن الحضانة أو بالنفقة ، كما أن من مصلحة الأطفال أن يكونوا مع أمهاتهم في هذا السن.

9- ضرورة أن يتناول الإعلام كل ما يتعلق بالمرأة بطريقة أكثر وعياً فيجب الرجوع للكثير من الإحصائيات التي توضح الكثير من المؤشرات المتعلقة بهذه القضايا ، فهناك دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كشفت عن أن خلال الخمس سنوات الأخيرة وصلت حالات الطلاق الغيابي من جانب الرجل إلى 68% بينما حالات الخلع وصلت إلى 3% فقط.

• كما قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بتنظيم مائدة مستديرة قبل الانتخابات الرئاسية وتحديدًا في شهر مايو 2012 بعنوان "ماذا تريد المرأة في عهد الرئيس القادم؟"، وهدفت

هذه المائدة إلى تحديد مطالب المرأة وتوجيهها إلى رئيس الجمهورية القادم، خاصة في ظل التراجع الذي حدث للمرأة على مختلف الأصعدة منذ قيام ثورة 25 يناير .

وكان المتحدثين في هذه المائدة كل من: **الدكتورة/ إيمان بيبيرس** - رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، **الدكتورة/ شهيدة الباز** - مديرة مركز البحوث العربية والإفريقية ومستشارة دولية في الاقتصاد السياسي للتنمية، **الأستاذ/ مجدي عزيز** - رئيس مجلس إدارة مؤسسة التنوير للتعليم والتنمية، **الدكتورة/ سهير حبيب** - مؤسسة جمعية العاملين بالأمم المتحدة ومستشارة للتخطيط الإنمائي للمرأة، **الدكتورة/ عواطف عبد الرحمن** - أستاذة الصحافة والإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة، **الدكتورة/ آمنة نصير** - الداعية الإسلامية وأستاذة العقيدة والفلسفة والعميدة السابقة لكلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر بالإسكندرية، **الدكتورة/ ملكة زرار** - الداعية الإسلامية، **الأستاذة/ اقبال بركة** - الكاتبة الصحفية ورئيسة تحرير مجلة حواء سابقاً، **الأستاذة/ ناهد المنشاوي** - الكاتبة الصحفية ونائبة رئيس تحرير جريدة الجمهورية، **الأستاذة/ منى نشأت** - رئيسة تحرير مجلة حريتي، **الأستاذة/ أفكار الخردالي** - الكاتبة الصحفية ورئيسة تحرير مجلة نصف الدنيا سابقاً، **الفنانة القديرة/ نادية رشاد، الفنان القدير/ سامح الصريطي** - وكيل أول نقابة المهن التمثيلية، **اللواء/ إبراهيم ندا** - مدير جمعية أمهات حاضنات مصر .

وخرجت هذه المائدة بعدد من المطالب التي قدمتها المرأة المصرية إلى رئيس الجمهورية القادم وهي:

- 1- الوقوف ضد الهجمة الشرسة على قوانين الأحوال الشخصية والذي يمثل هجمة شرسة على المكتسبات التي جنتها المرأة المصرية على مدار سنين طويلة والتي جاءت نتيجة جهود جمعيات وحركات نسائية وتريد بعض الأصوات الرجعية أن تلغيها وأن يتم تعديلها لصالح طرف واحد وهم الرجال، فكل التعديلات التي ينادي بها المنتفعين حالياً تتعلق بجوانب ليست في صالح المرأة أو الطفل برغم أنه من المفترض أن يتم وضع القوانين لحماية الجانب الأضعف وهو المرأة والطفل.
- 2- مواجهة الخطاب الديني المتشدد والتيارات الإسلامية الموجودة حالياً وخصوصاً تجاه الأمور المتعلقة بالمرأة.
- 3- ضرورة توظيف الإعلام لتصحيح الصورة الذهنية للمرأة والعمل على محاربة الأفكار الرجعية والمنتشدة التي تؤدي إلى تراجع دور المرأة.

• وفي أغسطس 2012 قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بتنظيم مائدة مستديرة بعنوان "المرأة والدستور"، وكان الهدف الأساسي من هذه المائدة هو عرض ما تريده المرأة من

دستور مصر القادم، وذلك بعد إقصاء المرأة من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وتحدث في هذه المائدة كل من **الدكتورة/ إيمان بيبرس** - رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، و**الدكتورة/ شهيدة الباز** - المستشارة الدولية في الاقتصاد السياسي للتنمية، و**الأستاذة/ إقبال بركة** - الكاتبة الصحفية، و**الدكتورة/ آمنة نصير** - أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر والداعية الإسلامية، و**الأستاذة/نادية رشاد** - الفنانة والكاتبة. وقام المتحدثين في هذه المائدة بالتالي:

- عرض ما تريده المرأة من دستور مصر القادم.
- عرض جهود جمعية نهوض وتنمية المرأة بخصوص دستور مصر القادم.
- عرض نماذج من دساتير الدول العربية الأخرى.
- التأكيد على أهمية دور المرأة في كافة جوانب الحياة.

• وفي ديسمبر 2012 وبعد طرح مشروع الدستور المصري للحوار المجتمعي قبل التصويت عليه، قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإجراء ورشتي عمل لشرح الدستور وإبراز عيوبه ومواده التي بها عوار صريح للإعلاميين والإعلاميات حتى يتمكنوا من فهمه وعرضه بشكل واضح للمجتمع، وفي هذه الورش تحدث كل من: **الدكتورة/ إيمان بيبرس** - رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، **الدكتور/ سعد الدين إبراهيم** - أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية، **الدكتور/ رشدي شحاتة** - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق-جامعة حلوان، و**المحامي بالنقض، الأستاذة/ ميرفت أبو تيج** - محامية بالنقض ورئيسة جمعية أمي للحقوق والتنمية، **الدكتور/ عبد الله المغازي** - أستاذ القانون الدستوري، **الأستاذة/ كريمة كمال** - كاتبة صحفية.

وهدفت هذه الورش إلى:

- شرح وتوضيح مقترح دستور مصر ومعرفة ما به من نقاط قوة وضعف وذلك حتى يعرف الجميع طبيعة الدستور الذي سنصوت عليه ويكون قرارنا بناءً على فهم وليس تلقيناً من أحد.
- التركيز على المواد التي بها عوار حتى يعلم الجميع تبعات وخطورة الموافقة على هذا الدستور.

• وبخلاف هذه الموائد المستديرة قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة في إطار برنامج "تمكين المرأة في العشوائيات" بتنظيم مجموعه من الورش لشرح الدستور لقاطني المناطق العشوائية في كافة مناطق عملنا.

- وعقب أحداث العنف الممنهج التي شهدتها المرأة والفتاة المصرية في أوائل عام 2013، ومنها ما تعرضت له الفتيات من قص شعورهن في وسائل المواصلات العامة، والتحرش الجماعي الذي حدث للمتظاهرات في التحرير، وبناءً عليه قررت جمعية نهوض وتنمية المرأة أن تتبنى حملة ضد العنف الممنهج ضد المرأة فقمنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة بإصدار العديد من البيانات الصحفية التي ندين فيها أحداث العنف الممنهج الذي تتعرض له المرأة المصرية في الشارع، كما قمنا في شهر مارس بتنظيم مائدة مستديرة تحت عنوان "لا...أرفض التحرش"، وتحدث في هذه المائدة كل من: **الدكتورة/ إيمان بيبرس** - رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، **الأستاذ/ أنور عصمت السادات** - وكيل مؤسسي حزب الإصلاح والتنمية وعضو مجلس الشعب السابق، **الدكتورة/ ملك زرار** - الداعية الإسلامية، **الدكتور/ رشدي شحاته** - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة حلوان والمحامي بالنقض، **القس/ داوود نجيب** - كاهن كنيسة القديسة بربارة الأثرية بمصر القديمة، **الأستاذة/ نادية رشاد** - فنانة وكاتبة، **الأستاذة/ إنعام محمد على** - مخرجة أعمال سينمائية وتليفزيونية، **الدكتورة/ نجلاء العادلي** - مدير عام الإدارة العامة للبحوث، **الأستاذة/ ميرفت مقار** - مديرة التدريب بحركة غير مذنب، **الأستاذ/ حسين الشافعي** - مدير وحدة التواصل الاجتماعي وفريق المتطوعين بحركة امسك متحرش.

بالإضافة إلي عرض مجموعة من الشهادات الحية من فتيات تعرضن للتحرش.

وهدفت هذه المائدة إلى:

- عرض دراسة عن التحرش الجنسي قامت بها جمعية نهوض وتنمية المرأة (والتي كان أهم ما يميزها أنه تم إجرائها على عينة من النساء والفتيات المهمشات اللواتي يقطن في بعض المناطق العشوائية).
- عرض آراء كافة القوى الوطنية في هذه الظاهرة وطرق التصدي لها.
- تم تناول ظاهرة التحرش الجنسي من كافة زواياها: النفسية، الاجتماعية، الدينية، التنموية.
- استعراض الدور الذي يجب أن يؤديه الإعلام والفن في التصدي لهذه الظاهرة لأننا لاحظنا أن هناك العديد من الأعمال السينمائية تشجع هذه الظاهرة وتعمل على انتشارها بشكل أكبر بين الشباب وهذا شيء يحتاج إلى إعادة النظر في دور الإعلام والفن في حماية المجتمع.

- العمل على إيصال وجهات النظر المختلفة وآراء جميع السيدات والسادة الحضور بالمائدة المستديرة لصناع القرار لكي يدعموا هذه المقترحات ولمساعدتنا على تنفيذها على أرض الواقع.

ومن السطور السابقة نجد أن جمعية نهوض وتنمية المرأة عملت على دعم ومؤازرة كافة قضايا المرأة وحاولت أن تتصدى لما واجهته المرأة المصرية خلال عام 2012 وبدايات عام 2013 من عنف وإقصاء، وذلك من خلال برنامج الدعم والمؤازرة في مشروع "تمكين المرأة في العشوائيات".

وإستكمالاً لدور جمعية نهوض وتنمية المرأة في دعم ومؤازرة قضايا المرأة قمنا بإجراء هذا المرصد الإعلامي والذي يهدف إلى رصد وتحليل التناول الصحفي لإحدى عشر صحيفة ومجلة لـ 6 من أهم القضايا التي تناولها الإعلام المطبوع خلال الفترة من أكتوبر 2011 وحتى يونيو 2012.

وتعود أهمية المرصد الإعلامي إلى أنه يتناول بالرصد والتحليل أداء الصحافة المطبوعة كواحدة من أهم وسائل الإعلام في تناولهم لقضايا المرأة ، وقد خرجنا في هذا المرصد بعدد من المؤشرات التي ينبغي الانتباه لها فيما يخص العديد من القضايا، فحتى الآن نجد أن المرأة المصرية مازالت تعاني من الإقصاء في الحياة السياسية، بل وأصبح هناك تحرش منظم موجه ضد المرأة لإبعادها عن الحياة السياسية، هذا بخلاف التوجه السلبي ضد المرأة ومكتسبتها.

الفصل الثاني

كشوف العذرية...سميرة إبراهيم فتاة عام 2011

كشوف العذرية إحدى القضايا التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الإعلامية والسياسية في أواخر عام 2011 وتحديداً في شهر نوفمبر 2011، وذلك عندما تقدمت سميرة إبراهيم ببلاغ ضد بعض أفراد القوات المسلحة تتهمهم فيه بإجراء كشوف عذرية عليها وعلى فتيات أخريات ممن تواجدوا في ميدان التحرير.

وعلى الرغم من مرور عام ونصف على هذه القضية إلا أنها لا تزال من القضايا الهامة التي لن تمحى من ذاكرة المصريين بمرور الزمن، لأنها تمس كرامة المواطن المصري بغض النظر عن ديانته أو لونه أو جنسه.

فهذه القضية هي إحدى أشكال المهانة التي يتعرض لها المواطن المصري عموماً، والمرأة المصرية بشكل خاص، خاصة أننا مازلنا في مجتمع يحكمه العقلية الذكورية والتي ترى أن المرأة كائن أقل كرامةً من الرجل.

ولعل قضية كشف العذرية هي القضية الثانية في هذا المرصد التي توضح النظرة الذكورية الدونية التي لا يزال ينظرها البعض للمرأة المصرية، ففي قضية سحل الفتيات رأينا بوضوح كيف كان المجتمع وخاصة دعاة الفضائيات الدينية يتهمون على الفتاة ويروون أنها المخطأة، كذلك في هذه القضية ومن خلال تحليلنا لتناول الإعلام المطبوع لها، سنعرض المراحل المختلفة التي مرت بها سميرة إبراهيم وزميلاتها، وكيف هوجمن من المجتمع والإعلام في أوقات وكيف ساندتهما الإعلام في أوقات أخرى.

فخلال السطور القادمة سنضع عدسة مكبرة على ظاهرة كشف العذرية لكي نرى سويماً كيفية تناول الصحف والمجلات المختلفة للقضية من خلال رصد مراحل القضية المختلفة، ومتى بدأت الصحف والمجلات في الاهتمام بتناول القضية والمصادر التي أعتمدت عليها كل صحيفة ومجلة مما يعكس توجه الصحف والمجلات تجاه قضية كشف العذرية وتجاه القضايا التي تمس كرامة المرأة المصرية بوجه عام.

ومن خلال تحليلنا لقضية كشف العذرية نستطيع أن نقسم هذه القضية إلى خمسة مراحل أساسية هي:

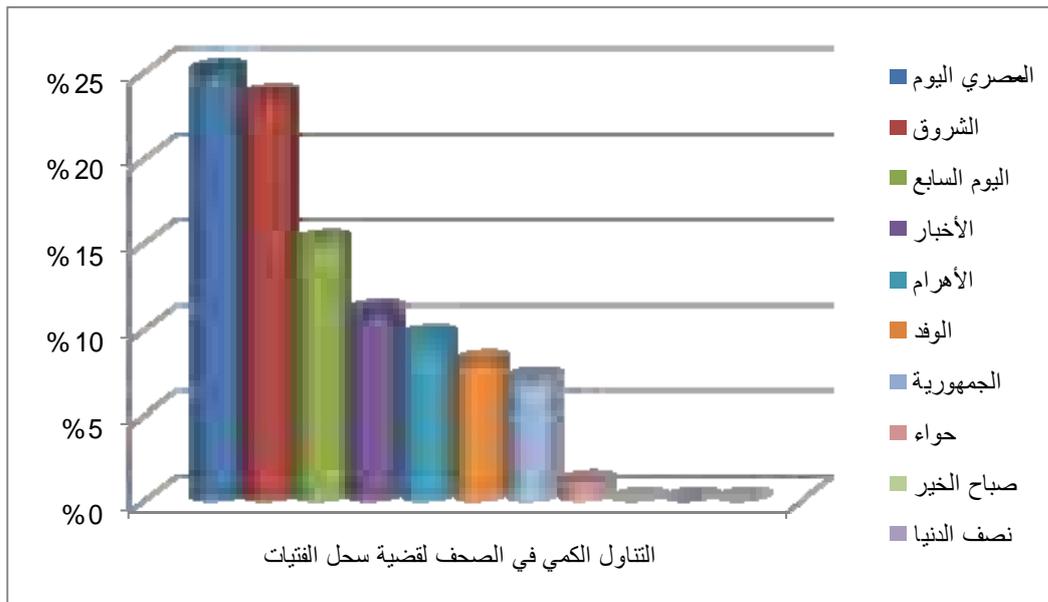
- 1- مرحلة تقديم سميرة للبلاغ ضد المجلس العسكري
- 2- مرحلة إنكار المسؤولين في الجيش لإجراء كشف عذرية على المعتقلات
- 3- مرحلة الاعتراف بإجراء كشف عذرية على الفتيات المعتقلات وتبرير ذلك بأن هذه الكشوف تمت لمعرفة ما إذا كانت المحتجزة حامل فيتم توفير الرعاية الصحية لها أو للتأكد من أنهم فتيات حتى يتأكدوا من عدم حدوث علاقات بينهم وبين الشباب المعتصمين.
- 4- مرحلة قرار المحكمة الإدارية بوقف كشف العذرية، والمسيرات التي خرجت لتحتفل بهذا القرار.
- 5- مرحلة تحويل المحكمة إلى القضاء العسكري والحكم ببراءة الطبيب المتهم، وانهيار سميرة عقب هذا الحكم وخروج المسيرات المنددة بهذا الحكم.

ولاحظنا أيضاً من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الرصد أن هناك صحف اهتمت بالقضية خلال مراحلها المختلفة بينما هناك صحف أخرى اهتمت بالنشر عن القضية بعد قرار المحكمة الإدارية بوقف إجراء كشوف العذرية، مما يعكس عدم وقوف هذه الصحف بجانب الضحايا حتى صدور قرار رسمي بوقف هذه الكشوف.

وخلال السطور القادمة سنعرض على سيادتكم التناول الصحفي لهذه القضية عبر المراحل المختلفة بشكل تفصيلي:

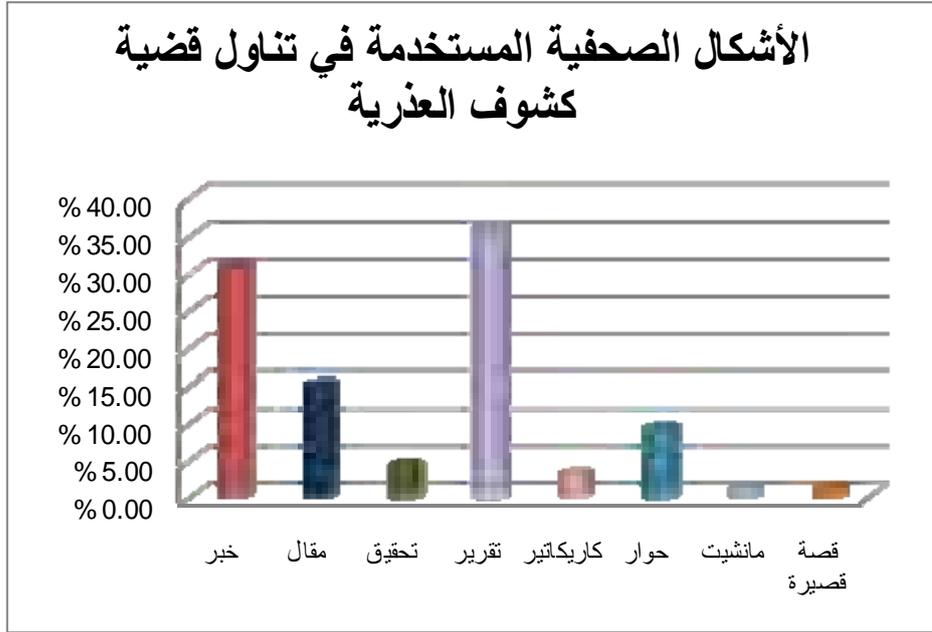
أولاً أهم نتائج تحليل قضية "كشوف العذرية" في الصحف والمجلات المختلفة:

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن جريدة المصري اليوم هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وكيفاً، أما مجلة "نصف الدنيا" ومجلة "صباح الخير" وجريدة "أخبار اليوم" احتلوا المرتبة الأخيرة من خلال عدم النشر عن القضية.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدة المصري اليوم هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وكيفاً وذلك بنسبة (25%)، تلتها جريدة الشروق بنسبة (23.5%)، ثم جريدة اليوم السابع بنسبة (15%)، ثم بعدها جريدة الأخبار وذلك بنسبة (11.5%)، ثم جريدة الأهرام بنسبة (9.5%)، ثم جريدة الوفد بنسبة (7.7%)، ثم جريدة الجمهورية بنسبة (7%)، تلتها مجلة حواء بنسبة (0.8%)، وتساوت كل من مجلة نصف الدنيا مع مجلة صباح الخير وجريدة

أخبار اليوم حيث جاءوا في المرتبة الأخيرة لأنهما لم يقوموا بالنشر عن القضية مطلقاً (0%).



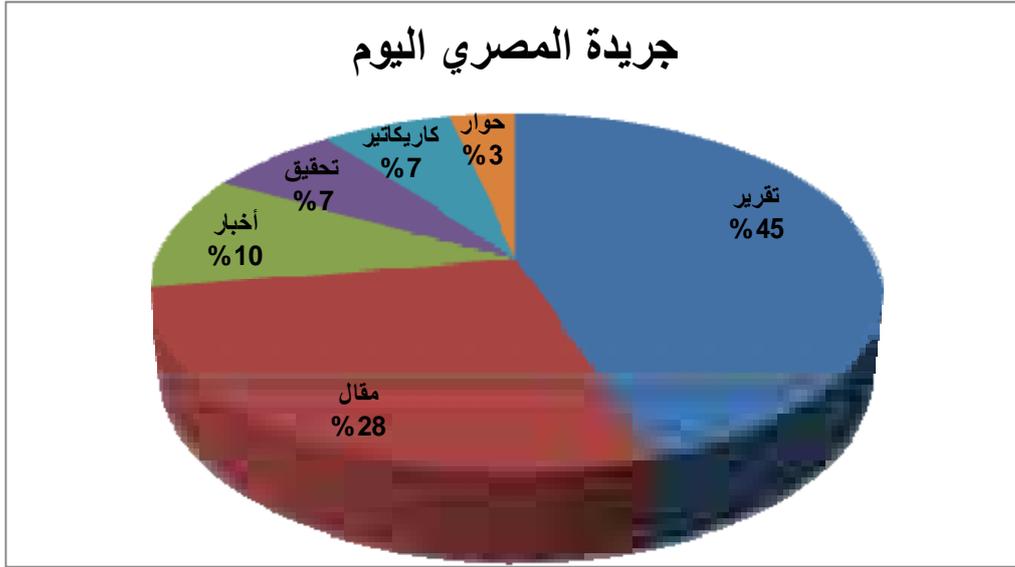
- ويوضح الرسم البياني السابق تنوع القوالب والفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف في تناول قضية كشوف العذرية حيث استخدمت الصحف 8 أشكال صحفية مختلف، جاء التقرير في المرتبة الأولى من حيث الاستخدام وذلك بنسبة 36%، ثم الأخبار وذلك بنسبة 31%، تلاه المقال بنسبة 15%، ثم الحوار بنسبة 9%، والتحقيق بنسبة 4%، والكاريكاتير بنسبة 3%، بينما يأتي في المرتبة الأخيرة المانشيت والقصة القصيرة بنسبة 1% لكل منهما.

- وما سبق نجد أن اهتمام الصحف والمجلات بالقضية توقف عند مرحلة الرصد فقط بينما جاء الاهتمام بالتحليل والتحقيق في هذه القضية محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول القضية قليلة مقارنة بالأخبار والتقارير.

ثانياً: التناول الصحفي لقضية كشوف العذرية:

❖ **جريدة المصري اليوم:**

- تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية كشف العذرية حيث نشرت المصري اليوم 29 مادة صحفية عن القضية، ولم تكن بالمتناول المكثف للقضية فقط بل تنوعت في القوالب الفنية المستخدمة في القضية، حيث استخدمت ست أشكال صحفية مختلفة.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة المصري اليوم:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة المصري اليوم في تناول قضية الكشف العذرية حيث أنها قامت بنشر 3 تقارير، و8 مقالات، و3 أخبار، وتحقيقات وعدد 2 كاريكاتير، وحوار واحد.

- وسنبدأ بعرض التقارير التي نشرتها المصري اليوم، حيث تناول التقرير الأول بيان منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية والذي انتقدت فيه المنظمة ما فعله الجيش مع فتيات مصر من كشف عذرية ووصف هذه الأفعال بأنها عار على الجيش المصري، وعرض التقرير الثاني موضوع اهتمام الصحف الأجنبية بقرار محكمة القضاء الإداري الذي يلزم المجلس العسكري بوقف كشف العذرية وأن هذا القرار يفتح الباب بأن تطالب الفتيات ضحايا كشف العذرية بتعويضات من الجيش.

- أما الثالث فعرض تعليقات الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، على شخصية سميرة إبراهيم والجميع أجمعوا أنها فتاة بـ 100 راجل، والرابع تناول حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري بوقف كشف العذرية، بينما رصد

الخامس الأوضاع في التحرير عقب حكم محكمة القضاء الإداري وهو تراجع أعداد الخيام وتحرك مسيرة إلى مجلس الدولة احتفالاً بالحكم.

- وتناول التقرير السادس تقرير منظمة العفو الدولية وتم نشر هذا التقرير قبل المحاكمة حيث قال التقرير أن هذه المحاكمة تمثل الفرصة الأخيرة أمام العسكري لإصدار حكم ضد الطبيب المتهم بكشف العذرية، في حين تناول التقرير السابع تفاصيل التسجيل الذي بثته رشا ضحية كشف العذرية وروت فيه ما حدث معها في السجن، ووقفة مجموعة لا للمحاكمات العسكرية للتضامن مع سميرة إبراهيم أثناء نظر القضية أمام المحاكم العسكرية.

- بينما جاء التقرير الثامن والتاسع حول جلسة المحكمة العسكرية حيث تناول أحدهما تفاصيل الجلسة والثاني تناول وقفة تضامنية مع سميرة أمام المحكمة أثناء الجلسة، بينما تناول العاشر حكم البراءة على المجدد المتهم بإجراء كشف العذرية، وتناول التقرير أقال المتهم والمجني عليهن والشهود وحيثيات حكم البراءة، بينما تناول التقرير الحادي عشر أزمة الحكم ببراءة المجدد حيث رفضت المنظمات النسائية هذا الحكم واصفه إياه بأنه إضافة جديدة لإنتهاكات العسكري، كما طالب شباب الثورة بوجود لجنة تحقيق مستقلة، والتقرير الثاني عشر تناول نقد منظمة هيومان رايتس ووتش للحكم وقالت المنظمة في بيانها أن القضاء العسكري غير مستقل، أما التقرير الأخير فتناول الوقفة التضامنية التي وقفها بعض النشطاء والشباب أمام نقابة الصحفيين تضامناً مع سميرة إبراهيم عقب حكم البراءة على المجدد المتهم.

- ولاحظنا من خلال تحليلنا لتقارير المصري اليوم أنها اهتمت بمتابعة مراحل القضية المختلفة ابتداءً من نقد منظمة هيومان رايتس ووتش لكشف العذرية مروراً بحكم محكمة القضاء الإداري بوقف الكشف ثم حكم المحكمة العسكرية ببراءة المتهم وانتهاءً بالوقفات التضامنية ورفض القوى المدنية لحكم البراءة، وتم نشر معظم التقارير على مساحات كبيرة وبعناوين واضحة وهو ما يعكس اهتمام المصري اليوم بالقضية والعمل على إبرازها للقراء.

- يأتي بعد التقارير فن **المقال الصحفي** حيث نشرت المصري اليوم 8 مقالات، كان الأول بعنوان "سميرة إبراهيم محمد" لدكتورة سحر الموجي، وخلال هذا المقال روت الكاتبة قصة سمير إبراهيم وتفاصيل ما حدث لها منذ اشتراكها في الثورة، وأن

الإعلام لم يهتم بقضية سميرة بل لعب دور الشيطان الأخرس، حتى الجيش الذي كان يقول أنه حامي الثورة لم يهتم بقضيتها بل كان هو الجاني عليها، ولا الأحزاب وعلى رأسها أحزاب تيار الإسلام السياسي، وقالت الكاتبة أن حكاية سميرة تتطابق مع الثورة المصرية فالجاني واحد في الحالتين وتواطؤ النخب السياسية وخيانة الإعلام للثورة واحدة، وهو المقال الوحيد الذي اهتم بتناول الإعلام لقضية كشف العذرية وهذا شئ إيجابي أن تنشر إحدى وسائل الإعلام نقد موجه لوسائل الإعلام.

- والمقال الثاني كان بعنوان "كشف العذرية...وشرف الثورة"، للكاتب محمد أمين، وقال الكاتب أن مصر تتعرض كل يوم لكشف العذرية ابتداءً من محاكمة مبارك، وحتى سحق المتظاهرين، والثالث كان بعنوان "المرأة والجنس...الثورة والدستور" للدكتورة نوال السعداوي وأدانت فيه الكاتبة جريمة كشف العذرية قائلة أنها شئ محرم، أما الرابع فكان بعنوان "هتك الكرامة أو خدش الحياء؟" وهو أيضاً للدكتورة نوال السعداوي، وكان مضمون المقال أيضاً يصب في إدانة كشف العذرية، وهو نفس ما تناولته د.نوال السعداوي في المقال الخامس والذي كان بعنوان "لا يحق لكائن من كان الكشف عن العذرية" وفيه قالت د.نوال أن المجتمع ينظر لعشاء البكارة على أنه رمز العفة والطهارة وهو أمر خاطئ، ونلاحظ مما سبق أن الكاتبة د.نوال السعداوي اهتمت بقضية كشف العذرية جداً وأكدت على رفضها لهذه الكشوف خلال ثلاثة مقالات متتالية نُشروا جميعاً في شهر يناير 2012.

- بينما تناول المقال السادس والذي كان بعنوان "في انتظار المحاكمة العسكرية" للكاتب علاء الأسواني، رفض الكاتب كشف العذرية ورفض أيضاً تحويل القضية إلى القضاء العسكري والحكم الظالم ببراءة المجدد المتهم، وهو نفس ما رفضته د.سحر الموجي في مقالها "صوت المرأة ثورة" حيث قالت أن حكم براءة المجدد يؤكد أن سميرة تواجه قوى غاشمة لا يمكن مواجهتها، أما المقال الخامس فكان بعنوان "كشف العذرية"، للكاتب د.حسن حنفي، وفيه رفض الكاتب كشف العذرية وما يحدث في المرأة المصرية، ولكن الملفت في هذا المقال أنه نُشر بتاريخ 3 مايو 2012 أي بعد انتهاء القضية وحكم المحكمة ببراءة المجدد بثلاثة شهور وهو شئ غريب خاصة أن هذا الكاتب لم يتحدث عن القضية من قبل في أوقات القضية ولكن الجيد في الأمر أن جريدة المصري اليوم استمرت في النشر عن القضية حتى بعد حكم المحكمة بفترة كبيرة.

- بينما جاءت شكل الأخبار في المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام حيث نشرت المصري اليوم 3 أخبار عن قضية كشوف العذرية، وتناول الخبر الأول حكم المحكمة وتنظيم العشرات المتضامنين مع سميرة لمسيرة من أمام مجلس الدولة وحتى التحرير وترحيب



القانونيين والقيادات النسائية بالقرار، ونُشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ونُشرت معه صورة متوسطة ملونة لنساء يهتفن وكتبت المصري اليوم تحت الصورة (مسيرة تضامن مع سميرة بدأت من أمام مجلس الدولة)، وتناول الثاني خبر تنظيم ورشة عمل لرسم الجرافيتي لإحياء ذكرى كشوف العذرية، ونُشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ونُشرت معه صورة أبيض وأسود لسعاد حسني وهي حزينة ومكتوب على الرسم البنات زي الولد، وتناول الخبر الثالث الوقفة التضامنية مع سميرة إبراهيم أثناء جلسة المحكمة، ونُشر هذا الخبر على مساحة صغيرة ومعه صورة أبيض وأسود للوقفة.

- ثم يتساوى التحقيق مع الكاريكاتير حيث نشرت المصري اليوم اثنان في كل منهما، فالتحقيق الأول تناول ما حدث في محكمة القضاء الإداري والتي أصدرت حكماً بوقف كشوف العذرية ووصف التحقيق ما حدث في المحكمة والفرحة عقب الحكم وقال التحقيق أن سميرة و6 فتيات أخريات تعرضن للضرب والسحل والصعق بالكهرباء، واعتمدت المصري اليوم في هذا التحقيق على العديد من المصادر ومنها خالد على - مدير المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومحامي الدفاع في قضية كشوف العذرية، وأحمد حسام - عضو هيئة الدفاع عن القضية، ودينا أبو السعود - المنسق العام لائتلاف بنات الثورة.

- ونُشر هذا التحقيق على مساحة متوسطة ومعه صورة كبيرة بالأبيض والأسود لمظاهرات خارجة من مجلس الوزراء رافعين لافتات مكتوب تحتها (العشرات نظموا وقفة احتجاجية أمام مجلس الدولة)

- والتحقيق الثاني كان تحت عنوان "وقف احتجاجية نسائية أمام القضاء العالي بسبب حكم العذرية"، وتناول التحقيق الوقفة الاحتجاجية التي ترأستها سميرة إبراهيم ورشا عبد الرحمن بطلتا كشف العذرية ليعلنا احتجاجهم ورفضهم لحكم المحكمة العسكرية ببراءة المجدد المتهم في القضية، وأيضاً نُشر هذا التحقيق على مساحة متوسطة ومعه صورة أبيض وأسود للوقفة.

- أما الكاريكاتير فكان الأول صورة لشخص يحمل صحيفة مكتوب عليها "كشوف العذرية" وينادي "اقرى البراءة"، وهو كاريكاتير للفنانة دعاء العدل، وأيضاً الكاريكاتير الثاني المنشور عن القضية للفنانة دعاء العدل وتم نشره تحت عنوان "كشوف العذرية من هتك العرض إلى فعل مذل بالحياء" وكان هذا الكاريكاتير عبارة عن رسمه لعسكري بشنب كبير وهو يبرم شنبه وأمامه فتاة ترقص وفي عيناها دموع وتقول "الجدعان...عان..الناس الأكابر...كابر وسلام مربع يا جدع لدولة القانون!!" وهو كاريكاتير معبر ومميز فهو لا يتمتع بروح الفكاهة بل على العكس قد يدعوك للبكاء ولكنه رسم ببساطة إحساس كل فتاة مصرية بأن العسكر أهانوا كرامتها وخذشوا حياتها ولا أحد من "الجدعان" أو "الناس الأكابر" يتحدث في ظل غياب تام لدولة القانون.



- وبالنسبة للحوار الوحيد الذي أجرته المصري اليوم فكان مع سميرة إبراهيم- احدى ضحايا كشف العذرية، فتم نشره على مساحة صغيرة، وقالت سميرة في هذا الحوار أنها ترفض حكم المحكمة العسكرية وأن ما حدث بها ظلم فهي خسرت كل شئ من أجل القضية

والقضاء ظلمها، وعلى الرغم من أهمية الحوار خاصة وأنه عقب صدور حكم البراءة إلا أنه تم نشره على مساحة صغيرة وفي الصفحة الثامنة ولم تستخدم المصري اليوم أي وسائل إخراجية لإبرازه سوى نشرها بصورة واحدة ملونة لسميرة إبراهيم مع الحوار.

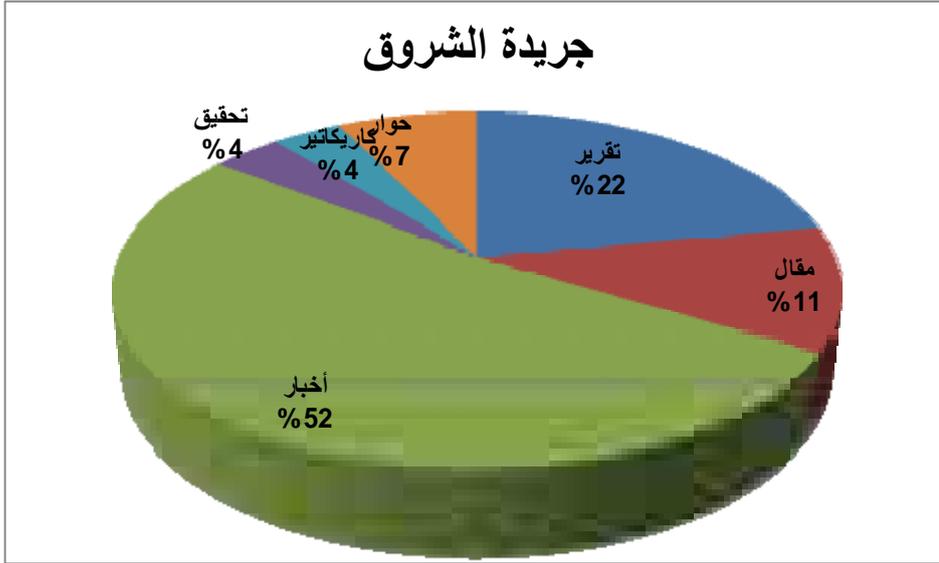
- ونلاحظ من خلال تحليلنا لتناول جريدة المصري اليوم لقضية كشف العذرية أنها خصصت مساحات كبيرة للقضية، وتميزت تغطيتها أيضاً بالاستمرارية في النشر

واعتمدت على القوالب الصحفية المختلفة، وركزت على القوالب التي تعطي عمق في التناول فاستخدمت المقالات والتحقيق والكاركاتير.

❖ جريدة الشروق:

- تأتي جريدة الشروق في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية كشف العذرية حيث نشرت 28 مادة صحفية عن القضية، ولم تكن بالمتناول المكثف للقضية فقط بل تنوعت في القوالب الفنية المستخدمة في القضية، حيث استخدمت سبع أشكال صحفية مختلفة.

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الشروق:



- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق في تناول قضية كشف العذرية حيث أنها قامت بنشر 14 خبر، و 6 تقارير، و 3 مقالات، وحواران، وتحقيق وكركاتير وقصة قصيرة واحدة.

- تناول الخبر الأول في جريدة الشروق قرار محكمة القضاء الإداري بمد أجل النطق بالحكم في قضية كشف العذرية، وخلال الخبر غطت الصحيفة الإتهام الذي وجهته سميرة إبراهيم لأجهزة الدولة بأنها تتواطأ مع الجيش، ونشر هذا الخبر على مساحة صغيرة ولكن بعنوان كبير، أما الخبر الثاني فتناول حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري في صدور قرار وقف إجراء كشف العذرية وأيضاً نشر هذا الخبر على مساحة صغيرة ولكن معه عنوان كبير ومنشور على خلفية ملونة كما نشر معه

صورة ملونة لمتظاهرين ومتظاهرات ومكتوب تحتها "نشطاء متضامنون مع سميرة يتصدرهم أحمد حرارة"، أما الثالث فتناول ميعاد جلسة النطق بالحكم في قضية كشوف العذرية، والرابع جاء تحت عنوان "فتاة كشف العذرية تنتصر على العسكري بحكم قضائي تاريخي المحكمة تصف الواقعة بالجريمة الجنائية" ونشر هذا الخبر على مساحة كبيرة، وهو نفس ما تناوله الخبر الخامس حيث نشروا حكم المحكمة الذي صدر ضد كشوف العذرية.

- والسادس تناول تكريم حزب غد الثورة لبطلتي كشف العذرية والسحل، والخبر السابع تناول استماع المحكمة لقائد السجن الحربي والاستماع لشهادات السجينات، والخبر الثامن والتاسع كانوا حول تأجيل القضية بعد تحويلها إلى القضاء العسكري، والعاشر كان حول إقرار القضاء العسكري بحضور محامين عن المجني عليهم في أحداث كشوف العذرية، والحادي عشر كان حول براءة المجند وانهيار سميرة إبراهيم بعد الحكم، بينما تناول الخبر الثاني عشر شكر الطبيب المجند الذي حكمت المحكمة ببراءته لنقابة الأطباء ووقفها معه في القضية بعد أن تأكدوا من براءته.

- والثالث عشر تناول أقوال اللواء عادل المرسي - رئيس هيئة القضاء العسكري والذي نفى تماماً خضوع فتيات العباسية إلى كشوف العذرية، وهذان هما الخبران الوحيدان اللذان نشرتهما الشروق مع الطبيب والجيش وليس مع الفتيات ضحايا كشوف العذرية، أما الخبر الرابع عشر والأخير فتناول صحيفة كريستان ساينس مونيتور الأمريكية والتي نشرت أن سميرة إبراهيم من أهم 10 شخصيات تأثيراً في العالم.

- بينما يأتي في المرتبة الثانية فن التقرير الصحفي حيث نشرت الشروق خمسة تقارير عن القضية، تناول الأول والثاني والثالث والرابع الوقفات الاحتجاجية والمسيرات التي خرجت للتضامن مع سميرة إبراهيم ضد المجلس العسكري وللتنديد بحكم براءة المجند المتهم وللمطالبة باستقلال القضاء، وتناول الخامس آراء بعض الشخصيات العامة حول تصريحات المجلس العسكري التي أنكرت كشوف العذرية وكانت جميع الآراء ضد تصريحات العسكري، بينما تناول التقرير السادس روايات بعض الفتيات اللواتي تم اعتقالهن في أحداث العباسية واللواتي أكدن أنه تم ضربهن وسحلهن ولكنهن لم يخضعن لكشوف العذرية.

- يأتي بعد ذلك **المقالات** حيث نشرت الشروق 3 مقالات، كان الأول بعنوان "من أختي كاميليا إلى أختي سميرة" بقلم أوائل قنديل، وتحدث الكاتب عن الوقفة التي حدثت أمام مجلس الدولة من مصريين ومصريات ليتضامنوا مع سميرة ضحية كشف العذرية وعرض الكاتب أن السلفيين كانوا مشاركين بيفظ مكتوب عليها نساء مصر خط أحمر وأخرى مكتوب عليها عايز حق أختي سميرة في رد غير مباشر على الاتهام الموجه للسلفيين أنهم لم يهتموا بالقضية، وقال الكاتب أن المسيرة ضمت جموع المصريين من مختلف الأعمار والفئات مما جعل الوقفة بديعة في المظهر والمضمون.



- أما المقال الثاني فكان بعنوان "التحرش المتعمد بفتيات التحرير" للكاتب عماد الدين حسن، وحل الكاتب كشف العذرية على أنها رسالة سياسية هدفها إبعاد النساء عن

الحياة السياسية، ونُشر هذا المقال على مساحة صغيرة، في حين كان عنوان المقال الثالث "سميرة والتنتين" لوائل قنديل وقال الكاتب في هذا المقال أنه يرى أن مصر في حالة ارتداد كامل عن الثورة وأن سميرة إبراهيم تواجه تتين ضخم لا تعرف كيف تنتصر عليه.

- بينما تناول **الحوار الأول** الذي أجرته الشروق مع أحمد حرارة - إحدى النشطاء السياسيين، رأيه فيما فعلته سميرة حيث قال حرارة خلال هذا الحوار أنه رغم فقدانه بصره لكنه لم يقدم تضحيات مثل التي قدمتها سميرة فهي تحملت الكثير لتحمي حقها وحقوق فتيات أخريات، في حين كان الحوار الثاني مع سميرة إبراهيم وخلال هذا الحوار روت سميرة قصتها وتفاصيل ما حدث معها في أروقة الجيش من كشف على عذريتها، ونُشر هذا الحوار على مساحة كبيرة ونشر معه صورة أبيض واسود كبيرة لسميرة إبراهيم.

- في حين جاء التحقيق الوحيد الذي نشرته الشروق حول قضية كشف العذرية تحت عنوان "فتاة كشف العذرية تنتصر على العسكر بحكم قضائي تاريخي، المحكمة تدين فحص الجيش لسميرة إبراهيم وزميلاتها والضحية تهدي الحكم لجميع نساء مصر"، واعتمد هذا التحقيق على العديد من المصادر وهم: سميرة إبراهيم - أ. كامل والد سميرة، أ. أحمد حسام - محامي سميرة، والمهندس حامد مشعل من المكتب الإعلامي للجهة السلفية، وبثينة كامل، وتحدث هذا التحقيق عن أسباب مشاركة كل فرد من هؤلاء في التظاهر تضامناً مع سميرة أمام المحكمة أثناء نظر القضية والجميع أجمع أنهم موجودون لنصرة سميرة ضد قوى العسكري التي امتهنت كرامتها، ونُشر هذا الحوار على مساحة كبيرة ومعه صورة كبيرة ملونة لسميرة إبراهيم وهي تحتضن والدتها.

- ولاحظنا من خلال تحليلنا لجريدة الشروق أنها لم تهتم بفن الكاريكاتير في تناول هذه



القضية حيث نشرت كاريكاتير واحد وكان عبارة عن صورة لمذيعه تتحدث مع شخص يرتدي زي عسكري وتقول المذيعه "وحضرتك رأيتك إيه في قضية كشف العذرية وسفر الأمريكان والانفلات الأمني؟" ورد عليها العسكري

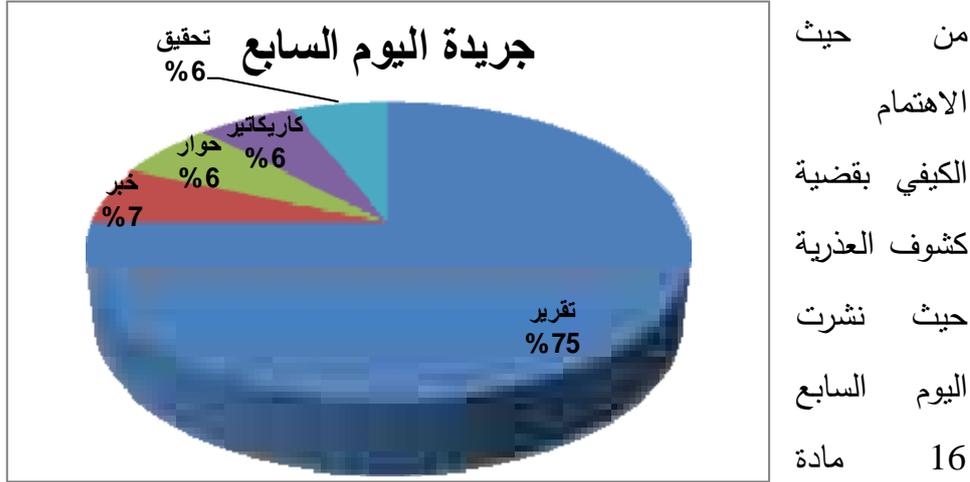
"أنا شايف أن مشروع البنلو في خطر"، وعلى الرغم من أنه الكاريكاتير الوحيد الذي تم نشره عن القضية إلا أنه مميز ومعبر فمن خلال جملتان استطاعت الشروق أن تجسد حقيقة المجلس العسكري وأنه يهرب من كافة المسئوليات من خلال الحديث عن أي قضية هامشية.



- من الأشكال المميزة التي اعتمدت عليها الشروق في تناول قضية كشوف العذرية القصصة القصيرة مع الرسوم الكاريكاتيرية وكانت القصة تحت عنوان "جبهة شرف العذارى" وهي قصة لبلال فضل والرسوم لعمرى سليم، ونشرت هذه القصة على صفحة كاملة، وهي قصة ساخرة تخيلية عن كشوف العذرية.
- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة الشروق لقضية كشوف العذرية لاحظنا أن المعالجة الإيجابية غلبت على تناول الشروق وذلك بنسبة (70.5%)، ومحايدة بنسبة (18.5%)، بينما جاءت نسبة المواد السلبية (11%).

❖ جريدة اليوم السابع:

- تأتي جريدة اليوم السابع في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي والمرتبة الرابعة



صفحة عن القضية.

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة اليوم السابع:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة اليوم السابع في تناول قضية كشوف العذرية، حيث نشرت 12 تقرير، وخبر وحوار وكاريكاتير وتحقيق واحد.
- من الملاحظ أن جريدة اليوم السابع اهتمت بقالب التقرير الصحفي فقط في تناول هذه القضية وهو ما يعكس أنها اكتفت برصد وسرد الأحداث المتعلقة بالقضية ولم تهتم بتحليلها أو التعمق في تناول القضية من خلال التحقيقات أو الحوارات.

- كما سبق وذكرنا يأتي قالب التقرير الصحفي في المرتبة الأولى وذلك بنسبة (76.5%)، وتناول التقرير الأول حكم المستشار محمد حامد الجمل - رئيس مجلس



الدولة الأسبق بأن الكشف على عذرية الفتيات جريمة، وتعليق إحدى الصحف البريطانية على هذا القرار بأنه يفتح الباب أمام التعويض المادي للنساء المعتدى عليهن بكشوف العذرية، ونشر

هذا التقرير على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير وصورة أبيض وأسود لسميرة إبراهيم، وأحاطت التقرير ببرواز رمادي، بالإضافة إلى نشره في صفحة متقدمة (الصفحة الثانية) وهذا يعكس اهتمام الصحيفة بإبراز هذا التقرير.

- وتناول التقرير الثاني والثالث حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار العسكري بالكشف عن عذرية الفتيات وتناول التقرير حيثيات الحكم وهي أن القوات المسلحة اعترفت رسمياً بإجراء كشف العذرية للمعتقلات وما ارتكبه أفرادها جريمة جنائية، كما وصفت اليوم السابع في هذا التقرير الفرحة الغامرة التي سادت المحكمة وفرحة سميرة إبراهيم بهذا الحكم، ومن الغريب أن يتم نشر مضمون نفس التقرير تقريباً في تقريران منفصلان باليوم السابع في نفس العدد حيث كان عنوان التقرير الأول "إدانة المجلس العسكري في قضية كشف العذرية - القضاء الإداري يوقف الكشف على البنات البنات...ومسيرة فرح بالحكم في التحرير، القضاء العسكري: لا تكشف على البنات في السجن الحربي..والقضية لا أساس لها"، وتم نشر هذا التقرير في الصفحة الأولى وعلى مساحة كبيرة واستخدمت اليوم السابع إخراج متميز في هذا التقرير حيث تم نشر الموضوع على خلفية صورة لشاب مع سميرة إبراهيم بجانب إحدى تماثيل أسود قصر النيل والخلفية السماء اللبني هي خلفية الموضوع، ونُشر مع التقرير صورة ملونة لسميرة إبراهيم وهي ترفع أصابعها بعلامة النصر وخلفها مظاهرة حاشدة من رجال وسيدات ومكتوب تحت الصورة "سميرة إبراهيم تلوح بعلامة النصر" ونُشر هذا التقرير في الصفحة الأولى ولكنه لم يكن تلويح أو إعلان عن

باقي التقرير بل كان تقريراً منفصلاً واعتمد في الأساس على الإخراج المتميز واستخدام الصور الملونة، أما التقرير الثاني فكان بعنوان "القضاء الإداري يوقف تنفيذ قرار العسكري بالكشف عن عذرية الفتيات، حيثيات الحكم: القوات المسلحة اعترفت رسمياً بإجراء كشف العذرية للمعتقلات..وما ارتكبه أفرادها جريمة جنائية" ونشر هذا التقرير أيضاً على مساحة كبيرة ولكن نشر في الصفحة الرابعة.

- ونحن نرى أنه كان من الأفضل الإشارة في التقرير الأول أن التفاصيل في صفحة 4، حتى لا يتحول التقرير الثاني إلى مجرد تكرار لما جاء في الأول.

- بينما تناول التقرير الرابع تفاصيل قصة رشا عبد الرحمن وهي إحدى ضحايا كشف العذرية، حيث نشرت اليوم السابع تفاصيل ما حدث مع رشا في السجن الحربي، وتناول التقرير الخامس التقرير الذي نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية والذي قال أن سميرة إبراهيم من أشجع 150 امرأة في العالم، والتقرير السادس كان قبل النطق بالحكم في جلسة القضاء العسكري بيوم حيث قامت اليوم السابع بإعداد تقرير متميز قبل جلسة النطق بالحكم قالت فيه تفاصيل القضية والاتهامات الموجهة للضابط المتهم وبلاغات الفتيات اللاتي تم القبض عليهن.

- أما التقرير السابع فتناول تفاصيل براءة المجند وانهييار سميرة عقب صدور الحكم وتنديد الإتحادات والجمعيات النسائية بالحكم، والثامن تناول الوقفات التي تم تنظيمها في القاهرة لدعم سميرة إبراهيم، والتاسع تناول انتقاد من الصحف والإذاعات والمنظمات العالمية لحكم براءة الطبيب المتهم وقالوا أن المجلس العسكري حل محل الرئيس السابق مبارك في ممارساته القمعية.



- في حين جاء التقرير العاشر تحت عنوان "احتجاجات ضد تعيين طبيب كشف العذرية بمستشفى دمياط، المحتجون: حكم براءة الموجي مدفوع من جهات عليا"، وتناول هذا التقرير الوقفة الاحتجاجية التي نظمت في دمياط احتجاجاً على تعيين الطبيب المتهم، كما تناول التقرير دفاع الطبيب عن نفسه قائلاً أنه تحول لمحاكمة

عسكرية بسبب الضغط الإعلامي على القضية ولكنه برئ وتضرر نفسياً هو وأسرته كثيراً بسبب ما حدث في هذه القضية، ونشر هذا التقرير على مساحة متوسطة وفي صفحة متقدمة (الصفحة السادسة) ونشرت معه صورة أبيض وأسود للطبيب المتهم عادل.

- وتناول التقرير الحادي عشر شهادات بعض الفتيات وشهود العيان في أحداث العباسية اللاتي تعرضن للضرب والسحل ولكنهن لم يقولن أنهن تعرضن لكشوف العذرية، وهو تقرير ضد الفتيات اللاتي قدمن بلاغات ضد الجيش لإجراء كشوف العذرية عليهن، لأنه تناول شهادات فتيات أخريات أنكرن تماماً أنه حدث لهن كشوف عذرية.

- بينما جاء التقرير الثاني عشر والأخير تحت عنوان "المحتجزات في أحداث العباسية: لم نتعرض لكشوف العذرية"، ونشر هذا التقرير في الصفحة الأولى وعلى مساحة متوسطة وتناول تقرير حقوق الإنسان والذي أكد أن هناك محتجزين بالخطأ وكشوف عذرية للفتيات في السجون العسكرية، كما نشرت اليوم السابع في نفس التقرير نفي إحدى المعتقلات في أحداث العباسية تعرضها لكشوف العذرية، ونلاحظ أن اليوم السابع وضعت عنوان غير ملائم للتقرير فهو عنوان سلبي على الرغم من أن التقرير نفسه كان إيجابياً، وأيضاً من المعالجات السلبية في هذا التقرير نشر معه صورة ملونة لحافظ أبو سعدة، ولم يكتب تحتها منصبه أو علاقته بالتقرير وهي معالجة معيبة لأنه لا يفترض أن جميع القراء يعرفون أن حافظ أبو سعدة هو رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كما أن التقرير نفسه لم يفسر إذا كان التقرير المنشور من منظمة حقوق الإنسان أم من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي يرأسها أبو سعدة.

- أما الخبر الوحيد الذي نشرته اليوم السابع فكان عن تأجيل نظر قضية كشف العذرية ونُشر هذا الخبر على مساحة صغيرة وبعنوان كبير وتم نشره على الصفحة الثانية.

- والحوار الوحيد الذي أجرته اليوم السابع مع سميرة إبراهيم، وخلال هذا الحوار أكدت سميرة أن القوى السياسية في مصر فاشلة لأنها لم تستطع مواجهة المجلس العسكري فيما يفعله في بنات مصر، وتم نشر هذا الحوار على مساحة متوسطة وفي صفحة

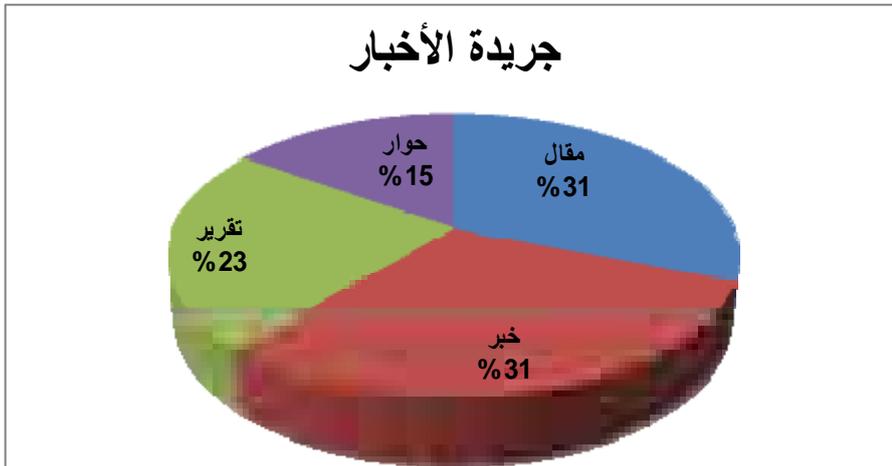
متقدمة (الصفحة الثانية)، ونشر مع هذا الحوار صورة أبيض وأسود لسميرة إبراهيم، وهو حوار مميز لأن اليوم السابع لم تهتم بسؤالها عما حدث لها مثلما فعلت الصحف الأخرى بل اهتمت اليوم السابع برأي سميرة في القوى السياسية في مصر.

- وجاء **التحقيق** الذي نشرته اليوم السابع بعنوان "محامية المتهم بكشوف العذرية: قبلت الدفاع لإيماني ببراءة موكلي... وسميرة تهدد بالقضاء الدولي" وتناول التحقيق أقوال الطبيب ومحاميته التي تؤكد أن أقوال سميرة ملفقة ولم يحدث كشوف عذرية، وفي نفس الوقت رصد التقرير إدانة بعض الحركات والائتلافات لحكم البراءة للطبيب المجند، ونشر التحقيق على مساحة كبيرة ومعه صورة أبيض وأسود للطبيب المتهم وصورة لسميرة وهي تبكي.

- أما **الكاريكاتير** فكان صورة لقبه البرلمان وخارج منها حديث "حجب المواقع الإباحية" وواحد واقف أمام القبة يتحدث بانفعال ويقول "يعني ما سمعتش صوتكم في الأحكام الإباحية" وماسك بيده يافطة مكتوب عليها البراءة للمتهم في كشوف العذرية.

❖ **جريدة الأخبار:**

- تأتي جريدة الأخبار في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي والمرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكيفي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت 13 مادة صحفية عن القضية، وتساوى استخدام جريدة الأخبار لفني المقال والخبر حيث نشرت 4 مقالات و4 أخبار.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأخبار:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأخبار في تناول قضية كشوف العذرية، حيث نشرت 4 مقالات، و4 أخبار، و 3 تقارير، وحواران.
- نلاحظ مما سبق أن جريدة الأخبار لم تستخدم التحقيق الصحفي في تناول هذه القضية مما يعكس عدم اهتمامها بتحليل القضية وتناول جوانبها المختلفة، كما نلاحظ الغياب التام لفن الكاريكاتير، وهو أمر معتاد على جريدة الأخبار لأنها في العادة لا تقدم معالجة ساخرة باستخدام الكاريكاتير في العديد من القضايا على الرغم من أهمية وتميز هذا الشكل الصحفي.
- كما لاحظنا أيضاً من خلال تحليلنا لتناول الأخبار لقضية كشوف العذرية أن معالجتها كانت إيجابية بنسبة (69%)، بينما تساوت المواد المحايدة مع المواد السلبية وذلك بنسبة (15.5%) لكل منهما.
- تناول الخبر الأول في جريدة الأخبار حكم القضاء الإداري بوقف إجراء كشوف العذرية، والثاني تناول تأكيد اللواء عادل المرسي رئيس هيئة القضاء العسكري أن لائحة السجون لا يوجد بها نص يبيح الكشف عن عذرية الفتيات، ونشر هذا الخبر على مساحة صغيرة ولكن في الصفحة الأولى، والخبر الثالث جاء تحت عنوان "رئيس هيئة القضاء العسكري: محاكمة عسكريين في واقعتي ماسبيرو وكشف العذرية، القضايا متداولة منذ فترة...ومن يرغب في الإدعاء المدني يتوجه للنيابة العسكرية"، وأكد اللواء عادل المرسي في هذا الخبر أنه سيتم إجراء محاكمات عسكرية لمن يثبت عليهم التهم في القضيتين، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة وفي الصفحة السادسة ومعه صورة شخصية ملونة للواء عادل المرسي.
- أما الخبر الرابع والأخير فقال أن المحكمة العسكرية ستصدر حكمها في قضية كشوف العذرية، ونشر هذا الخبر على مساحة صغيرة جداً وفي الصفحة الثالثة من الجريدة مما يعكس عدم اهتمام الصحيفة بهذا الخبر.
- بينما كان **المقال** الأول بعنوان "التكثيف بشباب الثورة: سميرة إبراهيم نموذجاً" لدكتور جمال زهران وقال في هذا المقال أنه حزين على الثورة وما آلت إليها عقب تولي المجلس العسكري زمام الأمور، حيث باع شباب الثورة وتحالف مع تيارات الإسلام

السياسي وتحدث عن ما فعله الجيش مع سميرة إبراهيم وقال أن الكشف على عذرية الفتيات هو طريق لإبعادهن عن الثورة ويرى الكاتب أن هذه الصورة بغیضة يريد أن يكونها العسكر لدى الشباب لتهديدهم، ونشر هذا المقال على مساحة كبيرة ولكن في صفحة متأخرة (الصفحة 21).

- أما المقال الثاني فكان بعنوان "عفواً مطلوب كشف رجولة" للدكتورة سميرة سعد الدين، واستتكرت الكاتبة على رجال مصر وشبابها الذين يدعون التدين والشهامة والرجولة والنخوة أنهم لم يتحركوا في قضية سميرة إبراهيم وأشادت بحكم محكمة القضاء الإداري والذي أوقف هذه المهانة والذل لفتيات مصر، وقالت الكاتبة في نهاية المقال "إلى بعض مدعي الرجولة نريد الكشف على رجولتكم"، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة ولكن أيضاً على صفحة متأخرة وهي الصفحة السادسة عشر.

- في حين كان المقال الثالث بدون عنوان وللكاتبة عبلة الرويني وأشادت الكاتبة في هذا المقال بحكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى بوقف كشوف العذرية ونشر على مساحة صغيرة ولكن في صفحة متقدمة نسبياً وهي الصفحة السادسة، أما المقال الرابع والأخير فكان بعنوان "عذرية الرجل" للكاتب جمال الغيطاني وكان الكاتب مع سميرة إبراهيم وقضيتها ضد أفعال العسكر ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة وفي صفحة متقدمة وهي الصفحة الخامسة.

- أما التقرير الأول الذي نشرته الأخبار كان تحت عنوان "مسيرة نسائية جديدة بقيادة بطلة قضية كشف العذرية" ورصد التقرير اعتصام ميدان التحرير الذي يرفض سياسة الجيش، وعملت جريدة الأخبار على إبراز هذا التقرير حيث نشرته على مساحة كبيرة ونشرت معه صورة ملونة لنساء ورجال في المسيرة يرفعون شعارات نساء مصر خط أحمر، ونشر هذا التقرير في صفحة متقدمة (الصفحة الرابعة).

- بينما كان التقرير الثاني بعنوان "سميرة إبراهيم تهتف: يسقط حكم العسكر، وأسرّة الطبيب: يحيا العدل، المحكمة العسكرية العليا تقضي ببراءة الطبيب المجند من تهمة كشف العذرية، مصدر بالقضاء العسكري: من حق المدعية تقديم إلتماس لنقض الحكم وإعادة المحاكمة"، ويتضح من العنوان ما تناوله هذا التقرير حيث رصد التقرير حكم البراءة وردود الفعل التي حدثت في المحكمة عقب النطق بالحكم.

- أما التقرير الثالث والأخير فكان بعنوان "العوا: كشف العذرية حرام وغير جائز قانوناً" وتناول هذا المقال تصريح العوا خلال لقاءه ببرنامج آخر كلام على قناة ON TV مع يسري فوده، حيث قال أنه ضد كشف العذرية وأنها جريمة هتك عرض من الجيش، ونشر هذا التقرير على مساحة صغيرة في الصفحة السادسة.

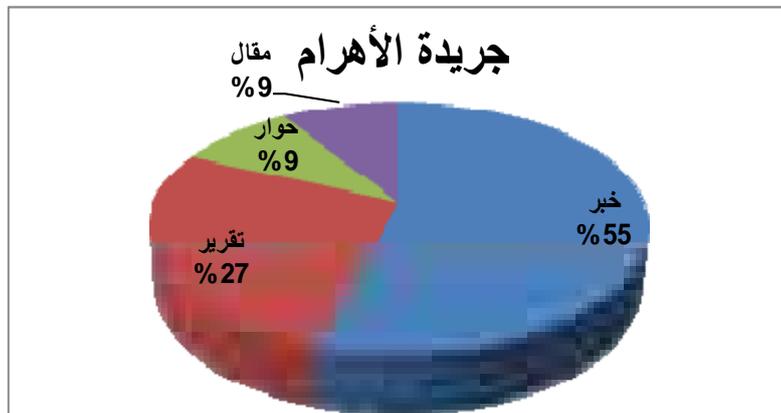


- كما سبق وذكرنا جريدة الأخبار نشرت حواران حول قضية كشف العذرية، حيث أجرت الحوار الأول مع عادل الموجي - الطبيب المتهم في قضية كشف العذرية، وبالطبع في هذا

الحوار أنكر الطبيب كل ما قالتة سميرة إبراهيم وقال أنه تحمل الكثير من الإساءة له ولأسرته وأنها كانت تنتقم من الجيش في شخصه، ونشر هذا الحوار على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة للطبيب المتهم، أما الحوار الثاني فكان مع مصدر عسكري مسئول ولكن لم تقول الأخبار اسمه أو منصبه وقال هذا المصدر في الحوار أن كل ما يقال عن المجلس العسكري عار تماماً من الصحة وأنه افتراء وكذب ولا يوجد ما يسمى كشف عذرية، ونشر هذا الحوار على مساحة متوسطة وفي صفحة متقدمة نسبياً وهي الصفحة السابعة.

❖ جريدة الأهرام:

- تأتي جريدة الأهرام في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية كشف العذرية حيث نشرت 11 مادة صحفية عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأهرام:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأهرام في تناول قضية كشوف العذرية، حيث نشرت 6 أخبار، و 3 تقارير، وحوار ومقال واحد.

- تناول الخبر الأول في جريدة الأهرام قرار القضاء الإداري بوقف كشوف العذرية، ونلاحظ أن جريدة الأهرام لم تتناول هذه القضية مطلقاً قبل صدور هذا القرار وهو ما يؤكد أن الأهرام كانت تغفل القضية تماماً إلى أن ظهر قرار يدين كشوف العذرية، ولاحظنا في هذا الخبر أن الأهرام اهتمت بعرض الحكم واسم نائب رئيس المحكمة الذي أصدر الحكم، كما اهتمت بنشر رد فعل رئيس هيئة القضاء العسكري والذي أكد على أن هذا الحكم غير قابل للتنفيذ لأنه لا يوجد قرار يقضي بالكشف عن العذرية في لائحة السجون العسكرية، في الوقت الذي اهتمت فيه الصحف الأخرى مثل اليوم السابع والمصري اليوم والشروق بنشر رد فعل سميرة إبراهيم والمظاهرات احتفالاً بالقرار مما يؤكد أن الأهرام اتخذت كعادتها صف السلطة الحاكمة ولم تهتم بالمجني عليها حتى في الخبر الذي أدان العسكر.

- أما الخبر الثاني فكان حول إجراء محاكمات عسكرية للمتهمين في قضية ماسبيرو وكشوف العذرية، واعتمدت الأهرام في هذا الخبر على اللواء عادل المرسي رئيس هيئة القضاء العسكري وعلى الرغم من نشر هذا الخبر على مساحة صغيرة إلا أن الأهرام اهتمت بإبراز هذا الخبر من خلال وضعه في الصفحة الأولى ووضع عنوان كبير له، والخبر الثالث كان حول توفير لجنة المرأة بحقوق الإنسان لخدمة مساندة ضحايا كشوف العذرية، والخبر الرابع وصف الوقفات الاحتجاجية التي نظمتها المئات من السيدات والرجال تضامناً مع سميرة إبراهيم، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة للوقفة.

- والخبر الخامس كان حول تأجيل الحكم في قضية كشوف العذرية وهو خبر صغير ونشر في الصفحة 22 مما يعكس عدم اهتمام الأهرام بهذا الخبر، والخبر السادس تناول أيضاً تأجيل الحكم في قضيتي ماسبيرو وكشوف العذرية وهو خبر صغير أيضاً ولكن نشر معه صورة صغيرة لجورج إسحاق وهو يقف ليحمي المتظاهرين وهم يؤدون صلاة العصر وهذا شئ غريب لأن الصورة لا تمت للخبر بصلة كما أن

التعليق المكتوب تحت الصورة غير دقيق حيث كتبت الأهرام تحت الصورة "جورج إسحاق يقف احتراماً أثناء صلاة العصر على كوبري قصر النيل" في حين أن الصورة تظهر المصلين وهم يركعون في الصلاة وجورج إسحاق يقف لحماية المتظاهرين.

- تناول التقرير الأول في جريدة الأهرام ندوة نقابة الصحفيين التي عقدت تحت عنوان "قصص من الاعتقال" وتحدث الحاضرون عن أحداث ماسبيرو وكشوف العذرية وأكد المتحدثين في الندوة أنهم لن يتركوا حق شهداء ماسبيرو والفتيات ضحايا كشوف العذرية، وتم نشر هذا التقرير على مساحة صغيرة ولم ينشر معه صوراً ولم تعمل الأهرام على إبرازه لأنه ضد العسكر.

- والتقرير الثاني تناول ردود فعل بعض الشخصيات العامة على حكم محكمة القضاء الإداري بوقف كشوف العذرية، وكانت كافة الآراء مرحبة بالحكم ومع تعويض سميرة عما حدث لها، ونشر التقرير على مساحة صغيرة ولكن معه عنوان كبير وصورة ملونة لعمر موسى لأنه إحدى المصادر في هذا التقرير.

- والتقرير الثالث كان بعنوان "الحكم ببراءة المتهم بكشف العذرية، الطبيب: سألت فتاة إن كانت آنسة فأجابت زي ما أنت عايز" وكتب هذا العنوان بخط كبير ونشر في الصفحة الثالثة وهي صفحة متقدمة وعلى مساحة كبيرة، وتناول هذا التقرير حيثيات الحكم وأقوال الطبيب المتهم، وهو تقرير يوضح مدى انحياز الأهرام للطبيب.

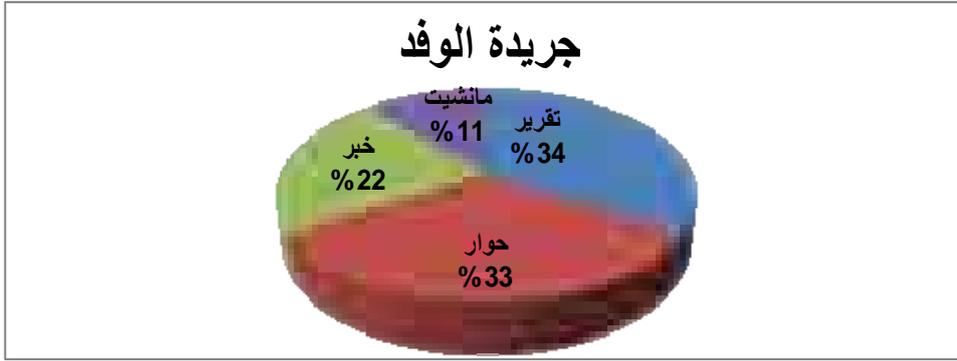
- جاء المقال الوحيد في جريدة الأهرام الذي تناول هذه القضية تحت عنوان "تضامناً مع سميرة وأسماء وبثينة" للكاتب كمال جاب الله، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة في الصفحة الحادية عشر، وكان المقال عبارة عن 4 رسائل ثلاثة منهم لبقايا النظام السابق والانتقاميين الذين يعملون على تصفية الثوار والرسالة الرابعة رسالة تحية وتقدير لسميرة بطلنة كشوف العذرية وأسماء محفوظ الناشطة السياسية وبثينة كامل الإعلامية والناشطة السياسية، وعلى الرغم من أنه المقال الوحيد الذي نشرته الأهرام عن القضية إلا أنه لم يكن مهتماً بشكل أساسي بكشوف العذرية بل تناولها كجزء من المشهد العام.

- والحوار الوحيد الذي أجرته الأهرام كان مع سميرة إبراهيم ضحية كشوف العذرية وكان حوار طويل ونشر على مساحة كبيرة، ونشر معه صورة ملونة لسميرة إبراهيم

وقالت سميرة في هذا الحوار أنها متمسكة بقضيتها ضد العسكري ولن تترك حقها، على الرغم من أن هذا الحوار نُشر في شهر مايو 2012 أي بعد صدور حكم البراءة بثلاثة شهور كاملة.

❖ جريدة الوفد:

- تأتي جريدة الوفد في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت 9 مواد صحفية عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الوفد:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الوفد في تناول قضية كشوف العذرية، حيث نشرت 3 تقارير، و 3 حوارات، وخبيران، ومناشيت واحد.

- الحوار الأول أجرته جريدة الوفد مع الدكتور عبد الله الكريوني - مقرر لجنة الحريات والدفاع عن كرامة الطبيب، وقال د.عبد الله في هذا الحوار أنه لم يهاجم سميرة إبراهيم وأنه يقف مع الطبيب المتهم هو ونقابة الأطباء لتأكدهما من براءته ولكن في حالة أن التهمة ثبتت عليه فإن نقابة الأطباء ستكون مع محاسبته وتوقيع الجزاء المناسب عليه، وقال أيضاً أنه سعد بقرار وقف كشوف العذرية.

- والحوار الثاني كان مع سميرة إبراهيم، وتم إجراء هذا الحوار عقب صدور حكم ببراءة الطبيب المتهم وقالت سميرة في الحوار أنه تجهز أوراق قضيتها لتقدمها أمام القضاء الدولي، وأكدت سميرة أنها لن تتنازل عن حقها، وعلى الرغم من أنه حوار صغير ولكن الوفد عملت على إبرازه من خلال استخدام وسائل إخراجية مميزة حيث نشر الحوار على خلفية سوداء بجانبه صورة كبيرة ملونة لوجه سميرة إبراهيم.



- أما الحوار الثالث فأجرته الوفد مع هويدا سالم - محامية طبيب كشف العذرية، وهو حوار كبير تم نشره على نصف صفحة، وقالت المحامية أنها في البداية رفضت قضية الطبيب لأنها كانت متعاطفة مع

سميرة لتأثرها بتناول وسائل الإعلام للقضية، ولكن بعد تأكدها من براءة الطبيب قررت قبول القضية، وتناول الحوار الأدلة التي استندت عليها المحامية في دفاعها عن الطبيب المتهم، ونشر هذا الحوار على مساحة كبيرة ومعه صورة أبيض وأسود للمحامية، واهتمت الوفد بهذا الحوار وعملت على إبرازه من خلال المساحة واستخدام عنوان كبير وكذلك المقدمة والعناوين الثانوية، وهو أمر يعكس اهتمام الوفد بالحوار ويعرض ما يبزر الطبيب المجند.

- كما نشرت الوفد ثلاثة تقارير الأول حول قرار القضاء الإداري بوقف كشف العذرية والمسيرات الحاشدة التي خرجت لتحتفل بهذا القرار، ونشر هذا التقرير على مساحة كبيرة ومعه صورة ملونة لسميرة إبراهيم، وصورة للمسيرات، وبرواز أحمر يحيط التقرير، وهو يعكس مدى اهتمام الوفد بهذا التقرير.

- أما التقرير الثاني فتناول طلب إتحاد شباب الثورة بالتحقيق في كشف العذرية لفتيات العباسية مؤكداً الإتحاد في بيان له أنه إذا تكرر إجراء كشف العذرية للفتيات للمرة الثانية فهذا سيكون كارثة، وطلب الإتحاد في هذا التقرير أن يتم الإفراج الفوري عن معتقلي أحداث العباسية، ونشر هذا التقرير على مساحة صغيرة ولكن بعنوان كبير وواضح كما نشر في صفحة متقدمة (الصفحة الثالثة).

- والتقرير الثالث كان بعنوان "واشنطن تقرر مصير المساعدات العسكرية لمصر الأسبوع القادم وجيروزاليم بوست تصف مشاورات الكونجرس بأجواء الحرب، واشنطن بوست: التظاهر ضد تبرئة طبيب كشف العذرية دليل تغيير اجتماعي"، وتناول التقرير الخلافات حول المعونة الأمريكية التي تقدم لمصر وكذلك آراء الصحف العالمية في التظاهرات التي خرجت على خلفية براءة الطبيب المتهم في قضية كشف العذرية، ونشر هذا التقرير على مساحة متوسطة وبالعنوان كبير ولكن

جاء معظمه حول المعونة وليس حول رصد ردود فعل الصحف العالمية تجاه قضية كشوف العذرية.

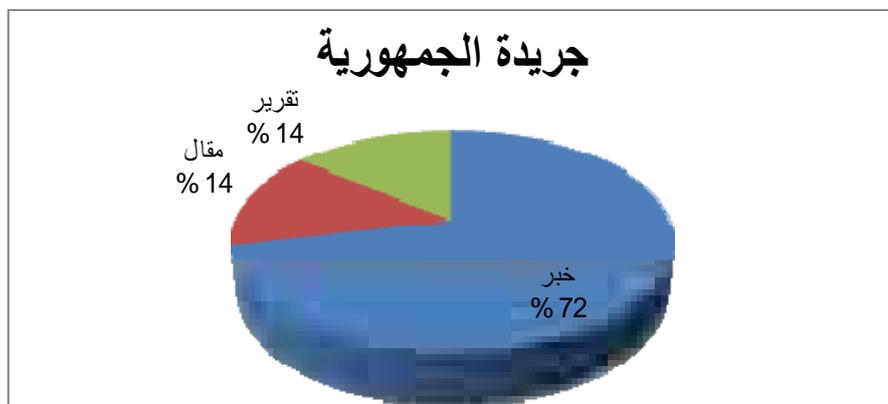
- كما نشرت الوفد خبران عن قضية كشوف العذرية الأول جاء تحت عنوان " The Guardian" وكتبت الوفد هذا العنوان بنفس ألوان لوجو جريدة الجارديان البريطانية، ونقلت الوفد رد فعل الجارديان على كشوف العذرية والذي وصفته الصحيفة بأنه إعتداء جنسي وليس كشف طبي.

- بينما تناول الخبر الثاني تغريدة سميرة إبراهيم على موقع تويتر عقب مناظرة عمرو موسى مع أبو الفتوح، وقالت خلال تغريدتها أن عمرو موسى تفوق على أبو الفتوح وأن المصريين لن يعطوا أصواتهم للإخوان لأنهم فقدوا مصداقيتهم وشعبيتهم عقب أحداث مجلس الوزراء، ونشر هذا الخبر على مساحة صغيرة ومعه صورة ملونة لسميرة إبراهيم وبالعنوان كبير "فتاة العذرية: موسى تفوق على أبو الفتوح".

- أما المانشيت فكان "القضاء الإداري يرفض توقيع كشف العذرية على الفتيات المحتجزات في السجون العسكرية" وكان مانشيت رئيسي للصحيفة باللون الأسود، والملفت أن جريدة الوفد لم تتناول هذه القضية قبل قرار القضاء الإداري فكان هذا المانشيت هو أول الأشكال الصحفية التي نشرت حول قضية كشوف العذرية في جريدة الوفد.

❖ جريدة الجمهورية:

- تأتي جريدة الجمهورية في المرتبة السابعة من حيث الاهتمام الكمي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت 7 مواد صحفية عن القضية، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام الكيفي لأنها الجريدة الوحيدة التي كانت نسبة المواد السلبية بها



أكبر من نسبة المواد الإيجابية، ولم تنتوع الجمهورية في استخدام القوالب الصحفية حيث استخدمت ثلاثة أشكال صحفية فقط في هذه القضية.

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الجمهورية:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية في تناول قضية كشوف العذرية، حيث نشرت 5 أخبار، ومقال وتقرير واحد.
- لاحظنا من خلال تحليلنا لتناول جريدة الجمهورية لقضية كشوف العذرية أنها اهتمت برصد القضية فقط من خلال الأخبار، فتناول الخبر الأول تأجيل الحكم في قضية كشوف العذرية لشهر مارس، وهو خبر صغير ونشر على مساحة صغيرة ولكن بعنوان كبير وعلى خلفية رمادية لإظهاره.
- أما الخبر الثاني فتناول قرار القضاء الإداري بوقف كشوف العذرية، وهو خبر صغير ولكن نشر بعنوان كبير وفي صفحة متقدمة (الصفحة الثالثة)، والخبر الثالث تناول تصريح رئيس القضاء العسكري أن قضيتا ماسبيرو وكشف العذرية أمام المحاكم، وهو أيضاً خبر صغير ولكن استخدمت الجمهورية الألوان في العنوان ووضع إطار أحمر حول الخبر لإبرازه.
- والخبر الرابع كان بعنوان "الحكم اليوم في قضية كشف العذرية"، وهو خبر صغير جداً ونشر على مساحة صغيرة ولكن نشر في صفحة متقدمة (الصفحة الثالثة)، أما الخبر الخامس فجاء تحت عنوان "مصدر عسكري: لا صحة لتوقيع كشف العذرية على فتيات أحداث العباسية" وهو خبر مجهول المصدر حيث نسبته الجمهورية لمصدر عسكري دون ذكر اسمه ونفى هذا المصدر إجراء كشوف العذرية، ونشر هذا الخبر على مساحة صغيرة.
- وكان التقرير بعنوان "بعد الحكم ببراءة طبيب العذرية رئيس القضاء العسكري: نحكم بضمائرتنا ولا نخضع لأي ضغوط" وتناول التقرير حكم البراءة للطبيب المتهم كما نشروا رد فعل رئيس القضاء العسكري والذي قال أنهم يحكمون بضمائرتهم وليس بناءً على الضغوط الإعلامية، ونلاحظ في هذا التقرير أن الجمهورية لم تهتم بعرض الرأي الآخر في هذا التقرير فلم ترصد رد فعل سميرة إبراهيم عقب الحكم أو

التظاهرات التي خرجت تندد بالحكم وهي معالجة سلبية من جانب الجمهورية فالطبيعي أن ترصد رد فعل الضحية وليس الجاني، ولكنها اهتمت بنشر التصريح الرسمي الخارج من هيئة عسكرية مما يعكس تحيز الجمهورية للعسكري وليس للفتاة الضحية.

- بينما كان **المقال** بعنوان "لا تصالح على الدم" للإعلامية أسماء عجلان، وأشادت خلال هذا المقال بحكم محكمة القضاء الإداري بوقف كشوف العذرية وقالت الكاتبة أن الجيش إذا أراد أن يكفر عن ذنبه فعليه أن يكشف عن من أعطى الأمر للطبيب الذي قام بهذا الكشف، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة.

❖ **مجلة حواء:**

- تأتي مجلة حواء في المرتبة الثامنة من حيث الاهتمام الكمي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت **تقرير واحد** عن القضية، وكان التقرير بعنوان "5 مصريات على قائمة



المرأة الأقوى عالمياً" واعتمدت حواء في هذا التقرير على بيان نشر في مجلة نيوزويك الأمريكية، واختارت المجلة 5 فتيات مصريات كأقوى فتيات ضمن قائمة من 150 فتاة في العالم واختيرت أسماء محفوظ عن قضية

كشوف العذرية، ونشر هذا التقرير على مساحة متوسطة ونشر معه 5 صور ملونة للخمس فتيات المصريات اللاتي تم اختيارهن، ونشر هذا التقرير في صفحة متقدمة (الصفحة السادسة)، ومن الملفت أن هذا هو الموضوع الوحيد الذي نشرته المجلة النسوية الأولى في مصر (مجلة حواء) والغريب أيضاً أن هذا التقرير لم يتناول تفاصيل القضية أو الحكم أو الوقفات التضامنية مع سميرة بل تضمن نقلاً عن صحيفة أجنبية أن سميرة من أقوى الشخصيات في عام 2011، وهو أمر محزن أن يهتم العالم والصحف العالمية بقضية فتاة مصرية في حين لم تهتم بها المجالات النسوية في مصر.

- يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث التناول الكمي والموضوعي لقضية كشوف العذرية كل من مجلة نصف الدنيا ومجلة صباح الخير وجريدة أخبار اليوم حيث لم يتناولوا القضية بل أغفلوها تماماً، وإذا كان يمكن تقبل هذا من مجلة صباح الخير وجريدة أخبار اليوم على اعتبار أنها قضية نسوية على الرغم من أن هذا غير حقيقي لأنها كانت قضية رأي عام وليست قضية سميرة فقط، ولكن لا يمكن تقبل أن تغفل مجلة نصف الدنيا هذه القضية بشكل كامل.

ثالثاً: تحليل التناول الصحفي لقضية كشوف العذرية:

- من خلال تحليلنا لجريدة المصري اليوم وجدنا أنها الجريدة الأولى في الاهتمام الكمي والكيفي بالقضية حيث نشرت المصري اليوم 25% من المواد الصحفية المنشورة عن قضية كشوف العذرية، واتخذت معظم المواد المنشورة في المصري اليوم جانب الفتاة التي تم الكشف عن عذريتها وذلك بنسبة 96.5%، بينما جاءت المواد المحايدة بنسبة 3.5%، في حين اختفت المواد السلبية تماماً من المصري اليوم.
- كما لاحظنا من خلال تحليلنا لتقارير المصري اليوم أنها اهتمت بمتابعة مراحل القضية المختلفة ابتداءً من نقد منظمة هيومان رايتس ووتش لكشوف العذرية مروراً بحكم محكمة القضاء الإداري بوقف الكشوف ثم حكم المحكمة العسكرية ببراءة المتهم وانتهاءً بالوقفات التضامنية ورفض القوى المدنية لحكم براءة الطبيب المجند، وتم نشر معظم التقارير على مساحات كبيرة وبعناوين واضحة وهو ما يعكس اهتمام المصري اليوم بالقضية والعمل على إبرازها للقراء.
- وجدنا أيضاً من خلال تحليلنا لمقالات المصري اليوم أن جميع المقالات كانت لكتاب مرموقين ولهم جمهورهم العريض ومنهم د.نوال السعداوي، ود.سحر الموجي، والكاتب علاء الأسواني.
- كما ظهر من تحليلنا لتناول المصري اليوم لهذه القضية أن الكاتبة د.نوال السعداوي اهتمت بقضية كشوف العذرية جداً وأكدت على رفضها لهذه الكشوف خلال ثلاثة مقالات متتالية نُشروا جميعاً في شهر يناير 2012.

- من المميز في معالجة المصري اليوم أنها كانت دائماً تضع تعليقا تحت الصور المنشورة وهو إجراء صحفي مميز لأنه يجب شرح الصورة أو التعليق عليها حتى تصل الرسالة التي تريدها الصحيفة بشكل صحيح للقارئ.
- وأيضاً من الأشياء المميزة في تناول المصري اليوم لقضية كشف العذرية أن الجريدة عملت على متابعة القضية حتى بعد صدور الحكم ضد المجدد المتهم حيث نشرت مقال بتاريخ 3 مايو 2012 أي بعد انتهاء القضية وحكم المحكمة ببراءة المجدد بثلاثة شهور.
- جدير بالذكر أن أكثر من 70% من رسومات الكاريكاتير في القضايا النسائية كانت للفنانة دعاء العدل وفي هذه القضية تحديداً دعاء العدل هي التي رسمت الإثنان كاريكاتير اللذان نشرا عن القضية في المصري اليوم.
- أما **جريدة الشروق** فجاءت في المرتبة الثانية من حيث التناول الكمي والكيفي لقضية كشف العذرية حيث نشرت الشروق 23.5% من إجمالي المواد المنشورة عن القضية، وجاءت المواد الإيجابية أو المؤيدة لموقف فتيات كشف العذرية بنسبة (70.5%)، في حين كانت نسبة المواد المحايدة (18.5%)، والمواد السلبية بنسبة (11%).
- نلاحظ من المواد الصحفية المنشورة في جريدة الشروق أنها اهتمت بتغطية القضية بالأخبار فقط ولم تهتم بتحليلها بالتحقيقات.
- اهتمت الشروق بمتابعة كافة أحداث القضية من خلال الأخبار فهي الصحيفة الأولى في نشر الأخبار حول قضية كشف العذرية حيث نشرت 14 خبراً من إجمالي 35، أي نشرت 40% من الأخبار المنشورة عن القضية في الصحف والمجلات محل الدراسة.
- تأتي **جريدة اليوم السابع** في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية كشف العذرية حيث نشرت اليوم السابع 15% من إجمالي المادة الصحفية المنشورة عن القضية، وجاءت المواد الإيجابية في اليوم السابع بنسبة (59%)، والمواد المحايدة (29.5%)، بينما المواد السلبية بنسبة (11.5%).

- لاحظنا من خلال تحليلنا لجريدة اليوم السابع اهتمت بقالب التقرير الصحفي فقط في تناول هذه القضية وهو ما يعكس أنها اكتفت برصد وسرد الأحداث المتعلقة بالقضية ولم تهتم بتحليلها أو التعمق في تناول القضية من خلال التحقيقات أو الحوارات.
- اليوم السابع وضعت عنوان غير ملائم لتقرير "المحتجزات في أحداث العباسية: لم نتعرض لكشوف العذرية"، فهو عنوان سلبي على الرغم من أن التقرير نفسه كان إيجابياً، وأيضاً من المعالجات السلبية في هذا التقرير أنه نشر معه صورة ملونة لحافظ أبو سعدة، ولم يكتب تحتها منصبه أو علاقته بالتقرير وهي معالجة معيبة لأنه لا يفترض أن جميع القراء يعرفون أن حافظ أبو سعدة هو رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كما أن التقرير نفسه لم يفسر إذا كان التقرير المنشور من منظمة حقوق الإنسان أم من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي يرأسها أبو سعدة.
- تأتي جريدة الأخبار في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي والمرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكيفي بقضية كشف العذرية حيث نشرت 13 مادة صحفية عن القضية، كانت نسبة المواد الإيجابية (69%)، بينما تساوت المواد المحايدة مع المواد السلبية وذلك بنسبة (15.5%) لكل منهما.
- ولاحظنا من خلال تحليلنا لجريدة الأخبار أنها لم تستخدم التحقيق الصحفي في تناول هذه القضية مما يعكس عدم اهتمامها بتحليل القضية وتناول جوانبها المختلفة، كما لاحظنا الغياب التام لفن الكاريكاتير وهو أمر معتاد على جريدة الأخبار لأنها في العادة لا تقدم معالجة ساخرة باستخدام الكاريكاتير في العديد من القضايا على الرغم من أهمية وتميز هذا الشكل الصحفي.
- كما وجدنا أن جريدة الأخبار اعتمدت على اللواء عادل المرسي - رئيس هيئة القضاء العسكري كمصدر أساسي للمعلومات في الأخبار في حين لم تعتمد على سميرة إبراهيم.
- ومن الأشياء الملفتة في تناول الأخبار للقضية أن الحواران اللذان أجرتهما جريدة الأخبار كان مع مصادر عسكرية وأحدهم الطبيب المتهم وهذا يعكس أن الأخبار اتخذت موقف الطبيب المجند وليس الفتيات ضحايا كشف العذرية فكافة الصحف

اهتمت بإجراء حوار مع سميرة ورشا الضحايا إلا الأخبار التي اهتمت بإجراء حوار مع الطبيب المتهم.

- تأتي جريدة الأهرام في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت 11 مادة صحفية عن القضية، وجاءت نسبة المواد الإيجابية بنسبة (54.5%)، والمواد المحايدة كانت بنسبة (27.5%)، أما المواد السلبية فجاءت بنسبة (18%).

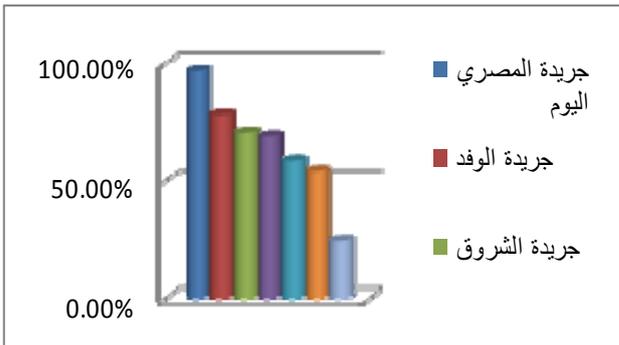
- تناول الخبر الأول قرار القضاء الإداري بوقف كشوف العذرية، ونلاحظ أن جريدة الأهرام لم تتناول هذه القضية مطلقاً قبل صدور هذا القرار وهو ما يؤكد أن الأهرام كانت تغفل القضية تماماً إلى أن ظهر قرار يدين كشوف العذرية، ولاحظنا في هذا الخبر أن الأهرام اهتمت بعرض الحكم واسم نائب رئيس المحكمة الذي أصدر الحكم، كما اهتمت بنشر رد فعل رئيس هيئة القضاء العسكري والذي أكد على أن هذا الحكم غير قابل للتنفيذ لأنه لا يوجد قرار يقضي بالكشف عن العذرية في لائحة السجون العسكرية، في الوقت الذي اهتمت فيه الصحف الأخرى مثل اليوم السابع والمصري اليوم والشروق بنشر رد فعل سميرة إبراهيم والمظاهرات احتفالاً بالقرار مما يؤكد أن الأهرام اتخذت كعادتها صف السلطة الحاكمة ولم تهتم بالمجني عليها حتى في الخبر الذي أدان العسكر.

- كما تناول أحد الأخبار تأجيل الحكم في قضيتي ماسبيرو وكشوف العذرية وهو خبر صغير أيضاً ولكن نشر معه صورة صغيرة لجورج إسحاق وهو يقف ليحمي المتظاهرين وهم يؤدون صلاة العصر وهذا شئ غريب لأن الصورة لا تمت للخبر بصله كما أن التعليق المكتوب تحت الصورة غير دقيق حيث كتبت الأهرام تحت الصورة "جورج إسحاق يقف احتراماً أثناء صلاة العصر على كوبري قصر النيل" في حين أن الصورة تظهر المصلين وهم يركعون في الصلاة وجورج إسحاق يقف لحماية المتظاهرين.

- تأتي جريدة الوفد في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية كشوف العذرية حيث نشرت 9 مواد صحفية عن القضية، حيث نشرت الوفد مواد إيجابية بنسبة (78%)، ومواد سلبية بنسبة (22%)، ولم تنشر الوفد أي مواد محايدة عن القضية.

- تأتي **جريدة الجمهورية** في المرتبة السابعة من حيث الاهتمام الكمي بقضية كشف العذرية حيث نشرت 7 مواد صحفية عن القضية.
- وتأتي في المرتبة الأخيرة في الاهتمام الكمي بالقضية حيث لم تنتج الجمهورية في استخدام القوالب الصحفية حيث استخدمت ثلاثة أشكال صحفية فقط في هذه القضية.
- كما أن الجمهورية هي الجريدة الوحيدة التي نشرت مواد سلبية أكثر من المواد الإيجابية حول هذه القضية وتساوت نسبة المواد السلبية مع المواد المحايدة وذلك بنسبة (37.5%) لكل منهما، بينما جاءت نسبة المواد الإيجابية (25%) فقط.
- تأتي **مجلة حواء** في المرتبة الثامنة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية حيث نشرت تقريراً واحداً عن القضية وكان هذا التقرير محايد لأنه تحدث بشكل عام عن سميرة إبراهيم كواحدة من أقوى الشخصيات لعام 2011، ولم تكن معالجة حواء للقضية مميزة بل على العكس كانت مخزية فمجلة حواء مجلة نسوية وعلى الرغم من هذا لم تتناول قضية كشف العذرية عبر مراحلها المختلفة سوى بتقرير واحد عقب انتهاء القضية ونقلته من صحيفة أجنبية.

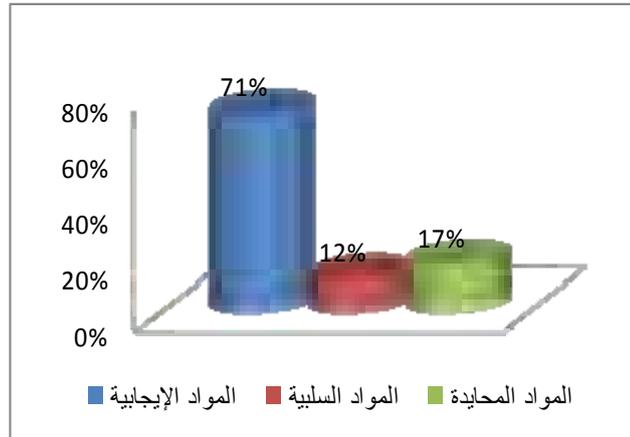
- من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الرصد وجدنا أن هناك صحف تبنت الجانب النسوي في تناولها لقضية كشف العذرية من خلال تبنيها صف الفتيات ضحايا كشف العذرية في حين هناك صحف أخرى تناولت القضية بشكل محايد، وصحف تناولتها بمنظور غير نسوي حيث أتخذت صف المجدد المتهم ولم تتخذ صف الفتيات ضحايا كشف العذرية، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



- من الرسم البياني السابق نجد أن الجريدة الأولى التي أتخذت الجانب النسوي في تناولها للقضية وساندت الضحايا هي **المصري اليوم** وذلك بنسبة 96.5%، وتأتي **جريدة الوفد** في المرتبة الثانية من حيث تبني الجانب النسوي في تناول القضية وذلك بنسبة 78%، و**الشروق** في المرتبة الثالثة من حيث ذلك بنسبة 70.5%، في حين تأتي **جريدة الأخبار** في المرتبة الرابعة حيث أنها نشرت مواد إيجابية في صف الفتيات ضحايا كشف العذرية بنسبة 69%، بينما تأتي **جريدة اليوم السابع** في المرتبة الخامسة حيث أن النسبة الأكبر من المواد التي نشرتها جريدة اليوم السابع كانت في صف الفتيات ضحايا كشف العذرية وذلك بنسبة 59%، وتأتي **الأهرام** في

المرتبة السادسة من حيث تبنيتها للجانب النسوي في التداول وذلك بنسبة 54.5%، وفي الخاتمة تأتي **جريدة الجمهورية** في المرتبة السابعة حيث فاقت المواد السلبية نسبة المواد الإيجابية التي نشرتها عن القضية فنسبة المادة الصحفية الإيجابية المنشورة في جريدة الجمهورية 25% فقط، وفي المرتبة الأخيرة تأتي مجلة **حواء** حيث لم تنشر سوى تقرير واحد محايد.

-ويشكل عام نجد أن نسبة المواد الإيجابية المنشورة عن قضية كشف العذرية في الصحف المختلفة كانت (71%)، بينما جاءت نسبة المواد المحايدة المنشورة عن الصحف (17%)، والمواد السلبية نسبتها (12%)، كما هو موضح بالشكل التالي:



الفصل الثالث

سحل الفتيات... بنات مصر من الثورة إلى السحل والتعرية

في 25 يناير 2011 شهد العالم أجمل وأروع مشهد ممكن أن تراه عين، حيث خرج الملايين من خيرة شباب وفتيات مصر في سلمية تامة يهتفون في نفس واحد "عيش...حرية...عدالة اجتماعية"، خرجت الفتاة والمرأة المصرية مع رجال بلدها لإيمانها بدورها ولإيقانها أنها مواطنة كاملة لها حقوق وعليها واجبات، ولأن نساء مصر يقمن بأدوارهن على أكمل وجه، خرجن في ثورة 25 يناير ليطالبن بحقوقهن في العدالة الاجتماعية والكرامة والحرية، فالمرأة المصرية خرجت في ثورة يناير لتحصل على حقوقها وتبني لأبنائها وبناتها مصر كما تحلم بها وتتمناها.

ولكن وبعد مرور ثلاثة سنوات على قيام الثورة المصرية لم تحصل المرأة المصرية على شيء سوى زيادة التهميش ومحاولات عديدة لإقصائها من المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة من خلال حملات الترهيب المنظمة التي يتم شنها ضد المرأة والفتاة المصرية.

وبدأت هذه الحملات خلال الفترة الإنتقالية عندما قام بعض جنود القوات المسلحة بسحل وتعرية وضرب وتعذيب بعض الفتيات المعتصمات أمام مجلس الوزراء في ديسمبر 2011، وعلى الرغم من تأكيدنا أن هذه الأفعال هي لحالات فردية ولا تمثل الجيش المصري إلا أن هذه المشاهد أثرت على العالم أجمع لما تمثله من إنتهاك صريح للفتاة والمرأة المصرية وتعرضها للإهانة الممنهجة والمنظمة، وظهر هذا جلياً



في الآونة الأخيرة بعد ظهور مجموعات منظمة وممنهجة ومُدرية تقوم بالتحرش المنظم والممنهج ضد الفتيات في الميادين والشوارع ووسائل المواصلات لإقصاء المرأة المصرية عن الحياة بأكملها،

وما يؤكد أن هناك خطة محكمة لهذه الأفعال هو ردود فعل التيارات الدينية تجاه هذه الأحداث والتي لم تختلف منذ سحل الفتيات في 2011 وحتى التحرش بالفتيات والإعتداء الجنسي عليهن في ميدان التحرير في 2013.

فبعد واقعة سحل وتعذيب الفتيات في أحداث مجلس الوزراء 2011، ظهر بعض دعاة الفضائيات وبعض الفصائل السياسية لتهاجم الفتيات، وبدء البعض يتحدث عن الفتاة التي تم سحلها وتعريتها على أنها هي المجرمة وهي المخطأة لأنها (لابسه على اللحم)، وأن الفتيات اللواتي تم ضربهن والتحرش بهن في أحداث مجلس الوزراء هن السبب لأنهن نزلن من منازلهن وكان لسان حال بعض شبوخ القنوات الفضائية (وهما ايه اللي نزلهم) وكأنهم نسوا أو تناسوا أن هؤلاء الفتيات هن شريكات الثورة من البداية وهن اللواتي صمدن معهن في التحرير ونقلن لهم الغذاء والشراب وساعدهن في الوقوف أمام طغيان النظام السابق، وعندما احتاجت المرأة لمن يساندها وجدت الجميع يلقي باللوم عليها ويتهمها في شرفها.

وهو نفس المشهد الذي تكرر مع أحداث التحرش في التحرير في عام 2013 حيث ظهر دعاة الفضائيات وبعض ممن ينتمون لتيار الإسلام السياسي ليتهاكمو على الفتيات والسيدات، وبدؤوا يتسائلون نفس الأسئلة عن سبب نزولهن الشوارع، وأن الفتاة أو المرأة عندما تنزل إلى الشارع أو تشارك في تظاهرات فهي تضع نفسها في موقف التعرض للتحرش وأن الفتيات هن المخطأت لأنهن قررن المشاركة!!!

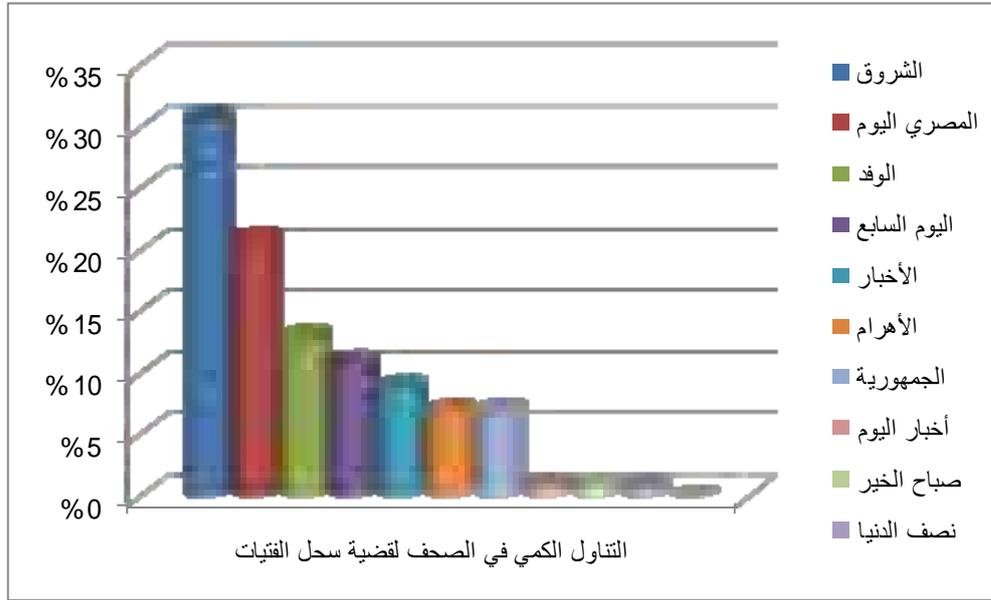
وهو أمر غريب يستدعي الوقوف على القوى التي تحرك هذه الأفعال الشيطانية والأسباب الحقيقية خلف ظهور هذا العنف الممنهج الذي يمارس على المرأة المصرية منذ إندلاع ثورة يناير.

ولهذا قررنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة أن نقوم برصد التناول الصحفي لقضية سحل الفتيات، كما سنقوم برصد التناول الصحفي لقضية التحرش الجنسي وذلك للوقوف على أهم ملامح تناول الإعلام المكتوب لهذه القضايا ومعرفة هل أنصف الإعلام المكتوب المرأة أم زاد من الظلم الواقع عليها.

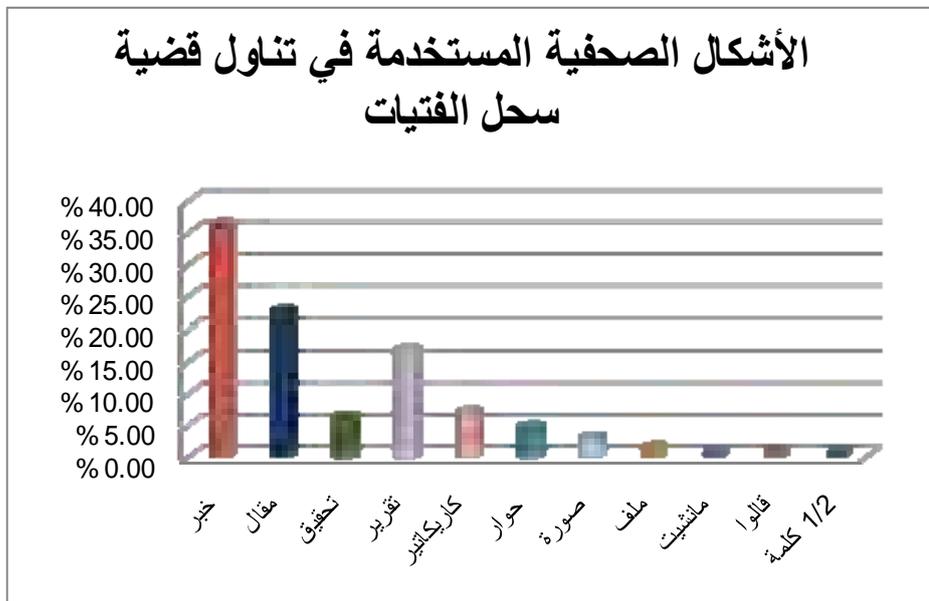
أولاً أهم نتائج تحليل قضية "سحل الفتيات" في الصحف والمجلات المختلفة:

- اقتصر النشر في قضية سحل الفتيات خلال شهر ديسمبر 2011 وهو وقت وقوع الأحداث بل وخلال الأيام من 21 إلى 30 ديسمبر تحديداً حيث نشرت 95% من المادة الصحفية المنشورة حول القضية في هذه الفترة تحديداً.

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن جريدة الشروق هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كما وكيفا، أما مجلة "حواء" فقد احتلت المرتبة الأخيرة من خلال عدم النشر تماماً عن القضية.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدة الشروق هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كما وكيفا وذلك بنسبة (31%)، تلتها جريدة المصري اليوم بنسبة (21%)، ثم جريدة الوفد بنسبة (13%)، ثم بعدها جريدة اليوم السابع وذلك بنسبة (11%)، ثم جريدة الأخبار بنسبة (9%)، وتساوت كل من جريدة الجمهورية والأهرام في النشر وهذا بنسبة (7%)، كما تساوت كل من مجلة نصف الدنيا مع مجلة صباح الخير وجريدة أخبار اليوم وهذا بنسبة (1%) لكل منهما، بينما جاءت مجلة حواء في المرتبة الأخيرة لأنها لم تنشر عن القضية مطلقاً (0%).



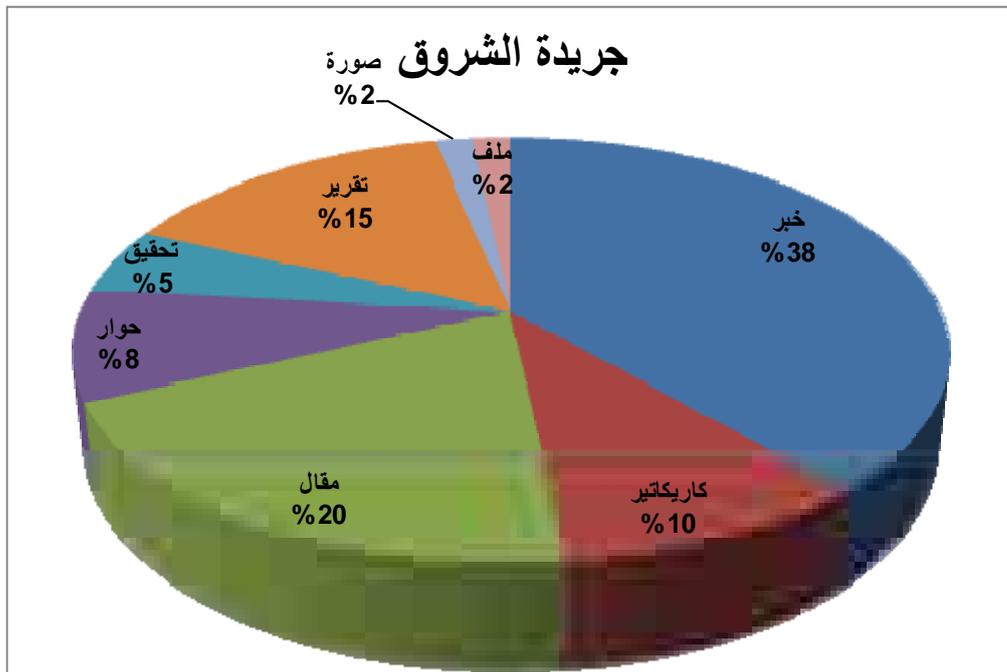
- ويوضح الرسم البياني السابق تنوع القوالب والفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف في تناول قضية سحل الفتيات حيث استخدمت الصحف 11 شكل صحفي مختلف، جاء الخبر في المرتبة الأولى من حيث الاستخدام وذلك بنسبة 36.36%، ثم المقال وذلك بنسبة 22.7%، تلاه التقرير بنسبة 16.66%، ثم الكاريكاتير بنسبة 7.07%، والتحقيق بنسبة 6.06%، والحوار بنسبة 4.54%، والصور بنسبة 3.03%، ثم الملف بنسبة 1.5%، يتلوه قالوا بنسبة 1.01%، بينما يأتي في المرتبة الأخيرة المانشيت و 2/1 كلمة بنسبة 0.50% لكل منهما.

- ومما سبق نجد أن اهتمام الصحف والمجلات بالقضية توقف عند مرحلة الرصد فقط ، حيث نجد أن الاهتمام بالتحليل والتحقيق في هذه القضية محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول القضية قليلة مقارنة بالأخبار والتقارير، كما نلاحظ أنه تم الاتجاه بنسبة ليست بقليلة للكاريكاتير كإحدى أشكال التعبير عن الرأي بطريقة ساخرة.

ثانياً: تناول الصحفي لقضية سحل الفتيات:

❖ جريدة الشروق:

تأتي جريدة الشروق في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية سحل الفتيات حيث نشرت الشروق 60 مادة صحفية عن القضية، ولم تكتفي الشروق بالتناول المكثف للقضية فقط بل تنوعت في القوالب الفنية المستخدمة في القضية، حيث استخدمت الشروق ثماني أشكال صحفية مختلفة.



ومن خلال

الرسم السابق ، يتضح أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الشروق كانت كما يلي:

- 23 خبر، و12 مقال، و 9 تقارير، و 6 كاريكاتير، و 5 حوارات، و 3 تحقيقات، وصورة وملف واحد.

- ولأن الخبر هو الشكل الصحفي الأكثر استخداماً من جانب جريدة الشروق في هذه القضية وذلك بنسبة 38.33% سنبداً بعرض الأخبار التي نشرتها الشروق عن قضية سحل الفتيات، حيث نشرت الشروق 8 أخبار حول الدعاوى التي خرجت من القوى السياسية المختلفة للتظاهر ضد سحل الفتيات والحركات السياسية والأحزاب التي أعلنت اعتصامها وتلك التي لم يعلنوا اعتصامهم ، وأحداث جمعة الحرائر في كافة المحافظات.

- كما نشرت 4 أخبار حول رد فعل الصحف الأجنبية على أفعال المجلس العسكري مع نساء مصر حيث رأى أحدهما أن المجلس العسكري يتناقض مع نفسه عندما أعذر للنساء بعد أن نفى استخدام العنف معهن، والثاني والثالث تناولوا تراجع مكانة المجلس العسكر ومصداقيته بعد أحداث العنف التي ينتهجها ضد النساء المصريات، أما الرابع فكان نقلاً عن صحيفة إسرائيلية تقول أن القاهرة تشبه بغداد بعد الغزو الأمريكي عليها.

- وأيضاً نشرت الشروق خبراً عن هند بدوي ضحية التعذيب في أحداث مجلس الوزراء



ونشرت الخبر على مساحة متوسطة ونشرت معه صورة ملونة للفتاة التي تم ضربها في أحداث مجلس الوزراء وهي ترقد في المحكمة من التعب والإنهاك ومكتوب تحت الصورة (هند أثناء مثلها أمام المحكمة راقدة من الإعياء).

- ونشرت أيضاً خبر حول تخصيص المجلس القومي للمرأة رقم تليفون لتلقي شكاوى من الفتيات اللواتي تعرضن للضرب أو السحل على يد العسكري، وخبراً آخر بعنوان "4

ملايين مشاهدة لفيديو سحل ست البنات" وقالت الشروق في هذا الخبر أن 4 ملايين مشاهد، شاهدوا مقطع سحل الفتاة على موقع اليوتيوب بعد 20 يوم من رفعه، كما نشرت خبر حول الحوار الذي أجراه يسري فوده مع الطبيبة التي تم تعذيبها في مجلس الوزراء، وخبر حول دعوة أبو إسماعيل إلى التظاهر للدفاع عن أعراض النساء.

- وفي المقابل لم تهتم الشروق بنشر ومتابعة تظاهرات العباسية المؤيدة للمجلس العسكري حيث نشرت خبراً واحداً عن هذه التظاهرات بعنوان "ستات العباسية يهتفن للبيادة"، وعرضت الشروق خلال هذا الخبر هجوم نساء العباسية في جمعة رد الشرف حيث شارك بهدف الهجوم على نساء التحرير الذين تظاهروا ضد الجيش بسبب سحل الفتيات على يد قوات الجيش.

- أما الشكل الصحفي الثاني الذي استخدمته الشروق في هذه القضية هو **المقال الصحفي** حيث استخدمته الشروق بنسبة 20%، أحدهما مقال بعنوان "اعتذار وتحيه إلى بنات مصر" وقال الكاتب أنه بعد الأحداث شعر أن الثورة سرقت ولكن بعد مظاهرات الحرائر شعر أن هذا الشعب حي ولن يموت ولن يسرق أحد ثورته، أما المقال الثاني فكان بعنوان "المشهد" وتحدثت فيه أ.د. نيفين مسعد- أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن المشهد العام في البلد وهاجمت من خلاله الشيوخ الذين كانوا ضد الفتاة التي سحلها وعراها جنود من الجيش واعتبروها أنها هي الخاطئة لعدم ارتدائها (ملابس داخلية) تحت ملابسها، وهذا أيضاً ما أكده المقال الثالث بقلم أ.رضوى أسامة والتي ترى أن وصف الفتاة بهذه الأوصاف المخجلة أمر مرفوض لأنها تشبه جميع الفتيات المصريات وهي غير مذنبه، والمقال الرابع كان بعنوان "الفضيحة والجريمة بالصور" للأستاذ /فهمي هويدي وتحدث فيه عن صورة الفتاة التي عراها وضربها رجال العسكر وبشاعة المنظر ووحشيته وطالب ألا يمر هذا المشهد دون اعتذار وحساب وعقاب المسئول عنه.

- والمقال الخامس كان بقلم أ.وائل قنديل وطلب الكاتب في مقالة من الأستاذة/سكينة فؤاد بمناسبة انضمامها للمجلس الاستشاري أن تراعي حقوق الفتيات اللواتي سحلن، والمقال السادس كان بقلم د.عمرو حمزاوي ويعنون "أحوال مصر - الخطوط الحمراء" وقال د.حمزاوي في هذا المقال أن الخطوط الحمراء الأولى في مصر هي كرامة المصريات والمصريين.

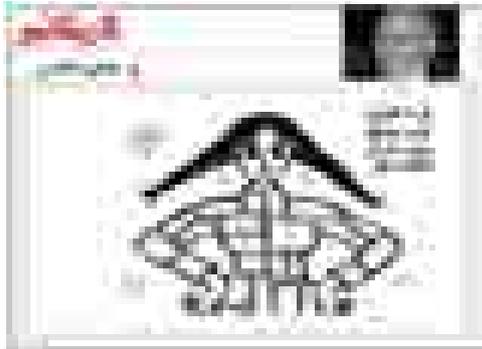
- ومقال واحد فقط من ضمن هذه المقالات أخذ الجانب المدافع للجيش وكان بقلم أ. عماد الدين حسين، حيث يرى أن ما حدث للفتيات من سحل وضرب ليس خطأ الجيش وليس خطأ المجلس العسكري بل هو أخطاء فردية من بعض الجنود.
- أما باقي المقالات فأدانته وحشية ومعاملة الجيش مع الفتيات وكانت ضد أفعال المجلس العسكري الوحشية التي يفعلها مع المتظاهرين، وأن ما يحدث من العسكري هو استهداف للمتظاهرات السلميات.
- والتقرير كشكل صحفي جاء في المرتبة الثالثة في تناول الشروق لقضية سحل الفتيات وذلك بنسبة 15%، التقرير الأول جاء تحت عنوان "محررة الشروق تتعرض لاعتداء من قوات الجيش، ضابط يهددها: لو شفتك تاني محدش هيعرف طريقك" وخلال هذا التقرير روت المحررة ما حدث معها في ميدان التحرير ابتداء من محطة المترو وحتى تم جذبها من شعرها وشمها بألفاظ بذئية وصفعها على وجهها وهددوها أنها إذا نزلت التحرير مرة أخرى (ما حدش هايعرف لها طريق)، وتم نشر هذا التقرير على مساحة كبيرة.
- والتقرير الثاني كان حول ما تفعله الشرطة العسكرية من عنف مفرط ضد المتظاهرين وأن هذا العنف هو السبب في فشل المجلس العسكري في إدارة البلاد، والحركات التي تدعو للتظاهر في جمعة الحرائر.
- أما التقرير الثالث فكان حول الأشخاص الذين أصيبوا في أحداث مجلس الوزراء ومنهم الشاب الذي حاول إنقاذ الفتاة التي قام الجيش بتعريضها وكانت مكافأته رصاصة في الساق، والتقرير الرابع كان بعنوان "أسفين ياريس تخسر معركة الفيديو المفبرك" وعرض التقرير كذب وفبركة الفيديو المزور الذي نشرته صفحة إحنا أسفين ياريس والتي أظهرت ضرب وسحل الفتاة على أن الجنود كانوا يحاولون إنقاذها وملابسها تمزقت بالخطأ، ونقلت الشروق عن صفحة احنا أسفين ياريس على الفيس بوك ووكالة رويترز ما يثبت فبركة الفيديو.
- والتقرير الخامس كان تقريراً اقتصادياً حيث ذكرت الشروق أن سلمية جمعة الحرائر أدت إلى ارتفاع ملحوظ في أسهم البورصة المصرية، والسادس كان حول مسيرات جمعة الحرائر واتجاهها إلى التحرير، ومظاهرات العباسية المؤيدة للعسكري.

- والتقارير السابع كان عن هند بدوي الفتاة التي تم تعذيبها في مجلس الوزراء ومقبوض عليها، وتناول التقرير الحالة الصحية لهند حيث قال التقرير أن في رأسها أكثر من 20 غرزة وعلى الرغم من تأخر حالتها إلا أنه تم نقلها إلى المحكمة في سيارة ترحيلات وليس سيارة إسعاف، والثامن كان حول تغريدات النشطاء السياسيين على موقع تويتر والتي جاءت جميعها ضد المجلس العسكري وضد سحل الفتيات.



- والتقارير الأخير كان بعنوان "نساء في مظاهرات- ايه اللي نزلها الشارع"...شعار ضد التاريخ" وفي هذا التقرير قامت الشروق بعرض تاريخي لمشاركات النساء في المظاهرات من عشرات السنوات وحتى الآن، وتم نشر التقرير على مساحة كبيرة، ونشر معه مجموعة من الصور منها صورة للنساء في ثورة 1919 وثورة للنساء في ثورة 25 يناير، وصورة الفتاة التي تم سحلها وتعريتها على يد قوات الجيش.

- ومن الأشكال الصحفية التي اهتمت بها الشروق في هذه القضية فن الكاريكاتير وذلك



بنسبة 10%، حيث نشرت الشروق 6 كاريكاتير عن قضية سحل الفتيات، ولأن الكاريكاتير هو فن يتناول القضايا بشكل ساخر فكانت جميع الكاريكاتيرات موضوعها واحد وهو السخرية من المجلس العسكري ورفض ما فعله مع الفتاة فهذا كاريكاتير

لفتاة ترتدي بدله حديدية وتحت الرسم "في ذكرى سحل بنات مصر" ، وأخر لضابط يضع سكيناً على رقبة فتاة في مقدمة سفينة في مشهد شبيه بفيلم تيتانك وفوق الرسم مكتوب "أفلام عربي أم الأجنبي".

- يأتي بعد الكاريكاتير **الحوار الصحفي** وذلك بنسبة 9%، حيث أجرت الشروق 5 حوارات صحفية حول قضية سحل الفتيات، الأول كان مع دينا على - معدة أفلام وثائقية وأحد منسقي دعوة عرض فضائح العسكري، وخلال هذا الحوار ردت دينا على الهجوم التي تعرضت له من قبل البعض حول أنها تتلقى تمويل من الخارج لتقوم بعرض أفلام ضد العسكري في ميدان التحرير ، حيث ردت من خلال هذا الحوار أن تكلفة إيجار البروجكتور الذي تعرض عليه وقائع أفعال العسكري في ميدان التحرير لا يتعدى 150 جنيه فقط ، كما صرحت بأنها توزع صوراً لانتهاكات العسكري على الناس في الشارع وأكدت أنها حتى إن لم تتمكن من إقناع الناس فعلى الأقل يروون حقيقة المجلس العسكري.

- أما الحوار الثاني فكان مع سميرة إبراهيم، وروت في الحوار تفاصيل ساعتان في (سلخانة مجلس الوزراء) كما تقول، وقالت سميرة أنه تم ضربهم بوحشية ووصفهم بأبشع الألفاظ وأنهم لقوا معاملة سيئة جداً وتهديدات طوال فترة وجودهم داخل مجلس الوزراء، وهو نفس ما ناقشه الحوار الثالث والذي تم إجراءه مع عزة هلال- إحدى ضحايا تعذيب مجلس الوزراء ، حيث أكدت على نفس الكلام الذي قالته سميرة إبراهيم في الحوار معها.

- أما الحوار الرابع فكان مع السيد/ شاكِر عبد الفتاح - والد الشهيد مصطفى إحدى شهداء ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكان الحوار معه حول سبب نزوله لتأمين المسيرة النسائية، وقال خلال هذا الحوار أن عدم محاكمة قتلة الشهداء أدت إلى تعرية البنات بعد الثورة، وأكد خلال هذا الحوار أن المجلس العسكري ينتهج سياسة تصفية الثوار.

- والحوار الأخير كان مع صبري عبد العال - أحد شباب السلفيين، ونشر هذا الحوار مع عنوان آخر كبير "سلفي على كتاب الله وسنته في جمعة الحرائر"، ونشر هذا الحوار على مساحة كبيرة، وقال أنه ضد الشيوخ الذين شوهاوا السلفية وأسأوا لحرائر مصر وسبوا الفتاة، وأضاف أن السلفية نهج ديني وليس أحزاب سياسية وأنه مع الفتاة وضد ما فعله الجيش بها.

- أما **التحقيق** فكان نسبته 5%، حيث تناول التحقيق الأول النساء والفتيات اللواتي شاركن في جمعة الحرائر وفي مسيرات تندد بتعرية وسحل فتيات مصر، والتحقيق الثاني كان بعنوان "كلنا ليلى: نخشى الأب أكثر من العسكر...ذهبت من مدينة نصر

إلى التحرير سيراً على الأقدام بعد أن صادر الأب نفودها" وتناول التحقيق العديد من الفتيات اللواتي يذهبن للتحرير من وراء أهليهن لأنهم يرفضون نزولهن، وهؤلاء البنات لا يخفن من الرصاص ولكنهم يخشون أهليهن، ويظهر هذا جلياً في الفتاة التي تم سحلها وتعريتها ورفضت أن تخرج مرة أخرى أو تتحدث للإعلام بسبب تشدد أهلها، وتم نشر التحقيق على مساحة كبيرة، أما التحقيق الأخير فكان بعنوان "الهدف: نساء صاحبة الجلالة" وفي هذا التحقيق عرضت الشروق الهجمات والضرب والتعدي الممنهج على الصحفيات المصريات والأجانب من بداية الثورة وحتى اعتداءات مجلس الوزراء، ووضع مع هذا التحقيق صورة كبيرة للصحفية/ منى الطحاوي ويدها الاثنان مجبستان ومكتوب تحت الصورة "منى الطحاوي بعد الاعتداء عليها من قبل الشرطة".

- ونلاحظ أن الشروق لم تعطي اهتماماً للملفات حيث نشرت ملفاً واحداً عن القضية،



لتكون نسبة الملف بالنسبة للأشكال الصحفية الأخرى التي تم استخدامها من جانب الشروق في هذه القضية 1.66%، ونشرت الشروق هذا الملف على صفحتين، ولكن لم يأخذ الملف الصفحتان بالكامل بل

أكتفوا بالجزء العلوي من الصفحتان ولم يحددوا الموضوعات بإطار، وهو ما جعل الملف غير محدد بشكل واضح، ولكنهم وضعوا له عنوان كبير بالأحمر وهو "ميادين مصر تنتفض في جمعة الحرائر" وهذا ما يميزه كملف، وتم وضع صورتان كبيرتان ملونتان لمظاهرات التحرير مع الملف.

- واشتمل الملف على تقرير حول أحداث جمعة الحرائر في المحافظات المختلفة كما اشتمل على ثلاثة أخبار صغيرة حول أحداث الجمعة في الإسكندرية، ونشرت الشروق في هذا الملف خبر عن الداخلية والتي أعلنت أنها التزمت الحياد في تأمين أحداث جمعة الحرائر، وأيضاً تم نشر مقال مع هذا الملف بعنوان "مليونية الدفاع عن شرف الجندية" لوائل قنديل، وقد ركز الكاتب في هذا المقال على أن ما حدث من سحل

للفتيات أمر مُخزل وغير أخلاقي، كما أكد على أن الجيش المصري أحسن جيوش الأرض وهو غير مسئول عن ما حدث بل المسئول الوحيد هو المجلس العسكري وسياساته التي ينتهجها ضد الثوار.

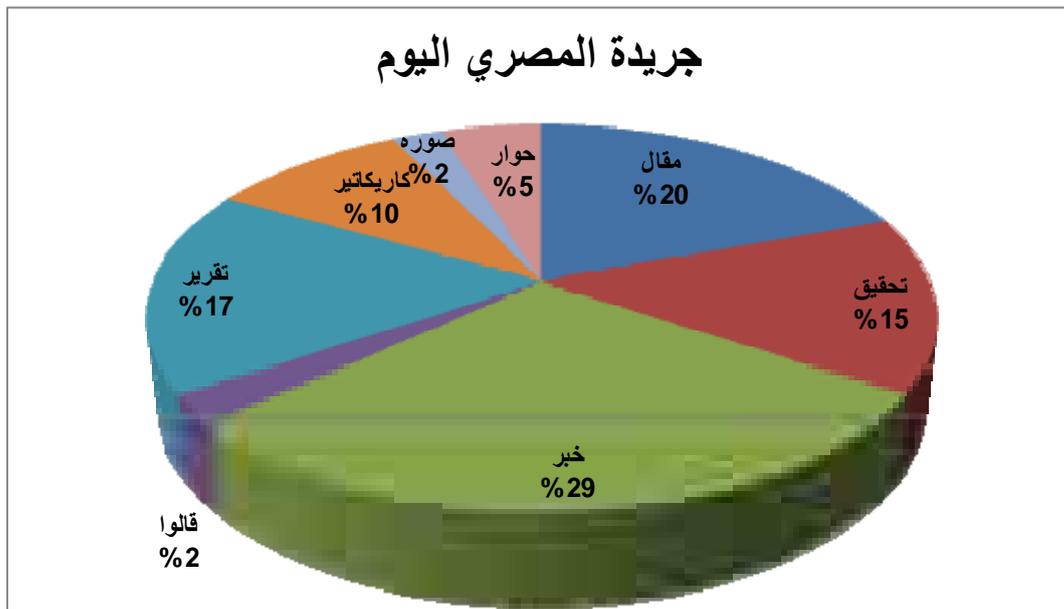
- ومن الأشكال الصحفية التي لا تستخدم بكثرة إلا أن معظم الصحف اهتمت باستخدامه



في هذه القضية تحديداً هي "الصورة الصحفية" حيث نشرت الشروق صورة ومعهما تعليق، حيث نشرت صورة كبيرة أبيض وأسود للفتاة التي قامت الشرطة العسكرية بسحلها وتعريتها وكتب تحت الصورة "احنا اللي عرينا الثورة".

❖ جريدة المصري اليوم:

- تأتي المصري اليوم في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية سحل الفتيات، حيث نشرت المصري اليوم 41 مادة صحفية حول القضية، واستخدمت المصري اليوم معظم الفنون الصحفية في تغطية هذه القضية.



ومن خلال الرسم السابق ، يتضح أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة المصري اليوم

كانت :

- 12 خبر، و 8 مقالات، و 7 تقارير، و 6 تحقيقات، و 4 كاريكاتير، و حوارين،
وصورة واحدة، وقالوا.

- تأتي الأخبار على قائمة الأشكال الصحفية الأكثر استخداماً في جريدة المصري اليوم،
وذلك بنسبة 29%، وتناولت أخبار المصري اليوم الحركات السياسية والأحزاب التي
أدانت سحل العسكر للفتيات والحركات التي طالبت بمظاهرات جمعة رد الشرف
وفعاليات مظاهرات جمعة رد الشرف في المحافظات المختلفة ومظاهرات تأييد المجلس
العسكري في المحافظات المختلفة أيضاً.

- ومن الأخبار المميزة التي نشرها المصري اليوم خبر بعنوان "أبو البنات نزل التحرير
دفاعاً عن بنات مصر: لو سكتنا على اللي حصل يبقى نقعد في البيت ونلبس طرحة"،
وخلال هذا الخبر عرض المصري اليوم قصة أحد المتظاهرين الذين نزلوا إلى التحرير
بفكرة جديدة وهي عمل شجرة من صور البنات التي تم سحلهن وتعريتهن والانتهاكات
التي فعلها العسكري منذ توليه إدارة البلاد، ونشر الخبر على مساحة متوسطة ومعه
صورة ملونة للمتظاهر وجواره شجرة من الصور، ومكتوب تحت الصور: متظاهر
يعرض صور الانتهاكات على شكل شجرة.

- وأيضاً من الأخبار التي نشرتها المصري اليوم خبر بعنوان "محاميها: هند تعرضت
لاعتداءات وحشية... النيابة تفرج عن معيدة بنها التي رفضت زيارة المشير"، وخلال هذا
الخبر عرضت المصري اليوم ما حدث للفتاة " هند" من تعذيب وضرب في مجلس
الوزراء، وأنها رغم الاعتداء عليها وصعقها بالصاعق الكهربائي وضربها بالحذاء
والسوط وحالتها الصحية السيئة إلا أنها هي المتهمة في قضية التعدي على ضباط
وأفراد القوات المسلحة وتخريب المنشآت العامة، وتميز هذا الخبر في أنه عرض
تفصيلاً أشكال الاعتداء التي تعرضت لها هند في أحداث مجلس الوزراء.

- ومن الأخبار التي انفردت بها المصري اليوم، خبر نتائج التحقيق الأولية في أحداث
مجلس الوزراء والتي قالت أن أشرطة الفيديو الموجودة في المتحف المصري بالإضافة
إلى فيديوهات المواطنين تظهر أن المواطنين تقاضوا أموالاً لقتل قوات الأمن بالطوب
وزجاجات المولوتوف، والمصري اليوم نقلت الخبر عن مصدر بالنيابة ولم تحلل الخبر
أو تعلق عليه، ولكن في نفس الصفحة نشرت المصري اليوم خبر آخر بعنوان "السلفية

تطالب العسكري بكشف المتورطين في سحل الفتاة...الدعوة: انتهاك الأعراض أعظم من الدماء والاستخدام المفرط للقوة أبرز السلبيات الأمنية"، وتناول هذا الخبر أن الدعوة السلفية ضد ما فعله العسكر مع بنات مصر وأنه يجب محاسبة المسئول عن هذه الأفعال الإجرامية.

- كما نقلت المصري اليوم خبراً عن منظمة هيومان رايتس ووتش والتي قالت أن الأمن المصري يعتدي على النساء في الشوارع، وبالطبع كانت المنظمة في جانب الفتاة وضد أفعال العسكري.

- أما الشكل الثاني الذي اهتمت به المصري اليوم هو **المقال الصحفي** وذلك بنسبة 20%، وتميزت مقالات المصري اليوم بروح الفكاهة حيث جاءت 4 مقالات تصب في السخرية من العسكري وما يفعله في بنات مصر وفي النهاية يزعمون أنهم من حافظوا على الثورة وأنهم مستمرين في تحقيق أهداف الثورة.

- أما المقال الخامس فتناول رد الفعل الغريب لبعض القوى الدينية في المجتمع أن الفتاة هي المخطأة وأيضاً تناول هذا المقال رأي من يقول أنها كانت (لابسه على اللحم) بنوع من السخرية وردت كاتبة المقال أ.إسعاد يونس عليه بقولها "يا صلاة النبي ايه الرجولة دي)، كما قالت أ.إسعاد في المقال أن النساء فاض بهم الكيل من هذا المجتمع الذكوري المتطع الذي لا يحرك ساكناً ولا يهمله سوى مصلحته الشخصية، وفي الحقيقة هذا المقال من المقالات الرائعة التي نُشرت عن القضية لأنه تناول رأي المجتمع بأسلوب ساخر وخفيف وفي نفس الوقت استطاعت الكاتبة أن تجسد كل أخطاء المجتمع بمقالها.

- ولم يختلف المقال السادس عن فكرة المقال الخامس فهو أيضاً تناول رد فعل المجتمع تجاه ما حدث للفتيات من سحل وتعرية لأجسادهن وكان المقال بعنوان "أكان لابد يا لي لي أن يعرى الجسد؟"، وكتب أ.خالد منتصر في هذا المقال أنه مع الفتاة وضد المجتمع المتخلف الذي مازال يقهر المرأة ويمارس ضدها العنف بكل أشكاله.

- والمقال السابع كان بعنوان "واحدة من حرائر مصر" للكاتب محمد أمين، وذكر أ.محمد أن جميع المشاركين بجمعة الحرائر كانوا رجال وأن هناك تراجع واضح في مشاركة المرأة، وهذا معناه أن المرأة تحتاج للتوعية بحقوقها، وقال أن المرأة الحرة ليست المرأة التي نزلت في التحرير أو العباسية فقط ولكن كل امرأة مصرية امرأة حرة ، وأضاف أن

الأولى أن تبحث المرأة عن حقوقها وعلى أن يتم تمثيلها تمثيل مناسب في البرلمان، وأكد الكاتب أنه ضد ما يحدث سواء للمرأة أو للرجل، وعلى الرغم من إعلان الكاتب لموقفه الرفض لما حدث للفتيات إلا أنه لم يلقي اهتماماً إلى قضية سحل الفتيات وأشار في مقاله إلى أن تمثيل المرأة في البرلمان أهم من الثورة من أجل سحل الفتيات.

- أما المقال الثامن فتحدث عن الطرف الثالث المفقود والتي ترى الكاتبة أ.إسراء عبد الفتاح أن الطرف الثالث هو العدل كما أنها تساءلت في مقالها عن من أعطى الأوامر للجنود بأن يعاملوا الفتيات بهذه الوحشية؟

- يأتي بعد المقال فن التقرير وذلك بنسبة 17%، حيث نشرت المصري اليوم 7 تقارير، تناول الأول منها الساعات الأخيرة قبل جمعة الحرائر وأن هناك جماعات إسلامية قررت عدم المشاركة مثل السلفيين والإخوان والجماعة الإسلامية، وأن هناك عدد من شباب الإخوان وائتلاف عام الطرق الصوفية وحزب النهضة والتيار المصري أعلنوا مشاركتهم في جمعة الحرائر، وعرضت المصري اليوم في هذا التقرير بيانات الأحزاب الغير مشاركة والذين أجمعوا على أنهم لن يشاركوا في هذه المليونية لأنها ضد مصلحة الدولة وتهدف للتخريب، وعرض التقرير للجماعات الإسلامية التي لن تشارك في جمعة الحرائر وذكر أسباب عدم مشاركتهم ، وفي المقابل أشار إلى الجماعات التي ستشارك في جمعة الحرائر ولكن دون ذكر الأسباب.

- كما خصصت المصري اليوم تقرير آخر يعرض القوى المدنية التي ستشارك في جمعة الحرائر، كما عرضوا في هذا التقرير دعوة حملة "المشير رئيساً" بالتظاهر في ميدان العباسية لتأييد المجلس العسكري.

- أما التقرير الثالث فكان بعنوان "صحف أجنبية: أحداث مجلس الوزراء تدفع مصر إلى نفق مظلم وتراجع شعبية العسكري... صور الاعتداء على الفتيات تنصدر صفحات الصحف العالمية"، وتناول هذا التقرير رد فعل الصحف العالمية ومنها الواشنطن بوست الأمريكية، وجارديان البريطانية، وويل ستريت جورنال الأمريكية، ونيويورك تايمز الأمريكية حول أحداث سحل وتعرية الفتيات وتعذيبهن في مجلس الوزراء.



- والتقرير الرابع كان حول حرب موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك التي أقتادها الشباب بالصور والفيديوهات ضد العسكري، وتم نشر هذا التقرير على مساحة كبيرة

ونشر معه صورته ملونة لضابط الجيش الذي يسحل الفتاة ويجواره صورة أخرى لشخص يشبهه ويرتدي ملابس مدنية ويشعل في المجمع العلمي، وهي إحدى الصور التي تم تداولها بقوة على موقع الفيس بوك للتدليل على أن المجلس العسكري هو الذي دبر حريق المجمع العلمي لتشويه صورة الثوار أمام الرأي العام.

- أما التقرير الخامس فكان عن برنامج مصر الجديدة مع معترز الدمرداش، ونشر التقرير جزء من حوار معترز الدمرداش مع المستشارة/تهاني الجبالي والتي قالت خلال حوارها أن واقعة سحل الفتاة واقعة شخصية ولا تمت للمجلس العسكري بصلة، وهو تصريح غريب من المستشارة/تهاني الجبالي خاصة وأن السحل لم يكن لفتاة واحدة بل تم لعدد كبير من الفتيات المتظاهرات وفي نفس الوقت، ويؤخذ على المصري اليوم نشره لهذا الحوار لأن المستشارة/تهاني الجبالي هي أول قاضية وامرأة ورأيها يؤثر على رأي الكثيرين ويمكن أن يأخذ البعض ذريعة في تبرئة الجيش من فعلتهم المشينة ضد بنات مصر.

- والتقرير السادس في جريدة المصري اليوم جاء تحت عنوان "إسكندراني يطلب يدها بوعد: هاكتب على دبله الخطوبه يسقط حكم العسكر"، وكان التقرير حول صفحة لشاب إسكندراني على موقع الفيس بوك عرض خلالها الزواج على الفتاة المسحولة على يد العسكر، وهو موضوع قد يراه البعض كوميدي أو غير جدي ولكنه يعكس تعاطف الشباب وردهم القوي على المجتمع وعلى بعض رجال الدين الذين وصفوا الفتاة بألفاظ بشعة، فنشر هذه الرسالة بوجه المجتمع إلى أن الفتاة أشرف من الجميع بدليل تمنى الشباب الارتباط بها.

- بينما جاء التقرير السابع والأخير في المصري اليوم ليتناول مظاهرات جمعة الحرائر والتي طالبت بتسليم السلطة ورحيل العسكري وتشكيل لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مجلس الوزراء.
- يأتي بعد التقرير، فن التحقيق الصحفي، وجريدة المصري اليوم جاءت في المرتبة الأولى من بين الجرائد والمجلات محل الدراسة في استخدام التحقيق الصحفي لتناول هذه القضية وهو يعكس مدى اهتمامها بتحليل القضية، وجاء التحقيق الصحفي بنسبة 15% بالنسبة للأشكال الصحفية الأخرى وبالطبع هي نسبة ليست كبيرة ولكن مقارنة باستخدام التحقيق الصحفي في الصحف الأخرى في تناول هذه القضية تحديداً فجاءت نسبة التحقيقات التي نشرتها المصري اليوم 50% من إجمالي التحقيقات التي نشرت حول قضية سحل الفتيات في إحدى عشر جريدة ومجلة.
- حيث نشرت المصري اليوم 6 تحقيقات، تناول التحقيق الأول أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء معتمدين في مصدرهم على شهود العيان والذين أكدوا جميعاً أن الجيش كان يعمل على تصفية المتظاهرين وتعامل بقوة مفرطة لفض الاعتصام.
- وتناول التحقيق الثاني الغضب الشعبي في جميع المحافظات مما حدث لفتيات ونساء مصر وتناول التحقيق المطالبات من القوى السياسية المختلفة برحيل العسكر ومحاكمة المسؤولين عن تعذيب وسحل الفتيات في أحداث مجلس الوزراء.
- نشرت المصري اليوم 4 تحقيقات في عدد 24 ديسمبر 2011 وتناولت التحقيقات تغطية لأحداث جمعة الحرائر بجميع محافظات مصر، ونُشرت هذه التحقيقات على مساحة صفحتان كاملتان ونُشر معهم صوراً كبيرة ملونة لمسيرات جمعة الحرائر، واعتمد المصري اليوم على العديد من المصادر في هذه التحقيقات منهم: ياسر راضي - أحد شباب السلفيين، والمهندس محمد بهاء - مؤسس الحزب الاشتراكي، عبد الحليم قنديل - المنسق العام السابق لحركة كفاية، د.نصر فريد واصل - مفتي الجمهورية الأسبق، د.كريمة الحفناوي - ناشطة سياسية بحركة كفاية، أحمد إبراهيم - أحد أعضاء مجموعة لا للمحاكمات العسكرية، محمد المنسي - خطيب مسجد المصطفى ، د.نوال السعداوي، عمر أحمد - المتحدث الرسمي باسم الإتحاد النسائي، ونلاحظ من هذه المصادر أن المصري اليوم اعتمدت على ممثلين من معظم القوى السياسية، والمميز في هذا التحقيق أن كافة الآراء كانت مع الفتاة وضد العسكري وأفعاله وأيضاً ضد

جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي، حتى الشاب السلفي كان ضد أفكار الحزب السلفي لأنه يرى أن السلفية منهج حياة وليس حزباً سياسياً.

- يأتي الكاريكاتير في المرتبة الخامسة في تناول المصري اليوم لهذه القضية وذلك بنسبة 10%، وتناولت جميع الكاريكاتيرات ما حدث للفتاة بنوع من الكوميديا السوداء حيث سخرت جميع الكاريكاتيرات من اعتداء الجيش على الفتيات بالضرب والسحل وتعريه الفتاة.

- يأتي بعد ذلك الحوار الصحفي وذلك بنسبة 5% حيث أجرت المصري اليوم حوارين فقط، الأول مع محمد إبراهيم عبد الرازق - الشاب الذي تبنى فكرة عرض الزواج على الفتاة التي تم سحلها، ونُشر الحوار بعنوان أحمر كبير، ومعه صورة ملونة لشاب يرفع يافطة مكتوب عليها الفتاة التي عرت رجال مصر (تتجوزيني).

- أما الحوار الثاني فكان مع أ.عزة هلال - الفتاة التي حاولت إنقاذ الفتاة التي تم تعريتها، تحت عنوان "الفتاة التي أنقذت المسحولة: سأرفع دعوى ضد المجلس العسكري أمام محكمة العدل الدولية- عزة هلال: الجيش كان يستهدف النساء والرجال على السواء وتعامل معهم بعنف شديد"، وروت عزة خلال الحوار ما حدث معها أثناء فض اعتصام مجلس الوزراء وأن المجلس العسكري كان يستهدف تصفية المتظاهرين وأنها لن تترك العسكري، ونُشر مع الحوار صورة أبيض وأسود لعزة وهي في المستشفى وعلى وجهها آثار الضرب ومكتوب تحت الصورة (عزة في المستشفى وتتعهد بملاحقة المجلس العسكري).

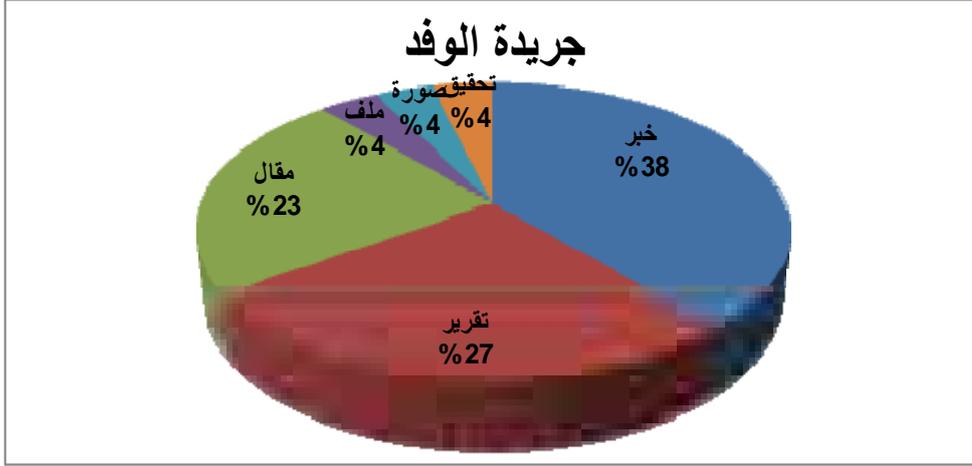
- تأتي الصورة الصحفية في المرتبة الأخيرة حيث نشرت مرة واحدة وكانت عبارة عن مقارنة بين صورتان أحدهما اعتداء الجنود الإنجليز على السيدات في تظاهرات 1919، والأخرى اعتداء الجنود المصريين على السيدات في 2011 وكتب تحت الصورة لا تعليق، وهي تبين مدى فاجعة ما فعله الجنود مع فتيات مصر فهم تعاملوا معهن مثلما فعلت قوات الاحتلال الإنجليزي.

- ويتساوى قالب قالوا مع الصورة الصحفية حيث نشر مرة واحدة حول هذه القضية وكان على لسان مهدي عاكف - المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين، حيث قال (خروج الفتيات مرفوض)، وعلى الرغم من أن ما نشر ضد الفتيات إلا أن الموضوع نفسه ليس ضد الفتيات بل على العكس هو نوع من إظهار حقيقة إحدى القوى السياسية

الموجودة في المجتمع المصري وهم الإخوان المسلمين، فهذه الكلمة نُشرت لتظهر للنوار وللمجتمع حقيقة الإخوان المسلمين الذين يعملون على تهميش المرأة.

❖ جريدة الوفد:

- تأتي جريدة الوفد في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي بقضية سحل الفتيات، حيث نشرت الوفد 26 مادة صحفية حول القضية.



يتضح
من

خلال الرسم السابق ، أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الوفد، هي:

- 10 أخبار، و 7 تقارير، و 6 مقالات، و ملف وصورة وتحقيق واحد.
- تناول الخبر الأول في جريدة الوفد مسيرة نقابة الصحفيين المنددة بأحداث سحل وتعرية الفتيات، وتم نشر هذا الخبر على مساحة صغيرة.
- كما تناولت 6 أخبار من الأخبار التي نشرتها جريدة الوفد تفاصيل مظاهرات جمعة الحرائر في المحافظات المختلفة، بينما جاء الخبر الثامن في جريدة الوفد بعنوان "قائمة الوفد بالغربية تكرم أمهات الشهداء بعمرة المولد، النويهي والهنداوي وأبو اليزيد يطالبون بالتحقيق في جريمة هتك عرض بنات مصر"، وفي هذا الخبر تم عرض مؤتمر قائمة الوفد بالدائرة الأولى بالغربية ولم يتحدثوا عن قضية سحل الفتيات سوى في جملتين وجهوا من خلالهم رسالة إلى المجلس العسكري أنه لا بد من التحقيق فيما ظهر على شاشات التلفزيون من سحل الفتيات، ونُشر مع الخبر صورة متوسطة ملونة للمؤتمر، وتم نشر هذا الخبر على مساحة متوسطة، وهذا يعكس اهتمام جريدة الوفد بأخبار الحزب وبالانتخابات وليس بالقضية.

- والخبر التاسع كان تحت عنوان "نساء وول ستريت... حركة أمريكية تتضامن مع نساء التحرير"، ونُشر هذا الخبر على مساحة صغيرة، وتناول الخبر إعلان حركة نساء يحتلن وول ستريت الأمريكية تضامنهن مع نساء مصر ضد ما تعرضن له من هجمات خلال أحداث مجلس الوزراء، وعلى الرغم من أهمية هذا الخبر مقارنة بالخبر السابق إلا أنه تم نشره على مساحة صغيرة وهذا يؤكد ما سبق وذكرناه وهو اهتمام الوفد بأخبار الحزب أكثر من اهتمامهم بقضية سحل الفتيات.
- أما الخبر العاشر فكان بعنوان "تقيب أطباء السويس يقود مظاهرة لأطباء المستشفى العام ضد سحل الفتيات واعتداء البلطجية على المستشفيات"، ونُشر هذا الخبر على مساحة متوسطة، ومعه صورة أبيض وأسود لواقعة الأطباء.
- الشكل الصحفي الثاني الذي استخدمته جريدة الوفد في معالجة هذه القضية هو التقرير، وذلك بنسبة 27% حيث نشرت الوفد 7 تقارير، تناول التقرير الأول آراء الصحف العالمية حول ما حدث للفتيات في التحرير ووصفته الصحف العالمية بأنه أفعال وحشية، وأدانت كافة الصحف حكم العسكر وأفعاله ضد الفتيات والنساء المصريات.
- وجاء التقرير الثاني بعنوان "نساء الثورة حملة لرد اعتبار فتاة الإسدال ودعوة لمليونية نسائية" وتناول التقرير دعاوي الجمعيات والمنظمات النسائية المختلفة للخروج في جمعة الحرائر.
- والتقرير الثالث كان حول بيانات 5 منظمات حقوقية تدين ما فعله العسكري مع الفتيات في أحداث مجلس الوزراء.
- وتناول تقريرين تظاهرات مليونية "حرائر مصر" والتي خرجت في جميع الميادين في محافظات مصر المختلفة، والتقرير السادس كان حول تظاهرات العباسية والتي نزلت للدفاع عن المجلس العسكري، أما التقرير السابع والأخير فكان تحت عنوان "مخاوف من انتهاكات حقوق الإنسان في العام القادم والعنف ضد المرأة يتجاوز الضرب والسحل"، وتناول التقرير تخوف المنظمات العالمية من تراجع حقوق الإنسان بعد الأحداث المتكررة التي فعلها الجيش.

- ثم جاء قالب **المقال الصحفي** وذلك بنسبة 23%، حيث نشرت الوفد 6 مقالات، جاء المقال الأول بعنوان "بأي ذنب سُحلت" للأستاذ /محمود غلاب، وأرجع أسباب سحل الفتاة إلى الظروف الصعبة التي تعيشها الدولة.
- والمقال الثاني كان بعنوان "رائعة عاطف الطيب" للكاتب أحمد فؤاد نجم، والذي هاجم في مقاله العسكر ووصفهم بأنهم جيش اللص الفاسد مبارك، ونُشر المقال على مساحة متوسطة وداخل برواز أحمر.
- والمقال الثالث جاء تحت عنوان "الذي يجب أن تحتج عليه النساء" للكاتبة /أمينة النقاش والذي أشادت فيه باعتذار المجلس العسكري لنساء مصر، وأكدت على أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحة، وأهمية نزولها كناخبة وعرضت لتاريخ المرأة مع البرلمان المصري، ونُشر هذا المقال على مساحة كبيرة وبالعنوان كبير، واهتمام الوفد بهذا المقال ونشره على مساحة كبيرة يؤكد على ما سبق وأشرنا إليه وهو انشغال الوفد بأخبار الحزب وبيانات مجلس الشعب وليس بقضية الفتاة المسحولة.
- أما المقال الرابع فكان عنوانه "شرف الأمة" للكاتبة د.لميس جبر، وتحدثت الكاتبة في هذا المقال عن حرق المجمع العلمي وأن الشعب المصري لم يلقي اهتماماً بحرق المجمع العلمي وخرجت أصوات تقول (لحم الحريم أهم من المجمع العلمي) لإلهاء الشعب وقالت الكاتبة أن الشرف ليس فقط في لحم النساء، ونُشر هذا المقال على مساحة كبيرة، ومع تأكيدنا أن المقال الصحفي يعبر عن رأي كاتبة وليس رأي الجريدة ولكنه أيضاً يجب أن يكون متوافق مع السياسة التحريرية للصحيفة، وهذا معناه أن جريدة الوفد ترى أن سحل الفتيات وتعريتهن ليس أهم من حرق المجمع العلمي، كما أن نشر هذا المقال وهو لكاتبة سيده و ليس رجل يعطي انطباع للقارئ أن ليس كافة نساء مصر مع الفتاة التي تم سحلها وتعريتها.
- والمقال الخامس "اتقوا دعوة المسحولة"، للكاتب /حمدي عبد الرحيم وانتقد فيه أفعال الجيش وردود أفعال بعض الشيوخ والإعلاميين الذين قالوا أن الفتاة هي المخطأة، أما المقال السادس والأخير فكان بعنوان "أيتام على أرض الوطن" وتحدثت كاتبته أ.ميرفت السيد عن السلفيين والسلفيات الذين يروون أن الفتاة هي المخطأة وأنه ما كان يتوجب عليها النزول، ورفضوا دعوة النزول في جمعة الحرائر.

- أما **الملف الصحفي** فنشرت الوفد ملف واحد بتاريخ 2011/12/24 بعنوان "التحرير:

الشعب اتهان... الشعب اتذل...خلتها طين...خلتها خل- والعباسية: اللي يحب مصر ما يخريش مصر...الجيش والشعب والشرطة ايد واحدة"، ونُشر الملف على صفتان

كاملتان وتم وضع

مقدمة في أول

الصفحتان وبالطبع

دارت المقدمة حول

أحداث الجمعة

الحرائر، كما تم

وضع صورتان



كبيرتان ملونتان في الصفحتان بشكل متقابل لمظاهرة ميدان التحرير ومظاهرة العباسية، كما تم وضع برواز كبير أحمر يضم محتويات الصفحتان ليظهر للقارئ ملف واحد، يضم هذا الملف تحقيق وتقريران و6 أخبار، تناولوا جميعهم تفاصيل أحداث الجمعة الحرائر وسبق وعرضنا للأخبار والتقارير وسنعرض في السطور القادمة التحقيق، وهو ملف مميز إخراجياً ولكنه غير مميز موضوعياً فهو لم يقدم ما هو جديد بل اكتفى بتغطية أحداث الجمعة الحرائر.

- **التحقيق** الوحيد الذي نشره الوفد كان ضمن الملف الذي نشرته وتحت عنوان "نساء

مصر يرفضن اعتذار العسكري، المتظاهرات: حق الشهداء والمصابين أولاً ولا تهاون في الدم والعرض" واعتمد هذا التحقيق على الفتيات المحتجات في ميدان التحرير،

واللواتي بالطبع كن غاضبات بشدة من التعامل العنيف للعسكر مع فتيات ونساء مصر، ونُشر هذا التحقيق على مساحة متوسطة، ووضع للتحقيق عنوان كبير ومعه

صورة كبيرة ملونة لمتظاهرين التحرير ومكتوب تحتها "متظاهروا التحرير يرفضون اعتذار العسكري لنساء مصر"، وهو تحقيق ضعيف على الرغم من أنه مع الفتيات

والنساء ولكنه لم يحاول تناول القضية بنوع من التحليل والتعمق في تناول ، فلم يتم بتحليل الموضوع وأثره النفسي على الفتيات والسيدات اللاتي تتعرضن للسلح ، وهذا

أيضاً يؤكد على عدم اهتمام جريدة الوفد من الناحية الموضوعية واهتمامه بالناحية الكمية فقط.



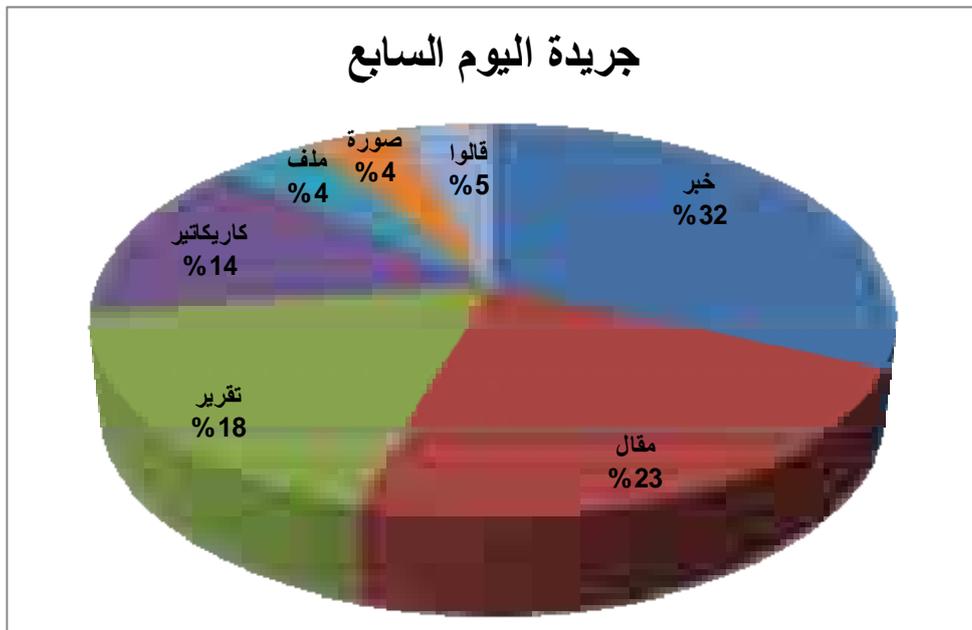
- أما الصورة فهي الشئ الوحيد المميز في تغطية جريدة الوفد لهذه القضية، حيث نشرت تقرير مصور بعنوان "نساء مصر... خط أحمر، قبليات إلى جوار مسلمات يتظاهرن

ضد تعرية وسحل وضرب بنات التحرير" وتُشر بهذا التقرير 7 صور ملونة بلا متن سوى العنوان، وجميع الصور كانت لفتيات يهتفن ضد العسكر ويطالبن برحيل المجلس العسكري، وهي تغطية مميزة لأن الوفد هو الجريدة الوحيدة الذي خصص صفحة كاملة للصور فقط لرصد ردود فعل النساء ضد سحل الفتيات.

- ومن خلال تحليلنا لجريدة الوفد وجدنا أنها اهتمت بالقضية من الجانب الكمي ولكنها لم تهتم بها من الجانب الموضوعي، حيث كانت معظم المواد سطحية وغير متعمقة في التناول بل عملت دائماً على تحقيق مصالح حزب الوفد وليس على الاهتمام بالقضية نفسها.

❖ جريدة اليوم السابع:

- تأتي جريدة اليوم السابع في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي وفي المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكيفي بقضية سحل الفتيات، حيث نشرت 22 مادة صحفية حول القضية.



ويتضح من الرسم السابق أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة اليوم السابع كانت كما يلي:

- 7 أخبار، و 5 مقالات، و 4 تقارير، 3 كاريكاتير، و ملف وصورة وقالوا واحد.
- ككافة الصحف محل الدراسة احتلت الأخبار المركز الأول كقالب صحفي في تناول قضية سحل الفتيات، حيث تناول 4 أخبار تفاصيل جمعة الحرائر بالمحافظات المختلفة، وجاء الخبر الخامس تحت عنوان " اتحاد شباب الثورة يطلق مبادرة مصر تختار رئيسها في 25 يناير، الطبية التي تم سحلها أمام مؤتمر حاشد: ساهموا في دعمنا بما تبقى لكم من رجولة...وعلاء الأسواني: العسكري يصر على قتل شباب"، وكما هو واضح بالعنوان تناول هذا الخبر المؤتمر الذي نظمه اتحاد شباب ماسبيرو ليدينوا أحداث الاعتداء على الفتيات في مجلس الوزراء، وتناول الخبر السادس المسيرة النسائية التي خرجت من نقابة الصحفيين إلى التحرير عقب أحداث سحل الفتيات مباشرة لتتدد بما حدث للفتيات، بينما تناول السابع والأخير دعوة حازم صلاح أبو إسماعيل للخروج دفاعاً عن النساء.
- يأتي المقال الصحفي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 23%، وجاء المقال الأول بعنوان "لابسة على اللحم" للكاتب وائل السمري، ولم يتناول الكاتب موضوع الفتاة بل تناول ما يحدث في مصر بشكل عام وأن المجتمع أصابه البلادة وأقوى مثال على ذلك أنهم عندما رأوا الفتاة تتعري على يد العسكر قالوا "ما هي لابسة على اللحم"، ونلاحظ أن الكاتب وضع عنوان صادم لجذب انتباه القراء ولكنه لم يتناول قضية سحل الفتيات أو تعرية الفتاة أو المبدأ بل هو مقال سياسي من الدرجة الأولى.
- والمقال الثاني كان بعنوان "تتجوزيني" للكاتبة /ماجدة إبراهيم وتحدثت فيه عن الولد الذي عرض الزواج على الفتاة التي تم سحلها وتعريتها، وتناولت الكاتبة هذه الفكرة على أنها رد من شاب مصري على رجال الدين وبعض التيارات الدينية التي أدانت الفتاة وليس أفعال العسكري.
- والمقال الثالث بعنوان "عزة هلال سليمان...نتقابل في الثورة" وهو عنوان بالأحمر وكتبة أ.محمد صلاح الغرب، وتحدثت في مقالة عن عزة الفتاة التي سحلها وضربها العسكر وقال لها أن هناك ثورة ستقوم ضد المجلس العسكري لما فعله معهم.

- والمقال الرابع تحت عنوان "المرأة والدولفين" للكاتبة/ فاطمة ناعوت، ونُشر المقال على مساحة متوسطة، وتحدثت فاطمة ناعوت عن ما حدث من سحل وتعرية للفتيات على يد العسكر.

- أما المقال الخامس فكان بعنوان "يا أم العباية السودا بالكباسين"، لبراء الخطيب، وكان المقال عن الفتاة التي تم سحلها وأخذ يدافع عنها ، وعن المواطن المصري المطحون في كل شيء.

- ونلاحظ من تحليلنا للمقالات أن كافة مقالات اليوم السابع جاءت في صف الفتاة وانتقدت العسكري وأفعاله المشينة مع نساء مصر.

- ثم يأتي بعد المقال **التقرير الصحفي** وذلك بنسبة 18%، حيث نشرت اليوم السابع 4 تقارير، تناولت ثلاثة منها الدعاوى التي خرجت من بعض القوى السياسية والمدنية للخروج في جمعة رد الشرف أو الحرائر، وتفاصيل المسيرات والتظاهرات التي خرجت في هذه الجمعة، والتقرير الرابع كان بعنوان "أحدث اختراعات الثورة...بدله النينجا لحماية المتظاهرين من أجل سحل أفضل" وهو تقرير ساخر ضد سحل المتظاهرات وتناول التقرير صفحات الفيس بوك التي تعرض بدله النينجا كنوع من السخرية ممن قالوا أن الفتاة هي المخطأة لأنها كانت ترتدي عباية بكباسين، ووضع مع هذا التقرير صورة لبدلة النينجا ومكتوب بجوارها بدله النينجا للمتظاهرات.

- ويتضح مما سبق أن اليوم السابع كانت حريصة على نقل رد فعل الشباب على مواقع



التواصل الاجتماعي حول ما حدث للفتاة ورأيهم فيما قاله بعض رجال الدين والسياسة من إدانة للفتاة والذي يتضح من خلال

التقرير السابق رفضهم التام له.

- يأتي بعد التقرير فن **الكاريكاتير** وذلك بنسبة 14%، الأول سخر من مظاهرات العباسية حيث رسم شخصان يجلسان سوياً وأحدهما يقول للثاني "وطبعاً بتوع العباسية غنوا

أغنية عرينا يا جيش عرينا"، وهذا الكاريكاتير يوضح رفض اليوم السابع لتظاهرات العباسية بل والسخرية منهم.

- أما الثاني فكان سخرية من بيان العسكري الذي اعتذر فيه لنساء مصر، والثالث كان سخرية من مرشحين مجلس الشعب والأخوان والسلفيين، وهو عبارة عن ثلاثة رسومات منفصلة على خلفية رمادية وتم وضع عنوان موحد للثلاثة كاريكاتيرات وهو "جمهورية عصقر ستات الصديقة"، وفي الصورة الأولى شخصان يقفان أمام بعضهم البعض ويقول واحد منهم للآخر "كل اللي يهملك الانتخابات والبنيت عبايتها اتقطعت وعروها"، والصورة الثانية لشخص ملتحي يقف بمفرده يقول "سابق عليكوا النبي تهدوا شوية علشان الانتخابات وأنا لما أدخل المجلس...."، والصورة الثالثة لنفس الشخص يقول "هانجيب لك عباية جديدة".

- **قالوا...** "واقعة سحل الفتاة لا تمت للمجلس العسكري وهناك عمليات عنف ممنهجة تتم وتحدث بتخطيط لإسقاط الدولة"... ونشرت اليوم السابع هذه الجملة على لسان المستشارة/تهاني الجبالي وهو نفس ما نشرته الشروق، وهذا أمر ملفت أن يتم نشر مثل هذا التصريح على لسان أول مستشارة في مصر، فهذا إما يكون توجيه من الصحيفتان للرأي العام أن المستشارة/تهاني الجبالي ليست ضد أفعال العسكري مع الفتيات بل هي ترى أن العسكر ليس لهم علاقة بالقضية، وقد يكون نوع من إبراز مدى اقتناع المستشارة/تهاني الجبالي بالمجلس العسكري حتى إذا كانت أفعاله مشينه وتهين بنات جنسها.

- أما **الصور** فنشرت اليوم السابع 3 صور كبيرة وملونة تحت عنوان "حرائر مصر في جمعة رد الشرف بميدان التحرير"، وهي صور لسيدات وفتيات في مظاهرات رد الشرف منشورين على خلفية حمراء، وهو موضوع مميز ومعبر لأن الصور كانت معبرة جداً عن مدى غضب نساء مصر مما حدث من سحل للفتيات.

- ومن المواد المميزة جداً التي نشرتها اليوم السابع **الملف الصحفي**، حيث نشرت ملف خاص على صفحة كاملة وتحت عنوان "خطايا المجلس العسكري - سحل النساء جريمة مع سبق الإصرار" وتحدث الملف على خطايا المجلس العسكري - حسب وصف الصحيفة- وهي سحل الفتيات، واعتمدت اليوم السابع في هذا الملف على الصور في الأساس وليس على الكلمة حيث نُشر مع الملف 5 صور كبار للفتيات التي

قام العسكر بسحلهن وضريهن، وكتب مع هذه الصور موضوع صغير عن سحل الجيش للفتيات.

- ونلاحظ مما سبق أن جريدة اليوم السابع كانت إيجابية في معالجتها للقضية.

❖ جريدة الأخبار:

- تأتي جريدة الأخبار في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي بقضية سحل الفتيات، حيث نشرت الأخبار 18 مادة صحفية حول القضية.



ويتضح من الرسم السابق أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأخبار كانت كما يلي:

- 7 مقالات، و 5 أخبار، و تقريران، و صورة ومانشيت و نصف كلمة و حوار واحد.

- وسنبدأ بالمقالات لأنها الشكل الأكثر استخداماً في جريدة الأخبار وذلك بنسبة 39%، وتناول المقال الأول انتقاد الكاتب / محمد الغيطي لما قاله الشيخ الحويني عن هدى شعراوي والفتاة التي سحلها الجيش، حيث قام الحويني بالتهكم من هدى شعراوي واعتبرها رمز من رموز الفحشاء حيث أنها غير محجبة وانتقد الفتاة التي تم سحلها ، ورفض الكاتب من خلال المقالة كل ما قاله الحويني عن فتيات مجلس الوزراء فالمقال بأكمله كان انتقاد شديد للشيخ الحويني.

- وجاء المقال الثاني تحت عنوان " امسحي دموعك يا هيلاري" وقالت كاتبة المقال أ.صفاء نوار أنها رأت دموع في عين هيلاري وهي تتحدث عن وصمة عار في جبين الدولة المصرية، وانتقدت الكاتبة أن هيلاري كلينتون لم تكن رهيبة الحس هكذا عندما تم استخدام العنف الشديد مع النساء والرجال لفض اعتصام وول إستريت في واشنطن ، كما أكدت الكاتبة أنها ضد ما حدث من سحل للفتيات ولكنها أيضاً لا تسمح أن يززع أحد الثقة في الجيش المصري وجنوده ، أما المقال الثالث فتحدث عن مظاهرات السيدات ودافعت الكاتبة أ.فاطمة محمد عن الفتيات اللواتي سحلن وقالت أن العسكري هو المسئول عما حدث لفتيات مصر على يد جنوده، وهو نفس ما جاء في المقال الرابع الذي كتبه أ.نعم الباز، ولكن ما يميز المقال الرابع انه اتخذ عنوان صادم وهو "فتاة الوزراء..صلبوها مثل المسيح".

- أما المقال الخامس فهو مختلف تماماً لأنه ضد الفتيات وضد رفع شعار بنات مصر خط أحمر حيث يرى كاتب المقال أ.سمير غريب أن هذا الشعار تمييز جنسي للمرأة، وأن الفتاة التي تشارك في المظاهرات فهي التي تعرض نفسها لكل شيء ممكن يتعرض له الرجل وليس من حقها أن تطالب بغير ذلك، وعلى الرغم من أن هذا المقال يعبر عن رأي كاتبة ولكن لا شك أن نشر الأخبار لمثل هذا المقال يعكس موافقتها مع ما عرضه المقال من آراء صاحبه ، مما يعني أن الأخبار ترى أنه ما كان على الفتاة الخروج وأن بنات مصر ليسوا خط أحمر، فهو مقال سلبي بكل المقاييس.

- والمقال السادس كان بعنوان "المنتطعون" لأستاذ /جلال عارف وتحدث فيه عن الشيوخ والتيارات الدينية التي أهانت الفتاة، وهو نفس ما تناولته أ.ميرفت شعيب في مقالها "الغلطة غلطتها" وأضافت أ.ميرفت في مقالها أنها تتهم العسكر بالمسؤولية الكاملة عما حدث للفتيات، ونشر الأخبار لهذان المقالان يحقق نوع من التوازن فهي لم تعرض المقال الذي يهاجم الفتاة فقط بل عرضت معه مقالان يهاجمان ويسخران ممن يروون أن الفتاة هي المخطأة.

- فيما جاءت الأخبار في المرتبة الثانية بنسبة 28%، حيث تناول الخبر الأول اعتذار المجلس العسكري لنساء مصر، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة وبعنوان كبير، وتناول الخبر الثاني مسيرة السيدات الراضات لانتهاكات العسكري، وتم نشر هذا الخبر على مساحة صغيرة، أما الخبر الثالث فكان حول دعوة أبو إسماعيل للخروج احتجاجاً على تعرية الفتاة، والخبر الرابع حول المكافأة التي رصدها شباب الفيس بوك لمن

يرشد عن المجند الذي سحل الفتاة، وأيضاً نُشر هذا الخبر على مساحة صغيرة، أما الخبر الخامس والأخير فكان حول قيادة غادة - إحدى الفتيات التي تم سحلهن- لمظاهرة في المنصورة ضد المجلس العسكري وأيضاً تم نشره على مساحة صغيرة.

- وجاءت التقارير بنسبة 11%، حيث نشرت الأخبار تقريرين الأول عن وقائع ليلة فض اعتصام مجلس الوزراء وما حدث للمتظاهرين وسحل المتظاهرات، وهو تقرير مميز لأن الصحيفة اهتمت بنقل تفاصيل فض اعتصام مجلس الوزراء، أما التحقيق الثاني فتحدث عن تناول الصحف العالمية لقضية سحل الفتيات حيث ذكرت الأخبار أن الصحف العالمية خصصت مساحة كبيرة لصورة الفتاة التي تم سحلها في صفحاتها الأولى، وهذا التقرير يعكس الاهتمام العالمي بالقضية وهو جزء جيد ولكنه غير مميز لأنه سبق أن أشارت بعض الصحف لهذا الاهتمام من خلال تقارير أيضاً.

- أما المانشيت فهو بالطبع كان على رأس الصفحة الأولى من جريدة الأخبار وكان "الجيش يعتذر لسيدات مصر...محاسبة رادعة للمسؤولين عن التجاوزات...المجلس العسكري يتعهد بوقف العنف فوراً ضد المتظاهرين...دعوة لاستعادة الهدوء لكشف عناصر البلطجة المأجورة...احترام التظاهر السلمي دون تعطيل المصالح العامة...حماية المنشآت بكل حزم وتطبيق القانون على الجميع...مظاهرة نسائية تطوف بوسط القاهرة احتجاجاً على سحل الفتاة"، ولاحظنا من خلال تحليلنا لهذا المانشيت اهتمام جريدة الأخبار باعتذار العسكري أكثر من اهتمامهم بسحل الفتاة أو المسيرات النسائية التي نددت بذلك، وهذا يظهر جلياً في استخدام بنط (حجم) كبير في الجزء الأول من المانشيت واستخدام اللون الأحمر معه بينما جاءت المظاهرة النسائية في ذيل المانشيت وباللون الأسود وبحجم صغير.

- والحوار الوحيد الذي نشرته جريدة الأخبار كان مع غادة كمال - الفتاة المسحولة، ودار الحوار حول تفاصيل ما حدث لغادة من ضرب وتعذيب في مجلس الوزراء، وهو حوار غير مميز لأن جريدة الشروق سبق ونشرت مثل هذا الحوار مع غادة.

- 1/2 كلمة هي إحدى الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأخبار وهي أشبه بفكرة العمود لأن لها مكان ثابت ويكتبها كاتب واحد وهو الأستاذ /أحمد رجب، وتناول أ.أحمد رجب القضية من خلال إهادته بمسيرة المرأة الاحتجاجية وأنها شئ مشرف وقال أن

الرجل المصري مغرور وأن نساء مصر أقوى من رجالها، وهذه شهادة مميزة لنساء مصر من أحد الكتاب المرموقين والذين يتمتعون بشعبية كبيرة.

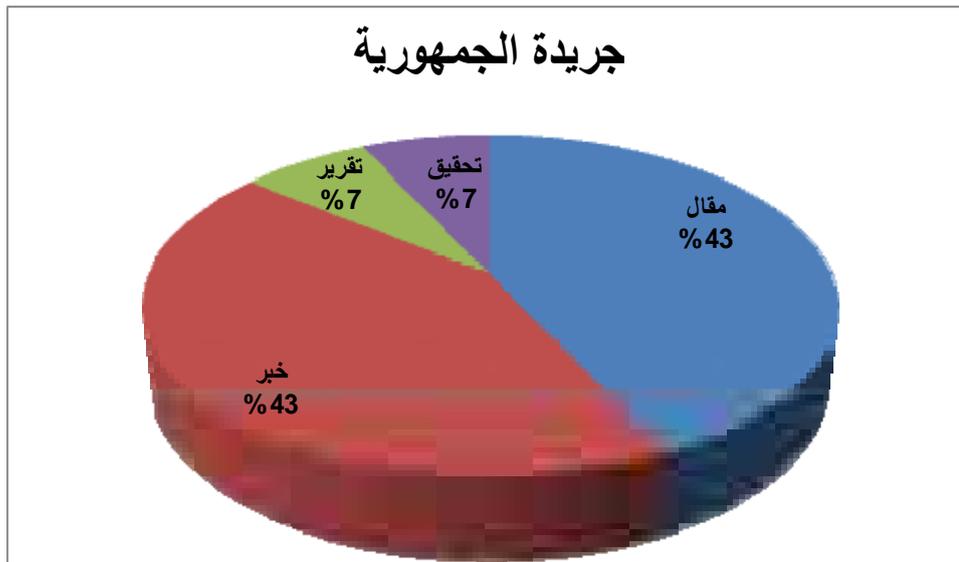
- صورة...نشرت الأخبار صورة لورود مختلفة ومكتوب تحتها جداريه باقات الزهور إلى كل نساء مصر..اعتذار عما حدث، وهي لافتة مميزة من جريدة الأخبار فهي الصحيفة الوحيدة التي تقدمت باعتذار لنساء مصر.

- وعلى الرغم من أن جريدة الأخبار تأتي في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية إلا أن تناولها الموضوعي للقضية لم يكن على نفس المستوى حيث نشرت العديد من المواد السلبية والمحايدة عن القضية.

- تساوى تناول الكمي لجريدة الأهرام وجريدة الجمهورية حيث نشر كل منهما 14 مادة صحفية عن قضية سحل الفتيات وبأتي كلاهما في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي.

❖ جريدة الجمهورية:

- تأتي جريدة الجمهورية في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي كما سبق وذكرنا، حيث نشرت 14 مادة صحفية حول القضية.



ويتضح من الرسم السابق أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الجمهورية مقسمة

كالتالي:

6 - مقالات، و 6 أخبار، وتقرير ، وتحقيق واحد.

- وتناول المقال الأول في الجمهورية والذي كتبه أ.محمد العزبي ما حدث للفتيات في التحرير ومجلس الوزراء من سحل وضرب وانتهاكات وكذب أجهزة الأمن وإصرارهم على الإنكار الغير مبرر ، وذكر في آخر المقال أن ما يزيد الأمر سوءاً على المرأة أن يستوقفها شخص سلفي يقول لها " مش قلنا تقعدوا في البيت وتفضل المرأة مش عارفه تلاقها من مين ولا مين من العسكر ولا المشايخ " ، وهو مقال مميز جداً لأنه كتب بطريقة بسيطة ومشوقة ودافع عن المرأة بشدة.

- أما المقال الثاني فكان بعنوان "موقعة ذات النقاب" للكاتب/ سعد هجرس، واستنكر في مقاله أن المجلس العسكري مازال ينكر مثلما فعل النظام السابق وقال أن تحميل الطرف الثالث كل شيء يعتبر عذر أقبح من ذنب لأن الكشف عن هوية هذا الطرف هو مسئولية أجهزة الأمن الممسكة بزمام أمور الدولة، والمقال الثالث بعنوان "بنت مصر" لدكتور/ أحمد المنزلاوي وتحديث فيه عن ما حدث لفتيات مصر وكان ضد العسكري ، وهو نفس ما تناوله مقال غادة نبيل بعنوان " ارفعي رأسك أنت مصرية"، ومقال "مناضلة..ومسحولة..في نفس العام" بقلم الكاتبة/ ناهد المنشاوي، فجميع هذه المقالات كانت لنصرة الفتاة وضد المجلس العسكري وأفعاله مع فتيات مصر.

- والمقال الأخير تحدثت فيه أ.ناهد المنشاوي عن آراء السلفيين المتناقضة حيث قال البرهامي أن الفتاة غير محترمة في حين طلب حازم أبو إسماعيل الخروج في جمعة الحرائر للدفاع عن فتيات مصر، وهو مقال جيد لأنه أظهر الازدواجية في تفكير قيادات الجماعة السلفية.

- تساوت المقالات مع الأخبار من حيث الكم في تناول جريدة الجمهورية لقضية سحل الفتيات حيث نشرت الجمهورية 6 أخبار، تناول 5 منهم أحداث تظاهرات جمعة الحرائر في المحافظات المختلفة، والخبر الأخير تناول مساندة المجلس القومي للمرأة لغادة - إحدى الفتيات التي تم سحلها في أحداث مجلس الوزراء، وجاءت كافة الأخبار على مساحات صغيرة وبعناوين صغيرة، ولكن جميعها دارت عن التظاهرات التي خرجت لمساندة الفتيات والتي طالبت برحيل العسكري ولم تنتشر أي خبر عن التظاهرات المؤيدة للمجلس العسكري.

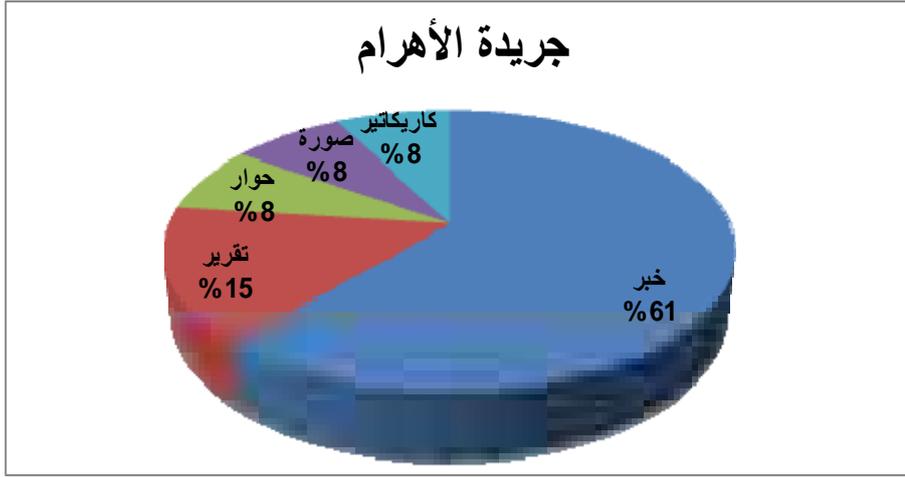
- أما **التقرير الصحفي** فلم تهتم به الجمهورية الاهتمام الكافي حيث نشرت تقرير واحد وكان بعنوان "دعوة لوقفه بنات مصر وعزاء الشيخ عماد" ورصدت الجمهورية خلال هذا التقرير الصفحات والدعوات التي خرجت على موقع التواصل الاجتماعي "الفييس بوك" عقب المؤتمر الصحفي الذي عقده المجلس العسكري لتوضيح ملبسات أحداث القصر العيني، وكانت آراء الشباب مشتتة وساخطة على المجلس العسكري عقب هذا المؤتمر فخرجت الدعاوى للتظاهر في يوم جمعة الحرائر.

- كذلك **التحقيق الصحفي** من الأشكال الصحفية التي لم تهتم بها جريدة الجمهورية حيث نشرت تحقيق واحد عن هذه القضية وهو ما يعكس عدم اهتمام الجمهورية بتحليل القضية وتغطية جوانبها المختلفة خاصة أن التحقيق اكتفى برصد أحداث جمعة الحرائر، وعلى الرغم من هذا فقد اعتمد على العديد من المصادر من كافة القوى السياسية والشعبية واعتمد في الأساس على أسباب مشاركة القوى المختلفة في جمعة رد الشرف أو الحرائر، وكانت كافة الآراء مع التظاهرات ومع حق الفتيات اللواتي سحلن وضد المجلس العسكري وأفعاله، وتم نشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة وبعناوين كبيرة ونُشر معه صورتان ملونتان بحجم كبير لتظاهرات التحرير في جمعة الحرائر.



❖ **جريدة الأهرام:**

- تأتي جريدة الأهرام في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي وهي متساوية مع الجمهورية كما سبق وذكرنا، حيث نشرت 14 مادة صحفية حول القضية.



ويتضح من الرسم السابق أن الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأهرام كانت كما يلي:

- 8 أخبار، و تقريران، وحوار، وصورة، وكاريكاتير واحد.
- ونلاحظ أن الأخبار جاءت في المرتبة الأولى في النشر بجريدة الأهرام حول هذه القضية وذلك بنسبة 57%، حيث نشرت الأهرام 8 أخبار تناول الأول منها خطاب هيلاري كلينتن والذي انتقدت خلاله ما يحدث مع المظاهرات في مصر من عنف على يد جنود الجيش المصري ووصفته بأنه (فضيحة وعار)، وهو خبر انفردت به الأهرام وتميزت به عن كافة الصحف والمجلات محل الدراسة حيث لم تهتم باقي الصحف بنقل هذا الخطاب بل اكتفى الجميع بنقل أحداث جمعة الحرائر فقط.
- وخبران تناولوا مسيرة النساء إلى ميدان التحرير والتي خرجت اعتراضاً على ما حدث للفتيات في أحداث مجلس الوزراء، أما الخبر الرابع فعرض مؤتمر حركة 6 أبريل والذي واجه العسكري بفيديوهات سحل المتظاهرين، أما الخامس فتناول إدانة المنظمات النسائية لضرب السيدات وسحلهن في التحرير، والسادس حول رفض بعض الناشطات السياسيات على الفيس بوك لاعتذار المجلس العسكري، والسابع كان حول تظاهرات جمعة الحرائر بمحافظة الإسكندرية، أما الثامن والأخير فتناول فعاليات مليونية رد الشرف في ميدان التحرير، وبشكل عام لاحظنا أن الأخبار في جريدة الأهرام كانت مميزة عن الصحف الأخرى لأنها لم تكنفي بنقل أخبار جمعة الحرائر في المحافظات المختلفة، بل نقلت أخباراً لم تنشر في الصحف الأخرى.
- أما التقارير فاكتفى الأهرام بنشر تقريران فقط عن القضية أحدهما تقرير عن تظاهرات جمعة الحرائر في كافة المحافظات، وتم تخصيص جزء صغير من هذا التقرير

لتظاهرات العباسية التي خرجت لتساند العسكري وتطالب ببقاءه، وهو قد يظهر للقارئ أنه تقرير محايد ولكن حقيقة الأمر غير ذلك لأن التقرير خُصص أغلبه لمظاهرات الحرائر والمظاهرات التي كانت مع فتيات التحرير وتطالب برحيل العسكري وتم تخصيص جزء صغير من التقرير للعباسية، حتى الصور نشرت الأهرام مع هذا التقرير صورة كبيرة ملونة لتظاهرات التحرير ووضعت داخل إطار أحمر، وداخل هذه الصورة وضعت صورة أخرى صغيرة لتظاهرات العباسية، مما يعكس أن الأهرام كانت تتخذ صف مظاهرات جمعة الحرائر.

- بينما تناول التقرير الثاني ما كتبه الصحف العالمية الغربية عن مصاعب المرحلة الانتقالية في مصر والتي لخصتها في الفقر والطائفية والتطرف ووحشية الشرطة، وقالت الصحف أن صورة فتاة التحرير كانت أقوى تأثيراً من مسيرة العباسية.

- **والمقال الوحيد الذي نشرته الأهرام كان بعنوان "ممنوع ذبح الإناث...؟"** بقلم سمير الشحات، وتحدث فيه عن ما حدث للفتيات في مجلس الوزراء وكان مقال صغير وبعنوان صغير.



- **والحوار الوحيد أجرته الأهرام مع غادة - الفتاة المسحوقة** وهو حوار مكرر ولم تتميز الأهرام خلال حوارها مع غادة بأي معلومات إضافية فهي روت ما حدث معها من تعذيب وضرب وهو نفس ما روته في حواراتها السابقة مع الشروق والأخبار.

- **والصور التي نشرتها الأهرام كانت عبارة عن ثلاثة صور ملونة بحجم متوسط، أحدهما بها صورة لفتيات في التظاهرات وهن منفعلات وكُتب تحتها "ثائرات"، وصورة أخرى لفتاة يسطلها رجال الجيش من شعرها وكُتب تحتها (!؟....)، أما الصورة الثالثة وهي أكثر الصور تعبيراً فهي لثلاث سيدات يمكن بيد بعضهن البعض أحدهما منتقبة والثانية محببة والثالثة بشعرها..** وكتبت الأهرام تحت هذه الصورة (صامدات)، ويمكن

القول أن الصور كانت الموضوع المميز لجريدة الأهرام لاختيار الجريدة لصور معبرة جداً ووضع تعليقات مناسبة ومؤثرة تحت كل صورة.

- أما الكاريكاتير الذي نشرته الأهرام فكان عبارة عن رسم لصندوق صغير ومكتوب أعلاه "مصر تنتخب"، ورسم آخر ليد شخص من الجيش وهي تعري فتاة ورجل أحد جنود الجيش وهي تدوسها ومكتوب أعلى هذه الصورة "مصر تنتخب" وتم نشر هذا الكاريكاتير على مساحة كبيرة وهو مميز ومؤثر جداً.

- تساوت مجلة صباح الخير مع جريدة أخبار اليوم مع مجلة نصف الدنيا، من حيث تناول الكمي لقضية سحل الفتيات حيث نشر كل منهما موضوع واحد عن القضية ومن الغريب ألا تهتم هذه الصحف والمجلات بقضية هامة كقضية سحل الفتيات والتي كانت تفرض نفسها بقوة على وسائل الإعلام.

❖ جريدة أخبار اليوم:

- تأتي جريدة أخبار اليوم في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، حيث نشرت أخبار اليوم مقال واحد عن القضية، وهي معالجة هزيلة وغير كافية ولا تتناسب مع جريدة عريقة كجريدة أخبار اليوم ولا تتناسب مع طبيعة الحادث الكبير، وحتى عندما نشرت موضوع كان مقال صحفي وهو ما يعكس اهتمام كاتبة بالقضية وليس اهتمام الصحيفة وكان المقال بقلم د. الشوادفي منصور ، بعنوان "إياكم وغضبة نساء مصر" ولم يتحدث الكاتب عن الواقعة تحديداً بل حذر المسؤولين من غضب نساء مصر بشكل عام وتم نشر هذا المقال في الصفحة الثامنة عشر وهي صفحة متأخرة.

❖ مجلة نصف الدنيا:

- مثلها مثل جريدة أخبار اليوم حيث نشرت تقرير واحد عن القضية ولم يتناول التقرير قضية السحل بل ولم يذكر ما حدث للفتيات في مجلس الوزراء بل اكتفى برصد المسيرة النسائية التي خرجت إلى التحرير لترفض (الانتهاكات التي حدثت للبنات) على حسب وصف نصف الدنيا، ولم يزد التقرير عن 8 أسطر حيث كان مقتضب للغاية ولكن نُشر معه 3 صور ملونين للمسيرة، وهذه معالجة مثيرة للدهشة فمجلة نصف الدنيا من أعرق المجلات النسائية في مصر وتخرج من مؤسسة صحفية كبيرة وهي مؤسسة الأهرام فكيف تغفل هذه القضية وكيف لم تتناول تفاصيلها بل اكتفت برصد التظاهرات وعلى مساحة صغيرة والأسوأ أنها عبرت عن كل ما حدث للفتيات في مجلس الوزراء بأنه

(انتهاكات)، فهذه الكلمة البسيطة المجردة من التفاصيل توصف مجلة نصف الدنيا ما حدث لفتيات مصر من سحل وضرب وتعرية وتعدي جسدي...وهي معالجة ضعيفة جداً ومخيبة لآمال نساء مصر وتحتاج إلى مراجعة العاملين في هذه المجلة العريقة لأولوياتهم وسياساتهم التحريرية التي أصبحت تغفل أهم القضايا التي تهتم بها المرأة المصرية.

❖ مجلة صباح الخير:

- جاءت أيضاً في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي، ولكنها لم تتساوى بجريدة أخبار اليوم ومجلة نصف الدنيا في الاهتمام الكيفي، حيث أن مجلة صباح الخير كانت أكثر اهتماماً بالقضية من الناحية الكيفية، فعلى الرغم من أنها لم تنشر سوى تقرير واحد عن المرأة في عام 2011 وتناولت في هذا التقرير ما حدث للفتيات من سحل وضرب وقتل خلال أحداث الثورة ثم تجنبها بعد ذلك في نسبة تمثيلها في الوزارات وفي مجلس الشعب، وعلى الرغم من أن التقرير لم يتناول قضية سحل الفتيات بشكل مركز إلا أنه تقرير مميز نُشر على صفحتان ونشر معه 5 صور غير ملونين للأحداث التي حدثت للمرأة خلال عام 2011 ومنها صورة الفتاة المسحولة وصورة الوقفة النسائية على خلفية هذه الأحداث.

- ومن الأشياء الملفتة في تحليلنا لقضية سحل الفتيات أن مجلة حواء لم تتناول القضية تماماً ولا بموضوع واحد متصدرة بذلك المرتبة الأخيرة في الاهتمام الكيفي والكمي بالقضية، في الوقت الذي كان يجب أن تكون هي الأكثر اهتماماً بالقضية لأنها قضية نسائية هامة وتمس كل فتاة وامرأة على أرض مصر، فكان يتوجب على أعرق مجلة نسوية والتي يرجع إنشائها إلى عام 1955، أن تكون على قائمة الصحف والمجلات التي تنفرد بتحليل هذه القضية وتفرد المساحات لها، ولكن ما فعلته مجلة حواء شئ مخزي في تاريخ هذه المجلة وينطبق عليها ما سبق وذكرناه في مجلة نصف الدنيا فهي تحتاج إلى إعادة مراجعة اهتماماتها وأولوياتها في النشر فقضايا المرأة لا تقتصر على الموضة والمطبخ والصحة بل الأهم من كل هذا مشاركة المرأة السياسية والتي يجب أن تكون حواء ونصف الدنيا أولى الداعمين لها.

ثالثاً: تحليل تناول الصحفي لقضية سحل الفتيات:

استطعنا من خلال تحليلنا لتناول إحدى عشر صحيفة ومجلة لقضية سحل الفتيات أن نخرج بعدد من الملاحظات أهمها:

- اقتصر النشر في قضية سحل الفتيات خلال شهر ديسمبر 2011 وهو وقت وقوع الأحداث بل وخلال الأيام من 21 إلى 30 ديسمبر تحديداً حيث نشرت 95% من المادة الصحفية المنشورة حول القضية في هذه الفترة تحديداً.

- أما باقي المواد المنشورة فكانت خلال شهر يناير 2012 وذلك بنسبة 4.5%، وشهر مايو بنسبة 0.5%، مما يعكس عدم اهتمام الصحف والمجلات المختلفة بمتابعة القضية وتداعياتها فلم يتابع أحد الدعاوى التي رفعتها الفتيات ضد المجلس العسكري ولم نجد أحد يتابع اجراء الحوارات مع تلك الفتيات عقب فترة من وقوع الحدث لمعرفة ماذا حدث بخصوص تلك الدعاوى وما نتائجها؟، فلم نجد مثلاً حوار واحد مع عادة إحدى الفتيات اللواتي سحلن وكانت متهمة بالاعتداء على قوات الجنود.

- ومن خلال تحليل جريدة الشروق نجد أن تناول الشروق لقضية سحل الفتيات كان إيجابياً بنسبة (95%) لأنه اتخذ جانب الفتاة ولم يتخذ جانب المجلس العسكري أو الجيش، حتى الأخبار كانت متحيزة للفتيات حيث نشرت الشروق 23 خبراً منهم 22 خبر عن المظاهرات النسائية والتتديد بما فعله الجيش بالفتيات وخبر واحد عن مظاهرات العباسية المؤيدة للمجلس العسكري، فضمن 60 مادة صحفية لم تنشر الشروق سوى مادتان ضد الفتاة ومع المجلس العسكري وذلك بنسبة (3.33%)، وتقرير واحد محايد وذلك بنسبة (1.66%)، أما باقي المادة الصحفية فاتخذت صف الفتاة وأدانته التصرفات الوحشية للمجلس العسكري ضد حرائر مصر.

- ومن الأشياء المميزة في تناول الشروق للقضية اهتمامها بتناول الجانب الاقتصادي للقضية حيث ذكرت الشروق في تقرير أن سلمية جمعة الحرائر أدت إلى ارتفاع ملحوظ في أسهم البورصة المصرية، وهو يظهر مدى اهتمام الشروق بتناول القضية من زوايا مختلفة وأيضاً يظهر أن سلمية تظاهرات النساء تساعد على دعم الاقتصاد وليس وقف حال الدولة كما يدعي البعض.

- كما لاحظنا خلال تحليلنا لجريدة الشروق أنها اعتمدت على مصادر متنوعة في الأخبار والتحقيقات والتقارير والحوارات، حيث لم تعتمد على النساء فقط بل اعتمدت على نساء ورجال مع الفتاة وضد أفعال العسكري.

- أما من الناحية الإخراجية فالشروق تميزت بإبرازها للمواد التي تناولت هذه القضية ، حيث فردت مساحات واسعة للمواد الصحفية التي تتناول قضية سحل الفتيات، كما استخدمت الألوان في العناوين ونشرت صوراً كبيرة مع الموضوعات مما ساهم في انجذاب القارئ نحو القضية.

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة المصري اليوم لقضية سحل الفتيات نجد أن:

• جاءت معالجة المصري اليوم للقضية إيجابية بنسبة (85%) ومحايد بنسبة (5%)، ومعارض (أي ضد الفتاة ومع المجلس العسكري) بنسبة (10%)
• هي الصحيفة الأولى في تناول القضية باستخدام فن التحقيق الصحفي وهو ما يعكس اهتمامها بتحليل القضية وتناول جوانبها المختلفة ، حيث أن التحقيق الصحفي من الفنون الصحفية التي تمنح الصحفي فرصة تقصي الحقائق حول القضية وتحليلها من جميع جوانبها، وجاء التحقيق الصحفي بنسبة 15% بالنسبة للأشكال الصحفية الأخرى وبالطبع هي نسبة ليست كبيرة ولكن مقارنة باستخدام التحقيق الصحفي في الصحف الأخرى في تناول هذه القضية تحديداً فجاءت نسبة التحقيقات التي نشرتها المصري اليوم 50% من إجمالي التحقيقات التي نشرت حول قضية سحل الفتيات في إحدى عشر جريدة ومجلة.

• دارت المقالات الصحفية في جريدة المصري اليوم حول ثلاثة محاور رئيسية الأول سخرية من المجلس العسكر وتصريحاته المستفزة والتي تتناقض مع تصرفاته على أرض الواقع، والمحور الثاني سخرية من المجتمع الذكوري الذي نحيا فيه والذي يرى أن الفتاة المسحولة هي المخطأة لأنها لايبسه على اللحم أو لأنها نزلت إلى الميدان، أما المحور الثالث فكان حول العدالة سواء في محاسبة المخطئين أو في تمثيل المرأة بشكل عادل في البرلمان.

• اهتمت المصري اليوم بنشر تصريح المستشار/ تهاني الجبالي على أن واقعة سحل الفتاة واقعه شخصية ولا تمت للمجلس العسكري بصلة، وهو تصريح غريب من المستشار خاصة وأن السحل لم يكن لفتاة واحدة بل تم لعدد كبير من الفتيات

المتظاهرات وفي نفس الوقت، ويؤخذ على المصري اليوم نشر هذا الحوار لأن المستشار/ تهاني الجبالي هي أول قاضية وامرأة ورأيها يؤثر على رأي الكثيرين ويمكن أن يأخذه البعض ذريعة في تبرئة الجيش من فعلتهم المشينة ضد بنات مصر ، أو محاولة لتشويه صورة المستشار/ تهاني الجبالي.

• أما بالنسبة للمصادر فلاحظنا من خلال تحليلنا أن المصري اليوم اعتمدت على ممثلين من معظم القوى السياسية وكافة الآراء كانت مع الفتاة و ضد العسكري وأفعاله وأيضاً ضد جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي.

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة الوفد لقضية سحل الفتيات نجد أن:

• تناول جريدة الوفد لقضية سحل الفتيات جاء إيجابياً بنسبة (69.2%)، ومحايدين بنسبة (11.5%)، وسلبياً بنسبة (19.23%).

• اهتمام جريدة الوفد كان منصب أكثر على أخبار الحزب وبالانتخابات وليس بقضية سحل الفتيات.

• أيضاً في مقال "شرف الأمة" للكاتبة د.لميس جبر، والذي نُشر على مساحة كبيرة، ومع تأكيدنا أن المقال الصحفي يعبر عن رأي كاتبة وليس رأي الجريدة ولكنه أيضاً يجب أن يكون متوافق مع السياسة التحريرية للصحيفة، وهذا معناه أن جريدة الوفد رأيها من رأي الكاتبة وهو أن سحل الفتيات وتعريضهن ليس أهم من حرق المجمع العلمي، كما أن نشر هذا المقال وهو لكاتبة سيدة وليس لرجل يعطي انطباع للقارئ أن ليس كافة نساء مصر مع الفتاة التي تم سحلها وتعريضها.

• وأيضاً مقال "الذي يجب أن تحتج عليه النساء" للكاتبة /أمينة النقاش، حيث نُشر هذا المقال على مساحة كبيرة وبعنوان كبير وكان يركز على الانتخابات البرلمانية آنذاك، واهتمام الوفد بهذا المقال ونشره على مساحة كبيرة يؤكد على ما سبق وأشارنا إليه وهو انشغال الوفد بأخبار الحزب وبالانتخابات مجلس الشعب وليس بقضية الفتاة المسحولة.

• والتحقيق الوحيد الذي نشرته الوفد تحقيق ضعيف على الرغم من أنه مع الفتيات والنساء ولكنه لم يحاول تناول القضية بنوع من التحليل والتعمق في التناول، وهذا أيضاً يؤكد على عدم اهتمام جريدة الوفد بقضية سحل الفتيات من الناحية الموضوعية واهتمامها أكثر بالناحية الكمية.

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة اليوم السابع لقضية سحل الفتيات نجد أن:

- جاءت معالجة اليوم السابع للقضية إيجابية بنسبة (90.9%)، ومحايدة بنسبة (4.5%)، وسلبية بنسبة (4.5%).
- بينما لاحظنا أن الأخبار المنشورة في اليوم السابع جاءت غير مميزة واكتفت بمتابعة المسيرات.
- وتميزت اليوم السابع بتناولها للقضية بطريقة هزلية مميزة حيث سخرت من الذين أدانوا الفتاة.
- كما لاحظنا حرص اليوم السابع على نقل رد فعل الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي حول ما حدث للفتاة المسحولة ورأيهم فيما قاله بعض رجال الدين والسياسة من إدانة للفتاة.
- تم استخدام الكاريكاتير بشكل مميز جداً في تناول اليوم السابع لقضية سحل الفتيات حيث انتقدت اليوم السابع من خلاله الشيوخ والعسكر ومرشحين مجلس الشعب الذين يبحثون عن الانتخابات ولا يهتمون بما حدث للفتيات.
- نشرت اليوم السابع تصريح المستشار/ تهناني الجبالي عن أن واقعة سحل الفتاة فردية، وهو نفس ما نشرته جريدة الشروق وهذا أمر ملفت أن يتم نشر مثل هذا التصريح على لسان أول مستشارة في مصر، فهذا إما يكون توجيه من الصحيفتان للرأي العام أن المستشار/ تهناني الجبالي ليست ضد أفعال العسكري مع الفتيات بل هي ترى أن العسكر ليس لهم علاقة بالقضية، وقد يكون نوع من إبراز مدى اقتناع المستشار/ تهناني الجبالي بالمجلس العسكري حتى إذا كانت أفعاله مشينه وتهين بنات جنسها.

- ومن خلال تحليلنا لجريدة الأخبار وجدنا ما يلي:

- أن الجريدة كانت إيجابية بنسبة (72.22%)، ومحايدة بنسبة (22.22%)، وسلبية بنسبة (5.55%).

• ونشرت جريدة الأخبار صورة لورود مختلفة ومكتوب تحتها جداريه باقات الزهور إلى كل نساء مصر..اعتذار عما حدث، وهي لافته مميزة من جريدة الأخبار فهي الصحيفة الوحيدة التي تقدمت باعتذار لنساء مصر.

• لاحظنا في جريدة الأخبار أن الخبر الذي نُشر حول المسيرة النسائية كان بعنوان "مسيرة لنساء مصر بالتحريير لرفض انتهاكات الأمن" على الرغم من أن المسيرة كانت لرفض انتهاكات المجلس العسكري وليس الأمن وهو نوع من تشويه الرأي العام من خلال استبدال بعض الكلمات مما يحول القضية ضد الداخلية وقوات الأمن وليس المجلس العسكري، ونُشر الخبر على مساحة صغيرة على الرغم من أن الخبر المنشور عن اعتذار العسكري لنساء مصر نُشر على مساحة كبيرة.

• أما المانشيت الصحفي فلاحظنا من خلال تحليلنا له أن جريدة الأخبار اهتمت باعتذار العسكري أكثر من اهتمامهم بسحل الفتاة أو المسيرات النسائية التي نددت بذلك، وهذا يظهر جلياً في استخدام بنط (حجم) كبير في الجزء الأول من المانشيت واستخدام اللون الأحمر معه والخاص باعتذار العسكري ، بينما جاءت المظاهرة النسائية في ذيل المانشيت وباللون الأسود وبحجم صغير.

- تساوى التناول الكمي لجريدة الأهرام وجريدة الجمهورية حيث نشر كل منهما 14 مادة صحفية عن قضية سحل الفتيات.

- وعلى الرغم من عدم الاهتمام الكمي بالقضية ولكن معالجة الجمهورية بشكل عام للقضية جاءت إيجابية بنسبة 85.7%، ومحايدة بنسبة 14.28%، ولم تنشر موضوع واحد سلبي ينقض الفتاة أو يوجه مبررات للعسكري.

- أما جريدة الأهرام فكانت إيجابية تماماً في تناولها للقضية حيث اتخذت صف الفتاة في كافة المواد الصحفية المنشورة عن القضية.

- تساوت جريدة أخبار اليوم مع مجلة صباح الخير ومجلة نصف الدنيا حيث جاءوا في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بالقضية، حيث نشرنا موضوع واحد عن القضية، أخبار اليوم مقال، ومجلة صباح الخير تقرير، ومجلة نصف الدنيا تقرير، وهي معالجة هزيلة وغير كافية ولا تتناسب مع جريدة عريقة كجريدة أخبار اليوم ولا تتناسب مع مجلة بتاريخ مجلة صباح الخير، وبالطبع لا تتناسب مع مجلة نسوية

بحجم مجلة نصف الدنيا، وأيضاً لا تتناسب مع حجم القضية، ولكن وجدنا خلال تحليلنا أن تقرير مجلة صباح الخير كان أكثر عمقاً واهتماماً من المقال المنشور في جريدة أخبار اليوم، والتقرير المنشور في مجلة نصف الدنيا.

- **ومما سبق نجد أن كافة الصحف محل الرصد تبنت الجانب النسوي في تناولها ومعالجتها لقضية سحل الفتيات، وكان محررو جريدة "الأهرام"، و"الشروق"، و"اليوم السابع" هم الأكثر تأييداً للقضية، بينما جاءت مجلة حواء على قائمة الصحف والمجلات المغفلة للقضية بعدم النشر عنها مطلقاً.**

- وبشكل عام كانت إجمالي المواد الصحفية المنشورة في الإحدى عشر جريدة ومجلة محل الرصد إيجابي حيث نُشر 169 موضوع إيجابي وهذا بنسبة (85.5%)، بينما نُشر 17 مادة تناولت الموضوع بشكل محايد وهذا بنسبة (8.5%)، وجاءت المواد السلبية 12 مادة فقط وهذا بنسبة (6%)، ويتضح مما سبق أن غالبية المواد الصحفية اتخذت صف الفتيات اللواتي تم سحلهن وكانت المعالجة الصحفية للقضية بشكل عام إيجابية.

- **ومن الأشياء الملفتة في تحليلنا لقضية سحل الفتيات أن مجلة حواء لم تتناول القضية ولا بموضوع واحد متصدرة بذلك المرتبة الأخيرة في الاهتمام الكيفي والكمي بالقضية، في الوقت الذي كان يجب أن تكون هي الأكثر اهتماماً بالقضية لأنها قضية نسائية هامة وتمس كل فتاة وامرأة على أرض مصر، فكان يتوجب على أعرق مجلة نسوية والتي يرجع إنشائها إلى عام 1955، أن تكون على قائمة الصحف والمجلات التي تنفرد بتحليل هذه القضية وتفرد المساحات لها، فمجلة حواء تحتاج إلى إعادة مراجعة اهتماماتها وأولوياتها في النشر فقضايا المرأة لا تقتصر على الموضة والمطبخ والصحة بل الأهم من كل هذا مشاركة المرأة السياسية والتي يجب أن تكون حواء ونصف الدنيا أولى الداعمين لهذه القضية.**

في إطار الحملات الإعلامية التي تتبناها جمعية نهوض وتنمية المرأة والمتعلقة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" فإن الجمعية قامت بإصدار بيان بعنوان "المرأة المصرية في عام 2011..في مارس...ضرب وتحرش، وفي ديسمبر...احترام وتقدير واعتذار..وانتصار"، وكان ملخص البيان كما يلي:

تقوم جمعية نهوض وتنمية المرأة منذ سنوات عديدة برصد إنجازات المرأة ووصولها لمناصب جديدة وفي العام الماضي تساءلنا عن ما إذا كان سيوجد في العام المقبل ما هو جديد ويضيف إلى رصيد إنجازات المرأة أم لا،

وأجبنا بأننا على يقين بأن المرأة المصرية تستطيع تحقيق كل شئ مثلها مثل الرجل بل في بعض الأحيان تفوق قدرتها قدرة العديد من الرجال ، وطرحنا سؤال آخر وهو هل سوف يسمح المجتمع للمرأة بأن تحقق مزيداً من التقدم والتفوق أم لا خاصة أننا مازلنا في مجتمع ذكوري ففريق ينظر للمرأة على إنها كائن أقل لا يستطيع أن يحقق نجاح في أي مجال سوى أعمال المنزل، وفريق آخر يرى بأنها حصلت على كافة حقوقها، فهذا السؤال طرحناه في شهر ديسمبر عام 2010 ولم نكن نعلم مطلقاً أن ما حدث سيحدث.. لم نكن نعلم أن المرأة المصرية ستهان وتضرب وتسحل على مرأى ومسمع من العالم أجمع ولن يتحرك ساكن.

ففي بداية هذا العام بدا كل شئ مختلفاً حيث قامت الثورة المصرية والتي هي أهم حدث في تاريخ مصر على الإطلاق فهي لا تقل أهمية عن انتصار 6 أكتوبر 1973، حيث خرج في هذه الثورة الشعبية العظيمة كافة أبناء الشعب المصري بكل فئاته شباب وصغار، مسلم ومسيحي ، نساء ورجال، ففي هذه الثورة لم نجد المرأة في المنزل خوفاً من القتل والقبض كما فعل العديد من الرجال في هذا الوقت ولم نسمع أصوات لشيوخ يدعون بعودة المرأة من ميادين الثورة لأن خروج المرأة ضد الشرعية!! بل وقفت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في الميدان فكانت تقاتل بجانب أخوها ووالدها وابنها، وكانت تطهو الطعام وتهربه للميادين حتى تطعم الثوار وكانت هناك الدكتورة التي تقف في المستشفى الميداني لتداوي جراح المصابين وكانت هناك الفتاة التي تكس الشارع وتجمع القمامة وتقوم بطلاء الأرصفة لكي يستمر مكان ثورتهم نظيفاً وجميلاً وهي أيضاً المصابة والشهيدة فكما عرفنا الشهيد محمد ومينا عرفنا ورأينا الشهيدة مريم والشهيدة رحمة والشهيدة مهير .

وتصورنا جميعاً أن المرأة المصرية حصلت على حريتها مع مصر ، تصورنا أن الشعب الذي حمى فتياته في ميدان التحرير وكل ميادين الثورة المصرية أصبح يعرف قيمة المرأة الحقيقية، تصورنا أن الشعب الذي خرج من صمته لينادي بالحرية والعدالة الاجتماعية لن يسمح بأن يمارس أي شكل من أشكال التمييز مرة أخرى ضد بنات بلاده والذين تبلغ نسبتهم 49% من نسبة المجتمع المصري فهن بحق نصف المجتمع وهن شريكات الوطن وهن مصريات لهن حقوق لأنهن قمن بواجباتهن وضحين بكل ثمين وغالي من أجل أن يحيين بكرامة في بلد أفضل لهن ولأبنائهن.

ولكن ما حدث بعد الثورة هو انتكاسة للمرأة بكل المعاني وعلى كل المستويات فهو انتكاسة للمرأة البسيطة وللطبيبة وللوزيرة وللعالمة... فقد وقع العديد من الأحداث التي لوعت قلوب سيدات مصر جميعاً بدأت بعد الثورة مباشرة وتحديداً بعد سقوط النظام السابق بأسابيع فقط، ثم جاءت الصفة الأخيرة والتي من وجهة نظرنا هي الأهم والأخطر على الإطلاق، فهي كانت صفة على وجه كل مصري ومصرية ووصمة عار في حق هذا الوطن بأبنائه وجنوده ، وهو حادث سحل وتعرية الفتيات في أحداث القصر العيني فشهدنا كما شاهد العالم أجمع الفتيات المصريات وهن يتم سحلهن على الأرض ويتم ضربهن بمنتهى الوحشية والعنف من الجيش المصري ثم جاء ختام المشهد بالفتاة التي قام بعض جنود الشرطة العسكرية بسحلها إلى أن تعرى جسدها ثم قاموا بركلها بالأرجل وكأنها حشرة ملقاه أمامهم.... لا نستطيع أن نصف شعورنا ونحن نشاهد هذا المشهد فلم نستطع حينها أن نتمالك دموعنا وشعرنا أن كل شئ قد هان العرض والشرف والأخلاق.

وما زاد شعورنا سوءاً هو رد فعل رجال وطننا ومنهم بعض رجال الدين بل وأيضاً إحدى المرشحات المحتملتين لرئاسة الجمهورية الذين اتهموا الفتاة في شرفها وعرضها وكأن المجتمع الذكوري المصري أصبح لا يرى ولا

يسمع ولا يشعر ، فأصبح المجني عليه هو الجاني وصار الشئ الأسهل هو إتهام الغير في عرضهم وشرفهم دون التزام بتعاليم ديننا الحنيف، فماذا حدث هل ماتت النخوة في قلوب المصريين؟ هل قتلت الرحمة هل استطاع نظام مبارك الفاسد أن يفسد أخلاقنا وعقولنا إلى هذا الحد؟؟

وعلى الرغم من كل هذا إلا أن المرأة المصرية رفضت أن ينقضي عام 2011 دون أن تترك بصماتها ودون أن تثور على ما حدث لها فخرجت نساء وبنات مصر جميعاً في يوم 20 ديسمبر لكي يقلن لا للظلم والقهر والمهانة ، خرجن وهتفن بأجمل الشعارات التي مازالت تتردد في أذنا حتى الآن فقد كنا جميعاً كأننا شخص واحد فالمصاب مصابنا جميعاً والألم ألمنا جميعاً خرجن لنقول "نساء مصر خط أحمر".

عندئذ علمنا أن المرأة المصرية لن تستسلم ولن ترسخ فهي قوية عتية لا يستطيع أحد كسرها مهما حاول ومهما كانت الظروف والأحداث وأخيراً تنفست الصعداء في نهاية عام 2011 وإننا على علم ويقين أن أياً كانت القوة الحاكمة وأياً كانت الظروف ستصمد المرأة المصرية وستتمسك بكل ما كافحت من أجله.

الفصل الرابع

التحرش الجنسي

بدأت ظاهرة التحرش الجنسي تتكاثر في السنوات القليلة الماضية خاصة في أوقات الأعياد، ولكن عقب صعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم أصبح التحرش ليس مجرد ظاهرة موسمية بل تحول إلى عنف منظم وممنهج وجماعي يهدف إلى إرعاب النساء بهدف إقصائهم عن الحياة العامة والمشاركة السياسية.

وما زاد الأمر سوءاً إنتشار التحرش في جميع أنحاء مصر سواء في القاهرة أو في المحافظات، في المناطق الشعبية والعشوائية وفي الأحياء الراقية، وهي ظاهرة ليست محلية ولكنها موجودة في كل دول العالم باختلاف أشكالها، ولكن التصدي لها ومواجهتها هو السبيل للقضاء عليها.

ومن خلال رصدنا للظاهرة فقد وجدنا مجموعة من الفتيات اللواتي قمنا بإنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي يعبرن فيها عن معاناتهن مع التحرش اللاتي يتعرضن له في الشوارع والأماكن العامة، ثم انتقلت أصدا هذه الصفحات لبعض الجرائد الإلكترونية التي شهدت ردوداً من بعض الشباب اعترافاً منهم بأنهم متحرشون، وكرد فعل ظهرت عدد من المبادرات مثل "أنا متحرش إذن أنا حيوان" و "احميها بدل ما تتحرش بيها"، وغيرها الكثير...

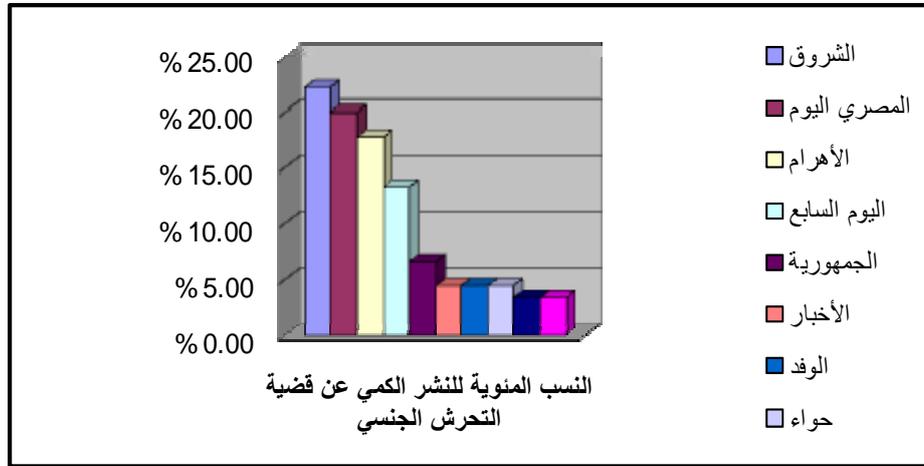
وكعادتنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة قررنا أن نتصدى لمثل هذه الظاهرة خاصة وأنها تمس المرأة والفتاة المصرية وتهدد أمنهم في الشارع، لذلك قررت الجمعية أن تقوم بعمل استبيان حول "ظاهرة التحرش الجنسي" لكي تستطيع دراسة هذه الظاهرة والوقوف على أهم أسبابها، وبالتالي تم عمل الاستبيان وتم تطبيقه على عينة مكونة من 500 سيدة وفتاة من عمر "12 إلى 40 سنة" وتضمنت عينة الدراسة أنسات ومتزوجات ومطلقات و أرامل، وتم إجراء الدراسة في العديد من المناطق العشوائية ، حيث تم إجراء الدراسة في مناطق مدينة السلام والبراجيل وغمرة وعين شمس وقرية شبرامنت وإمبابية وعزية خير الله وكوم غراب وشبين القناطر ومنشية ناصر والجيارية ومصر القديمة والدويقة.

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج الهامة ومنها: أن 92% من الفتيات والنساء المصريات تعرضن للتحرش باختلاف أعمارهن، كما أن مظهر الفتاة لا يختلف في تعرضها للتحرش من عدمه، فمن خلال الدراسة تأكدنا أن الفتاة التي ترتدي النقاب تتعرض للتحرش الجنسي مثل الفتاة الغير محجبة تماماً.

واستكمالاً لهذه الدراسة ونتائجها التي تشير لانتشار الظاهرة في مختلف المناطق وبين مختلف الأعمار دون أن يكون المظهر هو أحد أسباب التحرش، وإيماناً من جمعية نهوض وتنمية المرأة بأهمية الإعلام في التصدي للظواهر السلبية في المجتمع، قررت الجمعية أن تقوم برصد تناول الصحف والمجلات المختلفة لقضية التحرش الجنسي خلال الفترة من أكتوبر 2011 وحتى يونيو 2012

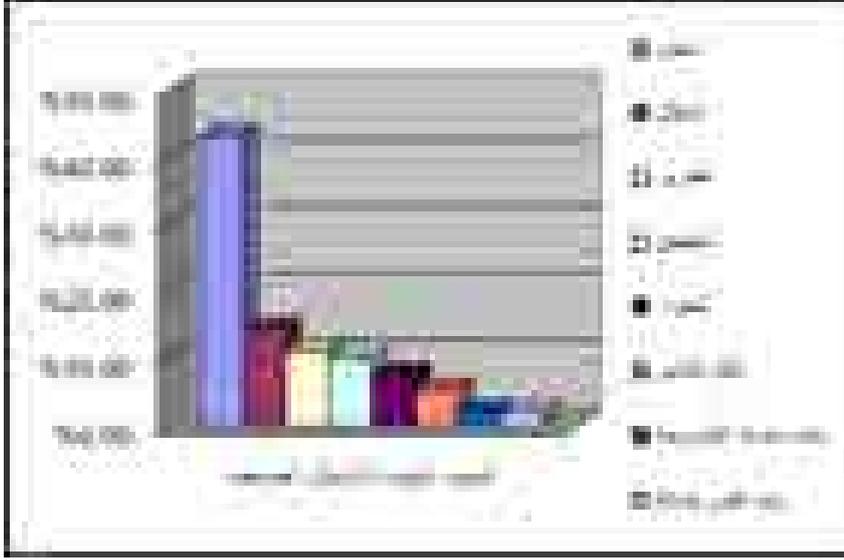
أولاً أهم نتائج تحليل قضية "التحرش الجنسي" في الصحف والمجلات المختلفة:

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن جريدة الشروق هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كما وكيفاً، أما مجلة "صباح الخير" فقد احتلت المرتبة الأخيرة من خلال عدم النشر عن القضية.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدة الشروق هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية قضية التحرش كما وكيفاً وذلك بنسبة (22,22%)، تلتها جريدة المصري اليوم بنسبة (20%)، ثم جريدة الأهرام بنسبة (17.77%)، ثم بعدها جريدة اليوم السابع وذلك بنسبة (13.33%)، ثم جريدة الجمهورية بنسبة (6.66%)، وتساوت كل من جريدة الوفد والأخبار ومجلة حواء في النشر وهذا بنسبة (4.44%)، كما تساوت مجلة نصف الدنيا مع جريدة أخبار اليوم حيث كانت معالجة كلاهما بنسبة

(3.33%)، وجاءت مجلة صباح الخير في المرتبة الأخيرة حيث لم تنشر عن القضية مطلقاً (0%).

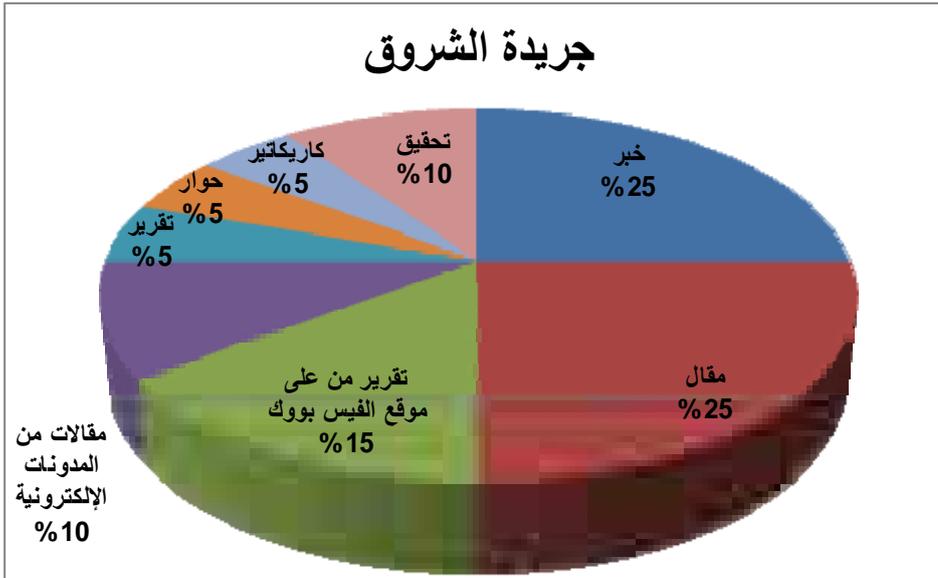


- ويوضح الرسم البياني السابق أن الخبر كان هو أكثر القوالب الفنية التي تم استخدامها لعرض قضية التحرش، وذلك بنسبة 43.33% تقريباً مما يعكس قلة اهتمام من جانب الصحف محل الدراسة بتغطية القضية وجوانبها وتحليلها، ويأتي المقال في الترتيب الثاني بين القوالب الصحفية بنسبة 14.44% تقريباً، يليه التقرير بنسبة 11.11% ثم التحقيق بنسبة 10% والحوار بنسبة 7.77% تقريباً، ثم الكاريكاتير بنسبة 5.55% تقريباً، ثم باب المدونة الإلكترونية والفيس بوك بنسبة 2.22% لكل منهما، وأيضاً تساوت الأشكال الصحفية "الشكوى" و"قالوا" و"الملف" حيث تم استخدامهم بنسبة 1.11% تقريباً.

ثانياً: التناول الصحفي لقضية التحرش الجنسي:

❖ جريدة الشروق:

- تأتي جريدة الشروق في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية التحرش الجنسي حيث نشرت الشروق 20 مادة صحفية عن القضية، ولم تكتفي الشروق بالتناول المكثف للقضية فقط بل كان هناك تنوع في القوالب الفنية المستخدمة في تناول القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الشروق:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق في تناول قضية التحرش حيث أنها قامت بنشر 5 أخبار، و5 مقالات، و3 تقارير من على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، و2 مقال من مدونات إلكترونية، وعدد 2 تحقيق، وتقرير واحد، وحوار، وكاريكاتير.
- ولم تكتفي جريدة الشروق بتناول القضية على مستوى مصر فقط بل كان هناك أكثر من خبر يتناول القضية على مستوى دول العالم المختلفة حيث نشرت خبراً عن فكرة تاكسي النساء الذي تم تطبيقه في العراق من أجل مواجهة تحرش سائقي التاكسي بالفتيات والنساء.
- كما نشرت خبراً آخر عن تقدم فتاتان أمريكيتان ببلاغ ضد الأكاديمية العسكرية الأمريكية "ويست بوينت" لتعرضهم للاغتصاب في الأكاديمية وأكدت الفتاتان أن ظاهرتا التحرش والاغتصاب منتشرتان في الأكاديمية.
- هذا بالإضافة إلى نشر الجريدة خبر عن تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في إسرائيل داخل رئاسة الوزراء وسلاح البحرية.
- أما بالنسبة للأخبار التي تناولت الظاهرة في مصر فنشرت الشروق خبر عن توافر خط ساخن خصصه المجلس القومي للمرأة لتلقي بلاغات وشكاوى التحرش وإعلان المجلس أنه يقدم خدمات للفتيات اللاتي تعرضن للتحرش.

- كما نشرت خبر عن حركة "ولاد البلد" حيث أعلنوا أنهم يقوموا بتدشين حملة "عام دراسي آمن لبنات المدارس" حيث عرضت الشروق تفاصيل الحملة والتي تهدف إلى حماية فتيات المدارس من التحرش وأفردت الشروق هذا الخبر على مساحة كبيرة وتم وضع صورة كبيرة ملونة لأعضاء الحملة، ونشرت مع الخبر عنوان كبير أحمر ووضعت داخل إطار أحمر لإبرازه، وهذا يعكس اهتمام الشروق بالحملة وتشجيعها لها.
- أما **المقالات** التي نشرتها الشروق فكانت جميعها ضد ظاهرة التحرش الجنسي وتعرض النساء والفتيات لأخطر أشكال العنف في الشارع المصري، وإن كان هناك بعض الكتاب الذين يروون أن التحرش ليس ظاهرة بل هو تكتيك منظم من المجلس العسكري وبعض القوى السياسية.
- وتميزت الشروق بتخصيصها لباب خاص تنشر فيه **تقارير من موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"** حيث نشرت تقرير بعنوان "موقع إباحي" وفيه تتحدث شيرين ثابت - الكاتبة- عن التحرش ومدى معاناة الفتاة التي تتعرض لهذا السلوك الحيواني.
- كما نشرت الشروق في نفس الباب تقرير آخر بعنوان "موقع إباحي رجالي" وفيه يقول محمد شريف - الكاتب- أنه ضد التحرش وضد ما يفعله الشباب تأييداً لما كتبه شيرين ثابت.
- وأيضاً نشرت الشروق تقرير آخر من الفيس بوك بعنوان "تحرش" لكاتبة علاء عارفين وتحدثت علاء عن التحرش وعرضت نماذج لتبريرات الرجال المتحرشين وقال أن كل هذه المبررات لا أساس لها من الصحة ولا تعطي الحق للرجل أو الشاب أن يتعرض لفتاة ويمارس هذا السلوك الحيواني ضدها.
- ومن الأشكال التي تميزت بها الشروق أيضاً نشرها **لمدونات إلكترونية** حيث نشرت مقالان من مدونتان الأولى بعنوان "السادة المتحرشون، السادة الصامتون...شكراً"، والثانية بعنوان "عندما تكونين مجرد مثير جنسي لا يرقى لدرجة إنسان" وكلا المقالان ناقش التحرش والآثار النفسية السيئة التي تظل تعاني منها الفتاة الضحية لأيام وربما لشهور بسبب تعرضها للتحرش.

- أما **التحقيقات الصحفية** فنشرت الشروق تحقيقان فقط، الأول بعنوان "في شم النسيم التحرش الجنسي لعنة كل عيد...تعرفي على خريطة التحرش قبل أن تتحركي والمواجهة دائماً هي الحل" وتحدث هذا التحقيق عن ظاهرة التحرش ومدى انتشارها في الأعياد وأن المجتمع للأسف يلقي دائماً اللوم على الفتاة على أنها السبب في التحرش وليست الضحية، وكان هدف التحقيق توعية السيدات والفتيات أنهن غير مخطئات وأهمية الإطلاع على خريطة التحرش حتى يتجنبن بقدر الإمكان الأماكن التي يحدث بها التحرش.

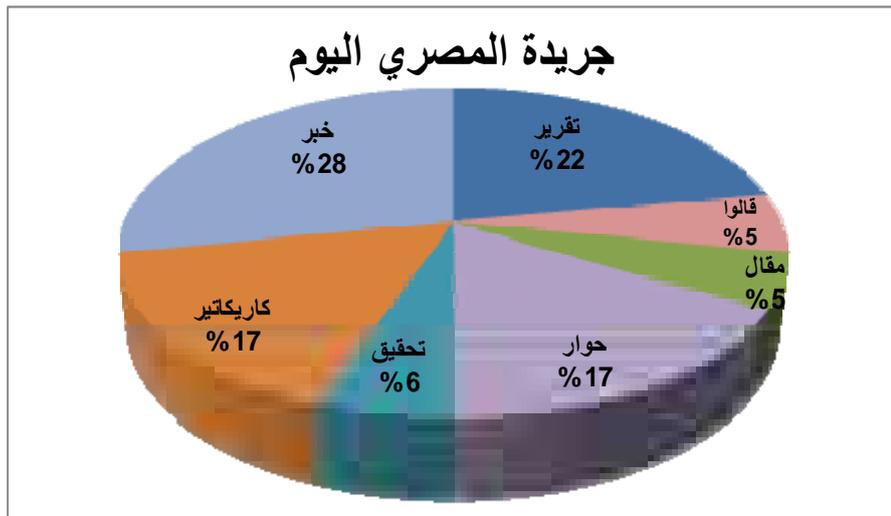
- والتحقيق الثاني كان بعنوان "حملات إلكترونية لمواجهة التحرش...هذه المرة ليست ككل مره" وتناول هذا التحقيق مدونات الفتيات اللاتي يتحدثن ويكتبن عن التحرش وتم نشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة واستخدمت الشروق معه العناوين الجانبية الجذابة ووضعت معه صوراً كبيرة لشباب يتحرشون بفتيات وهو ما يعكس اهتمام الشروق بالقضية.

- كما نشرت الشروق مقال وتقرير وكاريكاتير حول القضية وتناولوا جميعاً ظاهرة التحرش على أنها جريمة ويجب أن يواجهه المجتمع.

- ونلاحظ من خلال تحليلنا لتناول جريدة الشروق لقضية التحرش الجنسي أنها أعطت اهتمام كبير للقضية وأنها اتخذت موقف المرأة، وأنها ضحية وليست السبب كما يقول البعض، كما لاحظنا أن تغطية جريدة الشروق تميزت بالاستمرارية حيث نشرت عن الموضوع في أعداد مختلفة ولم تكتفي بتناوله في عدد واحد أو شهر واحد فقط.

❖ **جريدة المصري اليوم:**

- تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي بقضية التحرش الجنسي، حيث نشرت المصري اليوم 18 مادة صحفية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة المصري اليوم:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة المصري اليوم في تناول قضية التحرش حيث أنها قامت بنشر 5 أخبار، و4 تقارير، و3 حوارات، و 3 كاريكاتير، وتحقيق، ومقال، وقالوا "عبارة عن جملة مقتبسة من على لسان الشخصيات العامة".
- حيث نشرت المصري اليوم خبر عن الوقفة الاحتجاجية التي قام بها مجموعة كبيرة من المواطنين والمواطنات للمطالبة بتفعيل قانون التحرش، وخبر آخر تناول ندوة حول التحرش الجنسي ووسائل التصدي له.
- وخبر حول قرار الحكومة الفرنسية بجعل الأولوية لتغليظ عقوبة قانون التحرش، وعلى الرغم من أن الخبر صغير إلا أن المصري اليوم وضعت له عنوان كبير وتم وضعه داخل إطار أحمر لإبرازه، وخبر حول مجموعة الشباب الذين تعدوا على فتاة ألمانية في التحرير وهتكوا عرضها، وخبر التعدي على الصحفية منى الطحاوي من قبل قوات الأمن.
- أما بالنسبة للتقارير فإن الأول منها تناول قضية التحرش على أنها فعل منظم من الشرطة والمجلس العسكري لإذلال الناشطات السياسيين وتخويفهن، بينما نشرت تقرير آخر تم تجميعه من بيانات بعض منظمات المجتمع المدني والذين طالبوا فيه بتأمين المتظاهرات حتى لا يتعرضن للتحرش.
- وعن التحرش في العالم نشرت المصري اليوم تقريران أحدهما عرض الخلفية التاريخية لاختيار اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والثاني تناول حجم خسائر إسرائيل السنوية بسبب التحرش حيث وصلت الخسائر إلى 260 مليون دولار سنوياً، بسبب التحرش بالنساء في قطاع الأعمال.

- ومن الأشكال المميزة التي اهتمت بها المصري اليوم الكاريكاتير حيث نشرت 3 كاريكاتير عن ظاهرة التحرش الجنسي وكانوا جميعاً يتهمون على المتحرشين وليس على الفتاة وهي معالجة جيدة جداً لأن الكاريكاتير من الفنون الصحفية المحببة للقراء لأنها تتناول القضية بطريقة فكاهية وتعمل على توصيل الرسالة بشكل مبسط.

- كما تميزت المصري اليوم باستخدامها للحوار الصحفي في تناول القضية حيث أجرت المصري اليوم ثلاثة حوارات صحفية، الأول بعنوان "أنا مش هاسكت... حملة ضد التحرش في شم النسيم" وكان هذا الحوار مع (أ.نعمة جمال) منسقة حملة أنا مش هاسكت وأنت كمان، وتحدثت نعمة عن طبيعة الحملة والتي تهدف إلى محاربة التحرش خلال الاحتفالات بأعياد القيامة وشم النسيم.



- أما الحوار الثاني فكان بعنوان "تقول للبنات خدي حقاك بإيدك... حملة لمواجهة التحرش الجنسي بالإسم على الجدران" وتم إجراءه مع (خالد على - مهندس بتزول وأحد مؤسسي حملة

ضد التحرش)، وتحدث المهندس خالد عن ظاهرة التحرش ومدى خطورتها على المجتمع المصري، وطبيعة الحملة التي يتبناها والتي توجه البنات لمواجهة المتحرش لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي توقف المتحرش عن أفعاله الإجرامية، ونشرت المصري اليوم مع هذا الحوار صورة كبيرة ملونة لأعضاء الحملة وهم يطبعون على جدران الشوارع لافتات ضد التحرش، ووضعوا عنوان كبير مع الحوار، ومن المميز في هذا الحوار أن المصري اليوم أجرته مع شاب من أعضاء الحملة وليس مع فتاة، وهو يعكس للرأي العام أن هذه الحملات يتبناها المجتمع المصري بأكمله بشبابه وشاباته وليس البنات فقط.



- والحوار الثالث كان بعنوان "شاب حاول التحرش بفتاة في الطريق العام... فطارده لتسلمه للشرطة، مواطنون حاولوا..... المتحرش من يد الفتاة لكنها أصرت على اقتياده للقسم" حيث أجرت المصري اليوم هذا الحوار مع (دينا عماد) الفتاة التي تم التحرش بها، وكان أسلوب الحوار يشير إلى مساندة

جريدة المصري اليوم للفتاة ضحية التحرش "دينا" وما فعلته مع المتحرش.

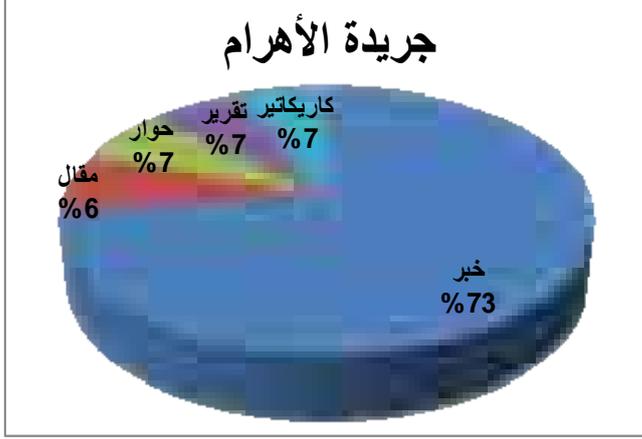
- وما يؤخذ على المصري اليوم أنها نشرت تحقيق واحد عن القضية على الرغم من أهمية التحقيقات في القضايا الهامة لأن التحقيق يفسر القضايا من كافة الجوانب، وكان التحقيق الذي نشرته المصري اليوم تحت عنوان "مسيرة نسائية ضد التحرش تتعرض للتحرش في طلعت حرب" وكان التحقيق ضد ما حدث لمسيرة السيدات والتحرش المنظم الذي تتعرض له، واعتمدت المصري اليوم على مصادر مرموقة في هذا التحقيق وهم د.محمد البرادعي - د.مارجريت عازر - د.إيمان عوف، ولكننا نرى أن هذا التحقيق كان يحتاج لمزيد من الإهتمام والتغطية حيث لم تنشر معه الجريدة صوراً لما حدث ولم تعتمد في المصادر على متخصصين في تحليل قضية التحرش.
- وبشكل عام نرى أن المصري اليوم كان يجب عليها أن تعتمد بشكل أكبر على التحقيقات في تحليل هذه القضية لأن التحقيق يعطي الفرصة للصحيفة في تناول القضية بشكل أعمق ومن كافة جوانبها.
- أما فن **المقال الصحفي** فنشرت المصري اليوم مقال واحد بعنوان "الرئيس القادم..الروحانية الصوفية والتحرش الجنسي" وهو مقال للدكتورة نوال السعداوي وتحدثت فيه عن التحرش كظاهرة سياسية.
- كما نشرت كلمة في باب **قالوا** وهو شكل صحفي تنشره المصري اليوم حيث تأخذ كلمات من بعض الشخصيات المشهورة، وحول هذه القضية نشرت المصري اليوم على لسان أ.أهداف السويدي حيث قالت عن التحرش "اختفى أيام الثورة".
- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة المصري لقضية التحرش الجنسي وجدنا الاهتمام الكمي بالقضية ولكن الاهتمام الموضوعي كان محدوداً، وكانت كافة الموضوعات ضد التحرش الجنسي وتقف مع الفتيات والنساء اللاتي يتعرضن للتحرش.

❖ **جريدة الأهرام:**

- تأتي الأهرام في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، حيث نشرت 16 مادة.

الأشكال الصحفية المستخدمة في

جريدة الأهرام:



- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأهرام في تناول قضية التحرش، حيث قامت بنشر 11 خبر، ومقال، وتقرير وحوار وكاريكاتير

- وعلى الرغم من الكثافة الكمية في معالجة الأهرام لقضية التحرش الجنسي إلا أن الأهرام لم يتنوع في استخدام الأشكال الصحفية المختلفة لمعالجة القضية كما نلاحظ الغياب شبه التام للأشكال الصحفية التحليلية كالتحقيق، والحوار حيث لم تنشر الأهرام سوى حوار واحد ولم تنشر أي تحقيق عن هذه القضية.

- وكان الشكل الصحفي المنصدر المشهد في جريدة الأهرام هو الخبر الصحفي حيث نشرت 11 خبر بعنوان "متظاهروا التحرير ينفذون فتاة من بلطجية حاولوا اغتصابها" واكتفت الأهرام بنقل الخبر فقط ونشرته على مساحة صغيرة وبمعنوان صغير ودون وجود صور، وهو ما يعكس عدم اهتمام الأهرام بالخبر على الرغم من بشاعة الحادث لأن البلطجية تحرشوا بالفتاة وجردوها من ملابسها وحتى بعد إنقاذ الشباب لها وتسليمها للشرطة حاول البلطجية اختطافها من الشرطة، وهو حادث إجرامي ووحشي وكان يستحق اهتمام أكبر.

- وأيضاً من الأخبار التي نشرتها الأهرام خبر بعنوان "النيابة تبدأ تحقيقاتها بواقعة تجريد ألمانية من ملابسها بالتحريير" وعرضت الأهرام الحادث على أنه رفض من المتظاهرين على دخول الفتاة الأجنبية للميدان وأن الشباب جذبوا من ملابسها لإخراجها من الميدان وليس للتحرش بها!، وتم نشر الخبر على مساحة صغيرة وبمعنوان صغير، وعلى الرغم من أن جريدة الشروق نشرت نفس الحادث ولكن الخبر بجريدة الشروق كانت تفاصيله مختلفة تماماً حيث قالت الشروق أن الفتاة تم التحرش بها والاعتداء عليها وأنه لم يكن اعتداء فقط بل هتك عرض الفتاة...وهو عكس ما قالته الأهرام تماماً عن نفس الحادث.

- وخبر آخر بعنوان "التحرش وبيع المواد المخدرة وتصرفات الباعة الجائلين سلوكيات تشوه الثورة" وتم نشر الخبر على مساحة صغيرة وبالعنوان كبير ولكن ليس له علاقة بالموضوع فالخبر نفسه يتحدث عن حالتان تم التحرش بهما في ميدان التحرير، وليس له علاقة بالمخدرات والباعة الجائلين.

- ونشرت الأهرام خبر عن حصول خريطة التحرش الجنسي على جائزة ألمانيا كما نشرت خبران عن ردود الفعل تجاه التحرش بالنساء في المظاهرات.



- ومن الأخبار المميزة التي نشرتها جريدة الأهرام خبر بعنوان "البنات لما بتعاكس ما بتفرحش...مبادرة لمحاربة ظاهرة التحرش في مصر" وتناول الخبر السلسلة البشرية التي وقف فيها عدد كبير من المواطنين المصريين، وهي أول سلسلة بشرية لمحاربة التحرش في مصر، ونشرت الأهرام هذا

الخبر على مساحة متوسطة ونشرت معه صورة كبيرة ملونة للسلسلة البشرية، ومعه عنوان كبير.

- وعن الأخبار التي تتناول ظاهرة التحرش في العالم نشرت الأهرام 3 أخبار، الأول عن تجربة في مدينة كمودور بجنوب الأرجنتين، حيث وزعت الحكومة 10 آلاف صفارة على السيدات لاستخدامها للتنبيه عندما يتعرضن للتحرش، وخبر آخر عن حملات مواجهة التحرش في بريطانيا، أما الخبر الثالث فهو عن اتهام كاين - المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية بالتحرش الجنسي.

- ونشرت الأهرام مقال واحد عن القضية كتبه فاروق جويده وخلال المقال ساند جويده طلب السفارة ميرفت التلاوي بتغليظ العقوبة على المتحرشين، ونشرت الأهرام تقرير واحد أيضاً عن تقرير مراسلون بلا حدود ولم يعرضوا في التقرير سوى ما حدث للثلاثة صحفيات من تحرش في ميدان التحرير.

- كما نشرت الأهرام حوار واحد حول القضية مع د.سعيد عبد العظيم محمد - أستاذ الطب



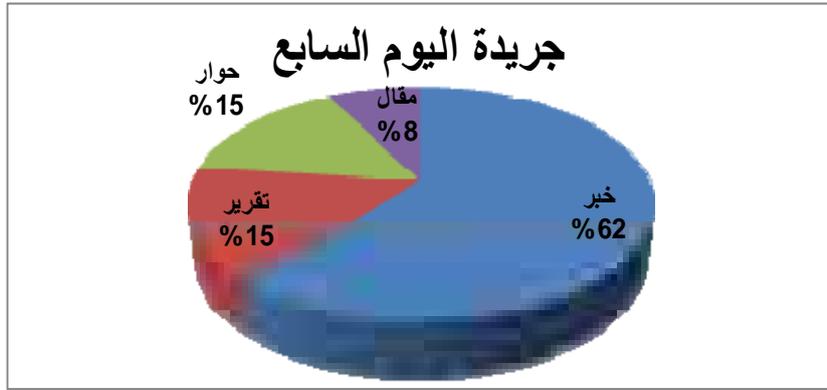
النفسي بجامعة القاهرة، بعنوان "احمي صغيرك من التحرش الجنسي" ودار الحوار حول إعطاء

معلومات للأمهات ليحمين أطفالهن من التحرش، وتم نشر الحوار على مساحة متوسطة، وتحت عنوان كبير، ونُشر معه صورة كبيرة ملونة لطفلة صغيرة تحتضن دبدوب وهي خائفة، وهذه الصورة معبرة جداً عن الموضوع ومؤثرة.

- ومن الأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها الأهرام الكاريكاتير، حيث نشرت الأهرام كاريكاتير واحد تهكمت من خلاله على الشخص الذي يقوم بالتحرش أو المعاكسة.
- ونلاحظ مما سبق أن الأهرام كانت محايدة في جزء كبير من تناولها للقضية حيث اعتمدت على الأخبار كشكل أساسي من الأشكال الصحفية في المعالجة، والأخبار كقالب صحفي لا يتيح المجال لعرض رأي الصحيفة أو الكاتب بل ينقل الحدث كما هو وهذا ما جعل الطابع المحايد يغلب على معالجة الأهرام للقضية، أما مواد الرأي كالمقال والكاريكاتير فكانوا مع المرأة وضد ظاهرة التحرش وضد المتحرشين.

❖ جريدة اليوم السابع:

- تأتي اليوم السابع في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي بقضية التحرش الجنسي، حيث نشرت 13 مادة صحفية.



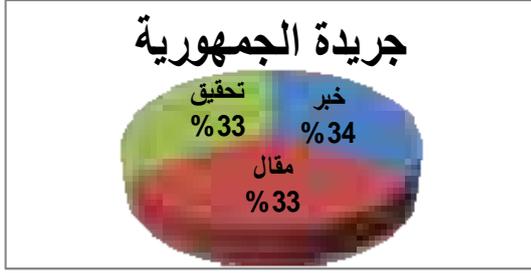
الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة اليوم السابع:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة اليوم السابع في تناول قضية التحرش، حيث نشرت 7 أخبار، وتقاريرين، وحوارين، ومقال.
- فبالنسبة للأخبار نشرت خبر عن عميد بالمعاش تحرش بطفلة في حمام سباحة نادي المقاولون، وتم نشر الخبر على مساحة متوسطة وعلى خلفية صورة لفتاة صغيرة تبكي، وهي صورة مؤثرة وجذابة.

- كما نشرت خبر عن بلطجيان يعترضان أتوبيس نقل عام لاختطاف فتاتين بالإكراه، ونشرت اليوم السابع الخبر على مساحة متوسطة وبعنوان كبير ولكن يؤخذ على اليوم السابع أنها نشرت مع الخبر صورة شخصية لأحمد سالم جاد ولم تكتب اليوم السابع وظيفة هذا الشخص أو علاقته بالخبر، خاصة وأن اسم هذا الشخص غير موجود بالخبر من الأساس!
- كما نشرت اليوم السابع خبر صغير وبدون عنوان عن الرقم الذي خصصه المجلس القومي للمرأة لتلقي شكاوى الفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش، وعلى الرغم من أن هذا الخبر خدمي إلا أن اليوم السابع لم تهتم به ولم تعمل على إبرازه بل نشرته على مساحة صغيرة جداً ودون أي عوامل إبراز ولا عنوان.
- ومن الأخبار التي نشرتها اليوم السابع خبر بعنوان "أب يعاشر أبنته سبع سنين بمساعدة الأم بالدقهلية"، وأيضاً من الأخبار المتعلقة بالتحرش في اليوم السابع تصريح على لسان نادر بكار بأن حزب النور سوف يتقدم بمشروع قانون لمواجهة التحرش، وتم نقل التصريح كما هو دون تأييد أو معارضة أو تحليل للخبر، ونشرت اليوم السابع خبر عن الشكاوى التي تلقاها المجلس القومي للمرأة ضد التحرش وذكر الخبر أن أبرز شكاوى النساء جاءت من التحرش بهن في اللجان الانتخابية، وهو خبر مميز حيث لم تنشر أي صحيفة أخرى هذا الخبر.
- كما نشرت اليوم السابع خبراً حول عرض فرنسا لفيلم 678 في 40 دار عرض لإلقاء الضوء على ظاهرة التحرش الجنسي في مصر، ونشرت أيضاً خبر عن حملة "ابن البلد" والتي تهدف إلى مواجهة التحرش في الشوارع ولكن نقلت اليوم السابع عن الحملة أنهم يروون أن الفتيات أصبحن غير ملتزمات والحملة سوف تقوم بتوعية البنات حتى يعدن للحشمة، ونحن نرى أن هذا الخبر كان يحتاج لمزيد من التفسير والتوضيح والتعليق فليس من المنطقي أن تخرج حملة للدفاع عن البنات من خلال توعية البنات بالعودة للحشمة فمن باب أولى أن تقوم الحملة بتوعية الشباب بأضرار التحرش والمفاهيم الدينية التي تحض على غض البصر، ونعتقد أنه كان يجب على اليوم السابع أن تتناول الحملة من خلال تحقيق أو حوار حتى تشرح أن هذا هو رأي شخصي لمؤسسي الحملة وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي صحيحاً، أو أن تلقي الضوء على حملة أخرى.

- أما **التقريران** اللذان نشرا في اليوم السابع فكان الأول حول تقرير أصدرته مجلة نيوزويك الأمريكية والتي ترجع التحرش إلى أنه تكتيك عسكري يضر بالحركة الثورية في مصر، وتم وضع صورة كبيرة مع هذا التقرير وعنوانان كبيران هذا بالإضافة إلى نشر الموضوع في الصفحة الثانية وهو ما عمل على إبراز التقرير بشكل كبير.
- والتقرير الثاني كان حول حملة "امسك متحرش" وفيه تناولت اليوم السابع الحملة وخريطة التحرش التي أعدتها الحملة، وتم نشر التقرير على مساحة كبيرة وتم وضع معه عناوين ملونة وصورتان ملونتان لخريطة التحرش الجنسي، وتم نشر التقرير في الصفحة الأخيرة مما عمل أيضاً على إبرازه.
- أما بالنسبة **للحوارات الصحفية** التي أجرتها اليوم السابع كان أحدهما مع روث ناتاشا سميث - طالبة بريطانية تم الاعتداء عليها في ميدان التحرير، وخلال الحوار روت روث تفاصيل ما حدث لها في ميدان التحرير، وعلى الرغم من اهتمام اليوم السابع بهذا الحوار ونشره في صفحة متقدمة (الصفحة الثانية) ووضع عنوان كبير للحوار إلا أن اليوم السابع لم تنشر أي صور مع الحوار على الرغم من أنه سبق للصحيفة فكان من الأفضل أن يتم نشر صوراً للفتاة أو التقاط صور للمحررة مع الفتاة أثناء إجرائها الحوار لأن هذا كان سيعطي مصداقية أكبر للحوار.
- أما الحوار الثاني فكان مع إنجي غزلان صاحبة مبادرة خريطة التحرش، وكان الحوار حول فوز المبادرة بجائزة ألمانية لأفضل موقع ضد ظاهرة التحرش الجنسي.
- **والمقال** الوحيد الذي نشرته اليوم السابع حول التحرش كان بعنوان "أتكلمي...في موقع إباحي" وتحدثت فيه الكاتبة فاطمة خير عن تقرير على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك والذي تحدثت كاتبته عن التحرش وما تشعر به الفتاة عقب هذه الأحداث كما روت ما شاهدته من تحرش حدث أمامها لفتاتان في محطة مترو السادات.
- ومما سبق نجد أن اليوم السابع **اهتمت بالقضية من الناحية الكمية** ولكن من الناحية الموضوعية كان تحليل اليوم السابع **محايداً بشكل كبير** حيث كانت الأغلبية في النشر للأخبار والأخبار كشكل صحفي بطبيعته محايد، أما الأشكال الصحفية الأخرى فتناولت القضية بشكل إيجابي حيث كانت التقارير والحوارات ضد التحرش وضد ما يحدث للفتيات، فجاءت 50% من المواد الصحفية محايدة تنقل الأخبار كما هي، و 41.7% إيجابية، و 8.3% سلبية.

❖ جريدة الجمهورية:



- تأتي الجمهورية في المرتبة الخامسة من حيث التداول الكمي، فقد نشرت الجمهورية 6 مواد صحفية حول قضية التحرش الجنسي.

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة

الجمهورية:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية في تناول قضية التحرش، حيث نشرت خبران، ومقالان، وتحقيقان.
- كان الخبر الأول حول القانون الجديد الذي أصدرته السعودية ضد التحرش الجنسي، أما الخبر الثاني فكان حول اغتصاب سائقان توك توك لمدرسة أمام طفلتها، وكلا الخبران تم نشرهما على مساحة صغيرة، ولكن اهتمت الجمهورية بالخبر الثاني بشكل أكبر حيث وضعت داخل إطار ملون (موف) ووضعت معه عنوان كبير لإبرازه ونشرته في صفحة متقدمة (الصفحة الثالثة).
- تناول المقال الأول ظاهرة العنف الجسدي ضد المرأة والتي رفضتها الكاتبة أ.سوسن زكي بشدة، أما المقال الثاني فتناول ما فعلته دينا الفتاة التي أمسكت بالشاب الذي تحرش بها وصممت على تسليمه للشرطة، وأظهرت الكاتبة أ.منى نشأت مدى إعجابها بدينا وما فعلته مع هذا المجرم.
- أما **التحقيقات** فجاء التحقيق الأول تحت عنوان "عقوبات مشددة مع وقف التنفيذ... المتحرشون يمتنعون" وتناولت الجمهورية القضية في هذا التحقيق من الزاوية القانونية واعتمدت على العديد من المصادر ومن ضمنها د. فوزية عبد الستار أستاذة القانون الجنائي بحقوق القاهرة، ود. نبيل مدحت أستاذ القانون الجنائي بحقوق عين شمس، ود. درية شرف الدين الإعلامية والمتحدث الرسمي للمجلس القومي للمرأة، وكان التحقيق ضد التحرش والمتحرشين وضد عدم تفعيل قانون التحرش، واهتمت الجمهورية بإبراز هذا التحقيق من خلال استخدام عنوان جذاب وكبير وصورة كبيرة لشاب يتحرش بفتاة.

- والتحقيق الثاني كان بعنوان "معاكسات وسرقات وموتوسيكلات طائرة...طالبات مدارس



الأوقاف بالعجوزة بلا أمن" وتناولت الجمهورية في هذا التحقيق مشكلة التحرش التي تواجهها فتيات مدرسة العجوزة الثانوية، واعتمدت الجمهورية في هذا التحقيق على آراء

ومشاهدات أولياء الأمور، وبوابين العقارات المجاورة للمدرسة، ومن خلال آرائهم عرضت الجمهورية المشكلة وطالبت بتدخل الجهات المختصة لحل هذه المشكلة، ووضعت مع التحقيق صورة كبيرة للشباب وهم ينتظرون الفتيات أمام باب المدرسة.

- ومما سبق نجد أن الجمهورية اهتمت بقضية التحرش الجنسي وتناولتها بشكل إيجابي حيث رفضت تماماً التحرش ولم تكن محايدة في معالجتها حتى في الأخبار فالخبر الأول الذي تناول تغليظ عقوبة التحرش في السعودية على الرغم من أنه خبر عادي ولكنه يعطي دلالة لصناع القرار في مصر على أن السعودية وهي دولة إسلامية لا تلقي باللوم في التحرش على الفتاة ولكن على المتحرش بدليل أنها قامت بتغليظ عقوبة هذا الجرم، وأيضاً الخبر الثاني الذي تناول حادثة الاغتصاب نشرته الجمهورية بصيغة التحذير للسيدات من سائقين التوك توك ولم تنقل الحادث كما هو فقط.

❖ مجلة حواء:

- تأتي مجلة حواء في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، حيث نشرت



حواء 4 موضوعات عن قضية التحرش الجنسي، ولم تتنوع حواء في القوالب الصحفية المستخدمة في تناول القضية حيث نشرت حواء 3 تحقيقات وملف واحد فقط.

- حيث تناولت حواء في التحقيق الأول الأسباب التي تجعل كبار السن يتحرشون بالفتيات الصغيرات، وأرجعت المصادر قيام الرجال الكبار في السن بمثل هذه الأفعال إلى أسباب

اجتماعية ونفسية، وتم نشر هذا التحقيق على صفتين وتم استخدام معه الألوان في العنوان ومع الصور وفي العناوين الفرعية فكان إخراجها جذاباً، والتحقيق بشكل عام كان مميزاً فهي المجلة الوحيدة من ضمن المجلات والصحف محل التحليل التي تناولت بتفسير هذه الزاوية من القضية والوقوف على أسبابها.

- أما التحقيق الثاني فكان بعنوان "شعار البنات في دنيا الانفلات..سألمة يا سلامة خرجنا وجينا بالسلامة"، وتناول التحقيق خوف الفتيات والشباب من الخروج ليلاً بسبب التحرش والبلطجة وعلى الرغم من نشر التحقيق على صفحة كاملة واستخدام العناوين والصور الملونة به إلا أنه لم يتناول القضية بشكل عميق لأن التحقيق لم يركز على ظاهرة التحرش بشكل أساسي بل ركز بشكل أكبر على الانفلات الأمني.

- والتحقيق الثالث جاء بعنوان "اختلاط أم أزمة أخلاق...تحرش التلامذة، التعليم إنذار الإصلاح" والتحقيق تناول فكرة فصل الولاد والبنات في المراحل التعليمية المختلفة للحد من التحرش الذي تتعرض له الفتيات في المدارس، وعلى الرغم من الإخراج المميز لهذا التحقيق إلا أنه لم يكن إيجابياً في معالجته للقضية فالمجلة ترى أن الحل الأمثل لتجنب التحرش بالفتيات في المدارس هو الفصل بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة وهو أمر غير صحيح وغير منطقي فمن الأولى أن يتم تربية النشء على القيم الدينية والأخلاقية السليمة وليس الفصل بين الجنسين لأن مثل هذه الأفعال من شأنها أن تعمل على تفاقم المشكلة في الكبر وليس حلها، والغريب في هذا التحقيق أنه تناول زاوية لم يتم تناولها من قبل وهو التحرش داخل المدارس وبالرغم من أن التحقيق اعتمد على آراء المصادر للحصول على حلول لمواجهة التحرش داخل المدارس إلا أنهم لم يشيروا لأي حوادث تمت داخل المدارس بالفعل، سواء في العدد الذي تم نشر التحقيق فيه أو في أعداد سابقة أو لاحقة، كما أنه لا توجد أي جريدة أو مجلة أخرى نشرت أي أخبار أو موضوعات صحفية عن أحداث تحرش حدثت داخل المدرسة خلال فترة التحليل، وهذا يرجع ربما لرغبة المجلة في تناول التحرش من زاوية جديدة فاخترت المدارس على الرغم من عدم حدوث أي حوادث خلال هذه الفترة داخل المدارس ولكن ما يحدث من تحرش يكون في الشارع وأمام المدارس وترجع مسؤوليته للأمن والمجتمع، وبدلاً من أن تنقل ما يحدث من معاناة المرأة والفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش باعتبارها مجلة نسائية عريقة وتاريخها يشهد بذلك إلا أنها اختارت هذه الزاوية وقدمت حلول غير واقعية وطالبت بفصل الفتيات عن الأولاد لمواجهة التحرش داخل المدرس والذي لم تذكره أي وسيلة

إعلامية داخل مصر، وهو ليس حلاً كما ذكرنا ولكن هو حل يكرس بأن المرأة هي المسئولة عن التحرش وليست الأخلاق والتربية.

- أما الملف فكان بعنوان "أمك من أمن مصر" ونُشر الملف على 9 صفحات كاملة وتناول الملف أعمال العنف والبلطجة التي يتعرض لها المجتمع المصري وتحليلها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، واعتمدت حواء على عدد من المصادر منها طالبات المدارس والجامعات حيث تحدثن عن ما يحدث لهن في الشارع المصري من تحرش خاصة بعد الثورة، وأيضاً كان من ضمن المصادر د. عادل المدني - أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، وكان رأيه أن ما يحدث طبيعي وأن الشباب يشعر بالكبت والحرمان وهو يفعل ما يراه من حقه ومن وجهة نظره وأن الدفاع يجب أن يكون من الفتاة.

- كما نشرت المجلة موضوع داخل الملف بعنوان "احمي نفسك" وبه خدمة قدمتها للقارئات من خلال شرح بعض الطرق والأساليب البسيطة للدفاع عن النفس ومواجهة المتحرش.

- ومن خلال تحليلنا لمجلة حواء نجد أن تحليلها لم يكن إيجابياً بل كان سلبياً، وعلى الرغم من أن مجلة حواء مجلة نسوية وكان يجب أن تكون في مقدمة الصحف والمجلات دفاعاً عن القضية إلا أننا وجدنا العكس تماماً في تناول المجلة للقضية، حيث جاءت المواد التي توجد مبررات للمتحرشين بنسبة 80% بينما المواد التي تناولت الموضوع بشكل محايد خدمي هو 20% فقط ولم يتناول أي موضوع الظاهرة بشكل إيجابي وأنها جريمة وأن المتحرش مجرم، وبالتالي فإن الرسالة التي سوف تصل للقارئ هي أن اللوم يقع كله على الفتاة وليس المتحرش وأنها المسئولة الوحيدة عن ذلك وبالتالي يتنافى ذلك مع دور الصحافة في تصحيح وتغيير المفاهيم لدى المجتمع وأن تكون انعكاس لما يحدث من مشاكل وأن يتم وضعها في إطارها الصحيح خاصة وأن صورة المرأة لدى المجتمع تحتاج للكثير من المجهود لكي يتم تصحيحها، فمزال المجتمع ينظر للفتاة الضحية على أنها هي المذنبة، كما أن الغريب هو أن المجلة تناولت قضية التحرش من زاوية لم يتناولها أحد من قبل وهو التحرش داخل المدارس، بالرغم من أنها لم تنشر أي حوادث من قبل حدثت داخل المدارس في أعداد لاحقة أو سابقة للموضوع المنشور، ويرجع ذلك لرغبتها في تناول الموضوع من زاوية مختلفة، وفي نفس الوقت قدمت حل وهو فصل البنات عن الأولاد وهو ما يكرس الصورة الذهنية لدى المجتمع بأن الفتاة الضحية هي المشكلة وليست الأخلاق والتربية السليمة، كما أن الصحف الأخرى لم تشر من قريب أو بعيد لأي حوادث تحرش حدثت داخل المدارس.



جريدة الأخبار:

- نشرت جريدة الأخبار 4 موضوعات عن قضية التحرش.

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأخبار:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأخبار في تناول قضية التحرش، حيث نشرت 3 أخبار، ومقال واحد.

- وتناول الخبر الأول أن المتظاهرين في التحرير أنقذوا فتاة من يد متحرشين مزقوا ملابسها، وتم نقل الخبر كما هو فقط، أما الخبر الثاني فكان اعتذار د.البرادعي على صفحته على التويتر لضحايا التحرش من نساء مصر باسم كل المصريين، أما الخبر الثاني فكان تحت عنوان "ألو...6069 أمسك متحرش" وتناول هذا الخبر خريطة التحرش الجنسي في مصر، وكان هذا الخبر مميز جداً من حيث التناول والإخراج فعلى الرغم من



- أنه خبر إلا أن جريدة الأخبار تناولته من زاوية التهديد للمتحرش وأنه أصبح من الممكن أن يتم القبض عليه والوصول إليه بسهولة من خلال خريطة التحرش، أما من الناحية

- الإخراجية فقد استخدمت الأخبار عنوان جذاب وكبير ونشرت الخبر على مساحة كبيرة ونشرت معه صورة كبيرة ملونة لفتاة تواجه شباب يتحرش بفتيات، كما وضعت الأخبار مع هذا الخبر مقدمة قوية تحمل تهديداً واضحاً للمتحرش.

- والخبر الثالث كان حول اغتصاب طالبة في البساتين، ونقلت الأخبار الحادث كما هو ووضعت في صفحة الحوادث.

- أما المقال فتناول طلب السفارة ميرفت التلاوي في تغليظ العقوبة على المتحرشين وأيدت كاتبة المقال هذه الفكرة من أجل مواجهة التحرش.

- وعلى الرغم من قلة المادة التحريرية التي نشرتها جريدة الأخبار إلا أن معالجتها للقضية كانت إيجابية فكانت المواد التي نشرتها كانت ضد التحرش ومع الفتيات، بل وتميزت

جريدة الأخبار بخبر "ألو...6069 أمسك متحرش" حيث استطاعت جريدة الأخبار أن توجه رسالة تهديد للمتحرشين من خلال هذا الخبر.

❖ جريدة الوفد:

- تساوت جريدة الوفد من حيث المعالجة الكمية مع مجلة حواء وجريدة الأخبار حيث نشرت الوفد 4 موضوعات فقط عن قضية التحرش الجنسي، وأيضاً تساوت مع مجلة حواء من حيث عدم التنوع في استخدام القوالب الصحفية المختلفة في معالجة القضية حيث لم تستخدم الوفد سوى قالبان فقط هم الخبر والمقال، فنشرت خبران ومقالان عن القضية.



- **الخبر الأول** كان بعنوان "في الصين اللي يتعكس يتعلق" وخلال هذا الخبر نقلت الوفد



القانون الجديد الذي طبقته الصين حيث طبقت على أن من يقوم بالمعاكسة أو التحرش يتم تعليقه على عمود نور وبالفعل نشرت الوفد مع الخبر صورة ملونة وكبيرة لشاب معلق على عمود نور وهي صورة معبرة جداً، ونقلت الوفد الخبر كما هو وطالبت بتطبيقه في مصر وهو

انفراد لجريدة الوفد حيث لم تنشر مثيلاتها من الصحف هذا الخبر.

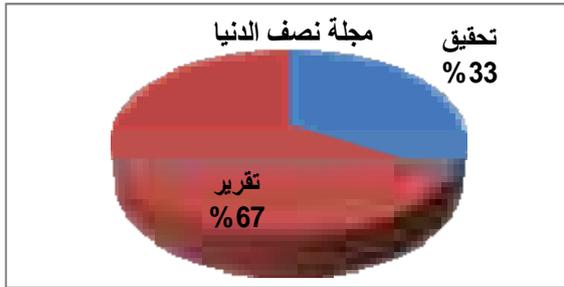
- والخبر الثاني كان بعنوان "التحرش القاتل" وهو خبر صغير حول فتاة قتلت شاب تحرش بها من خلال طعنه بأله حادة، وهو خبر صغير وليس به صوراً رغم أهميته ولكن يشكر للوفد اهتمامها بنشر هذا الخبر فهو يقدم رسالة تهديد واضحة للمتحرشين بأنه من الممكن أن يعرضوا حياتهم للخطر بسبب أفعالهم الدنيئة، وقد يكون مثل هذا الخبر رادع لهم.

- أما **المقالات** فالأول كان بعنوان "المتحرشون بالثورة" وتناولت فيه الكاتبة أ.أمينة النقاش والذي تحدثت فيه عن وقائع التحرش التي حدثت في مليونية الإصرار وأن الهدف هو التحرش بالثورة وليس بالفتيات، والمقال الثاني فكان بعنوان "ابحث عن المرأة" وقالت فيه الكاتبة د.عزة أحمد هيكل أنه من قديم الأزل والمجتمع يحمل المرأة أسباب كافة

المشكلات وأكدت د.عزة أن هذا غير حقيقي وأن المرأة ليست السبب في التحرش بل هي ضحية ويجب على المجتمع أن يراجع نفسه.

- ونلاحظ مما سبق عدم اهتمام جريدة الوفد بالقضية وعدم اهتمامهم بمتابعتها بل اقتصر التداول لقضية التحرش بنشر خبران عن التحرش وهما خبران مميّزان ولكنهم غير كافيان لتغطية الأحداث التي حدثت وتتعلق بالتحرش، والمقالات التي تم نشرها عن التحرش هي آراء كتابها وليس رأي الصحيفة ولكن يحسب للوفد نشرها للمقالين وإن كانت أسباب النشر غير معروفة فهل نشرت الوفد هذان المقالين لاقتناعها بخطورة قضية التحرش الجنسي أم نشرتهما لأنهما لكاتبان كبار؟

❖ مجلة نصف الدنيا:



- على الرغم من قلة الإهتمام بالمعالجة الكمية للقضية في مجلة نصف الدنيا حيث نشرت 3 موضوعات فقط، وأيضاً عدم الإهتمام في التنوع في الأشكال الصحفية المستخدمة في معالجة القضية حيث نشرت حواء تقريران وتحقيق واحد.

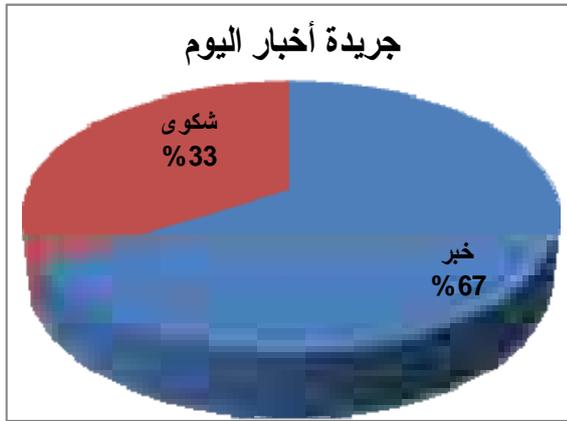
- إلا أن مجلة نصف الدنيا قدمت موضوعاً متميزاً في معالجتها لهذه القضية وهو التحقيق.

- حيث تناول التحقيق آراء الفتيات والسيدات في صعيد مصر عن سبب ظاهرة التحرش ورؤيتهم لمستقبل هذه الظاهرة في مصر، بالإضافة إلى مواقف تحدث لهن في الشارع، كما عرض التحقيق لدراسات تتناول نسب السيدات اللاتي يتعرضن للتحرش في صعيد مصر، وهو تحقيق مميز جداً لأنه التحقيق الوحيد الذي اهتم برصد الظاهرة في صعيد مصر، وتم نشر هذا التحقيق على 4 صفحات وكان إخراجاً مميزاً حيث وضع معه عناوين كبيرة وملونة وصور ملونة كبيرة، والغريب في هذا التحقيق أنه أظهر الوعي الذي لدى المرأة الصعيدية فجميعهن يروون أن السبب في تفشي الظاهرة هو الكتمان وعدم التصدي لها ولكنهن لا يستطعن التصريح بما يحدث لهن لأن المجتمع الصعيدى مجتمع مغلق ويلقى باللوم دائماً على المرأة.

- أما **التقرير الأول** فتناول حملة قطع ايدك وتقرير موقع إباحي الذي تم نشره على الفيس بوك، وتناول هذا التقرير الحركات التي نشأت من الفضاء الإلكتروني بهدف مواجهة التحرش وكان التقرير إيجابي حيث أظهر أن مشكلة التحرش تكمن في المتحرش وليس في الفتاة فالفتاة ضحية، والتقرير الثاني كان تحت عنوان "الدفاع عن النفس ضرورة في زمن البلطجة" وتناول التقرير طرق الدفاع عن النفس للنساء عند محاولة إختطافهن أو التحرش بهن من خلال حركات بسيطة.

- على الرغم من قلة المواد الصحفية المنشورة عن القضية وعدم متابعة القضية من خلال النشر المستمر عنها إلا أن تناول مجلة نصف الدنيا للقضية إيجابي فهي تناولت القضية من منظور نسائي وليس من المنظور الذكوري المتطرف، ولكن هذا لا يمنع أن مجلة نصف الدنيا كانت مقصرة في تناولها لهذه القضية، حيث أنها تعتبر من المجالات النسائية المصرية التي لها باع طويل في تناول قضايا المرأة وهي الأولى بتناول قضية مثل التحرش خاصة وأن الضحية فيها هي المرأة أو الفتاة.

❖ **جريدة أخبار اليوم:**



- تساوت جريدة أخبار اليوم مع مجلة نصف الدنيا في المعالجة الكمية للقضية ولكنهم لم يتساوان في المعالجة الموضوعية حيث لم تهتم أخبار اليوم بقضية التحرش الجنسي فنشرت ثلاثة موضوعات فقط عن القضية، خبران وشكوى.

- **الخبر الأول** كان حول خريطة التحرش الجنسي، والثاني حول فكرة تخصيص مترو للسيدات في اليابان لمواجهة التحرش الجنسي.

- أما **الشكوى** فكانت من مواطن من الدقهلية اشتكى من تحرش شباب مدارس الإعدادي والثانوي بالبنات أثناء خروجهن من المدارس وغياب الأمن.

- والعامل المشترك في الأخبار والشكوى هو صغر المساحة التي تم فردها للموضوعات، فالخبران والشكوى نشرها على مساحات صغيرة جداً وبعناوين صغيرة ودون أي عوامل

إبراز كما تم نشرهم في الصفحات الداخلية للجريدة، فالشكوى نشرت في الصفحة الـ18 على الرغم من أهميتها وأهمية أن تصل للمسؤولين.

ثالثاً: تحليل التغطية الصحفية لقضية التحرش الجنسي:

- من خلال تحليلنا لتناول جريدة الشروق لقضية التحرش الجنسي وجدنا أنها اهتمت بالظاهرة كما وكيفا، حيث احتلت الشروق موقع الصدارة في الاهتمام بقضية التحرش الجنسي، ونشرت الشروق 22.22% من إجمالي المواد المنشورة عن التحرش في الصحف محل التحليل.
- ولم تكتفي الشروق بنقل الظاهرة داخل مصر فقط بل عملت على نقل ما يحدث في العالم ونحن نرى أن هذه المعالجة كانت إيجابية جداً من الشروق لأنها عرضت القضية على أنها موجودة في كافة دول العالم وأكثرها تقدماً مثل أمريكا ووجودها في مصر والتحدث عنها لا يعني تشويه سمعة مصر بل يعني ضرورة الرصد والتصدي لهذه الظاهرة.
- وأيضاً من الملاحظ أن جريدة الشروق أولت اهتماماً خاصاً للقضية وعملت على إبراز موادها من خلال فرد المساحات الكبيرة لها، واستخدام الألوان في العناوين والصور.
- واتخذت الشروق موقف المرأة وأنها ضحية وليست السبب كما يقول البعض، كما لاحظنا أن تغطية جريدة الشروق تميزت بالاستمرارية حيث نشرت عن الموضوع في أعداد مختلفة ولم يتوقف تناولها في عدد واحد أو شهر واحد فقط، وكذلك أعطت الشروق اهتماماً لآراء الشباب حول هذه القضية من خلال رصد التدوينات وكتابات الشباب على موقع الفيس بوك.
- أما جريدة المصري اليوم فتميزت أيضاً بكثرة المادة المنشورة عن القضية كما تميزت باعتمادها على مصادر ذكورية ضد التحرش والمتحرشين وهو أمر جيد أن تعتمد على رجال يرون أن الرجل هو المخطئ في قضية التحرش، وكان تناولها للقضية مع المرأة وضد التحرش الجنسي.

- ولكن بشكل عام كان يجب على المصري اليوم أن تعتمد بشكل أكبر على التحقيقات في تحليل هذه القضية لأن التحقيق يعطي الفرصة للصحيفة في تناول القضية بشكل أعمق ومن كافة جوانبها.
- **جريدة الأهرام** اهتمت بالقضية من الناحية الكمية ولكن من الناحية الكيفية لم تهتم فعلى الرغم من الكثافة الكمية في معالجة الأهرام لقضية التحرش الجنسي إلا أن الأهرام لم تتنوع في استخدام الأشكال الصحفية المختلفة لمعالجة القضية كما نلاحظ الغياب شبه التام للأشكال الصحفية التحليلية كالتحقيق، والحوار حيث لم تنتشر الأهرام سوى حوار واحد ولم تنتشر أي تحقيق عن هذه القضية.
- واعتمدت الأهرام على الأخبار كشكل أساسي من الأشكال الصحفية في المعالجة، والأخبار كقالب صحفي لا يتيح المجال لعرض رأي الصحيفة أو الكاتب بل ينقل الحدث كما هو وهذا ما جعل الطابع المحايد يغلب على معالجة الأهرام للقضية، أما مواد الرأي كالمقال والكاريكاتير فكانوا مع المرأة وضد ظاهرة التحرش وضد المتحرشين.
- ولكن من الأشياء الملفتة في معالجة الأهرام نشرها لخبر بعنوان "النيابة تبدأ تحقيقاتها بواقعة تجريد ألمانية من ملابسها بالتحريير" وعرضت الأهرام الحادث على أنه رفض من المتظاهرين على دخول الفتاة الأجنبية للميدان وأن الشباب جذبوها من ملابسها لإخراجها من الميدان وليس للتحرش بها!، وتم نشر الخبر على مساحة صغيرة وبمعنا صغير، أما جريدة الشروق فنشرت نفس الحادث ولكن بتفاصيل مختلفة تماماً حيث قالت الشروق أن الفتاة تم التحرش بها والاعتداء عليها وأنه لم يكن اعتداء فقط بل هناك عرض للفتاة...وهو عكس ما قالته الأهرام عن نفس الحادث، ولم يعتذر أيّاً منهم أو يعلن عدم دقة الخبر المنشور به حتى الآن وهو أمر يعكس عدم تحري الدقة في نقل الأخبار كما يعكس حالة من التخبط الإعلامي التي تعاني منها بعض وسائل الإعلام.
- تميزت **اليوم السابع** بنشرها لأخبار مختلفة لم تتطرق إليها مثيلاتها من الصحف حيث لم تركز على حوادث التحرش في ميدان التحريير بل ركزت على حوادث التحرش التي تحدث يومياً في الشارع المصري، وأيضاً انفردت اليوم السابع بنشرها لخبر شكواي السيدات من التحرش بهن في اللجان الانتخابية.

- ويشكل عام جاءت معالجة اليوم السابع محايدة حيث أن 50% من المواد الصحفية التي نشرتها اليوم السابع عن القضية كانت محايدة تنقل الأخبار كما هي، و 41.7% كانت إيجابية، و 8.3% كانت سلبية.

- **جريدة الجمهورية** اهتمت بقضية التحرش الجنسي وتناولتها بشكل إيجابي حيث رفضت تماماً التحرش ولم تكن محايدة في معالجتها حتى في الأخبار فالخبر الأول الذي تناول تغليظ عقوبة التحرش في السعودية على الرغم من أنه خبر عادي ولكنه يعطي دلالة لصناع القرار في مصر على أن السعودية وهي دولة إسلامية لا تلقي باللوم في التحرش على الفتاة ولكن على المتحرش بدليل أنها قامت بتغليظ عقوبة هذا الجرم، وأيضاً الخبر الثاني الذي تناول حادثة الاغتصاب نشرته الجمهورية بصيغة التحذير للسيدات من سائقين التوك توك ولم تنقل الحادث كما هو فقط.

- تساوت مجلة حواء مع جريدة الأخبار وجريدة الوفد من حيث المعالجة الكمية حيث نشر كل منهم 4 موضوعات عن القضية، وهو لا يتناسب مع توجه كل منهم فمجلة حواء مجلة نسائية مصرية لها تاريخ طويل ومتخصصة في قضايا المرأة، وكان يجب أن تكون تغطيتها تختلف عن باقي الصحف اليومية والأسبوعية الغير متخصصة في شؤون المرأة، فكان يجب أن تكون أعمق وأن تتناول الظاهرة من مختلف الزوايا التي تنقل للمجتمع صورة صحيحة للمرأة بأن من تتعرض للتحرش ليست هي المذنبة بل الضحية.

- **مجلة حواء** كانت معالجتها للأسف سلبية حيث أنها نشرت ثلاثة تحقيقات، الأول منهم أوجد أسباب ومبررات لكبار السن لجعلهم يتحرشون والثاني لم يتناول ظاهرة التحرش بل تناول الإنفلات الأمني والآثار التي ترتبت عليه من تحرش وبلطجة والثالث عن التحرش في المدارس في معالجته للقضية فالمجلة ترى أن الحل الأمثل لتجنب التحرش بالفتيات في المدارس هو الفصل بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة وهو أمر غير صحيح وغير منطقي فمن الأولى أن يتم تربية النشء على القيم الدينية والأخلاقية السليمة وليس الفصل بين الجنسين لأن مثل هذه الأفعال من شأنها أن تعمل على تقادم المشكلة في الكبر وليس حلها، والغريب هو أن المجلة تناولت قضية التحرش من زاوية لم يتناولها أحد من قبل وهو التحرش داخل المدارس، بالرغم من أنها لم تنشر أي حوادث من قبل حدثت داخل المدارس في أعداد لاحقة أو سابقة للموضوع المنشور، ويرجع ذلك لرغبتها في تناول الموضوع من زاوية مختلفة، وفي نفس الوقت قدمت حل وهو فصل البنات عن الأولاد وهو ما يكرس الصورة الذهنية لدى المجتمع بأن الفتاة

الضحية هي المشكلة وليست الأخلاق والتربية السليمة، كما أن الصحف الأخرى لم تنشر من قريب أو بعيد لأي حوادث تحرش حدثت داخل المدارس.

- أما الملف فتناول آراء الفتيات والبنات وتجاريهن مع التحرش وهو يوحى بإيجابية فكرة الملف ولكن المصادر المتخصصة التي تم الاعتماد عليها كانت ترى أن السبب هو الفتاة وأنها المذنبة وهو د. عادل المدني - أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، وكان رأيه أن ما يحدث طبيعي وأن الشباب يشعر بالكبت والحرمان وهو يفعل ما يراه من حقه من وجهة نظره وأكد أن الدفاع يجب أن يكون من الفتاة.

- والموضوع الوحيد الذي كان إيجابياً بمجلة حواء هو التقرير الذي أعدته داخل الملف عن طرق الدفاع عن النفس ضد المتحرشين، وهذه معالجة يؤسف لها لأن مجلة حواء مجلة نسوية وكان يجب أن تكون هي المتصدرة لحملة شرسة ضد التحرش وليس العكس، كما أنه رغم إيجابية أن المجلة تنشر طرق الدفاع عن النفس ضد المتحرشين إلا أنها لم تتطرق إلى أن هناك دور يجب أن تلعبه الدولة في مواجهة هذه الظاهرة أو دور للأمن للحفاظ على أمن الأفراد أو أن تتبنى قانون التحرش الذي تطالب فيه الحركات بتغليظ عقوبة المتحرش ولكنه ما لم يحدث وكانت مفاجأة باعتبار أن مجلة متخصصة في شؤون المرأة أولى لها أن تكون صاحبة مبادرة.

- **جريدة الأخبار** على الرغم من قلة المادة التحريرية التي نشرتها الأخبار إلا أن معالجتها للقضية كانت إيجابية فكانت المواد التي نشرتها ضد التحرش ومع الفتيات، بل وتميزت الأخبار بخبر "الو...6069 أمسك متحرش" حيث استطاعت أن توجه رسالة تهديد للمتحرشين من خلال هذا الخبر.

- **جريدة الوفد** لم تهتم بالقضية ولم تهتم بمتابعتها بل اكتفوا بنشر خبران عن التحرش وهم بالفعل خبران مميزان ولكنهم غير كافيان، والمقالات التي تم نشرها عن التحرش هي آراء كتابها وليس رأي الصحيفة ولكن نشر الوفد للمقالات يعتبر مؤشر إيجابي وإن كانت أسباب النشر غير معروفة فهل نشرت الوفد هذان المقالان لاقتناعاً بخطر قضية التحرش الجنسي أم نشرتهما لأنهما لكاتبتان كبار؟

- تساوت **جريدة أخبار اليوم** مع مجلة نصف الدنيا في المعالجة الكمية للقضية حيث نشر كل منهما ثلاثة موضوعات عن القضية، ولكنهم لم يتساوان في المعالجة الموضوعية حيث لم تهتم أخبار اليوم بقضية التحرش الجنسي مثل مجلة نصف الدنيا.

- **مجلة نصف الدنيا** على الرغم من قلة المواد الصحفية المنشورة عن القضية وعدم متابعة القضية من خلال النشر المستمر عنها إلا أن تناول مجلة نصف الدنيا للقضية إيجابي فهي تناولت القضية من منظور نسائي وليس من المنظور الذكوري المتطرف، ولكن هذا لا يمنع أن مجلة نصف الدنيا كانت مقصرة في تناولها لهذه القضية لأنها مجلة نسوية متخصصة في شئون المرأة وكان يجب أن تكون أكثر تناولاً وعمقاً في تناول هذه القضية تحديداً.
- تأتي **جريدة أخبار اليوم** في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية التحرش الجنسي حيث نشرت ثلاثة موضوعات فقط وتم نشرهم جميعاً على مساحة صغيرة وبعناوين صغيرة ودون أي عوامل إبراز كما تم نشرهم في الصفحات الداخلية للجريدة.
- أما المرتبة الأخيرة فتأتي فيها مجلة صباح الخير حيث لم تنتشر صباح الخير أي مادة صحفية عن قضية التحرش الجنسي وهي المجلة الوحيدة ضمن الصحف والمجلات محل التحليل التي أهملت القضية بشكل كامل مما يعكس عدم اهتمامها بوحدة من أهم القضايا التي تخص المرأة وتمثل ضرراً كبيراً لها.
- ومما سبق نجد أن أكثرية الصحف محل الرصد تبنت الجانب النسوي في تناولها ومعالجتها لقضية التحرش الجنسي وذلك بنسبة (54,5%)، في حين كانت نسبة الصحف التي تناولت الظاهرة بشكل محايد (27,27%)، أما نسبة الصحف التي تناولت القضية بشكل سلبي فكانت (18,18%)، وكان محررو جريدة "الشروق" هم الأكثر تأييداً للقضية، في حين كان محررو اليوم السابع الأكثر حيادية في تناول القضية محل الدراسة.
- ومن الأشياء الملفتة عدم تناول المجلات المتخصصة للمرأة لهذه القضية وأبعادها بالشكل المتوقع والكافي على الرغم من أهميتها، فمجلة حواء تناولته 4 مرات فقط، في حين وجدنا تغطية مجلة نصف الدنيا للقضية كان ثلاثة مرات فقط، والأسوأ أن مجلة حواء هي المجلة الوحيدة ضمن صحف الرصد التي أوجدت مبررات للمتحرشين ولم تتناول القضية على أنها جريمة في حق المرأة.

- تميز النشر في قضية التحرش الجنسي بالاستمرارية حيث لم يرتبط النشر حول القضية بحادث معين أو بتوقيت معين بل كان هناك توازن في طرح القضية خلال الشهور المختلفة.

في إطار الحملات الإعلامية التي تتبناها جمعية نهوض وتنمية المرأة والخاصة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" فإن الجمعية قامت بإجراء دراسة بعنوان "ظاهرة التحرش الجنسي...أسباب وإحصائيات" تناولت خلالها ظاهرة التحرش الجنسي في المناطق العشوائية وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج من أهمها:

- 1- الفئة العمرية الأكثر عرضه إلى التحرش: أثبتت الدراسة أن 92% من الفتيات والنساء المصريات تعرضن للتحرش باختلاف أعمارهن في حين أكدت 8% من عينة الدراسة أنهن لن يتعرضن للتحرش من قبل ، وعلى الرغم من ذلك عند سؤال نفس المفردات فيما بعد إذا كنا قد حكين لأحد أن حدث لهن تحرش قبل ذلك ذكرن أنهن حكين وأنهن تعرضن لمواقف عديدة، ونعتقد أن السبب في ذلك أن هناك الكثير من النساء والفتيات يخجلن من إخبار أحد أنه تم التحرش بهن خاصة في المناطق العشوائية التي تم إجراء الدراسة بها.
- 2- المظهر العام: أكدت الدراسة أن جميع الفتيات والنساء يتعرضن للتحرش بغض النظر عن المظهر فالعينة شملت نساء وفتيات بدون حجاب وأخريات بالحجاب وأيضاً اللواتي يرتدين الخمار وأيضاً منتقبات وأكدت الدراسة أن الجميع يتعرضن للتحرش حتى المنتقبة.
- 3- مظاهر التحرش التي تتعرض لها الفتيات والنساء: جاء في المرتبة الأولى التحرش اللفظي حيث تعرضت 61.2% من عينة الدراسة إلى التحرش اللفظي بدون استخدام الألفاظ الجنسية ، وجاء في المرتبة الثانية التحرش اللفظي باستخدام الألفاظ الجنسية حيث بلغت نسبته 18.5%، ثم جاء اللمس والنظرات الفاحصة في المرتبة الثالثة والرابعة حيث بلغت نسبتهما 10% و 7.14% بالترتيب، وأكدت 2.8% من عينة الدراسة أنهن يتعرضن للتحرش بجميع أشكاله.
- 4- أماكن التحرش: جاء الشارع على قمة الأماكن التي تتعرض فيها المرأة المصرية للتحرش حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش في الشارع 59.7% ، تلاه المواصلات بنسبة 37.3%، ثم الجامعات بنسبة 2.98%، في حين لم تتعرض ولا مفردة من مفردات العينة إلى التحرش في المنزل أو المدرسة أو العمل.
- 5- أوقات ومناسبات التحرش: أكدت عينة الدراسة أنه لا يوجد وقت محدد للتحرش حيث ذكرت 40% من عينة الدراسة أن التحرش يتم في جميع الأوقات، وجاء على قمة الأوقات التي يتم فيه التحرش الفترة من العصر للعشاء حيث بلغت نسبته 38%، تلاه الأوقات المتأخرة بنسبة 24%.
- 6- أسباب التحرش: أكدت 52% من العينة أن الولد هو المتسبب في التحرش في حين ذكرت 30% من العينة أن كلاً من الولد والفتاة سبباً في الظاهرة، بينما ترى 18% من العينة أن الفتاة هي السبب، كما أكدت عينة الدراسة أنه لا توجد مناسبة محددة يتم فيها التحرش حيث كانت النسب متقاربة جداً بين أيام الأعياد والأيام العادية، حيث قالت 36% من العينة أن الأعياد هي الأوقات التي يتم فيها

التحرش، في حين قالت 34% من العينة أن التحرش يحدث في جميع الأوقات سواء كانت أعياد أو أيام عادية، وأكد 30% من العينة أن التحرش يحدث في الأيام العادية، ولكن عند التحدث بشكل أكثر عمقاً في هذا الموضوع من خلال توجيه أسئلة تفصيلية غيرت أغلبية عينة الدراسة إجابتهن حيث ذكرت 54% من عينة الدراسة أن لبس الفتاة هو السبب الأساسي في حدوث التحرش لها، على الرغم من أن نفس هذه المفردات هن اللواتي تعرضن للتحرش وهن يرتدين النقاب والخمار!! ونعتقد أن السبب في ذلك الازدواجية التي تفكر بها نساء وفتيات المناطق المهمشة حيث يتم تنشئتهن على أنهن أقل من الرجال وأنهن المسئولات عن أي خطأ يرتكبه الرجال، ولهذا نرى أنه من الهام جداً تصحيح هذه المفاهيم لدى الفئات المهمشة والفقيرة.

7- أعمار المتحرشين: جاءت النسبة الأكبر للمتحرشين في الفئة العمرية من 20 إلى 35 سنة وذلك بنسبة 40.3%، تلاها الفئة العمرية من 12 على 20 سنة بنسبة 22.5%، تلاها الفئة العمرية من 40 فأكثر بنسبة 14.5%، في حين ذكرت 21.8% من عينة الدراسة أن جميع الأعمار تقوم بالتحرش.

8- رد فعل النساء تجاه واقعة التحرش: ذكرت 52% من عينة الدراسة أنهن يوبخن من قام بالتحرش بهن في حين قالت 42% من العينة أنهن يصمتن حين يتم التحرش بهن، كما قالت 6% من عينة الدراسة أنهن يستعينون بأحد من المارة، أما من حيث رد الفعل الرسمي تجاه واقعة التحرش فأكدت الدراسة أن 88% من النساء المتحرش بهن لم يقمن بتحرير محضر ضد المتحرشين في المقابل قام 12% من عينة الدراسة بتحرير محاضر ضد المتحرشين ولكن 2% منهن فقط وجدن تعاون من الشرطة، في حين أن 10% منهن لم يجدن أي تعاوناً من الشرطة بل على العكس قوبلن بالرفض والاستهزاء.

9- رد فعل الشارع تجاه التحرش: أكدت 64.5% من عينة الدراسة أن المارة في الشارع لا يساعدهن عندما يحدث لهن تحرش حيث أكدت العينة أن 63% من الشارع المصري يصمت أمام التحرش في حين أن 1.5% يضحكون عند حدوث تحرش أمامهم!، في المقابل 35.5% يقمن بمساعدة الفتاة المتحرش بها من خلال توبيخ المتحرش.

10- الشعور بالأمان: جاء هذا السؤال بنتيجة مخيفة ومقلقة حيث أكدت 94% من عينة الدراسة أنهن لا يشعرن بالأمان في شوارع بلادهن وبعضهن أصبحن يخشين النزول إلى الشارع بمفردهن بسبب التحرش وهذه نتيجة كبيرة ومخيفة بالفعل مما تستحق من الجميع العمل سوياً للتصدي لها.

الفصل الخامس

زواج القاصرات

زواج القاصرات.. هو زواج من هم دون 18 عام كما ينص القانون، والقاصر هو الطفل غير كامل الاهليه ويطلق عليه أيضاً "ناقص الاهليه" حيث لا يمكنه التصرف في ماله او تجارته أو الزواج لأن الزواج يتطلب انسان كامل الأهلية وقادر على تأسيس اسره وتحمل مسؤوليه.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة زواج القاصرات في مصر تعد من الكوارث الاجتماعية والأخلاقية التي يمكن أن تدمر المجتمع المصري، ورغم أنها ظاهرة قديمة إلا أنها انتشرت في السنوات الأخيرة بصورة خطيرة ومرعبة. حيث يلجأ الأهالي في القرى والنجوع الفقيرة إلى زواج بناتهن متى يبلغون جسدياً حتى يجلبون أموال لأنفسهم، وبالطبع هذه كارثة لأن هناك فتيات يبلغون في سن مبكر 9 سنوات و12 سنة ولكن هذا لا يعني أن الفتاة أصبحت ناضجة وتستطيع الزواج وتحمل مسؤولية أسرة.

حيث صدرت تقارير ودراسات عديدة تتناول قضية زواج القاصرات في مصر فهناك تقرير " الاتجار بالبشر" الذي صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2009¹، وهو تقرير يتناول الدولة التي لا تعمل حكومتها على مكافحة الاتجار بالبشر، وللأسف جاءت مصر ضمن هذه الدول بسبب زواج القاصرات حيث أكد التقرير وجود أثرياء خليجيين يزورون مصر للزواج من فتيات ممن هن دون سن الـ 18 بما يعرف بظاهرة الزواج المؤقت ويتم عادة ترتيبه عن طريق سماسرة أو أهل الفتاة.

كما توجد دراسة هامة قام بها وزارة الدولة للأسرة والسكان والمجلس القومي للطفولة والأمومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدراسة بعنوان "لا لزواج الأطفال" وتم نشر هذه الدراسة في يناير 2010²، وأجريت على عينة مكونة من 2000 أسرة ببعض مراكز وقرى محافظة 6

¹ تقرير الاتجار في البشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية؛ الصادر في 2009

<http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2009/>

² دراسة "لا لزواج الأطفال"، وزارة الدولة للأسرة والسكان والمجلس القومي للطفولة والأمومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يناير

2010، <http://www.child-trafficking.info/upload/Files/13377624935.pdf>

أكتوبر، حيث أكدت هذه الدراسة أن السبب في انتشار ظاهرة زواج القاصرات هو فقر الأسرة وانخفاض دخلها وذلك لزيادة المهور التي يدفعها الأزواج غير المصريين علاوة على أن تلك المناطق تتميز بالفقر والبطالة والهروب من التعليم وقلة المرافق والخدمات وذكرت الدراسة أن السمسار له الدور الأكبر في إتمام الزواج وأن زواج الفتاة القاصر يساعد الأسرة اقتصادياً، وأشارت الدراسة إلى وجود أضرار بالغة بسبب هذا الزواج منها ضياع حقوق الفتاة وسوء معاملتها علاوة على أن هناك بعض الأزواج يهربون أحياناً عندما تكون الفتاة حامل مما يترتب عليه وجود مولود مجهول النسب وهناك البعض يمنع الفتاة من الإنجاب وآخرون يجبرونها علي بعض الممارسات غير الأخلاقية ناهيك عن أخذهن إلى بلادهم ليعملن خادمت لزوجاتهم.. وانتهت الدراسة إلى أن نسبة زواج القاصرات بالمناطق التي أجريت عليها بلغت 74% بينما بلغت نسبة الزواج العرفي 29%.

ويمكن القول أن زواج القاصرات المنتشر في العديد من قرى ونجوع مصر له آثار سلبية كثيرة سواء على المجتمع المصري بصفة عامة أو على الأسرة بصفة خاصة، فزواج القاصرات يعرضهن للمخاطر الصحية التي قد تحدث للفتاة كتسمم الحمل وفقر الدم وصعوبة الولادة والإجهاض.

كما أكدت العديد من الدراسات الحديثة على ارتفاع نسبة الوفيات بين القاصرات نتيجة للحمل المبكر لعدم اكتمال الأجهزة التناسلية بالإضافة إلى تعثر الولادة وإنجاب أطفال غير مكتملي النمو.

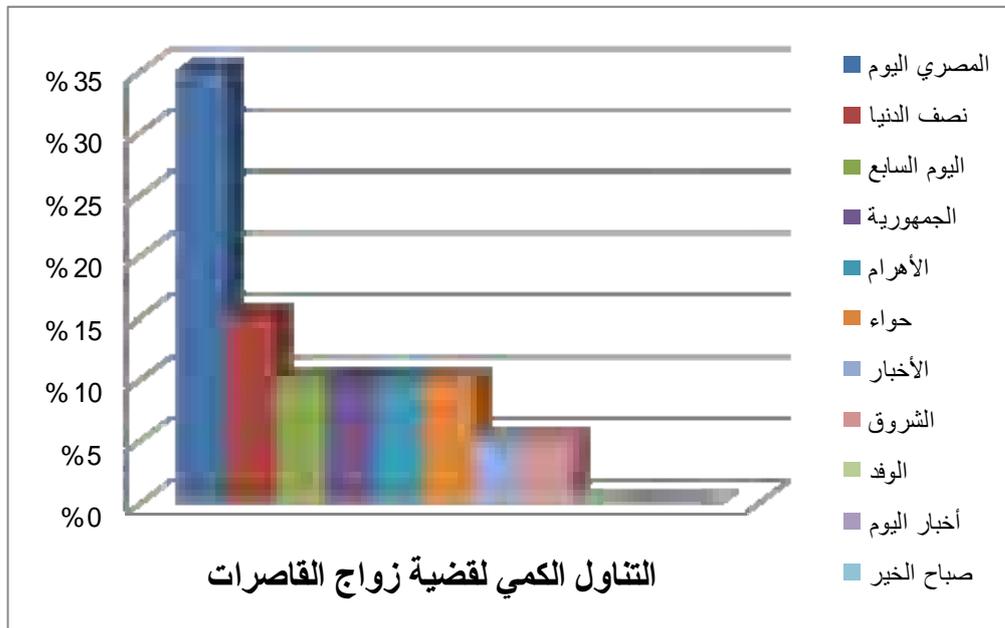
هذا بخلاف المشاكل المجتمعية التي تنجم عن زواج القاصرات، حيث تكمن خطورة زواج القاصرات من أترياء عرب إلى وجود العديد من المشكلات منها هجرة الزوج للزوجة وتركها مع أبناء بدون أب ودون عائل، كما أن زواج القاصرات من كبار السن يؤدي إلى وقوع حالات الضرب والإهانة للزوجة لإحساس الزوج أنه قد أشتراها بماله، هذا بخلاف أعتصاب طفولة هؤلاء الفتيات فهن حتى وإن كنا نضجنا جسدياً إلا أنهن مازلن أطفال ولهن حقوق الطفلة في اللعب والتعليم وحماية أجسادهن.

ولأهمية هذه القضية وخطورتها قمنا بتحليل تناول الصحفي لهذه القضية وسنعرضه فيما يلي:

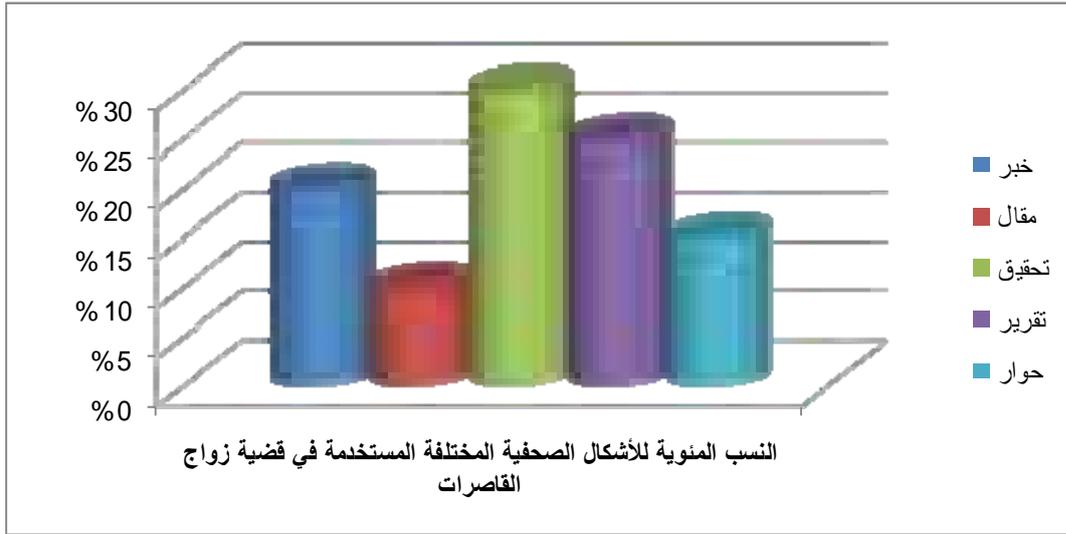
أولاً أهم نتائج تحليل قضية "زواج القاصرات" في الصحف والمجلات المختلفة:

- على الرغم من أهمية هذه القضية وخطورتها إلا أن الصحف والمجلات لم تهتم بها الاهتمام الكافي حيث أن المواد الصحفية التي نشرت حول هذه القضية محدودة جداً، فمجموع ما تم نشره حول هذه القضية في كافة الصحف والمجلات محل الدراسة 20 موضوع فقط.

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن جريدة المصري اليوم هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وكيفاً، أما جريدة الوفد وأخبار اليوم ومجلة صباح الخير فقد احتلت المرتبة الأخيرة من خلال عدم النشر عن القضية.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدة المصري اليوم هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية قضية زواج القاصرات كماً وكيفاً وذلك بنسبة (35%)، تلتها مجلة نصف الدنيا بنسبة (15%)، بينما تساوت كل من جريدة اليوم السابع وجريدة الجمهورية وجريدة الأهرام ومجلة حواء في التناول الكمي للقضية وهذا بنسبة (10%) لكل منهما، ثم بعدهما تأتي جريدة الشروق والأخبار وذلك بنسبة (5%) لكل منهما، وجاءت كل من جريدة الوفد وأخبار اليوم ومجلة صباح الخير في المرتبة الأخيرة حيث لم ينشرا أي شئ عن القضية مطلقاً (0%).

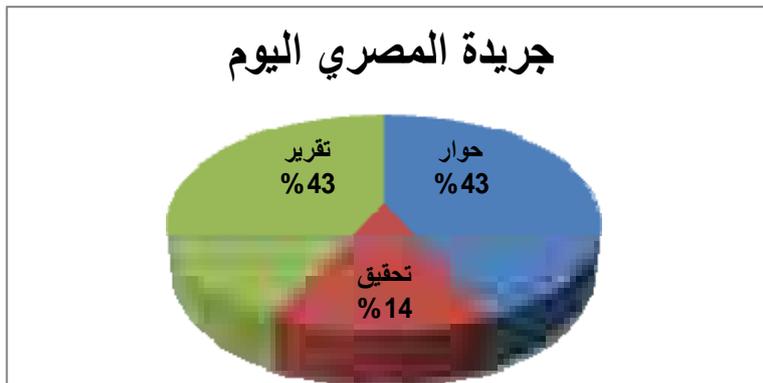


- ويوضح الرسم البياني السابق أن التحقيق كان هو أكثر القوالب الفنية التي تم استخدامها لعرض قضية زواج القاصرات (30%)، ثم التقرير بنسبة (25%)، ثم الخبر بنسبة (20%)، ثم الحوار بنسبة (15%)، وأخيراً المقال الصحفي بنسبة (10%)

وعلى الرغم من أن مجموع الصحف والمجلات التي نقوم بتحليلها في هذا المرصد 11 جريدة ومجلة وجدنا أن 3 من الصحف والمجلات محل الدراسة لم يتناولوا القضية تماماً أي بنسبة 27% من الصحف محل الدراسة لم تهتم بقضية زواج القاصرات على الرغم من أنها أصبحت ظاهرة منتشرة في مجتمعنا وهي ظاهرة في غاية الخطورة وما زاد الأمر سوءاً إقرار الدستور الجديد والذي لم يحمي الفتيات المصريات من تجارة الرقيق وبيعهن بل سيسهل الأمر على أهلهن فأصبح بيع الفتيات الآن دستوري!

ثانياً: التناول الصحفي لقضية زواج القاصرات:

❖ جريدة المصري اليوم:



- تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات

الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة المصري اليوم:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة المصري اليوم في تناول قضية زواج القاصرات حيث أنها قامت بنشر 3 تقارير، و 3 حوارات، وتحقيق واحد.
- تميزت جريدة المصري اليوم بنشر ملف كامل حول القضية واشتمل الملف على ثلاثة حوارات صحفية مع ثلاثة من الفتيات ضحايا الزواج المبكر من أثرياء عرب، وتحقيق حول رأي الدين في الزواج المبكر والسبب في انتشار هذه الظاهرة في المجتمع وتقرير عن الدراسة التي قام بها المجلس القومي للمرأة وتناول فيها الأماكن المنتشر بها الزواج المبكر للفتيات بمقابل مادي يعطى لأهل الفتاة وأسباب انتشار هذه الظاهرة في مصر.
- ونشر هذا الملف على مساحة صفحة كاملة واستخدمت المصري اليوم الصور الملونة والعناوين الملونة في الملف.
- كما نشر المصري اليوم تقرير بعنوان "مقابل شبكة ومهر وأحياناً شقة: فتيات صغيرات للبيع...الزبون ثري عربي والعقد شهر عرفي"، وخلال هذا التقرير عرضت المصري اليوم دراسة أعدتها جمعية حواء المستقبل حول بيع الفتيات في سن صغير للأثرياء العرب مقابل الأموال.
- أما التقرير الأخير فكان بعنوان "المصري اليوم ترصد حياة ضحايا شبكة الاتجار بالبشر: شوق تزوجت 60 مرة..وزيزي حامل ولا تدري من والد جنينها"، وتناولت المصري اليوم في هذا التقرير العديد من الحالات لفتيات قاصرات يتم تزويجهن لأثرياء عرب بمقابل مادي.
- ونلاحظ من تحليل جريدة المصري اليوم أنها تأتي في المركز الأول من حيث الاهتمام بقضية زواج القاصرات، فتميزت المصري اليوم بنشرها لملف كامل بالألوان عن القضية، وهي أيضاً الصحيفة الأولى من حيث التناول الكمي لقضية زواج القاصرات.

❖ مجلة نصف الدنيا:

- تأتي مجلة نصف الدنيا في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية زواج القاصرات، ولكنها لم تنتوع في استخدام الأشكال الصحفية المختلفة في معالجة القضية.
- حيث نشرت نصف الدنيا ثلاثة تحقيقات تناولوا جميعهم أسباب الزواج المبكر والأبعاد المختلفة للقضية والأضرار النفسية والاجتماعية التي تترتب عليها، وكانت كافة التحقيقات ضد الزواج المبكر وعرضت نصف الدنيا كافة الآراء من المصادر المتخصصة الدينية والاجتماعية والنفسية التي ترفض الزواج المبكر وتؤكد خطورته على الفتاة وعلى أبنائها في المستقبل، واستخدمت نصف الدنيا الألوان والعناوين الرئيسية والثانوية في التحقيقات والصور لإبرازها.
- وفردت نصف الدنيا مساحات كبيرة لعرض التحقيقات، فالتحقيق الأول تم نشره في عدد 7 أكتوبر 2011، بعنوان "القلق والاكتئاب أشهر أضرار الزواج المبكر"، وتم نشر هذا التحقيق على ثلاثة صفحات، واعتمدت نصف الدنيا على مصادر متخصصة في الطب النفسي والعلوم السلوكية والأمومة والطفولة، وهذا يعكس اهتمام الصحيفة بالقضية حيث اعتمدت على آراء علماء متخصصين في عرض أضرار الزواج المبكر.
- أما التحقيق الثاني فكان بعنوان "الشعور بالحرمان وإغراء المال بوابة الزواج من القاصرات" وتم نشره بتاريخ 2012/3/9، واعتمدت نصف الدنيا في هذا التحقيق على رأي الدين من خلال د.سعاد صالح - أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر، وكذلك د.مديحه الصفتي - أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية والتي عرضت للأسباب الاجتماعية التي تجعل الفتيات يقبلن الزواج المبكر.
- والتحقيق الثالث تم نشره بتاريخ 2012/5/11 تحت عنوان "خفض سن الزواج ظاهرة الرحمة وباطنة العذاب: قانون لبيع البنات"، وتميزت نصف الدنيا في هذا التحقيق باعتمادها على مصادر بارزة لمواجهة قانون خفض سن زواج الفتيات ومن المصادر التي اعتمدت عليها المجلة الشيخ /محمود عاشور - عضو مجمع البحوث الإسلامية والوكيل الأسبق للأزهر الشريف، د.هشام مصيلحي - مدير مستشفى الجلاء التعليمي

الأسبق وأستاذ النساء والتوليد، د.أحمد رجائي – أستاذ الصحة الإنجابية بجامعة الأزهر،
د.سوسن الغزالي – أستاذة العلوم السلوكية بجامعة عين شمس، وكانت كافة المصادر
ضد قانون خفض سن الزواج.

❖ صحيفة الجمهورية:

- جاءت صحيفة الجمهورية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي، حيث
نشرت صحيفة الجمهورية تحقيقان عن القضية كلاهما ضد الزواج البكر، ولكن تم نشر
كلا التحقيقان في نفس العدد، بل وفي نفس الصفحة وهو ما يعكس عدم متابعتها للقضية
فهي نشرت عنها مرة واحدة فقط خلال فترة دراستنا في المرصد.

- ونشر كلا التحقيقان بتاريخ 2012/6/7، الأول تحت عنوان "حواء حائرة بين الأزهر
والسلفيين والجمعيات النسائية...وثيقة الأزهر الحل...الخلع ثابت في السنة النبوية...وسن
الزواج المقترح جرس إنذار"، واستخدمت الجمهورية أساليب إخراجية كثيرة ومتميزة مع هذا



التحقيق حيث وضعت
3 عناوين ومقدمة
جذابة، ووضعت
الصحيفة عنوان جانبي
داخل الموضوع في
مربع لإبرازه "يا نواب
الشعب انتبهوا"
بالإضافة إلى صورة
طفلة حزينة بيدها
عروسة وترتدي ملابس
زفاف، وهي من أكثر

الصور المعبرة التي رأيناها بجميع الصحف والمجلات عن القضية.

- وقامت الجمهورية بتغطية القضية من كافة الجوانب وعرضت للأضرار الصحية والنفسية والدينية والتعليمية للزواج المبكر.

- أما التحقيق الثاني فعرضت الجمهورية فيه كافة الآراء حيث خصصت جزء لرأي علماء الأزهر وجزء لآراء بعض شيوخ السلفيين، واجتمع الجانبين على أن الدين الإسلامي يحفظ حقوق المرأة، وأكد علماء السلفيين أن البرلمان لا يناقش قضايا ضد المرأة وأن ما يثار حول البرلمان ما هو إلا دعاية ضد التيار الإسلامي، وتميز هذا التحقيق بأنه تم نشره على مساحة كبيرة وعرضت الجمهورية فيه وجهات النظر أمام بعضها البعض، وهو ما يحقق نوع من الحيادية في عرض وجهات النظر.

❖ جريدة الأهرام:

- تأتي جريدة الأهرام في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات.



الأشكال الصحفية المستخدمة في

جريدة الأهرام:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية

التي اعتمدت عليها الأهرام في تناول قضية زواج القاصرات حيث أنها قامت بنشر مقال وخبر واحد.

- ونلاحظ مما سبق أن الأهرام نشرت موضوعان فقط عن قضية زواج القاصرات أحدهما خبر تم نشره على مساحة صغيرة تحت عنوان "عمرها 14 عاماً وتنتزوج 21 مرة" ونشر هذا الخبر في صفحة داخلية متأخرة بالأهرام مما يعكس عدم الاهتمام بالقضية.

- أما المادة الثانية فهي مقال صحفي بعنوان "انظروا لطابور النساء" وتحدثت الكاتبة عن العنف الذي تتعرض له المرأة وعن القوانين الجديدة التي يتحدث عنها مجلس الشعب وستزيد من العنف ضد المرأة ومن ضمنها خفض سن زواج الفتيات.

- ومما سبق نجد أن جريدة الأهرام لم تهتم بقضية زواج القاصرات على المستوى الكمي أو الكيفي على الرغم من أهمية القضية وخطورتها.

❖ مجلة حواء:

- تأتي مجلة حواء في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات.



الأشكال الصحفية المستخدمة في

مجلة حواء:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها مجلة حواء في تناول قضية زواج القاصرات حيث قامت بنشر مقال وتقرير واحد.

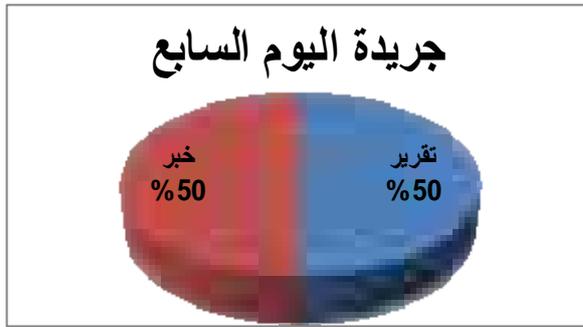
- وكان المقال بعنوان "أمهات ولكن أطفال" وتحدث الكاتب عن بيع الفتيات الصغار للأثرياء راغبى المتعة، وبالطبع كان الكاتب ضد فكرة زواج الفتيات الصغار من الأثرياء العرب مقابل حفنة من الأموال يلقيها الثري لأسر هذه الفتيات.

- أما الموضوع الثاني فكان تقرير عن دراسة تحليلية حول زواج الفتيات الصغار، وتناولت الدراسة الأماكن المنتشر بها زواج الفتيات في سن صغير وبمقابل مادي، والأسباب التي تجعل الفتاة وعائلتها تقبل هذا الزواج.

- ويتضح مما سبق أن مجلة حواء على الرغم من أنها مجلة نسوية إلا أنها لم تعطي اهتماماً خاصاً لهذه القضية فهي لم تختلف في معالجتها الكمية مع الأهرام والجمهورية، كما أن معالجتها الكيفية للقضية كانت ضعيفة جداً فالدراسة التي عرضتها المجلة أجراها المجلس القومي للمرأة وتم عرضها في صحيفة المصري اليوم قبل خمسة أيام من عرض مجلة حواء لها.

- وعلى الرغم من أن مجلة حواء مجلة أسبوعية كان أمامها المزيد من الوقت لعرض الدراسة بشكل أكثر عمقاً وإجراء التحقيقات حول هذه القضية إلا أن المجلة لم تختلف في عرضها للدراسة عن العرض الذي قامت به صحيفة المصري اليوم.

❖ جريدة اليوم السابع:



- تأتي جريدة اليوم السابع في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات.

الأشكال الصحفية المستخدمة في

جريدة اليوم السابع:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة اليوم السابع في تناول قضية زواج القاصرات حيث أنها قامت بنشر تقرير وخبر واحد.
- نشرت اليوم السابع تقرير بعنوان "الخارجية الأمريكية: مصر بلد الرقيق الأبيض"، حيث نشرت اليوم السابع التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية كما هو دون أن تضيف عليه أي شيء، وندد التقرير بالاستغلال السيئ للمرأة والأطفال في مصر.
- أما الموضوع الثاني الذي نشرته اليوم السابع فهو قصة خبرية بعنوان "زوج ابنته القاصرة 5 مرات بعرب مقابل 40 ألفاً كل 24 ساعة والنيابة تحبسها 4 أيام، خلود: أبويا كان يجبرني على تناول حبوب منع الحمل...وأزواجي يأخذون منشطات ويفترسونني"، وتناولت هذه القصة الخيرية مأساة طفلة يتاجر بها أبوها من أجل الحصول على المال، فيبيع جسدها الضئيل لراغبين المتعة.
- وعلى الرغم من أن اليوم السابع لم تختلف في معالجتها للقضية من الناحية الكمية عن كل من الأهرام والجمهورية وحواء إلا أن اليوم السابع تميزت في نشرها لتقرير وزارة

الخارجية الأمريكية لأن في الوقت الذي اهتمت كافة الصحف والمجلات بنشر دراسة المجلس القومي للمرأة، اتجهت اليوم السابع لعرض تقرير مختلف من مصدر مختلف.

❖ جريدة الشروق:

- تأتي جريدة الشروق في المرتبة السابعة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات.
- حيث نشرت الشروق خبر واحد حول القضية ولكن قدمت تحليل مع الخبر، فنقلت الشروق تفاصيل شبكة تقوم بتزويج القاصرات، واعقت الخبر برأي د.هنا أبو شهبه أستاذة علم النفس، والتي قالت أن الجريمة ليست جديدة وأن الفقر والفوضى هم السبب في انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا المصري.
- وعلى الرغم من أن الشروق لم تهتم بالقضية من الناحية الكمية ولم تتابع الشروق القضية ولكن ما يميزها أنها بعد عرضها للقضية قامت بتحليلها من الناحية النفسية والاجتماعية.

❖ جريدة الأخبار:

- تأتي جريدة الأخبار في المرتبة السابعة أيضاً من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية زواج القاصرات.
- وبهذا تساوت جريدة الأخبار مع جريدة الشروق في اهتمامها بالقضية من حيث الكم ، حيث نشرت خبر واحد عن القضية وتناول الخبر القبض على العصابة التي تقوم بتزويج القاصرات وهو نفس الخبر الذي نشرته جريدة الشروق ولكن الشروق اهتمت بالقضية بشكل أكبر من الأخبار حيث اعقت الخبر بتحليل.
- وبالطبع تناولت الأخبار القضية على أنها جريمة ولكنها لم تهتم بها بشكل كافي ولم تقم بتحليلها وبالتالي فجريدة الأخبار هي أقل الصحف اهتماماً بالقضية ولكنها نشرت عنها بينما جريدة الوفد وأخبار اليوم ومجلة صباح الخير لم تتناول القضية إطلاقاً.

ثالثاً: تحليل التغطية الصحفية لقضية زواج القاصرات:

- من خلال تحليلنا للصحف والمجلات التي تناولت القضية نجد أن الصحيفة الأكثر اهتماماً بالقضية كماً ومضموناً وأيضاً استخداماً لعناصر الجذب من صور واللوان ومساحات كبيرة هي جريدة المصري اليوم، بينما تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي جريدة الأخبار.
- بينما تساوت كل من الأهرام والجمهورية واليوم السابع ومجلة حواء في المعالجة الكمية للقضية حيث نشرت كل صحيفة موضوعان فقط عن قضية الزواج المبكر.
- أما الصحف والمجلات التي لم تعطي للقضية أي اهتمام ولم تنشر عنها شيئاً هي: جريدة الوفد، وجريدة أخبار اليوم، ومجلة صباح الخير.
- ولكن ما يميز تناول الصحفي لهذه القضية هو أن كافة الصحف والمجلات تناولت ظاهرة الزواج المبكر للفتيات على أنه ظاهرة سلبية وجريمة في حق الفتاة.
- وعلى الرغم من أن كلا من نصف الدنيا وحواء مجلتان نسويتان إلا أن كان هناك فارق كبير بين معالجة مجلة نصف الدنيا ومجلة حواء للقضية.
- فمجلة نصف الدنيا جاءت في مقدمة الصحف والمجلات من حيث الاهتمام بالقضية، كما اعتمدت نصف الدنيا على مصادر متخصصة وعرضت نصف الدنيا كافة الآراء الدينية والاجتماعية والنفسية التي ترفض الزواج المبكر وتؤكد خطورته على الفتاة وعلى أبنائها في المستقبل، واستخدمت نصف الدنيا الألوان والعناوين الرئيسية والثانوية في التحقيقات والصور لإبرازها.
- أما مجلة حواء وعلى الرغم من أنها مجلة نسوية إلا أنها لم تعطي اهتماماً خاصاً لهذه القضية فهي لم تختلف في معالجتها الكمية مع الأهرام والجمهورية حيث نشرت مادتان

فقط عن القضية، كما أن معالجتها الكيفية للقضية كانت ضعيفة جداً فلم تهتم بتحليل القضية أو الاعتماد على مصادر متخصصة في تناول القضية.

في إطار الحملات الإعلامية التي تتبناها جمعية نهوض وتنمية المرأة والمتعلقة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" فإن الجمعية قامت بإصدار بيان حول تصريحات البعض بإقرار زواج الفتيات من سن 9 سنوات، وكان نص البيان كالتالي:

أثارت تصريحات محمد سعد الأزهرى -عضو اللجنة التأسيسية للدستور- حول مخالفة تحديد سن أدنى لزواج الفتيات للشريعة الإسلامية، وتصريحاته بأحقية زواج الفتاة عند بلوغها حتى وإن كان عمرها تسع سنوات ردود أفعال واسعة، وهي التصريحات التي عاد لنفي تصريحه بها في أكثر من صحيفة وقناة تليفزيونية، الأمر بدأ بقول الأزهرى لهذه التصريحات، في مداخلة هاتفية مع برنامج العاشرة مساءً، ومطالبته بأن الدستور المصري عليه أن يراعي القيم المصرية بتتبعها، وأن بدو سيناء مثلاً يزوجون بناتهم في سن صغير، وأي محاولة لتغيير ذلك هو "كلام غير منطقي"، لأنه سيكون محاولة فاشلة لتغيير عادات مرسية منذ آلاف السنين، على حد زعمه.

مضيفاً أن الغرب يسمح بالعلاقات الجنسية الكاملة في سن الرابعة عشر، ويدرس العلاقات الجنسية في المدارس، مشيراً إلى أن القيم الغربية ومواثيق حقوق الإنسان التي ترسيها الأمم المتحدة ليست بالضرورة مناسبة للمجتمعات الإسلامية، على حد قوله.

ونحن في جمعية نهوض وتنمية المرأة نرفض بدورنا تصريحات عضو اللجنة التأسيسية للدستور لأنه لا أساس لها من الصحة ، حيث لم يرد في القرآن أو السنة نص يدل على أحقية زواج الأنثى متى بلغت، فالبلوغ أمر نسبي ويختلف من فتاة إلى أخرى، ومن بيئة إلى أخرى ، والمعيار الرئيسي للزواج للفتاة أن تكون ناضجة عقلياً وجسدياً ونفسياً، لأنه قد تبلغ الفتاة ولكن تكون غير ناضجة، والرسول -صلّى الله عليه وسلم- قال: "لا ضرر ولا ضرار"، فكيف نتزوج الفتاة ويتم وضعها في المشاكل والأضرار!؟

فقد أثبتت العديد من الدراسات المحلية والعالمية أن زواج الفتاة في سن مبكرة جداً مثل 9 أو 10 سنوات يسبب لها الكثير من المشاكل الصحية والنفسية، كما أن زواج البنات قبل الثامنة عشرة يجعلهن عرضة للإصابة بعدد من الأمراض حيث قد يعرضها الحمل المبكر إلى الإجهاض المتكرر أو الحمل خارج الرحم أو حتى للعقم ، كما أنه يؤثر سلباً على صحة الأبناء حيث يكون الجهاز التناسلي للنساء غير مكتمل والرحم في بداية نموه، مما يؤثر سلباً على صحة المواليد ويصيبهم بالتخلف العقلي أو موتهم أو عدم اكتمال نموهم.

بالإضافة إلى ذلك يشير الخبراء في علم النفس والاجتماع إلى وجود أضرار اجتماعية للزواج المبكر، ومنها: أن الفتاة في هذه المرحلة تكون لا تزال في فترة الطفولة أو المراهقة فلا تكون ناضجة فكرياً ولا

نفسياً ولا مجتمعياً بالشكل الكافي، ولا تستطيع أن تبدي برأيها في حياتها الخاصة وفي أمور كثيرة من حياتها الزوجية بثقة وارتياح بحيث قد تقع تحت تأثير الأهل والأقارب في شئون حياتها الشخصية وقد ينتج عن تلك الزواج من زيادة الحرمان والتسريب من التعليم وزيادة الأعباء الملقاة علي عاتق هذه الفتاة الصغيرة في هذه الفترة، فهل نتصوّر حقاً أن تكون الفتاة التي لا تزال في الصف الثاني أو الثالث الابتدائي قادرة على تحمل مسئولية كيان الأسرة!!؟؟

وبالنسبة لدفاع البعض عن هذا الأمر على اعتبار أن الرسول مُحمد -صلّى الله عليه وسلم- قد تزوج من السيدة عائشة وهي في التاسعة من العمر، فجدير بالذكر أن في حالة صحة هذه الرواية فإن سن البلوغ في ذلك الوقت ولطبيعة المنطقة كان يبدأ باكراً عند النساء، على أنه لابد من التنويه أيضاً لوجود بعض من يشككون بصحة هذا الأمر الذي لم يتم إثباته حتى الآن بشكل قاطع، فعلي سبيل المثال لا الحصر يرى أ.أحمد صبحي منصور -باحث ومفكر إسلامي ورئيس المركز العالمي للقرآن الكريم- أنها روايات كاذبة لأنه لم يكن يتم تسجيل المواليد في هذا العصر، وكل تلك الروايات عن الصحابة والنبي محمد عليه السلام بدأ تدوينها المنظم في العصر العباسي الثاني، ومن الخطأ اعتبارها حقائق مسلماً بها، إذ لا بد من تعقلها وتمحيصها.

وجميعاً يعلم أن غالبية حالات زواج البنات في سن صغير بمصر هو مجرد "بغاء على ورق زواج"، بحيث يكون الغرض منه في غالبية الأحوال مادياً بالدرجة الأولى، بحيث تقبل بعض الأسر بزواج بناتهم في سن صغيرة من رجال كبار في السن -وخاصةً من الخليجيين-؛ نظراً للظروف المادية، ولابد هنا أن تُذكر أن جمهورية مصر العربية موقعة على ميثاق دولية، والتي تنهي مرحلة الطفولة في سن الثامنة عشر، ولا يجوز خرق هذه الميثاق خاصةً وأن الهدف مما نقره هو حماية الطفولة.

الفصل السادس

المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور .. ضيف شرف!

الجمعية التأسيسية هي الهيئة المنوط بها إعداد دستور جديد لجمهورية مصر العربية بعد سقوط دستور 1971 بقيام ثورة 25 يناير 2011 ، وقد نصت التعديلات الدستورية التي تمت في مارس 2011 على أن يقوم مجلسي الشعب والشورى المنتخبين باختيار أعضاء جمعية تأسيسية من 100 عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها. وكان أول اجتماع للجنة في الثالث من مارس 2012 وكان من المفترض إعلان تشكيلها في يوم 24 مارس 2012، وأعلن تشكيلها الأول 28 مارس 2012، ثم أُعيد تشكيلها مرة أخرى في يونيو 2012.

وكان المتوقع أن يكون الدستور المصري أو "دستور الثورة" كما يطلقون عليه ممثلاً لكل طوائف وفئات الشعب خاصةً وأن ثورة الخامس والعشرين من يناير قد قامت على أكتاف كل المصريين من شباب وكبار في السن، ومسلمين ومسيحيين، وأيضاً رجال ونساء جمعهم حب الوطن والوطنية على كره الظلم ورفضه، ولذا كان لا بد أن تكون اللجنة التأسيسية التي ستضع المستقبل القانوني والتشريعي وأسس الديمقراطية الصحيحة في مصر ممثلة لجميع الطوائف.

ولكن ما حدث كان مخيباً للظنون والآمال، حيث مثل القانونيون والقضاة (18%) من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري، في حين أتى كل من الباحثون والمفكرون والكتاب ليمثلوا (15%) من اللجنة، وتساوى أساتذة الجامعة معهم في ذات النسبة (15%)، وتلاههم الشباب بنسبة (8%)، ثم تساوت في المرتبة التالية القطاعات التالية لتمثل كل منها نسبة (6%) من اللجنة التأسيسية، وهذه القطاعات هي: النقباء والمرأة والأقباط "قبل انسحابهم"، وفي المرتبتين الأخيرتين أتى العمال والفلاحين بنسبة (4%)، والمصريون بالخارج مثلوا بنسبة (2%) "والتي صارت نسبتهم 1% فقط"، أما القطاعات الأخرى (كممثلي الأزهر الشريف وبعض الهيئات التشريعية وممثلي الأحزاب المدنية إلى جانب عدد من المستقلين كمعتز بالله عبد الفتاح- أستاذ علوم سياسية بجامعة القاهرة ود.سليم العوا-المستشار القانوني للعديد من الجهات) فمثلت النسبة الأكبر من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري وهي (20%).

إلى جانب ذلك مثل الإسلاميون (48%) من أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور منهم (30%) عن حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجمعية الإخوان المسلمين، ومثلت التيارات الأخرى (52%). وذلك كما يتضح من الرسم التالي:



وبعد العديد من النقاشات وبعد اللغظ الشديد الذي أثير حول تشكيل اللجنة التأسيسية جاءت نسبة تمثيل بعض الفئات مخيبة للأمال -كما قلنا سابقاً- بشكل ملحوظ، فانسحبت العديد من القوى السياسية الليبرالية، وانسحب ممثلو الكنائس من اللجنة ليصير المهندس/ محمد عبد المنعم الصاوي ممثلاً للمسيحيين!! .. كما جاءت نسبة مشاركة المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور ضئيلة للغاية مقارنةً بنسبة تمثيلها في المجتمع المصري، ومقارنةً بنسب تمثيلها في

العديد من دول أخرى، منها تونس على سبيل المثال والتي مُثلت للمرأة في لجنتها التأسيسية لوضع الدستور بنسبة 28%).

فما تم هو أن ضم التشكيل الأول للجمعية نسبة 7% من السيدات في صفوفه، ثلاث منهن من حزب الحرية والعدالة، وواحدة من حزب الوفد، وثلاثة من الشخصيات العامة، ثم بعد انسحاب د. منى مكرم عبيد من عضوية الجمعية -والذي كان أحد أسبابه التمثيل الضعيف للمرأة في الجمعية التأسيسية والذي وصفته بـ"الهزيل" - فصارت المرأة تمثل 6% من أعضاء اللجنة، أغلبهن منتميات إلى تيار الإسلام السياسي (3 عضوات منتميات لحزب الحرية والعدالة) والذي اتضح للجميع عدائه الشديد للمرأة وقضاياها، والنظر إليها بشكل قاصر لخدمة الرجال ومنعتهم وكوعاء إنجابي فقط!



وحديثنا هذا ليس اعتباطاً أو إلقاءً جزافياً للتهمة، فعضوات اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المنتميات لحزب الحرية والعدالة سواء الأساسيين أو الاحتياطيين - لهن العديد من التصريحات التي توضح آرائهن المعادية للمرأة "والتي قامت بنشرها العديد من الصحف والمواقع الإلكترونية وبنتها القنوات الإذاعية والتلفزيونية". فعلى سبيل المثال فإن عضوة اللجنة التأسيسية للدستور عزة الجرف -نائبة

مجلس الشعب وقتها عن حزب الحرية والعدالة وأحد الأعضاء الاحتياطيين باللجنة - طالبت بإلغاء قانون التحرش الجنسي، وبررت ذلك بأن سبب التحرش هو عُري النساء وبالتالي فالمتحرش غير مخطئ! كما طالبت بإلغاء قانون الخلع. وطالبت بقانون يسمح للزوج باغتصاب زوجته ومنع المرأة من السفر لأن به خلوة مع رجال غير زوجها. وإلغاء منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجنبي، وإلغاء قانون إخبار الزوج لزوجته الأولى إذا رغب في الزواج عليها بحجة "تفنيت الأسرة". إلى جانب مطالبتها بإلغاء قانون ملكية الشقة للزوجة لأن الرجل أصبح مهددا بالطرد من بيته.

أيضاً فقد صرحت الدكتورة/ أميمة كامل -عضوة مجلس الشعب وقتها عن حزب الحرية والعدالة- أن الفتاة غير المختتنة ناقصة الإيمان.

وكان لزاماً تمثيل المرأة المصرية بنسبة مناسبة وممثلة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر تحقيقاً لواحد من أهم مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير وهي العدالة الاجتماعية. فالمرأة المصرية شاركت بقوة في هذه الثورة وضحت من أجل مصر بنفسها وبأحبائها ، فالمطلوب ليس أن تتواجد المرأة بنسبة كبيرة فقط في اللجنة، فالأمر ليس مجرد جعلها كماله عدد، فالمرأة المصرية تمثل نصف المجتمع، ولا يمكن تجاهل مطالب نصف المجتمع بهذه السهولة. أيضاً فإننا لدينا من الكوادر النسائية القادرة على تمثيل المرأة والتعبير عن احتياجاتها ما يكفي وقد يزيد، وهي الاحتياجات التي من المفترض أن تنعكس في الدستور الجديد. ونحن نعي جيداً أن العبرة في تمثيل أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور أن يكون أعضاء لجنة المائة من ذوى الكفاءات والجمعيات والنقابات والأقباط والمرأة، أي تمثيل مجتمعي شامل يعبر عن إرادة الشعب وطموحاته لكي يخرج الدستور متوافقاً مع الجميع ويمثل كل الآراء والاتجاهات. فكان لابد أن تكون العضوات اللاتي حظين بعضوية اللجنة التأسيسية لوضع الدستور من الكوادر النسائية العاملة في مجال قضايا المرأة أو على الأقل الكوادر التي تعي احتياجات المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

إن مراعاة تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً يكفل ويضمن لها الحفاظ على المكتسبات التي استحقتها بعد كفاح مرير؛ بل ويكفل لها حقوقاً أخرى لم تحصل عليها حتى الآن، لذا كان المتوقع أن يكون هناك استجابة لهذه المطالب وخاصةً لشرعيتها وبديهيته، ولكن ما حدث كان مخيباً للآمال في تشكيلي اللجنة، بل وازداد الأمر سوءاً في التشكيل الثاني بانخفاض نسبة تمثيل المرأة لتصبح 6% بدلاً من 7% وذلك بعد انسحاب الدكتورة/ منى مكرم عبيد! والعضوات صرن: أماني أبو الفضل، أميمة كامل، هدى غنية، منال الطيبي، شهيرة حلیم دوس، وسعاد كامل رزق.



وقد لاحظنا للأسف تخاذل من قبل مختلف وسائل الإعلام في تبني هذه القضية "تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"، سواء الصحف القومية أو الخاصة، وذلك على الرغم من الاهتمام الهائل من جانب هذه الوسائل بمتابعة كل ما يتعلق باللجنة التأسيسية لوضع الدستور وأعضائها بشكل عام.

فكان من المتوقع أن يكون حجم اهتمام الصحف بقضية نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري مساوياً لحجم وأهمية القضية نفسها. فكان

المعتقد هو أن نجد العديد من المواد الصحفية التي نُشرت حول القضية، لتقوم بعرضها عرضاً مناسباً كماً وكيفياً، وليقوم محررو الجرائد والمجلات المختلفة بتحليل القضية، وتناول أهمية التمثيل العادل للمرأة المصرية في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وما النتائج المترتبة على هذا التمثيل العادل إن وُجد.

أيضاً فكان أغلب الظن هو أنه عندما سيقوم أي محرر صحفي أو كاتب بالنشر عن هذه القضية فإنه سوف يهتم بإبرازها بشكل مختلف، به موضوعية وتعمق وانتقاء للكلمة والصورة المصحوبة للمادة الصحفية التي سيررها، وتوقعنا أن تستخدم الصحف محل الدراسة مختلف أشكال الإبراز الصحفي بالمواد الصحفية التي نشرتها عن الموضوع، بحيث تكون العناوين بارزة والصور جذابة وعرض المادة الصحفية في مواقع متميزة من صفحات الصحيفة بحيث تبرز القضية وأهميتها للقارئ.

ولكن عندما قمنا برصد المتابعات الصحفية لهذه القضية، صدمنا لما وجدناه من نتائج لرصدنا كان أهمها أن الصفحات المتخصصة في مختلف الجرائد والمجلات، والتي من المفترض أن تهتم بالمرأة وقضاياها، كان اهتمامها بالقضية قاصراً في الغالب على أخبار صغيرة المساحة، تقتفر إلى الإخراج الصحفي المتميز، وتتم بعرض محايد للقضية.

ولم يقتصر الأمر على هذه الصفحات المتخصصة؛ بل وجدنا أن المجلات النسائية محل الدراسة قامت بغض الطرف عن أفراد المساحات والصفحات للحديث عن الأمر، فقلما وجدنا تحقيقاً يبرز آراء المستنيرين من الرجال والنساء في هذه القضية، وقلما وجدنا مقالةً يطالب فيها كاتبها برفض هذه النسبة وتوعية المسؤولين عن تشكيل اللجنة بخطورة هذا التمثيل الضئيل للمرأة الذي يعتبر مهانة في جبين دولة من المفترض أنها في طريقها لتحقيق "ديمقراطية ما بعد الثورة" التي وُعدنا بها كشعب.

وهو ما لم نكن ننتظره من الإعلام المستنير المسئول عن تشكيل وجدان وفكر الشعوب.

ومن خلال السطور التالية سنستعرض تحليل التغطية الصحفية للجرائد والمجلات محل الدراسة والرصد لقضية "نسبة تمثيل المرأة المصرية في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور"، وذلك كما يلي:

أولاً: التناول الصحفي لقضية تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور جمهورية مصر العربية:

❖ جريدة المصري اليوم

- تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، حيث نشرت الجريدة 13 مادة صحفية مقسمة كما يلي: 6 أخبار، و 3 مقالات، وتقريرين، وحوار، إلى جانب عمود.

التغطية الصحفية لجريدة المصري اليوم عن
"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



- وتم توزيع هذه الأشكال

الصحفية كالتالي:

- أغلبية الأخبار كانت عن

رفض عدد من الجهات

-على رأسها المجلس

القومي للمرأة- لتشكيل

اللجنة التأسيسية

للدستور، والاعتراض على نسبة تمثيل المرأة فيها، وتهميشها من قبل مشكلي اللجنة، حيث أكد المجلس القومي للمرأة في بيان له أن الجمعية التأسيسية بشكلها الحالي تمثل عودة إلى الوراء يمنع مصر من أن تكون طرفاً فاعلاً في القرن الحادي والعشرين، مؤكداً أن تهميش المرأة من عضوية اللجنة التأسيسية لا يتناسب مطلقاً مع مكانتها وتاريخها في المجتمع ويضر ضرراً بالغاً بمسيرة التنمية والتقدم في المجتمع ويحرم نصف المجتمع الحيوي من صياغة مستقبله.

- كما تم تناول بأحد الأخبار التي نشرتها الجريدة المسيرة التي نظمها "تحالف المنظمات النسوية" يوم 2012/3/8 بمناسبة يوم المرأة العالمي، والتي بدأت بوقفة أمام نقابة الصحفيين ثم اتجهت إلى مجلس الشعب تطالب بتمثيل المرأة بنسبة 50% في الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور الجديد ، هذا إلى جانب تناول بيان هذا التحالف



الذي شجب طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية لأنها تحرم النساء من المشاركة الفعالة في صياغة دستور مصر الجديد واعتبرها حلقة في سلسلة الممارسات التمييزية التي ينادي بها ويمارسها تيار الإسلام السياسي المسيطر .

- وكذلك تناولت الجريدة تصريحات السفيرة ميرفت التلاوي -رئيس المجلس القومي للمرأة- التي قالت أن المؤشرات الأولية لتشكيل الجمعية غير مباشرة بالخير، مستنكرة عدم وجود نسبة للمرأة ضمن مقاعد الأعضاء، وجعلها ضمن الشخصيات العامة، وهاجمت «التلاوي» التيارات والأحزاب السياسية وفي مقدمتها التيار الليبرالي لعدم حرصها على تحديد نسبة للنساء ضمن الجمعية التأسيسية.

- كما نشرت الجريدة خبر عن انتقاد أ/ نهاد أبو القمصان -رئيس المركز المصري لحقوق المرأة- ضعف تمثيل النساء في التشكيل الثاني للجمعية وقالت إن التشكيل الجديد استمر في تجاهله للمرأة رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى التشكيل الأول الذي ضم 6 سيدات فقط، واعتبرت ذلك استمراراً لحالة من الفساد والتجبر وعدم الاكتراث سوى بالمصالح الشخصية، وأعربت عن أسفها لما سمته تجاهل الدكتور سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب المنحل، للخطاب الرسمي الذي أرسلته إلى المجلس قبل تشكيل الجمعية الثانية، والذي طالبت فيه بالأقل مشاركة المرأة عن 35% مع عدم تعارض ذلك مع معيار الكفاءة، ورشحت فيه عدداً من القيادات النسائية، مثل المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية.

- وأخيراً نشرت خبر حول تهنئة السفيرة ميرفت التلاوي -رئيس المجلس القومي للمرأة- للدكتور محمد مرسى بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، وتجديدها لطلب المجلس الذي ترأسه بتمثيل النساء في الجمعية التأسيسية للدستور بما لا يقل عن الثلث.
- كما تم نشر ثلاثة مقالات، أولها للأستاذة/ نهاد أبو القمصان بعنوان "الرئيس بيد مصر" والتي قالت فيه أنه: " يظل الحديث حول حقوق النساء يزعج الكثيرين، ولم يربط أبداً أي من المناصرين للديمقراطية أننا لا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية يغيب عن صناعة القرار فيها نصف المجتمع سواء في البرلمان أو اللجنة التأسيسية للدستور ، ويرفضون تحديد أي نسبة ضامنة لهذه المشاركة ، وأضافت أنه: " إذ لم ينتبه السياسيون خاصة الإخوان أن حقوق النساء ركن أساسي في التحول الديمقراطي، ويقدم مرسى خطاباً مغايراً، ويؤكد أن حقوق المرأة مكتسبات وطنية نحافظ عليها ونزيد، مثل الغنوشى في تونس، وأن النساء لن يقل تمثيلهن عن 30% في كل المراكز المنتخبة بما فيها اللجنة التأسيسية وأنهن لسن مخلوقات بحاجة للحماية وإنما مواطنات يتمتعن بالمساواة، سوف يخرج النساء ليخترن الخيار الصعب بين شعارات حرية وكرامة لم يجدها بعد الثورة وبين نظام تاجر بحقوقهن وإن حصلن منه على القليل، وسوف تنتخب النساء «شفيق» ليس حباً فيه وإنما رفضاً ل«مرسى».
- أما ثاني المقالات فكان بقلم الكاتبة/ سحر الجعارة بعنوان "مخاوف نسائية جداً"، وفي سياق المقالة تساءلت عن سبب اضطرار المرأة المصرية للتظاهر لتطالب بحقها في التواجد في الجمعية التأسيسية للدستور؟ وأجابت أن السبب هو أن عملية إقصاء المرأة من الخريطة السياسية قد بدأت منذ اللحظة الأولى للثورة.
- أما المقال الثالث فكان بقلم د.حمدي بدران من القوصية-الحائز على الدكتوراه في حقوق الإنسان، والذي تحدث عن المرأة ومكانتها في الإسلام، متحدثاً عن أم عمارة التي شاركت في بيعة العقبة -وهي الجمعية التأسيسية للدولة الإسلامية الأولى-، وأضاف أنه: "في تونس تم تمثيل المرأة بأكثر من الثلث في الجمعية التأسيسية للدستور، ونحن في مصر بلد العلم والحضارة يتم إقصاء المرأة وحرمانها من حقها في الجمعية التأسيسية للدستور ويتم تهميشها وتمثيلها بنسبة ضئيلة.. فإنه علينا طبقاً لمبادئ حقوق الإنسان وللمبادئ الدستورية، وإرساء لمبدأ الديمقراطية تمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية للدستور بحوالي ثلث الأعضاء، وهي التوصية الثالثة في رسالة دكتوراه «الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة» الخاصة بالكاتب.

- أما **التقريرين** الذين نشرتهما الجريدة فكان الأول في باب "سياسة ع الشاشة"، وتناول بعض الموضوعات التي اهتمت بها برامج التوك شو الليلة السابقة ليوم النشر الموافق 2011/10/30، والتي كان منها النقاش الذي أجراه برنامج "القاهرة اليوم" حول ما اكتسبته المرأة بعد ثورة 25 يناير، والذي صرح من خلاله الضيوف أن المجلس العسكري لا يرى النساء لأنه يرى دائماً الذكور، وانتقدوا تشكيل اللجنة الدستورية الأخيرة التي خلت من المرأة تماماً.



- أما التقرير الثاني فقد نُشر بعده بحوالي 4 أشهر، وكان حول تفاصيل بيان مركز كارتر الأمريكي للسلام والذي وجّهه للبرلمان المصري، وتضمن عدد من المطالبات أهمها ضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% من لجنة صياغة الدستور الجديد.

- كما نشرت حواراً أجرته رانيا البدوي مع السفيرة / ميرفت التلاوي - رئيس المجلس القومي للمرأة، والذي تحدثت فيه عن القضية بضرورة اختيار أفضل القوانين لدى المجلس وممثلات عن مختلف التيارات في المجتمع النسائي، بحيث تتواجد 30 سيدة في اللجنة التأسيسية، مضيفاً أن هذا هو أقل حق للمرأة-نصف المجتمع- ، مؤكدة أن المرأة شغلت 50% من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور التونسي.

- وأخيراً نشرت في **العمود الثابت** "تسليم السلطة" حلم السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيس المجلس القومي للمرأة- بوصفها أحد رموز مصر في مجال المرأة عما تريد أن تكون عليه مصر بعد الفترة الانتقالية، وكان جزء من حلمها عدالة تمثيل المرأة في تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور.

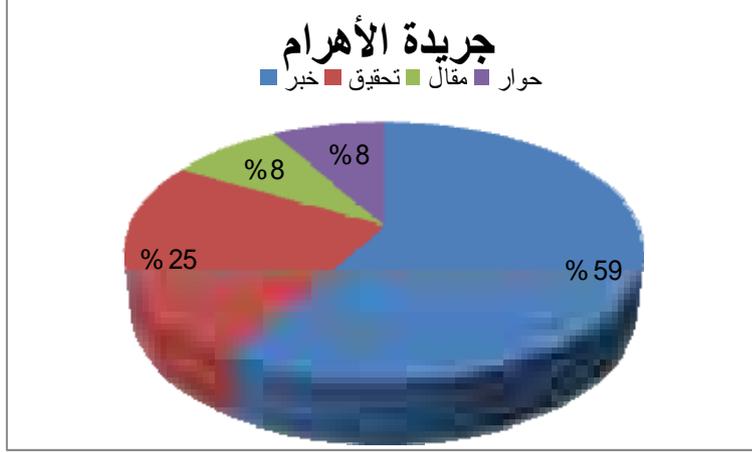
- أغلب المواد الصحفية غلب عليها الحياد في تناول، في حين كان هناك 4 مواد صحفية فقط تبني كاتبوها وجهة نظر مؤيدة للقضية من 13 مادة صحفية تبني محرروها وجهة نظر محايدة تجاه القضية.

❖ جريدة الأهرام

- تساوت مع جريدة المصري اليوم من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، حيث نشرت هي الأخرى 13 مادة صحفية مقسمة كما يلي: 8 أخبار، و 3 تحقيقات صحفية، ومقال، وحوار.

التغطية الصحفية لجريدة الأهرام عن

"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



وقد تم توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:

- 7 أخبار عن بيان تحالف المنظمات النسائية الذي طالب بضرورة تحقيق مبدأ المناصفة في تشكيل اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، واختيار شخصيات نسائية من ذوات الخبرة لضمان تمثيل عادل للنساء في صياغة الدستور.
- أما بقية الأخبار فقد تناولت أنشطة المجلس القومي للمرأة المتعلقة بالأمر، حيث طالب المجلس كلا من الدكتور محمد سعد الكتاتني -رئيس مجلس الشعب- والدكتور أحمد فهمي -رئيس مجلس الشورى- بأن يكون تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة لا تقل عن 30% من أعضاء اللجنة؛ وذلك من منطلق إن المرأة المصرية تمثل 50% من مواطني مصر، واستناداً إلى نص المادة السابعة من الإعلان الدستوري والتي أكدت على تساوي المواطنين لدى القانون وتساويهم في الحقوق والواجبات العامة وعدم التمييز بينهم بسبب النوع، كما أكد الدكتور/ كمال الجنزوري -رئيس الوزراء آنذاك- في أحد اجتماعات المجلس القومي للمرأة على ضرورة وجود المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة معقولة.

- كما نشرت الجريدة خبراً عن انسحاب الدكتورة/ منى مكرم عبيد - عضو حزب الوفد- من عضوية اللجنة التأسيسية لوضع الدستور في ضوء عدم التوازن الشديد في تمثيل النساء وهذه كارثة.
- أيضاً خبر عن مطالبة نساء مصر بعدالة تمثيل المرأة في تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور بما لا يقل عن الثلث، وذلك من خلال مؤتمر "هي والرئيس" الذي نظمه المجلس القومي للمرأة.
- وخبر آخر عن اللقاءات النقاشية التي عقدها المركز المصري لحقوق المرأة بالتعاون مع التحالف المصري لمشاركة المرأة والتي خرجت ببيان مطالب النساء إلى مرشحي الرئاسة تحت عنوان "حقوق لا وعود" يتضمن ضرورة مشاركة النساء في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة لا تقل عن 35%.
- وكان آخر خبرين تناولا القضية بالجريدة حول ترشيح القومي للمرأة للمستشارة /تهاني الجبالي وأمله في ألا تقل نسبة تمثيل النساء بالتأسيسية عن 30%، وحول تصريحات "التلاوي" التي قالت أن وضع المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور غير مبشر، معربة عن اعتراض المجلس ورفضه لعدم تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة كما حدث مع الجهات المختلفة الأخرى ، وأوضحت أن هذا التشكيل لا يراه المجلس متفقاً مع عدالة توزيع الأدوار ومع نسبة تمثيل المرأة في الجمعيات التأسيسية المشكلة في العديد من الدول العربية والإسلامية والتي تنص على ضرورة تمثيل المرأة في تشكيلاتها المختلفة بنسب تصل في بعض تلك الدول إلى النصف.
- وقامت الأهرام بعمل 3 تحقيقات متميزة قام بإجرائها صحفيات وكانت مساحتها جيدة إلى حد كبير مقارنةً بمساحة المواد الصحفية التي نُشرت عن هذه القضية، فقامت الصحفية/ صفاء شاكر بتحقيق حول القضية في شهر مارس تحت عنوان "في صياغة الدستور.. المرأة ليست ضيف شرف" بصفحة 2، وتعددت المصادر به ومنها: أ. نهاد أبو القمصان- أمين عام المجلس القومي للمرأة آنذاك، و د. أماني الطويل -الخبيزة بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، و د. عزة كامل- مديرة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (آكت)، وأ. أمل محمود - خبيزة التنمية البشرية والناشطة السياسية، و د.عفاف مرعى- مديرة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، أ. نيفين عبيد -الناشطة السياسية. واللاتي طالبن بضرورة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية بنسبة 30% أو 50%، ورفضن الإدعاءات التي تقول بعدم وجود كفاءات نسائية بمصر ، وبالرغم من أنه قد يعيب كون كافة مصادر التحقيق من النساء، ولكن نظراً لكونهن

من النساء المتميزات في شتى المجالات والمناصب فقد أحدث هذا نوع من التوازن في مسألة الاعتماد على نوع معين في المصادر.

- كما نشرت الجريدة تحقيق آخر في نفس الشهر "مارس" تحت عنوان " الدستور القادم هل ينصفها؟ المرأة ترفع راية العصيان!" بقلم كل من: أمل إبراهيم سعد، فاطمة محمود مهدي، نادية يوسف ، واللاتي كتبن عن وجود تساؤل يطرح نفسه وبقوة خلال تلك الفترة التي كان يتم فيها الإعداد لدستور مصر وانتخاب رئيسها القادم ..وهو هل جاءت الثورة حاملة في طياتها حرب ردة لكل حقوق ومكتسبات المرأة المصرية التي حصلت عليها خلال السنوات الماضية؟ .. وقامت الكاتبات الصحفيات بعرض بعض مظاهر التهميش التي تعرضت لها المرأة المصرية بعد الثورة، وأردفن أن الطامة الكبرى جاءت في التمثيل الهزيل للمرأة في اللجنة التأسيسية لإعداد الدستور الذي لم تتجاوز مشاركتها فيها نسبة 6% فقط علي الرغم من أنها في حقيقة الأمر هي نصف الدنيا أو نصف المجتمع مما دفع ببعض القيادات النسائية إلى تشكيل برلمان للمرأة مواز علي غرار حكومة الظل.. أو البرلمان الموازي، ثم رصدن الرؤية حول هذه الصياغات الهزلية من قبل القيادات النسائية والثورية وأسانذة الشريعة وحتى بعض المواطنات المصريات، ومن المصادر: السفيرة/ ميرفت التلاوي- رئيس المجلس القومي للمرأة، والمستشارة /سامية المنيم- نائب رئيس النيابة الإدارية وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، و الدكتور/ عمرو حمزاوي - عضو مجلس الشعب، والدكتور /عصام النظامي - عضو المجلس الاستشاري واللجنة التنسيقية للثورة، وكان هذا التحقيق أكثر توازناً من التحقيق السابق في المصادر التي اعتمد عليها حيث تضمنت المصادر رجالاً من المتخصصين، وكان أكبر في مساحته، كما كان مدعماً بعناصر إبراز متنوعة من صور وعناوين فرعية.

- أما التحقيق الثالث فكان بقلم سلوى فتحي وبعنوان "المرأة في الدستور بين الأمل



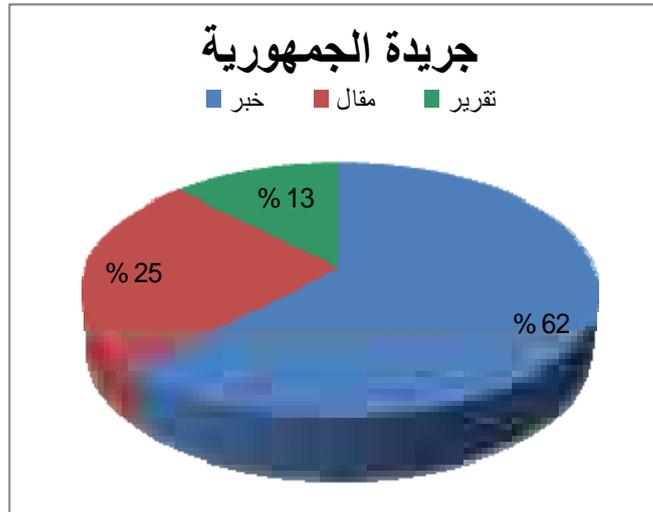
واليوم"، وتم نشره في شهر يونيو، وكانت كافة المصادر من النساء أيضاً، وغالبيةن تحدثن عن المرأة والدستور بشكل عام، ولم تتحدث عن نسبة تمثيلها في اللجنة التأسيسية للدستور سوى د.كريمة الحفناوي -الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري- التي أعربت عن أملها في ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في لجنة صياغة الدستور عن 30% بحيث

- تجمع هذه النسبة بين مختلف مجالات العمل للمرأة ومختلف الانتماءات والاتجاهات الفكرية والسياسية، وأيضاً د.مارجريت عازر -النائبة بمجلس الشعب عن حزب الوفد- التي أعربت عن تمنياتها أن يكون هناك نص قانوني في الدستور الجديد خاص بكوته للمرأة سواء في اللجنة التأسيسية للدستور أو للمحليات أو البرلمان.
- ونشرت الجريدة حواراً مع السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيس المجلس القومي للمرأة-، والتي قالت عند سؤالها عن مطالب المجالس بشأن اللجنة التأسيسية للدستور: "تريد أن يتم تمثيل المجلس عند وضع اللجنة التأسيسية للدستور حتى ولو بنسبة 1% مثلاً طالب المجلس القومي لحقوق الإنسان، ونطالب بوجود ما لا يقل عن 30 امرأة في اللجنة واقترحنا العديد من الأسماء من مختلف التخصصات مابين أساتذة جامعة ومتخصصين في القانون والسياسة ونساء من العمال والفلاحين".
- وأخيراً في مقال للدكتورة/ محبات أبو عميرة بعنوان "هي.....والتأسيسية!" قالت أنه: "ونحن بصدد تشكيل اللجنة التأسيسية لإعداد دستور مصر، لابد أن تمثل المرأة بنسبة لا تقل عن عشرة في المائة من خارج البرلمان".
- كانت غالبية الصحفيات اللاتي تناولن القضية بالنشر محايدات في تناولهن للقضية، وكانت نسبة الحياد مقارنةً بالتأييد 5:8.

❖ جريدة الجمهورية

- بالنسبة للتناول الكيفي لجريدة الجمهورية للقضية محل الدراسة فقد نشرت 6 مواد صحفية، وكانت القوالب الصحفية المستخدمة هي: 5 أخبار، وتقرير، ومقالين.

التغطية الصحفية لجريدة المصري اليوم عن "نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور



- وقد تم

توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:

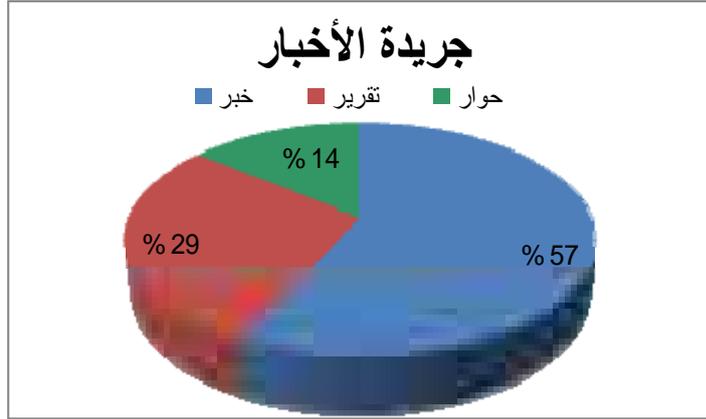
- الأخبار الصحفية الخمس بجريدة "الجمهورية" كانت كلها متعلقة بتحديات المجلس القومي للمرأة بوضع المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور وتدني نسبة تمثيلها فيها.
- أما التقرير فكان عما تم خلال المؤتمر الصحفي المشترك بين المجلس القومي للمرأة ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، والذي أكد فيه د.كمال الجنزوري -رئيس مجلس الوزراء بهذا الوقت- على ضرورة وجود المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة معقولة حتى تستطيع أن تتحدث عن نفسها، ومن ناحية أخرى أوضحت السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيسة المجلس القومي للمرأة- أن المجلس تقدم إلى الجهات الرسمية بطلب أن تُحدد نسبة 20% من أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور للسيدات.
- أما المقال الأول فكان بعنوان "المرأة والعودة لنقطة صفر" تحدثت فيه الكاتبة الصحفية/ ناهد المنشاوي عن القضية في 5 أسطر فقط، ولكن بشكل عابر نسبياً، حيث ذكرت قول السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيسة المجلس القومي للمرأة- بأن وضع المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور "غير مبشر".
- أما في المقال الثاني قالت سهير أبو العلا أن الأساس ليس بالعدد ولكن بالكفاءة. وكان هناك نوع من الهجوم على المجلس القومي للمرأة، قائلة إن أي قيادة تستأثر وحدها بالمكاسب وتُظهر الأخريات على أنهن يفقدن الكفاءة والالتزام والجدية.
- اتسمت بالحياد في كافة المواد الصحفية المنشورة عن القضية، عدا المقال الذي تبنت فيه الكاتبة الصحفية/ ناهد المنشاوي وجهة نظر مؤيدة، ومقال أ.سهير أبو العلا التي تبنت وجهة نظر معارضة.

❖ جريدة الأخبار

- ثم جاءت جريدة الأخبار التالية في تغطيتها للقضية محل الدراسة، حيث نشرت 7 مواد صحفية تتعلق بها، وكانت هذه المواد الصحفية في شكل 4 أخبار صحفية، وتقريرين، وحوار.

التغطية الصحفية لجريدة الأخبار عن

"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



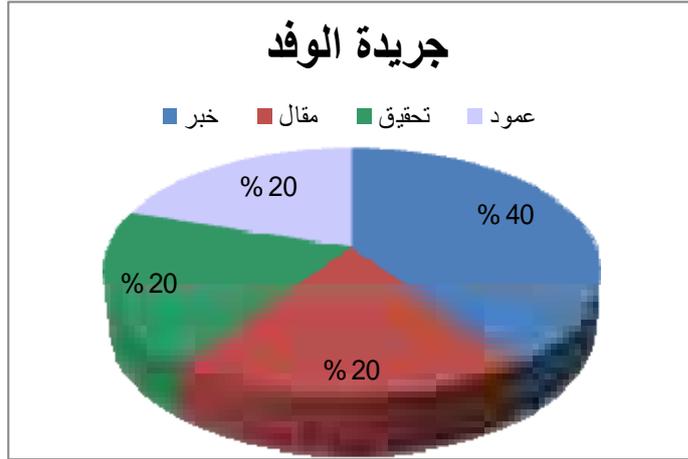
- وقد تم توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:
- 4 أخبار عن مطالبات المجلس القومي للمرأة بتخصيص نسبة 50% للنساء في تأسيسية الدستور، أو رفع نسبة تمثيل النساء إلى 30%.
- كما نشرت تقريرين، الأول كان عبارة عن نقل لتفاصيل ما حدث في حلقة نقاشية بعنوان "برلمان النساء" والتي نظمها المعهد السويدي بالإسكندرية بالتعاون مع مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية، فأشار إلى استنكار د. عزة كامل -مديرة المركز - إقصاء المرأة المصرية من المشهد السياسي عقب ثورة 25 يناير وذلك بدءاً من استبعادها من لجنة تعديل الدستور رغم وجود كفاءات قانونية ودستورية نسائية عديدة، وحق المرأة في الإشتراك في عملية صياغة الدستور الجديد وأن تصبح عضواً فعالاً ضمن أعضاء اللجنة التي ستتكفل بوضعه، بالإضافة إلي المساواة بين الرجل والمرأة للحصول علي الخدمات والموارد ، وذكر التقرير أيضاً أن السيدات المشاركات في الندوة رغبتهن وإصرارهن علي تحقيق وجود المرأة ضمن لجنة وضع الدستور بنسبة لا تقل عن 10%.
- والتقارير الثاني كان حول بيان مركز كارتر الأمريكي ومطالباته للبرلمان المصري بضمانات لتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% من لجنة صياغة الدستور .
- أما الحوار فقد تم إجرائه مع الدكتورة/ سعاد الشرقاوي -أستاذة القانون العام بجامعة القاهرة والفقيرة الدستوري- والتي قالت أن تمثيل المرأة باللجنة التأسيسية للدستور تقريبا يكاد يكون (صفر) على الرغم من أنها ساهمت في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا ، وهذا إهدار لحقها ودورها.
- كل المحررين تبنا وجهة نظر محايدة في تناولهم القضية بالنشر .

❖ جريدة الوفد

- جريدة الوفد قامت بنشر 5 مواد صحفية عن القضية محل الدراسة، في شكل خبرين، ومقال، وتحقيق، وعمود.

التغطية الصحفية لجريدة الوفد عن

"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



- وقد تم توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:
- خبرين نشر في شهري مارس ويونيو، كلاهما كان عن اعتراض المجلس القومي للمرأة على نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور.
- كما نشرت الجريدة تحقيقاً، كان هو الأول في تبني كاتبته موقفاً مؤيداً للقضية محل الدراسة؛ حيث اهتمت كل من منى أبو سكين وثناء عامر بأخذ آراء العديد من المصادر فيما يخص تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وكان منهم الكاتبة الصحفية/ سكيانة فؤاد، والفقهاء الدستوري/ الشافعي بشير، والناشطة السياسية/ كريمة الحفناوي، وأوضح التحقيق من خلال عنوانه أن "تأسيسية الدستور تخذل المرأة وتخيف الأقباط"، كما أوضح التحقيق من خلال المصادر آراء بعض القانونيين وغير القانونيين في ضرورة أن تطرح القوى السياسية خلافاتها جانباً لنبذ دستور التهميش الذي لا يعبر عن الثورة، وكانت مساحة التحقيق كبيرة وتتنوع فيه عناصر الإبراز الصحفية من حيث استخدام 3 صور من مصادر التحقيق، بالإضافة إلى عنوان فرعي.
- في عموده "حواء بالدنيا" أبدى الكاتب الصحفي/ محمد عبد القدوس تأييداً للقضية محل الدراسة، فتحت عنوان "المرأة والدستور"، كتب أن "حواء المصرية شاركت بقوة في ثورتنا المجيدة ولا تزال!.. ومع ذلك لم يتم تمثيلها في البرلمان بما يتناسب مع مكانتها ودورها

في الثورة، وخرجت من «المولد بلا حمص» بالتعبير العامي! وأضاف أن "هناك فرصة حقيقية حالياً لتصحيح هذا الخطأ الفادح وذلك بإشراكها في وضع دستور البلاد، والنص فيه علي حقوق واضحة للمرأة!.. وبصراحة أضع يدي علي قلبي لأنني أخشي من «الطناش» سواء على المطلب الأول أو الثاني!"

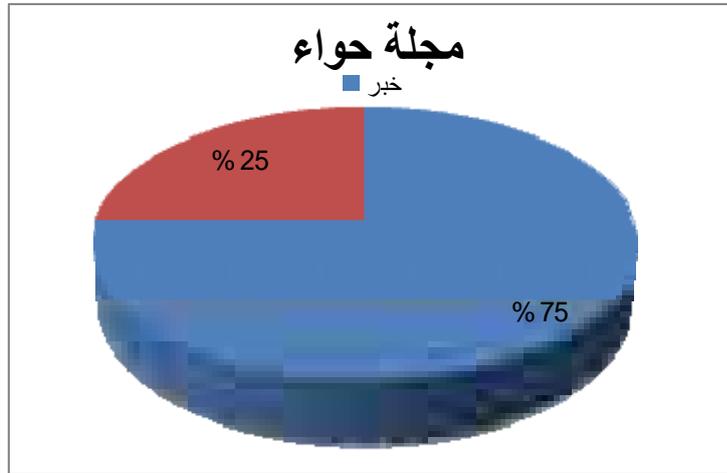
- أما المقال فكان بقلم عزة هيكل، وبعنوان "تاء التأنيث.. واللجنة التأسيسية للدستور" دعت الكاتبة الصحفية بوجوب تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% من مختلف القطاعات والمحافظات والمستويات أو الفئات الاجتماعية، وكانت الكاتبة مؤيدة للقضية، ولكن على الرغم من كبر مساحة المقال إلا أن الجزئية المخصصة للقضية -كالعادة- كانت صغيرة جداً "3 أسطر فقط" على الرغم من أن عنوان المقال "تاء التأنيث.. واللجنة التأسيسية للدستور" يوحي أن المقالة ستتناول بالكامل أو في جزء كبير منها القضية محل الدراسة.

- غلب التأييد للقضية محل الدراسة على المواد الصحفية التي تم نشرها عنها، ولم يتم تبني وجهة نظر محايدة لها سوى في الخبرين فقط.

❖ مجلة حواء

- نشرت مجلة حواء 4 مواد صحفية عن القضية محل الدراسة، في شكل 3 أخبار، وتحقيق واحد فقط.

التغطية الصحفية لمجلة حواء عن
"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



❖ وقد تم توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:

- 3 أخبار صحفية حول: تأكيد المجلس القومي للمرأة في أحد اجتماعاته بشهر مارس أهمية بحث تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور، وأشارت السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيسة المجلس- إلى ضرورة تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في لجنة الدستور.
- كما نشرت الجريدة خبر آخر عن إعلان الاتحاد النوعي لنساء مصر رفضه التام



للتشكيل الجديد للجنة التأسيسية للدستور، واعتباره أن النسبة التي تمثلها المرأة بها اعتداء صريح على حقوق المرأة، وتأكيد الاتحاد أن المرأة المصرية لن تقبل أن تحكم بدستور تضعه لجنة تأسيسية تمثل فيه 7% فقط من عضوية اللجنة، ثلاث منهن من

حزب الحرية والعدالة، وواحدة من حزب الوفد، وثلاثة من الشخصيات العامة.

- ونشرت أيضاً الجريدة خبر في شهر يونيو حول إصدار رابطة المرأة العربية بياناً تحت عنوان "حقوق انتزعتها ومطالب نسعى لتحقيقها"، والذي شدد على ضرورة تحقيق المناصفة في تشكيل اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور من النساء ذوات الكفاءات والخبرة بما يضمن تمثيلاً عادلاً للنساء في صياغة الدستور.



- كما نشرت تحقيقاً في ذات الشهر تحت عنوان "قومي المرأة: تجاهل النساء في التأسيسية مرفوض"، والذي كان حول تحقيق مؤتمر قام به المجلس القومي للمرأة لمناقشة أوضاع المرأة، وقد تم

من خلاله إبراز رأي رئيسة المجلس السفيرة/ ميرفت التلاوي وعدد من أعضاء المجلس في القضية محل الدراسة وقضايا أخرى متعلقة بالمرأة، وحول القضية أكدت "التلاوي"

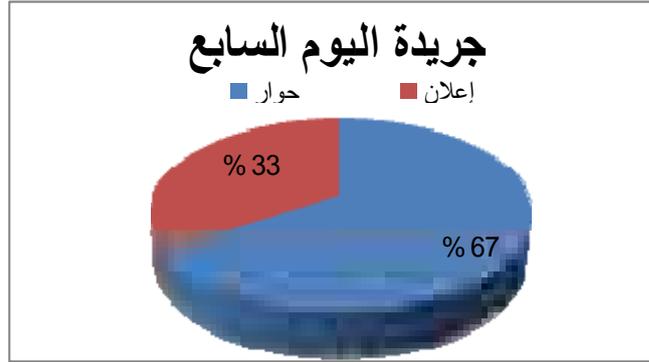
على أن وضع المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور غير مبشر، مشددة على اعتراض المجلس ورفضه لعدم تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة، كما حدث مع الجهات المختلفة الأخرى، كما قال حسن سند -عضو المجلس- أن تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور يدل على أن هذا المجتمع لا يعرف حق المرأة ولا يدرك قدرها، متسائلاً كيف يتم صياغة دستور يضم حقوق الأسرة والمرأة والمجتمع والرجل ثم لا يسمح لنصف هذا المجتمع تقريباً في المشاركة في صياغته الدستور. - كان أغلب المواد الصحفية المنشورة في شكل خبري محايد في تناول القضية.

❖ جريدة اليوم السابع

- جريدة اليوم السابع قامت بنشر 3 مواد صحفية عن القضية محل الدراسة، في شكل حوارين، وإعلان.

التغطية الصحفية لجريدة اليوم السابع حول

"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



وقد تم توزيع هذه الأشكال الصحفية كالتالي:

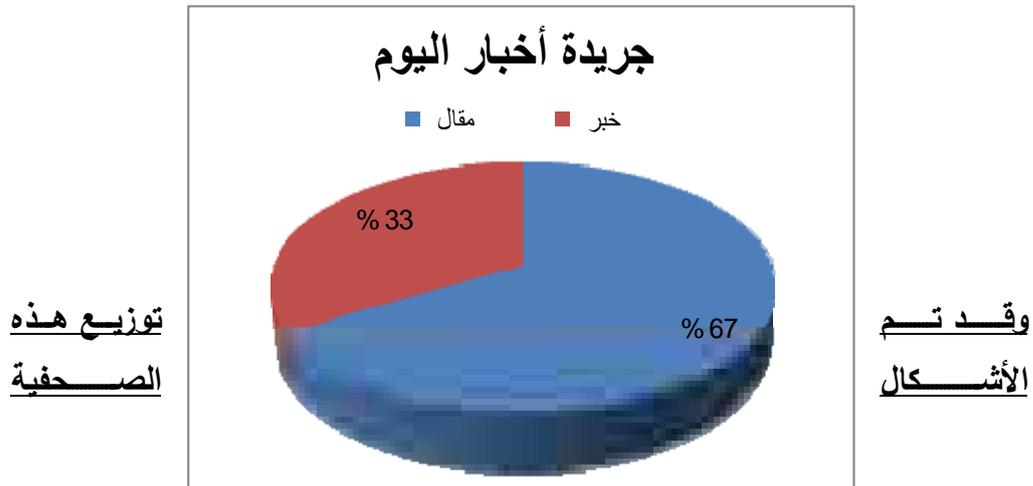
- حوارين، الأول مع الأستاذة/ نهاد أبو القمصان- الأمين العام السابق للمجلس القومي للمرأة، والذي تناول موضوعات عدة مرتبطة بالمجلس القومي للمرأة وأسباب استقالته من الأمانة العامة له، ولكن في أحد الأسئلة التي وثّجَت لها سُئلت عن تعليقها على موقف المجلس من نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية، وأجابت أن المجلس طالب مسبقاً بأن يكون تمثيل المرأة بنسبة 30% باللجنة، لكن نسبة تمثيلها جاءت بما يمثل اعتداءً صارخاً على الديمقراطية.

- أما الحوار الثاني فتم إجرائه مع السفيرة/ ميرفت التلاوي، وكان الحوار بالأساس عن بعض الآراء المتعلقة بتشكيل المجلس والهجوم عليه ومجهوداته المختلفة ، وعلى الرغم من مساحة الحوار الكبيرة إلا أنه كانت الجزئية الخاصة بهذا الموضوع صغيرة "تقريباً 3 أسطر".
- هنا نود أن نذكر ملاحظة وهي أنه كُتب في إجابة السؤال الموجه للتلاوي" عن رأيها في وضع المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور أنها تطلب تمثيل المرأة في اللجنة ولو حتى بنسبة 1% وهو ما طالب به المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومن خلال رصدنا وقراءتنا فنعتقد هنا بوجود خطأ ما وهو أن المجلس القومي للمرأة طالب بتمثيل المرأة بنسبة 30% على الأقل في اللجنة التأسيسية للدستور، كما طالب أن يتم تمثيل المجلس نفسه في اللجنة ولو بنسبة 1% مثلما طالب المجلس القومي لحقوق الإنسان بذلك ، لذا فكان هناك خطأ في صياغة الخبر.
- أما المادة الصحفية الثالثة فكانت في شكل إعلان مُهدى مساحته من اليوم السابع، تم فيه ذكر حرص المجلس القومي للمرأة على ضرورة وضع الإطار العام لوضع المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، بالإضافة إلى المطالبة بأن تضم لجنة الدستور بين أعضائها 30% من النساء على الأقل.
- كان التناول الصحفي للقضية بها محايداً.

❖ جريدة أخبار اليوم

- جريدة أخبار اليوم قامت هي الأخرى بثلاث مواد صحفية، في شكل خبر ومقالين.

التغطية الصحفية لجريدة أخبار اليوم عن
"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



كالتالي:

- خبر عن تصريحات كل من د.كمال الجنزوري والسفيرة /ميرفت التلاوي خلال اجتماع يرأسه الأول مع أعضاء المجلس القومي للمرأة، حيث أكد الدكتور/ كمال الجنزوري -رئيس الوزراء آنذاك- في أحد اجتماعات المجلس القومي للمرأة على ضرورة وجود المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة معقولة حتى تستطيع أن تتحدث عن نفسها، وأن يتضمن الدستور القادم مواد جديدة بشأن المرأة تضمن حقوقها، ومن جانبها أوضحت السفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيسة المجلس القومي للمرأة- أن المجلس تقدّم إلى الجهات الرسمية بطلب أن تحدد نسبة 30% من أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور للسيدات ، مؤكدة على أن هذه النسبة "متوازنة" وأنهم حين راجعوا جميع الدساتير العربية وجدوا أن جميع الجهات التشريعية لا تقل فيها نسبة تمثيل المرأة عن 30%.
- بالإضافة إلى مقالين للكاتبة الصحفية وفاء الغزالي تم نشرهما بتاريخيّ (2012/3/24) و(2012/5/12) ، الأول نددت فيه بوجود المرأة الرمزي وقالت أنها غير حاصلة على حقها في لجنة وضع الدستور وكأن الدستور فقط للرجال ، وفي الثاني قالت أن لا أحد يقبل أي محاولة لإلغاء أو تقليل مشاركة المرأة في إعداد الدستور تطبيقاً لمبادئ المواطنة والمساواة التي أقرها المجلس العسكري - الحاكم بهذا الوقت- في نصوص الإعلان الدستوري.. وأن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- جاءت نسبة التأييد للقضية محل الدراسة أعلى من نسبة الحيادية (1:2).

❖ جريدة الشروق

- قامت الشروق أيضاً بنشر 3 مواد صحفية فقط حول القضية، وكلها كانت في شكل أخبار صحفية بقلم علياء حامد.



التغطية الصحفية لجريدة الشروق عن
"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة
التأسيسية لوضع دستور مصر"

- وكان الخبر هو القالب الوحيد

الذي استخدمته الجريدة، حيث تم نشر خبرين بشهر مارس، الأول كان حول دعوة مركز كارتر أعضاء مجلس الشعب والشورى المنتخبين إلى التعامل مع التمثيل الضئيل جداً للمرأة في البرلمان، عن طريق ضمان أن تضم لجنة كتابة الدستور بين أعضائها 30% من النساء على الأقل خلال اختيار لجنة من 100 عضو لكتابة الدستور، أما الثاني فكان حول إعلان المجلس القومي للمرأة في بيان مشترك مع عدد من الجمعيات الأهلية رفضه لتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ومطالبتهم بحلها وإعادة تشكيلها على أسس سليمة عصرية تأخذ في الاعتبار جميع أطراف المجتمع، موضحين أن التشكيل الحالي لا يعكس المهمشين في المجتمع مثل المعاقين، وممثلين عن سينا، وغيرها من المناطق التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر، مؤكداً أن هذا التهميش ليس للمرأة فقط التي لم تتجاوز نسبتها أكثر من 6% في اللجنة التأسيسية، إنما كان التهميش يضم العديد من الفئات الأخرى.



- أما الخبر الأخير فتم نشره في شهر يونيو، وكان حول تصريحات السفيرة/ ميرفت التلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة- حول وضع المرأة في تشكيل الجمعية التأسيسية،

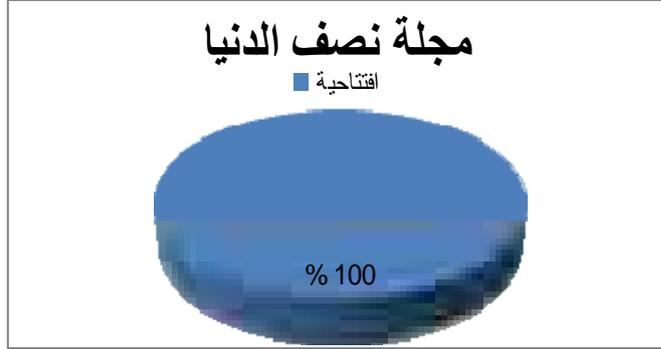
والذي وصفته بأنه "غير مُبشِّر"، مشددة على اعتراض المجلس ورفضه لعدم تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة مثلما حدث مع الجهات المختلفة الأخرى، وتساولها عن سبب هذا العداء للمرأة؟

- تم فيها تبني وجهة نظر محايدة للقضية محل الدراسة.

❖ مجلة نصف الدنيا

- تساوت مجلة نصف الدنيا مع مجلة صباح الخير في النشر عن القضية محل الدراسة فحلت كلتاهما في المرتبة الأخيرة، حيث قامتا بالنشر عن القضية مرة واحدة فقط، حيث ذكرت الكاتبة الصحفية / أمل فوزي -رئيس تحرير مجلة نصف الدنيا- في الافتتاحية القضية، وذلك تحت عنوان "عفريت السلطة".

التغطية الصحفية لمجلة نصف الدنيا عن
"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"



- حيث قالت أن ما حدث أثناء تشكيل اللجنة التأسيسية جعلها تعيد التفكير مرة أخرى في أن القرارات التي ترتب عليها التهميش مسبقاً كانت نتيجة قلة الخبرة السياسية لمجلس الثورة حيث وكأنه للأسف الشديد يتبع نفس الأسلوب والمنطق الذي تمت معاملة المرأة به في زمن الاستبداد ، وتساءلت ما هو السبب في الاكتفاء بست سيدات؟ وما هي دلالة رقم ستة؟ .. هل لتشابه حروفه مع اسم المرأة أم أنه جاء تيمناً بكون ست ستات أصبح اسماً وعنواناً لعدد من الأعمال الفنية الناجحة؟ أردفت أننا نحتاج إلى معرفة المسئول عن تحديد تلك النسبة الضئيلة والمخجلة للمرأة، ثم عادت لتتساءل كيف تناسى هذا المسئول عن أن المرأة تمثل نصف تعداد المجتمع وأنها تعول أكثر من 25% من أسرهم؟ وأنها تمثل النسبة الأكبر من قطاعات مختلفة مثل التعليم والصحة؟ وتابعت هل يا ترى يمكن الاكتفاء بهذا العدد الضئيل للتعبير عن طموحات المرأة في دستور الثورة؟. وأوضحت أنه رغم تقديرها للشخصيات التي تم اختيارها في اللجنة سواء كانت د.مارجريت عازر أم د. مني مكرم عبيد وكذلك أستاذة العلوم السياسية الرائعة د. نادية مصطفى ود. هدي غنية وهي صاحبة ثقافة وعلم وماريان ملاك أصغر نائبات البرلمان سناً وكذلك النائبة /سوزان سعد زغلول، ولكن بكل تأكيد تلك الأسماء وحدها لا تكفي لتمثل المرأة في اللجنة التي ستضع دليل المستقبل في مصر، خصوصاً أنه لا يوجد بين العضوات من لها علاقة مباشرة بالقانون عموماً والقانون الدستوري بشكل خاص، وأبدت تعجبها بشدة من السبب وراء تجاهل شخصيات مثل د. نهى الزيني- الحاصلة على الدكتوراه في القانون الدستوري في السوربون، والمستشارة /تهاني الجبالي، ود.منى ذو الفقار- المحامية المعروفة ومن الشخصيات العامة د. لطيفة سالم- المؤرخة الشهيرة ود. مني البرادعي -عميدة كلية الاقتصاد السابقة، والسفيرة /ميرفت التلاوي؟

-تبنّت الكاتبة الصحفية/ أمل فوزي وجهة نظر مؤيدة في المادة الصحفية الوحيدة التي تناولت القضية محل الدراسة بالنشر.

❖ مجلة صباح الخير

- كما قلنا مسبقاً كانت مجلة صباح الخير واحدة من أقل الصحف التي تناولت القضية محل الدراسة بالنشر، حيث نشرت خبراً واحداً يتعلق بها، وكان حول رفض المجلس القومي للمرأة وعدد من الجمعيات الأهلية تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، ومطالبتهم بحلها، حيث وصف المجلس نسبة مشاركة المرأة في اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور بالمهينة لمصر، وبأنها لا تناسب بلداً عظيماً كانت المرأة تاج حضارته، وربط بيان صدر عن المجلس بين النسبة الضئيلة للمرأة في اللجنة والتي لا تتعدى 6% من إجمالي المشاركين وبين نسب تمثيل المرأة في البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى، وما تدل عليه من قصد لتهميش دور المرأة.

التغطية الصحفية لمجلة صباح الخير عن

"نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر"

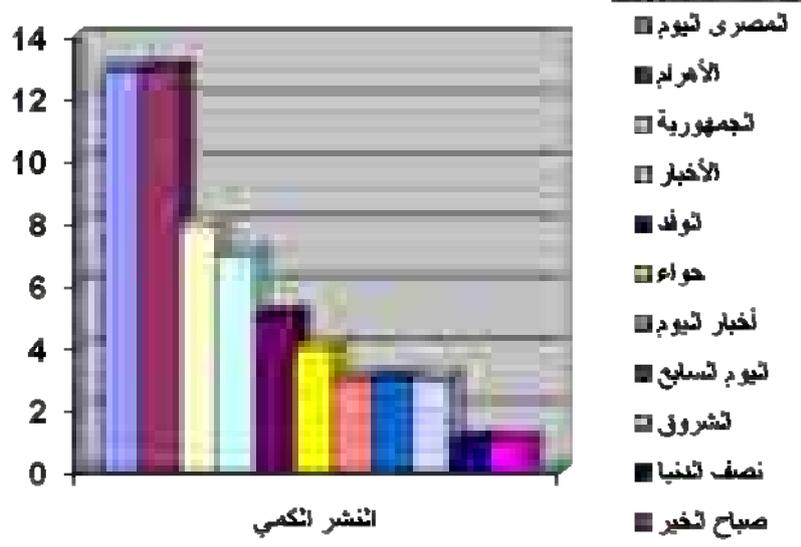


- كانت الصحفية/ عبير صلاح الدين محايدة في تناولها للقضية محل الدراسة، من خلال نشر "خبر" صغير المساحة يتعلق بها.

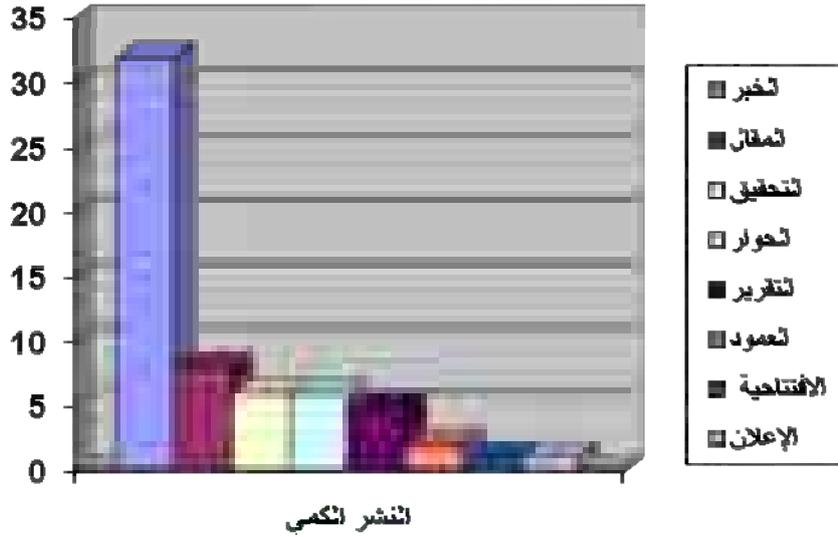
ثانياً: تحليل التغطية الصحفية لقضية " المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور .. ضيف شرف!":

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن كانت جريدتا المصري اليوم والأهرام هما الجريدتين اللتين احتلتا المرتبة الأولى في تغطية القضية كما، أما مجلتي "تصف الدنيا" و"صباح الخير" فقد تساوتا لتحلتا المرتبة الأخيرة من خلال النشر

عن القضية مرة واحدة فقط ، وكانت جريدة الأهرام هي الأولى في الاهتمام الكيفي بالقضية، واحتلت مجلة صباح الخير المرتبة الأدنى في الاهتمام الكيفي بالقضية محل الدراسة، أي أن مجلة صباح الخير كانت الأقل في الاهتمام كماً وكيفياً في تناول القضية محل الدراسة.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدتا "المصري اليوم" و"الأهرام" هما الجريدتين اللتين احتلتا المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وذلك بنسبة (21,03%)، تلتها جريدة الجمهورية بنسبة (13,11%)، ثم جريدة الأخبار بنسبة (11,45%)، ثم بعدها جريدة الوفد وذلك بنسبة (8,19%)، تلتها مجلة حواء بنسبة (6,6% تقريباً)، وتساوت كل من جريدة اليوم السابع وجريدة "أخبار اليوم" في النشر وهذا بنسبة (4,9% تقريباً) ، وأتت في المرتبة الأخيرة كل من مجلة "نصف الدنيا" ومجلة "صباح الخير" بنسبة (1,6%).



- ويوضح الرسم البياني السابق أن الخبر كان هو أكثر القوالب الفنية التي تم استخدامها لعرض هذه القضية، وذلك بنسبة 52.5% تقريباً مما يعكس قلة اهتمام من جانب الصحف محل الدراسة بتغطية القضية وجوانبها، ويأتي المقال في الترتيب الثاني بين القوالب الصحفية بنسبة 13% تقريباً، يليه التحقيق والحوار بنسبة 9.8% تقريباً، ثم التقرير بنسبة 8.2% تقريباً، ثم العمود بنسبة 3.3% تقريباً، في حين تساوت الشكلين الصحفيين الافتتاحية والإعلان بنشرها في الصحف محل الرصد بنسبة 1,6% تقريباً.

- ومن خلال رصدنا لتناول جريدة "المصري اليوم" للقضية تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع وصياغة دستور مصر وجدنا أن: أغلب المواد الصحفية غلب عليها الحياد في تناول، في حين كان هناك 4 مواد صحفية فقط تبني كاتبوها وجهة نظر مؤيدة للقضية، ولم يكن هناك كتاب صحفيون معارضون للقضية (ونقصد هنا بالتأييد للقضية محل الدراسة: هو أن نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور ضئيلة ولا تتناسب مع دورها ونسبتها في المجتمع، وأنها هُمشت وكان لزاماً زيادة نسبة تمثيلها، أما المعارضة فتعني رؤية أن نسبة التمثيل لا تهم). وكان هذا غريباً بعض الشيء خاصة في ظل كون أغلب المواد الصحفية حررتها صحفيات "سيدات"، ولكن قد يعود السبب في ذلك كون أغلب المواد الصحفية كانت في شكل أخبار، والتي تنتم في العادة بالحيادية في تناول.

- أما بالنسبة للمساحات التي خصصتها الجريدة لتناول الموضوع فكانت متوازنة نسبياً مقارنةً بغيرها من المساحات التي خصصتها بقية الصحف الأخرى محل الرصد، ولكن لا يعني ذلك أنها خصصت مساحات كبيرة، بل جاءت مساحات المواد الصحفية التي

- تناولت القضية محل الدراسة متوسطة في الغالب، وفي بعض المواد الصحفية تناول الكاتب/ة الصحفي/ة القضية بالحديث في سطور قليلة فقط.
- وجاءت أغلبية المواد الصحفية خالية من عناصر الإبراز الصحفي من صور، ورسوم، وعناوين فرعية ... إلخ.
- وكانت معظم المواد المنشورة في النصف الأول من صفحات الجريدة، فنشر أغلبها بصفحة 4 و2.
- وقد استشعرنا من خلال رصدنا لنشر جريدة "الأهرام" للقضية محل الدراسة وجود اهتمام كمي وكيفي بها، حيث أن أغلب المواد الصحفية المتعلقة بالقضية منشورة في



الصفحات الأولى من الجريدة، حيث جاءت أغلبها في صفحة 14 و13 ، ولكن كانت المساحة المخصصة لغالبية المواد صغيرة، إلا تلك المخصصة للتحقيقات ، وكانت

غالبية الصحفيات اللاتي تناولن القضية بالنشر محايدات في تناولهن للقضية، وكانت نسبة الحياد مقارنةً بالتأييد 5:8.

- كما لاحظنا أن "جريدة الجمهورية" كانت هي الأكثر اهتماماً من بين الصحف محل الدراسة بوضع المواد الصحفية المنشورة عن القضية في الصفحات الأولى منها.
- نظراً لغلبة الأخبار على الأشكال الصحفية التي تناولت بها الجريدة القضية محل الدراسة بالنشر، جاءت مساحات المواد الصحفية المنشورة صغيرة، وأغلبها جاء خالياً من أي عناصر إبراز صحفية "عدا مادتين صحفيتين فقط اشتملتا على صورة واحدة فقط بكل منهما"، كما اتسمت بالحياد في كافة المواد الصحفية المنشورة عن القضية، عدا المقال الذي تبنت فيه الكاتبة الصحفية/ ناهد المنشاوي وجهة نظر مؤيدة، ومقال أ.سهير أبو العلا التي تبنت وجهة نظر معارضة.

- ومن خلال التحليل والرصد لجريدة "الأخبار" والمواد التي نُشرت لاحظنا أن نسبة المواد الصحفية التي نشرت بدون عناصر إبراز كانت أكبر "57%" تقريباً، ولم يكن هناك سوى صورتين بالتقريين، والحوار كان مشتمل أيضاً على صورتين فقط كعنصر إبراز صحفي.
- كانت المساحات المخصصة للقضية محل الدراسة صغيرة، وخاصةً في الحوار وكذا في الأخبار الصحفية.
- وكان النشر مكثفاً في شهري مارس ويونيو.
- وكانت الصفحات المنشورة بها هذه المواد الصحفية تقع في الصفحات الأولى من الجريدة.
- كل المحررين تبنا وجهة نظر محايدة في تناولهم القضية بالنشر.
- ومن خلال رصدنا لتناول جريدة "الوفد" للقضية فقد لاحظنا أن النشر كان كثيفاً في شهر مارس ، حيث تم نشر 4 مواد صحفية من إجمالي عدد 6 مواد في هذا الشهر، ونُشرت المادة الوحيدة المتبقية بشهر يونيو.
- كان التحقيق هو المادة الصحفية الوحيدة المدعومة بعناصر إبراز.
- مساحة أغلب المواد الصحفية التي نشرتها الجريدة كانت صغيرة، فيما عدا التحقيق والمقال.
- غلب التأييد للقضية محل الدراسة على المواد الصحفية التي تم نشرها عنها، ولم يتم تبني وجهة نظر محايدة لها سوى في الخبرين فقط "والخبر كقالب صحفي يتميز بطبيعة الحال بالحيادية في طرحه".
- ولكن جاء نشر أغلب المواد في الصفحات الأخيرة من الجريدة.

وفي رصدنا لتناول مجلة "حواء" للقضية محل الدراسة فقد وجدنا أنه على الرغم من أن مجلة حواء تعد من المجلات النسائية المتخصصة ، إلا أنها لم تولِ القضية الاهتمام الكافي والمناسب لها ولأهميتها في تحديد مصير المصريات في الفترة القادمة، فكانت المساحات المخصصة لهذه



القضية صغيرة، وكان أغلبها في شكل خبري محايد، ولم يتم استخدام عناصر الإبراز سوى

في مادتين صحفيتين من أصل أربعة، في شكل صورتين بالتحقيق وبإحدى الأخبار المنشورة المتعلقة بالقضية.

- الغريب في الأمر أن قضية المرأة والدستور بشكل عام كانت مثار اهتمام المجلة، فقبل التشكيل الأول للجنة التأسيسية لوضع الدستور قامت المجلة بعدد من المتابعات المتميزة للموضوع، لعل أهمها الملف الذي خصصته لقضية المرأة ومطالبها في الدستور الذي تم نشره بتاريخ 2012/1/28 "قبل شهر تقريباً من التشكيل الأول للجنة"، والذي خصصت المجلة به 12 صفحة من العدد لثلاث تحقيقات وحوارين مع د. فوزية عبد الستار - أستاذة القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والمستشارة/ تهاني الجبالي - نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، كما قامت في يوم 2012/3/10 "أي قبل التشكيل الأول للجنة التأسيسية لوضع الدستور أيضاً" بنشر تحقيق مساحته 5 صفحات عن المرأة في الدستور القادم ، من هنا نتعجب من تراجع اهتمام المجلة بالقضية محل الدراسة (وهي نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور)، على الرغم من الزخم الذي شهدته سواء من سوء التشكيل الأول والثاني لها، أو ما شهدته من جهود تم بذلها من جانب المهتمين بالمرأة وقضاياها "كالمجلس القومي للمرأة وعدد من منظمات المجتمع المدني".

- وقد لاحظنا من خلال تحليلنا لتناول جريدة "اليوم السابع للقضية محل الدراسة أن الجريدة لم تول اهتماماً بالقضية، بل جاء تناول القضية بكافة الأشكال الصحفية سطحياً.. على هامش الحوار أو الإعلان، كما كان التناول محايداً، حتى في الحوارين التي أجرتهما الصحفية/هند مختار.

- كانت المساحات المخصصة للمواد الصحفية كبيرة بشكل عام، ولكن المدقق لها سيجد أن الجزئية المخصصة للحديث عن القضية محل الدراسة كانت في الغالب صغيرة جداً "بضعة أسطر فقط من مجموع المادة الصحفية كلها" ، وعلى سبيل المثال فقد نجد التحقيق أو الحوار الصحفي مخصص له مساحة كبيرة ولكن الجزء الذي يتعلق بالقضية محل الدراسة كان على مساحة صغيرة جداً من المادة الصحفية.

- استخدام اليوم السابع للإعلان كمادة صحفية كان أمراً جديداً وفريداً بالنسبة للمواد الصحفية المتعلقة بالقضية والتي تم نشرها في الجرائد والمجلات محل الدراسة، وكان الإخراج الصحفي للإعلان جذاباً.

- كانت أخبار اليوم من الصحف المُقْبَلَة في النشر عن القضية، حيث نشرت 3 مواد صحفية منها مقالتين للكاتبة الصحفية وفاء غزالي، وقد لاحظنا من نشر وتناول جريدة

- "أخبار اليوم" للقضية الآتي: كانت الكاتبة الصحفية/ وفاء الغزالي من المتابعين والمؤيدين للقضية إلى حد كبير، ولكن كان هناك تباعد بين وقت نشر المقالين.
- كانت المساحات المخصصة للنشر عن القضية صغيرة.
 - كانت كافة المواد الصحفية التي نشرتها أخبار اليوم عن القضية خالية من عناصر الإبراز الصحفي، كما كان إخراجها الصحفي عادياً.
 - كانت أغلب المواد الصحفية منشورة في الصفحات الأخيرة من الجزء الأول من الجريدة "الجريدة تتكون عادة من 16 صفحة، فكانت المواد الصحفية تُنشر بـ ص 9/8/7".
 - أما بالنسبة لجريدة "الشروق" فقد لاحظنا من خلال متابعتنا للتغطية الصحفية الخاصة بهذه الجريدة عن القضية أن هناك عدم اهتمام بالقضية، فقد تم النشر بشكل قليل عنها، وعلى فترات متباعدة، وكانت المساحات المخصصة للمواد الصحفية المتعلقة بالقضية صغيرة، وتم تبني وجهة نظر محايدة للقضية محل الدراسة.
 - وكان الخبر الأخير هو الوحيد الذي تم استخدام عنصر إبراز وحيد به، عبارة عن صورة شخصية صغيرة وغير ملونة للسفيرة/ ميرفت التلاوي.
 - وكانت جريدة الشروق هي الأقل تنوعاً في استخدام أشكال صحفية مختلفة للمواد التي تناولتها بالنشر، حيث اقتصر على الشكل الخبري فقط في تناول القضية.
 - كما قلنا مسبقاً نشرت مجلة "تصف الدنيا مادة صحفية واحدة فقط عن القضية محل الدراسة كانت عبارة عن افتتاحية لاحظنا فيها التالي: كانت الافتتاحية مدعمة برسم لبعض السيدات اللاتي رشحتهن الكاتبة الصحفية للمشاركة في عضوية اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ومنهن السيدات: ميرفت التلاوي وتهاني الجبالي ونهى الزيني كما هو موضح تالياً:



- كانت مساحة الافتتاحية كبيرة "صفحتين/ 5 عمود"، وتحدثت الكاتبة في 3 أعمدة منهم عن القضية محل الدراسة.
- تبنت الكاتبة الصحفية/ أمل فوزي وجهة نظر مؤيدة لضرورة أن تكون نسبة المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور أعلى بكثير من نسبة الـ 6% التي أقرها ما أسمته بـ"مجلس الثورة".
- مجلة "نصف الدنيا" هي الصحيفة الوحيدة التي استخدمت الرسم كعنصر إبراز صحفي من ضمن الصحف التي قمنا بتحليل تغطيتها الصحفية للقضية محل الدراسة.
- ومن خلال رصدنا لما قامت مجلة "صباح الخير" بنشره لاحظنا أن مساحة الخبر الوحيد الذي قامت بنشره ويتعلق بالقضية كانت صغيرة.
- وقد تبنت الصحفية/ عبير صلاح الدين وجهة نظر محايدة للقضية، حيث اكتفت بعرض رفض المجلس وبعض الجهات الأخرى لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور.
- عنصر الإبراز الصحفي الوحيد الذي أستخدم بالخبر هو صورة شخصية غير ملونة متوسطة المساحة للسفيرة/ ميرفت التلاوي -رئيس المجلس القومي للمرأة.
- قضية "الجمعية التأسيسية لوضع دستور مصر" بوجه عام حظيت باهتمام كبير من جانب مختلف الصحف القومية والخاصة -وخاصةً تلك محل الرصد-، مما عكس اهتماماً سياسياً بها، ولكن على الجانب الآخر فإن قضية "نسبة تمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية للدستور" بشكل خاص لم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب الصحف والمجلات محل الرصد، وهو ما يعكس وجود إستراتيجية إعلامية في هذا الإطار للتركيز على القضية بشكل عام وباهتمام سياسي بالدرجة الأولى وليس باهتمام نسوي أو مجتمعي، وهو ما يدل في تقديرنا على تقليدية التناول للقضايا التي تمس المرأة وترتبط بشكل حيوي بقضية سياسية متعلقة بها.



- كما وجدنا من خلال الرصد أن هناك فارق فيما بين النشر عن وضع المرأة المصرية في الدستور ومطالبها منه، وما بين النشر عن نسبة تمثيل المرأة المصرية في الجمعية

التأسيسية لوضع الدستور؛ بحيث اهتمت الصحف محل الرصد -وخاصةً النسائية منها وعلى رأسها مجلة حواء- برصد مطالب المرأة بالحفاظ على المكتسبات التي حققتها في مجال قوانين الأحوال الشخصية وغيرها، في حين تراجع هذا الاهتمام بشكل ملحوظ في تناول قضية التمثيل العادل للمرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور على الرغم من أهميتها للحفاظ على هذه المكتسبات وتحقيق غيرها من المكتسبات والحقوق المستحقة للنساء المصريات .

- وهكذا أفردت كثير من الجرائد والمجلات محل الدراسة مساحات وتحقيقات أجراها صحفيوها بشأن مطالب النساء في الدستور القادم بشكل عام، ولكن بالنسبة لقضية ضعف تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور فكان الاهتمام بها أقل كثيراً والمساحات المخصصة لها صغيرة إلى حد كبير، وبلا عناصر إبراز صحفية.

- نسبة كبيرة من المعالجات الصحفية التي تناولت القضية في فترة التحليل (54,2%) "أي أكثر من نصفها" لم تستخدم عناصر الإبراز الصحفي -من صور فوتوغرافية وعناوين فرعية ورسوم... إلخ-؛ وهو ما يسهم بشكل أو بآخر في إضعاف اهتمام القراء بهذه القضية، وربما لا تلفت اهتمام غير المتهمين بها أصلاً، وبهذا تكون المعالجات الإعلامية منقوصة.

- تبنت الصحف محل الرصد الحيادية في نسبة كبيرة من المواد الصحفية التي نشرتها عن القضية بنسبة (75,4% تقريباً)، في حين كانت هناك نسبة أقل بكثير مؤيدة (23% تقريباً)، ولم يكن هناك معارضين لها سوى مادة واحدة بنسبة (1,6% تقريباً) ، وكان محررو جريدة "الأهرام" هم الأكثر تأييداً للقضية، في حين كان محررو المصري اليوم الأكثر حيادية في تناول القضية محل الدراسة.

- الملاحظ بشكل أدهشنا حقيقةً هو عدم تناول الصحف المتخصصة للمرأة لهذه القضية وأبعادها بالشكل المتوقع والكافي على الرغم من أهميتها، فمجلة حواء تناولته 4 مرات فقط، في حين وجدنا تغطية مجلة نصف الدنيا للقضية غير كافي هي الأخرى، بحيث تناولت الحديث عن نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع دستور مصر مرة واحدة فقط من ضمن 61 مرة تم النشر عنه، وفي جزء من افتتاحية رئيسة التحرير وهو الأمر الذي لا يبرره أسبوعية دوريتها. كما لم تخصص لها المساحات الملائمة والكافية للنشر، بل وجاءت توجهات محرريها حيادية في كافة المواد الصحفية التي قامت بنشرها عن القضية.

- **الاعتماد على المصادر كان قليلاً نظراً لأن أغلب تناول الصحفي للقضية كان في شكل أخبار، وكان أغلبها "المصادر" من النساء من الناشطات الحقوقيات وعضوات المجلس القومي للمرأة والعاملات في المجتمع المدني، وتتنوع المصادر في التحقيقات الصحفية ليشمل ثلثها تقريباً مصادر متنوعة من الرجال والنساء. وبعض التحقيقات اعتمدت على مصادر من النساء فقط؛ وقد يكون هذا أمراً غير إيجابي لوجوب وجود توازن في الطرح ولكن كون هؤلاء السيدات من السيدات المتميزات بمختلف المجالات كان يحدث هذا التوازن.**

- **تميز النشر في شهر مارس 2012 بالكثافة، حيث بدأت الصحف محل الدراسة بالنشر عن قضية نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور بعد التشكيل الأول لها ومطالبات مركز كارتر الأمريكي للسلام بزيادة هذه النسبة لـ 30% على الأقل ، كما تميز أيضاً النشر في شهر يونيو 2012 بالكثافة نظراً لإعادة تشكيل الجمعية مرة أخرى ولكن بدون حل لمساوئ التشكيل الأول ، في حين قلت كثافة النشر في شهري أبريل ومايو، وكانت المصري اليوم هي الأولى التي نشرت عن هذه القضية ونوهت لها من خلال تقرير عن القضية في شهر أكتوبر 2011، ثم توقف النشر بعدها تماماً في الشهور التالية حتى حل شهر مارس 2012 ، مما يعكس عدم استمرارية ودورية النشر عن القضية.**

- **بعض المواد الصحفية التي نُشرت لم يتم تحري الدقة فيها أو في صياغتها، فمثلاً في أحد الأخبار التي نُشرت في جريدة الأهرام بتاريخ 2012/6/7 بصفحة 14 تحت عنوان "هن: مطالبنا للرئيس حقوق لا وعود" ثم نشر صورة للسفيرة/ لميرفت التلاوي مرفقة بالخبر على الرغم من أن السفيرة/ميرفت التلاوي لم تكن من ضمن المصادر ولم يتم ذكرها في الخبر ولا حتى التطرق في الحديث للمجلس القومي للمرأة أو تبيان ما علاقة السفيرة بالمحتوى.**

- **أيضاً بأحد الحوارات التي جرتها جريدة اليوم السابع مع السفيرة/ميرفت التلاوي بتاريخ 2012/5/15 بصفحة 8 وجدنا أنه عند سؤالها عن رأيها في وضع المرأة في تأسيسية الدستور كانت إجابتها وفق الجريدة أنها "تطالب بتمثيل المرأة بنسبة 1% على الأقل في اللجنة التأسيسية للدستور مثلما طالبت جهات أخرى" ومن خلال متابعتنا ورصدنا فإن ما كانت تردده "التلاوي" هو "مطالبة المجلس بتمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة لا تقل عن 30% وأن يتم تمثيل المجلس القومي للمرأة بنسبة 1% باللجنة مثلما**

طالب بذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان"، كذلك في مقال للكاتبة الصحفية/ ناهد المنشاوي المنشور بجريدة الجمهورية بتاريخ 2012/6/14، ذُكر أن السفيرة/ ميرفت التلاوي قالت أن وضع المرأة في الجمعية التأسيسية غير مبشر، وأنا نريد مقاعد "محدودة" للمرأة، والصواب أن "التلاوي" قالت أننا نريد مقاعد "محددة" للمرأة كباقي الجهات ، وهذه الأخطاء تعكس عدم الاهتمام بتحزيّ الدقة من جانب المسؤولين عن إخراجها للنور ليقرأها القراء.

في إطار الحملات الإعلامية التي تتبناها جمعية نهوض وتنمية المرأة والمتعلقة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" فإن الجمعية قامت بالكثير من الجهود التي تتعلق بوضع المرأة في الدستور القادم لمصر، للتأكيد على ضرورة أن يكفل الدستور حقها في العديد من المجالات وأن ينص على ذلك صراحة، وفيما يلي الجهود التي قامت بها الجمعية لتبنى هذه القضية، وهي:

أولاً: قامت الجمعية بتنظيم مائدة مستديرة في أغسطس 2012 حول المرأة والدستور، وهدفت المائدة المستديرة إلى:

- عرض ما تريده المرأة من دستور مصر القادم.
- عرض جهود جمعية نهوض وتنمية المرأة بخصوص دستور مصر القادم.
- عرض نماذج من دساتير الدول العربية الأخرى.
- التأكيد على أهمية دور المرأة في كافة جوانب الحياة.

وتحدث في هذه المائدة مجموعة من المتخصصين في قضايا المرأة والناشطات في هذا المجال، وقمنا من خلال المائدة بعرض جهود الجمعية الخاصة بوضع المرأة في الدستور القادم حيث قامت الجمعية بإنشاء موقع "دستور مصر"، والذي قامت الجمعية بتدشينه بالتعاون مع 186 جمعية تنمية مجتمع، وهذا الموقع يضم كافة الدساتير المصرية السابقة بدايةً من دستور سنة 1923 وحتى دستور سنة 1971، إلى جانب الإعلان الدستوري لعام 2011، كما أنه يتيح أيضاً إمكانية أن يقوم زواره بإبداء آرائهم تجاه بنود هذه الدساتير وما يرون ضرورة حذفه أو إضافته على الدستور الجديد واختيار البنود الأفضل من وجهة نظرهم، وبعد أسبوع تقريباً من بداية تدشين الموقع ترك زوار الموقع 30 ألف تعليق.

قامت الجمعية بإجراء دراسة رصدت من خلالها وضع المرأة في العديد من الدساتير حول العالم -ويشكل خاص في الدول الإسلامية- ، إلى جانب رصد وضعها في الدساتير المصرية السابقة، والهدف من هذا الرصد هو تجنب السلبيات في الدساتير السابقة والرد على أي أصوات تزعم بعدم شرعية المواد التي تحفظ حقوق المرأة .

ومن أهم نتائج الرصد الذي قام به فريق عمل الجمعية من خلال تجميع آراء زائري موقع دستور مصر وتحليلها ومن خلال رصد وضع المرأة في دساتير مصر السابقة ما يلي:

- أكد معظم الفقهاء الدستوريين على أن من أفضل الدساتير المصرية على مر التاريخ هو دستور 1954 والذي نقترح أن يشمل دستور مصر الجديد على مواد مع التعديلات المناسبة والتي تتماشى مع روح ومتطلبات العصر الحالي.

- ومن جانب آخر أكد معظم الفقهاء على أن دستور 1971 هو أقل دساتير العالم اهتماماً بالمرأة فهو كان مغفلاً لحقوق المرأة بالكامل.

- إن التركيز على المرأة في الدستور في بعض المواد يضمن لنا عدم إصدار قوانين تهدر حقوق المرأة أو تقلل منها ، كما يضمن عدم إلغاء قوانين استمدت من حق أصيل للمرأة وخاصة أنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وخرجت المائدة المستديرة بعدد من التوصيات التي توضح أهم البنود التي يجب أن تتوافر في الدستور الجديد لضمان حقوق المرأة التي كفلتها لها جميع الأديان السماوية وموثيق حقوق الإنسان ، تنقسم كالاتي:

- بنود يجب استمرارها. - بنود يجب إضافتها. - بنود يجب إلغاؤها.

ثانياً: قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإصدار بيان في سبتمبر 2012 حول المرأة والدستور رصدت من خلاله وضع المرأة في الدساتير السابقة لمصر ومقارنتها بدساتير الدول العربية الإسلامية الأخرى، كما ضم البيان أهم البنود التي يجب أن يضمها الدستور القادم والمتعلقة بالمرأة وأهم البنود التي يجب تعديلها وأهم البنود التي يجب إلغاؤها.

ثالثاً: قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإصدار بيان في نوفمبر 2012 حول مسودة الدستور القادم وتحفظت فيه على بعض المواد التي يضمها الدستور من خلال تحليل المصطلحات القانونية التي تم ذكرها في هذه المواد وشرح المعنى القانوني لهذه المواد، ومن المواد التي قامت الجمعية بضمها في البيان هي المواد المتعلقة بالمجتمع والتعليم والمواد الخاصة بدور الأزهر ومرجعية الدولة، والمواد الخاصة بحقوق الإنسان، والمواد المتعلقة بصلاحيات رئيسة الجمهورية، والمواد المتعلقة بدور المرأة، والمواد الخاصة بحرية الإعلام.

رابعاً: نظمت جمعية نهوض وتنمية المرأة ورشني عمل للإعلاميين والإعلاميات بعنوان "وداعاً دستور مصر" في ديسمبر 2012 وتحديث بالورش مجموعة من فقهاء القانون والسياسيين لشرح وتوضيح مواد دستور مصر ومعرفة ما به من نقاط قوة وضعف وذلك حتى يعرف الجميع طبيعة الدستور الذي سوف نقوم بالتصويت عليه في تلك الفترة، فيكون قرار بناء على فهم وليس تلقيناً من أحد، وألقت الورش الضوء على المواد التي فيها إساءة للمرأة فالدستور لم يذكر المرأة أياً من موادها إلا في مادة واحدة وهي المادة العاشرة وقد أوضحت المائدة المستديرة السلبيات التي توجد في هذه المادة، إلى جانب إلقاء الضوء على المادتين رقم 33 و73 والتي فيهما سلبيات للمرأة.

الفصل السابع

أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة

عاشت مصر سنوات طويلة في حكم إستبدادي لم تتعم فيه خلال هذه السنوات بمجلس شعب منتخب بالإرادة الحرة الحقيقية للمصريين، حيث كانت السمة الأساسية في إنتخابات مجلس الشعب في العصر السابق هو التزوير مما جعل المصريين يعزفون عن المشاركة بأصواتهم لعلمهم بأن النتائج محسومة، ولكن بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، اصطف الشعب المصري في الطوابير الإنتخابية وهي طوابير امتدت لساعات طويلة لأنهم ولأول مرة من عشرات السنوات علموا أن صوتهم سيكون له قيمة وسيختار من بيني هذه البلاد خاصة أن مجلس الشعب هو السلطة التشريعية للبلاد وهو المسئول عن سن القوانين ووضع السياسات العامة للدولة وكذلك الخطط الرئيسية للتنمية في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى الموازنة العامة للدولة كما يقوم المجلس بدور رقابي على جميع أعمال الأجهزة التنفيذية بالدولة.

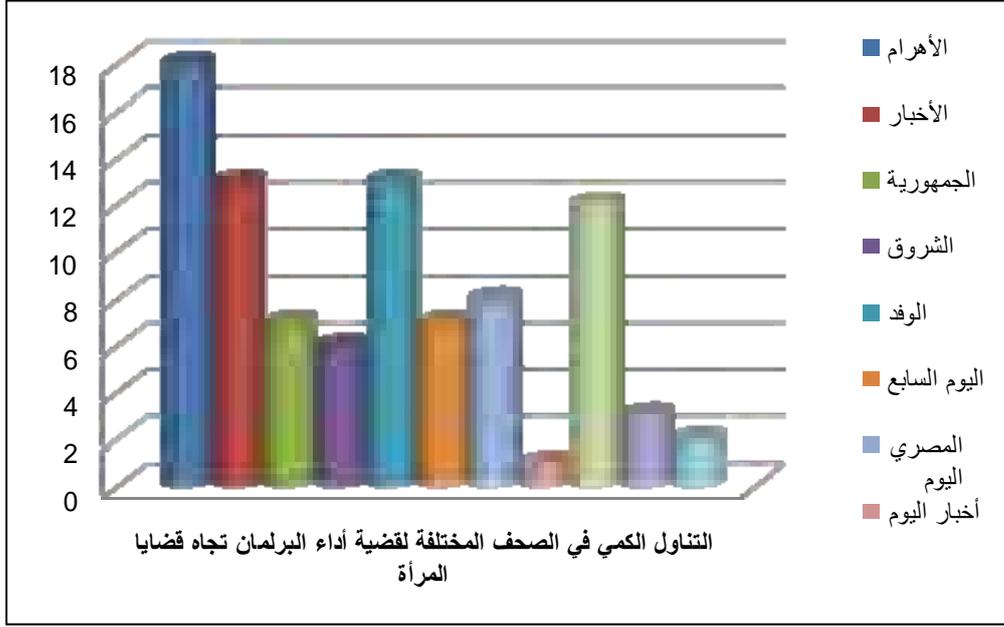
واعتقد الشعب المصري أن أول مجلس شعب منتخب بإرادة حرة من المصريين سيعمل جاهداً على سن القوانين التي تحقق مطالب الثورة المصرية من الحرية والعدالة الإجتماعية وتوفير السلع التموينية وعلى رأسها العيش، ولكن للأسف جاء برلمان ما بعد الثورة مخيباً لآمال المصريين فهو لم يكن معبراً عن الشعب المصري بجميع طوائفه سواء كان مسلمين ومسيحيين أو رجالاً ونساءً، فبدلاً من أن ينشغل البرلمان بتوفير فرص عمل ومراقبة أداء الحكومة وحل مشاكل الأقليات في مصر، أو العمل على تشريع القوانين التي تيسر الأستثمار في الدولة، انشغل البرلمان بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة وطالب بإلغائها بحجة أنها ظهرت في عصر مبارك، فوجدنا البرلمان يناقش قضية إباحة الختان وخفض سن زواج الفتيات، والخلع والرؤية والحضانة ومضاجعة الوداع بدلاً من أن يناقش موازنة الدولة وكيفية تنمية الإقتصاد وإيجاد حلول حقيقية لإعادة بناء مصر بعد الثورة.

وهذا الأداء جعلنا منشغلين برصد التناول الصحفي لأداء البرلمان المصري المنحل حول قضايا المرأة، لنعرف إلى أي مدى كانت الصحف والمجلات محل الدراسة مواكبة لما يخرج من مجلس الشعب من إقتراحات وتصريحات حول المرأة المصرية.

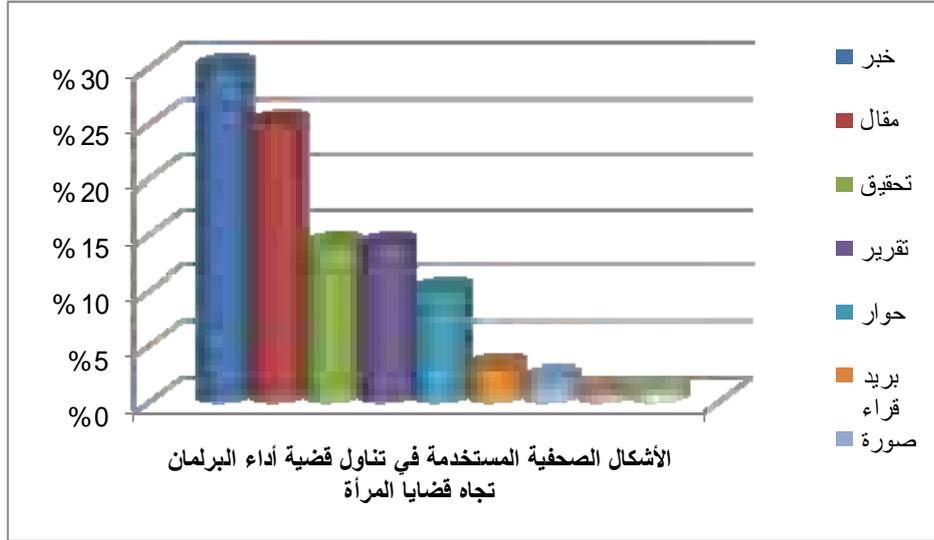
أولاً أهم نتائج تحليل قضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" في الصحف والمجلات المختلفة:

- كافة الصحف والمجلات محل الرصد أهتمت بنشر مواد صحفية عن أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث أن مجموع ما نُشر في كافة الصحف والمجلات محل الدراسة في فترة الرصد 91 مادة صحفية.

- لاحظنا من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الدراسة، أن جريدة الأهرام هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وكيفاً، أما جريدة "أخبار اليوم" فاحتلت المرتبة الأخيرة من خلال نشر مادة واحدة فقط عن القضية.



- كما هو موضح بالشكل السابق كانت جريدة الأهرام هي الجريدة التي احتلت المرتبة الأولى في تغطية القضية كماً وكيفاً وذلك بنسبة (20%)، تلتها جريدة الأخبار بنسبة (14.5%)، ثم جريدة الوفد بنسبة (14.5%)، ثم بعدها مجلة حواء وذلك بنسبة (13%)، ثم جريدة المصري اليوم بنسبة (9%)، ثم جريدة اليوم السابع وتساوت معها جريدة الجمهورية بنسبة (8%) لكل منهما، تلتها جريدة الشروق بنسبة (6.5%)، ثم مجلة نصف الدنيا بنسبة (3.5%)، ثم مجلة صباح الخير بنسبة (2%)، يليها جريدة أخبار اليوم حيث جاءت في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة (1%).

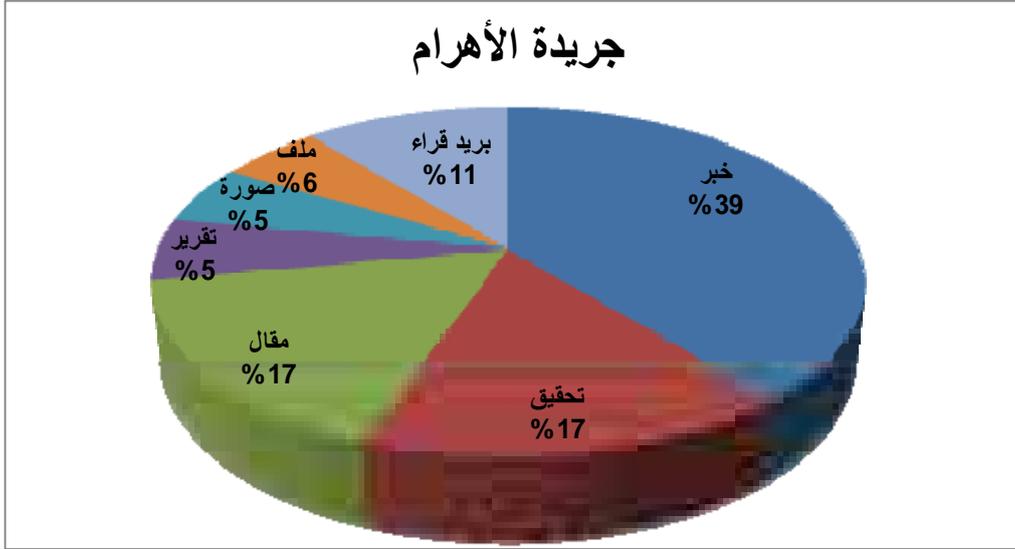


- ويوضح الرسم البياني السابق تنوع القوالب والفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف في تناول قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث استخدمت الصحف 9 أشكال صحفية مختلفة ، جاء الخبر في المرتبة الأولى من حيث الاستخدام وذلك بنسبة 30%، ثم المقال وذلك بنسبة 25%، وتساوى كل من التقرير والتحقيق في الاستخدام وذلك بنسبة 14% لكل منهما، تلاهم الحوار بنسبة 10%، وبريد القراء بنسبة 3%، والصورة بنسبة 2%، بينما يأتي في المرتبة الأخيرة الملف وقالوا بنسبة 1% لكل منهما.

ثانياً: تناول الصحفي لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة:

❖ جريدة الأهرام:

- تأتي جريدة الأهرام في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 19 مادة صحفية عن القضية، ولم تكفي جريدة الأهرام بالاهتمام الكمي في تناول فقط بل اهتمت بتنوع القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة القضية حيث استخدمت 7 قوالب صحفية مختلفة.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأهرام:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأهرام في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 7 أخبار، و3 مقالات، و 3 تحقيقات، و 2 بريد القراء، وتقرير، وصورة وملف.
- جاء الخبر في المرتبة الأولى، حيث نشرت الأهرام 8 أخبار عن قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة، وتناول الخبر الأول موافقة مجلس الشعب على مشروع قانون التأمين الصحي للمرأة المعيلة، ونشر هذا الخبر بتاريخ 2012/5/9، كما نشرت الأهرام خبر ثاني عن نفس القضية بتاريخ 2012/5/15، وكلاهما خبران صغيران.
- ونشرت الأهرام أيضاً بتاريخ 2012/5/27 خبر عن موافقة مجلس الشعب بشكل نهائي على قانون إدراج المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي، وتناول هذا الخبر تفاصيل هذه الجلسة بنوع من التفصيل حتى يشرح للقارئ ما يتضمنه القانون، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير وصورة ملونة لجلسة مجلس الشعب.
- أما الخبر الرابع فكان حول تنظيم مائدة حوار بعنوان "ارفعوا أيديكم عن الخلع"، والذي نظمه مؤسسة قضايا المرأة المصرية، وناقشت هذه الندوة الجدل الدائر في

مجلس الشعب حول إلغاء قانون الخلع وهو ما يرفضونه تماماً، ولكن لم تهتم الأهرام بهذا الخبر حيث نشرته على مساحة صغيرة وفي صفحة متأخرة (الصفحة 26).

- والخبر الخامس تناول إدانة الحزب المصري الديمقراطي للمطالبة بتعديلات قوانين الأحوال الشخصية، والخبر السادس تناول مناقشة مجلس الشعب لتعديل قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة ومنها قانون الخلع، ولكن لاحظنا في هذا الخبر أنه تناول تشريعات الأحوال الشخصية بوجه عام ولكن العنوان تناول قانون واحد حيث كان عنوان هذا الخبر "الجدل حول الخلع يعود إلى البرلمان"، وهذا يعكس عدم دقة الأهرام في اختيار العناوين الملائمة للموضوعات المنشورة بها.

- أما الخبر الأخير فكان حول إشادة المجلس القومي للمرأة برفض مجلس الشعب لإلغاء قانون الخلع، والشئ المشترك بين معظم الأخبار المنشورة في جريدة الأهرام حول هذه القضية أنهم تم نشرهم على مساحة صغيرة وبدون عوامل إبراز سوى العنوان، وهو ما يعكس عدم اهتمام الأهرام بالقضية وعدم تحليلها بالشكل الكافي بل اكتفت برصدها من خلال أخبار صغيرة.

- أما **المقال الأول** الذي نشرته الأهرام "قاتنات حمزاوي" لهبه عبد العزيز، تناولت الكاتبة فوز حمزاوي بمقعد مجلس الشعب متفوقاً على مرشح حزب الحرية والعدالة ومدى سعادتها بفوزه والتعليقات الساخرة التي خرجت على الفيس بوك عقب فوز حمزاوي، وعبرت الكاتبة عن سعادتها لوجود كافة الطوائف تحت قبة البرلمان مما يضمن لمصر أن تظل وسطية، ونشر المقال على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير وحوله برواز أحمر ولكن عنوان المقال يوحي بأن الموضوع يخص المرأة ولكن في الحقيقة الموضوع لم يذكر شئ متعلق بالمرأة، كما نشر في صفحة متقدمة وهي الصفحة الثامنة.

- أما **المقال الثاني** فجاء تحت عنوان "المرأة...في برلمان الثورة"، للكاتبة/ هدى المهدي، وتناولت الكاتبة في مقالها التراجع الذي تعاني منه المرأة بعد قيام ثورة 25 يناير وتناولت غياب المرأة شبه التام عن برلمان الثورة فالنساء اللواتي فزن بمقاعد مجلس الشعب عددهن قليل للغاية وغير مؤثرين، على الرغم من أن الكتلة التصويتية الأكبر كانت من النساء، ونادت الكاتبة في المقال بتمثيل أكبر للمرأة في

البرلمان لأن هذا من شأنه أن يساعد البرلمان على سن القوانين الصائبة التي تساعد على خفض مستوى الفساد في الدولة، ونشر هذا المقال على مساحة كبيرة.

- والمقال الثالث كان بعنوان "حديث الصباح" بقلم الكاتبة/ منى رجب، وهو مقال صغير الجزء الأول منه تحدثت فيه الكاتبة عن أطفال الشوارع، أما الجزء الثاني فكان عن "المرأة ضد المرأة" وقالت الكاتبة أنها تذكرت هذه الجملة عندما شاهدت عضوات مجلس الشعب واللواتي لم يدعمن المرأة بأي شيء.

- جاء التحقيق الأول في جريدة الأهرام بعنوان "مطلوب دستور ب (تاء التأنيث)"، واعتمدت الأهرام في هذا التحقيق على عدد من المصادر ومنهم: د.عزة كامل -



منسقة برلمان
النساء ومديرة
مركز وسائل
الاتصال
الملائمة من أجل
التنمية (أكت)،
و د.عصام

العدي - مدير مشروع "مبادرات مجتمعية لحياة أفضل" بهيئة إنفاذ الطفولة وأحد الداعمين لفكرة برلمان النساء، و د.محمد الكومي - أستاذ اللغة والمناهج وطرق التدريس بجامعة المدينة المنورة وعضو مساند لبرلمان النساء، وأ. محمد وائل - مدير مشروعات بمركز وسائل الاتصال من أجل التنمية (أكت) وعضو برلمان النساء، وتناول هذا التحقيق فكرة برلمان النساء وهي فكرة تم طرحها عقب رفض أعضاء البرلمان انضمام نائبتين برلمانيتين للجنة تقصي الحقائق في قضية قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير، وهو برلمان موازي لبرلمان الواقع ولكن غالبيته من النساء، ونشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة ومعه عنوان كبير وأربعة صور شخصية لمصادر التحقيق.

- أما التحقيق الثاني فكان بعنوان "حل شرعي وقانوني للخلافات الزوجية: علماء الأزهر: قانون الخلع..مطابق للشريعة الإسلامية" وانتقد هذا التحقيق مطالبة أحد نواب البرلمان بإلغاء قانون الخلع بدعوى أنه غير شرعي، واعتمدت الأهرام في هذا التحقيق على العديد من المصادر المتخصصة في الدين ومنها: د.أحمد عمر هاشم

- عضو مجمع البحوث الإسلامية، د.سعد الدين الهلالي - أستاذ الفقه بجامعة الأزهر، د.عبد المعطي بيومي - عضو مجمع البحوث الإسلامية، د. حامد أبو طالب عميد كلية الشريعة والقانون السابق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وجاءت كافة آراء المصادر ضد إلغاء قانون الخلع.

- والتحقيق الثالث هو "خطر يهدد بناتنا، زواج بنت 12 يعيدنا إلى زمن القاصرات"، وتناول التحقيق مطالبة أحد نواب البرلمان بخفض سن زواج الفتيات واعتمد التحقيق

على عدد من المصادر منهم:
النايبة/ مارجريت عازر - عضو مجلس الشعب، د.عزة كامل - الناشطة السياسية ورئيسة مجلس إدارة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)، والمستشار/ سامح عبد الحكم - المستشار



بمحكمة الأسرة، ود.عزة العشماوى - رئيس وحدة الاتجار بالبشر بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، د.أمنه نصير - أستاذة الشريعة الإسلامية، أ.سهام على - المحامية والمدير التنفيذي لبرامج المرأة بمؤسسة قضايا المرأة، وجاءت آراء كافة المصادر رافضة لمقترح مشروع خفض سن الزواج شكلاً ومضموناً، وهو تحقيق جيد حيث نشرته الأهرام على مساحة كبيرة واتخذت موقف الرفض من هذا القانون بداية من العنوان كما اعتمدت على مصادر متخصصة في مجالات مختلفة وجميعهم كانوا رافضين لهذا القانون.

- أما الموضوعات التي نشرت في **بريد القراء** فكان الأول بعنوان "قانون الاستضافة" وكانت الرسالة شكوى من طلبات أعضاء مجلس الشعب بخفض سن زواج الفتاة وقانون الخلع، وتساءل مرسل الرسالة عن ما إذا كانت كافة المشاكل في مصر قد

حلت ولم يتبقى سوى قضايا المرأة حتى يقفن ضدها ويناقشن قضاياها والملاحظ من خلال عنوان الرسالة أنه ليس له علاقة بالموضوع فعنوان الرسالة كان عن قانون الاستضافة بينما الموضوع كان عن خفض سن الزواج للفتاة والخلع ، والرسالة الثانية نشرت بعنوان "وقفة..مع القانون" وناقشت هذه الرسالة ما ورد في الرسالة السابقة حيث كانت ضد ما جاء في الرسالة الأولى لأنه قال أن لا أحد ضد شرعية الخلع ولكن الطلب هو بوضع ضوابط على الخلع تردع الاستخدام الغير مسئول والمتهور لهذا الحق، كما قال مرسل الرسالة أن لا أحد طلب بخفض سن زواج الفتاة إلى 12 عاماً بل المطالبات كانت بعودة سن الزواج إلى 16 عام كما كان موجوداً في عام 2008، ونشر الأهرام للرسالتين يعني تحقيق نوع من الحيادية في تناول القضية من خلال عرض الرأي والرأي الآخر من رسائل المواطنين، وهو شئ إيجابي لأنه يعكس ما يحدث في الشارع المصري ونقل وجهتان النظر مع ما يعضد وجهتي النظر.

- **والملف الذي نشرته الأهرام جاء تحت عنوان "بعد إعادة النظر في الخلع والحضانة المرأة بين نارين!"، ولم ينشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة بل نشر على أقل من صفحة، وتناول هذا الملف قانوني الخلع والحضانة، وتناول التحقيق الأول في هذا الملف قانون الحضانة واعتمدت الأهرام في مصادرها على عدد من الأسر المنفصلة ويعانون من قانون الرؤية والحضانة، ولكن لاحظنا أن جريدة الأهرام اعتمدت على مثاليين من أسر الزوج وأنهم يعانون بسبب تعنت الأم في حين لم تذكر سوى حالة واحدة لسيدة تصحب أبنائها الثلاثة في المواصلات العامة وتذهب بهم ليراهم والدهم وهو لم يأتي في كل مرة ولا تستطيع أن تتخلف عن موعد الرؤية حتى لا يقيم دعوى قضائية ضدها.**

- **أما آراء المتخصصين فقد عرض الأهرام آراء مختلفة فكل من أ.ميرفت محرم - منسقة شئون المرأة بائتلاف حماية الأسرة، وأ.عبد العزيز محمد عطية - أمين الإعلام والتثقيف بائتلاف حماية الأسرة، يرون أنه يجب تغيير قانون الرؤية والحضانة حتى يشترك الأب في تربية أبنائه، أما أ.نهاده أبو القمصان - أمين عام المجلس القومي للمرأة سابقاً، ود.محمد شحات الجندي - أستاذ الشريعة الإسلامية، أ.عزة سليمان - رئيسة مؤسسة قضايا المرأة ، فيرون أن سن الحضانة مناسب وإن كان قانون الرؤية يحتاج لبعض التعديلات مما يضمن لقاء أمن للأب بأبنائه دون**

خطر على حياتهم أو حياة الأم في ظل الانفلات الأمني الذي تشهده مصر، في حين يرى اللواء/ إبراهيم ندا - رئيس جمعية حاضنات مصر، أن الرؤية والاستضافة يجب أن يكونا بالتراضي وإلا ستتسبب في كارثة نفسية للطفل، وهو يرى أن القانون في ظلم للمرأة لأنها إذا تخلفت عن موعد الرؤية ثلاث مرات يسقط عنها الحضانة بينما مهما تغيب الأب عن رؤية أبنائه لا تسقط عنه الرؤية أبداً، وعلى الرغم من أن الشهادات الحية التي اعتمدت عليها الأهرام لم تكن منصفة للمرأة إلا أن آراء المتخصصين كانت منصفة للمرأة فالأهرام حاولت أن تكون محايدة في تناولها لهذه القضية ولكن آراء المتخصصين اللذين كانوا مع المرأة كانت أكثر من آراء المعارضين للقانون.

- والموضوع الثاني في الملف فكان حوار مع د. فوزية عبد الستار - أستاذة القانون الجنائي ورئيسة لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، حول قانون



الخلع والذي شرحت من خلاله مدى شرعية قانون الخلع وأنه لم يكن لإرضاء بعض الشخصيات على حساب الدين والشريعة بل هو قانون يستمد شرعيته

من الشريعة الإسلامية، ونشرت الأهرام هذا الملف على ثلثي صفحة تقريباً ونشرت معه الأهرام 4 صور شخصية للمصادر التي اعتمدت عليها وصورتان لزوجان يتناحران وبينهم طفل يبكي.

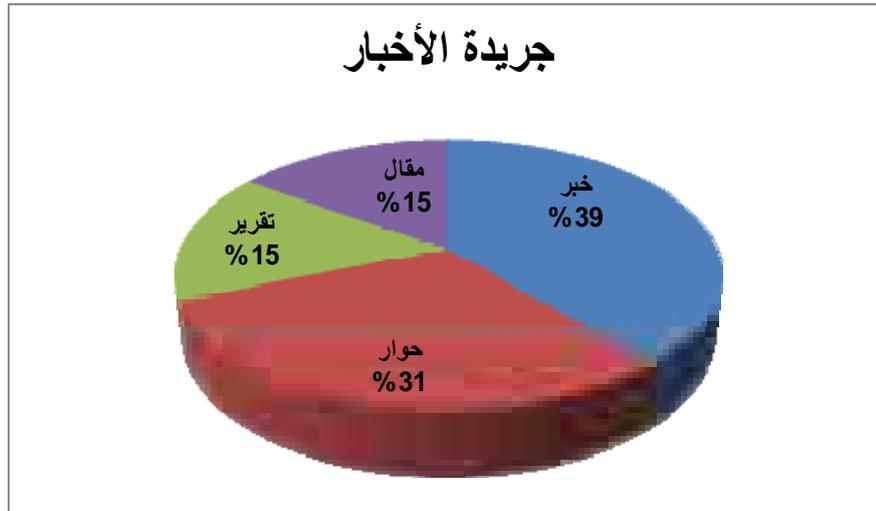
- أما التقرير الوحيد الذي نشرته الأهرام فكان بعنوان "في مشروع قانون للأحوال الشخصية والولاية على الأطفال والرؤية - الرجوع بسن الحضانة إلى 7 سنوات للذكر و 9 سنوات للأنثى"، وتناول التقرير مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد ونشر على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة لاحتجاجات بعض الآباء ضد قوانين الأسرة، ونشرت الأهرام نص المذكرة التي تقدم بها أحد نواب مجلس الشعب لتعديل هذه القوانين، والسلب في هذا التقرير أنه لم يعرض للرأي الآخر بل اكتفى بالرأي الراض لقوانين الأحوال الشخصية الحالية، كما اهتمت الأهرام بهذا التقرير حيث

نشرت عنه نبذة في الصفحة الأولى وبعنوان كبير ثم نشرت التقرير نفسه في الصفحة السابعة وهي صفحة متقدمة ونشرت معه صورة ملونة وهذا إجراء غير معتاد عليه من جريدة الأهرام مما يعكس مدى اهتمامها بالموضوع وأخذها لصف هذا المطلب بدليل إبرازها له بعدد من العناصر.

- بينما كانت الصورة الوحيدة التي نشرتها الأهرام هي صورة مرسومة لاحدى جلسات مجلس الشعب ووضعت الأهرام بجانب الصورة كلام قليل تساءلت كاتبته أ.أماني زهران عن وجود المرأة في البرلمان واختفائها شبه التام من برلمان ما بعد الثورة، ونشرت الصورة على مساحة كبيرة وبالألوان.

❖ جريدة الأخبار:

- تأتي جريدة الأخبار في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت الأخبار 13 مادة صحفية عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الأخبار:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأخبار في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 5 أخبار، و 4 حوارات، وتقريران، ومقالان.

- أما الأخبار التي نشرتها جريدة الأخبار عن قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة، فكان الأول منها حول منح النائبة / ماريان ملاك أصغر نواب مجلس الشعب فرصة لإدارة إحدى جلسات مجلس الشعب لمدة 15 دقيقة، وهو خبر صغير جداً ولكن وضع له عنوان كبير وصورة ملونة للنائبة ماريان، أما الخبر الثاني فكان بعنوان "30 منظمة نسائية تدعو مجلس الشعب للتمسك بقانون الخلع" وتناول الخبر لقاء المهندس/ أشرف ثابت - وكيل مجلس الشعب بعضوات ممثلي 30 منظمة نسائية بهدف تقديم مطالب منظماتهن الخاصة بالمرأة، وهو خبر صغير أيضاً ولكن وضع له عنوان كبير، والخبر الثالث تناول نفي نواب البرلمان لمناقشتهم مشروع مضاجعة الوداع، والرابع تناول تحقيقات النيابة في إطلاق شائعة مناقشة مشروع مضاجعة الموتى، أما الخبر الخامس فكان حول موافقة مجلس الشعب على قانون التأمين الصحي للمرأة المعيلة، والشئ المشترك في الأخبار التي نشرتها جريدة الأخبار هي المساحة وعوامل الإبراز حيث نشرت كافة الأخبار على مساحات صغيرة وبعناوين متوسطة ودون أي عوامل إبراز أخرى.

- الحوار الأول الذي أجرته الأخبار كان مع النائبة / سهام الجمل - عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، وتناول الحوار عدد من المحاور منها أسباب عزوف المرأة المصرية عن المشاركة في العمل السياسي، وبداية عملها في العمل السياسي وقدرة المرأة على تمثيل المجتمع في البرلمان...، وكان هذا الحوار في صف المرأة، ونشر هذا الحوار على مساحة كبيرة واستخدمت معه الصور الملونة ووضع حوله برواز أحمر لإبرازة، ولكن لم تستخدم الأخبار معه عوامل إبراز مثل التي استخدمتها في الثلاثة حوارات الأخرى، فجريدة الأخبار لم تهتم بهذا الحوار مثل الحوارات الأخرى.

- والحوار الثاني كان مع د. فوزية عبد الستار - أستاذة القانون الدستوري، وتناول الحوار العديد من النقاط الخاصة بتشكيل تأسيسية الدستور، والمرحلة القادمة وسيطرة تيار واحد على مجلسي الشعب والشورى، كما تناول الحوار مهاجمة مجلس الشعب للقوانين الخاصة بالمرأة بدعوى أنها قوانين سوزانية وعلقت على ذلك د. فوزية بأنه كلام لا يليق لأن هذه القوانين هي ثمرة كفاح المرأة المصرية لسنوات، ونشر هذا الحوار على مساحة كبيرة وبعنوان كبير ومعه صورة ملونة كبيرة لدكتورة فوزية، مما يعكس مدى اهتمام الأخبار بالحوار والعمل على إبرازه.

- والحوار الثالث كان مع الإعلامية د.درية شرف الدين، ويعنوان "أنا مسلمة ولكني أرفض الدولة الدينية، ثورة يناير سرقت ولكنها ستعود"، ونشر هذا الحوار على مساحة صفحة كاملة ويعنوان أحمر كبير وثلاثة صور ملونة للإعلامية د.درية شرف الدين وهي تتحدث وعدد من العناوين الثانوية داخل المتن مما جعل إخراج الحوار مميز وعمل على إبرازه ، وتناول الحوار العديد من النقاط ومن ضمنها رأيها في الوضع الحالي للمرأة المصرية وأكدت د.درية أن المرأة المصرية تشهد انتكاسة بسبب وجود مجلس شعب يسيطر عليه تيار الإسلام السياسي والذي بدء بإعلان معاداته للمرأة من خلال العمل على عودتها لعصور الظلام والرجعية وسلب حقوقها بقوانين جاحفة.

- أما الحوار الرابع والأخير فأجرته جريدة الأخبار مع د.آمنة نصير - أستاذة العقيدة والفلسفة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، وجاء هذا الحوار تحت عنوان "الدكتورة آمنة نصير عميدة كلية البنات الإسلامية السابقة في حوار مع الأخبار: البرلمان مشغول بتوفاه الأمور...والبلد ينهار"، ونشر هذا العنوان بحجم كبير وبلون أحمر، كما وضعت الأخبار عنوان ثانوي لهذا الحوار أبيض على خلفية رمادية وأيضاً بخط كبير وكان العنوان الثانوي "استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات..ابتزاز..ابتزاز..ابتزاز"، ويتضح من العناوين السابقة ما دار حوله الحوار وموقف الأخبار الذي أظهرته خلال الحوار أنها ترفض توجه البرلمان والقضايا التي يناقشها كما أن إجراء حوار مثل هذا مع شخصية مرموقة مثل د.آمنة نصير خاصة وأنها متخصصة في شئون الدين أعطى لرأيها ثقل وللحوار قيمة أكبر، وعملت الأخبار على إبراز هذا الحوار بكافة الوسائل حيث نشرته على صفحة كاملة وبعناوين كبيرة، كما نشرت معه ثلاثة صور للدكتورة/ آمنة نصير، وقالت د.آمنة خلال الحوار أنها ترفض ما يقوم به الإسلاميين في البرلمان ضد المرأة وأن قوانين الأحوال الشخصية شرعية وليست ضد الشريعة كما يدعي البعض كما قالت أنها غير راضية عن التمثيل السياسي للمرأة.

- بينما جاء التقرير الأول الذي نشرته جريدة الأخبار حول إصدار كتاب جديد بعنوان " نائبات الأمة تحت القبة " للكاتب الصحفي /محمد المصري، وأظهر التقرير أن الكتاب يعد دراسة متكاملة عن معارك المرأة المصرية على مر السنوات لتصبح

نائبة بمجلس الشعب، ونشر هذا التقرير على مساحة صغيرة ومعه صورة ملونة لكاتب الكتاب وأيضاً هو تقرير تميزت به الأخبار ولم تنطرق له أي صحيفة أخرى.

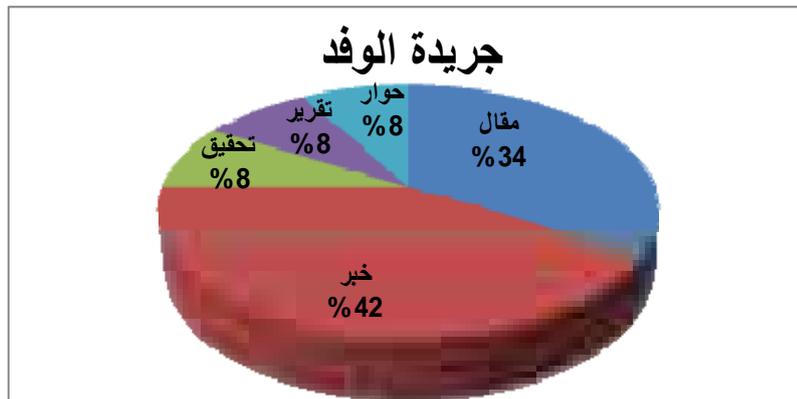
- والتقرير الثاني كان تحت عنوان "قانون الأحوال الشخصية بين المؤيدين والرافضين"، وتناول التقرير مؤتمر قانون عادل لكل أفراد الأسرة، الذي نظّمته مؤسسة قضايا المرأة بالتعاون مع جمعيات التحالف النسوي، وكان كافة المتحدثين بالندوة مع قوانين الأحوال الشخصية الحالية وضد تغييرها، ونشر هذا التقرير على مساحة متوسطة وبعنوان كبير ومعه صورة ملونة لجانب من المؤتمر.

- أما **المقالان** اللذان نشرتهما جريدة الأخبار، فكان الأول بعنوان "مفروسة أوي" لأمني ضرغام، وقالت في المقال أن جميع دول العالم احتفلت باليوم العالمي للمرأة ما عدا مصر ففي الوقت الذي تعمل فيه دول العالم على إصدار تشريعات تزيد من تمكين المرأة، تشهد المرأة المصرية تدهوراً، ونشر هذا المقال على مساحة صغيرة.

- والمقال الثاني كان بعنوان "المرأة المصرية تحت الحصار.. وبين العزل والاختزال!" للدكتورة /سمية سعد الدين، وتحدثت فيه عن حال المرأة المصرية بعد الثورة، وتدهورها السياسي ومواجهة البرلمان للمرأة المصرية ورفضهم لوجودها في الحياة السياسية، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة.

❖ جريدة الوفد:

- تساوت جريدة الوفد مع جريدة الأخبار في التناول الكمي لقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت الوفد 13 مادة صحفية عن القضية، وهي بالتالي تأتي في المرتبة الثانية أيضاً، ولم تكتفي بالتناول المكثف للقضية فقط بل تنوعت في القوالب الفنية المستخدمة في القضية، حيث استخدمت 6 أشكال صحفية مختلفة.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الوفد:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الوفد في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 5 أخبار، و 4 مقالات، وتحقيق وتقرير وصورة وحوار واحد.
- وسنبدأ بعرض الأخبار التي نشرتها جريدة الوفد، حيث تناول الخبر الأول كلمة حنان أبو الغيط النائبة البرلمانية عن حزب الوفد في إحدى جلسات البرلمان، حيث قالت أن الحكومة لا تتعاطى مع طموحات الثورة، وهذه الكلمة جاءت رداً من النائبة على بيان الحكومة المطروح على مجلس الشعب ونشر الخبر على مساحة صغيرة ولكن معه صورة أبيض وأسود للنائبة، ونشر في صفحة متقدمة بالجريدة (الصفحة السابعة)، وبالطبع لو لم تكن هذه النائبة عن حزب الوفد لما اهتمت جريدة الوفد بنشر هذا الخبر.
- والخبر الثاني جاء تحت عنوان "مضاجعة الوداع..حرام" واعتمد هذا الخبر على الشيخ / سعيد أحمد من علماء الأزهر الشريف وقال أنه لا يجوز أن يلمس أحد زوجته بعد وفاتها، وهو خبر ليرد على قانون مضاجعة الوداع الذي ناقشه بعض أعضاء مجلس الشعب، وهو خبر صغير ولكن بعنوان كبير.
- أما الخبر الثالث والرابع فكانوا بنفس العنوان "مجلس الشعب يوافق نهائياً على قانون التأمين الصحي على المرأة المعيلة" ولكن الثالث بتاريخ 2012/5/15، والرابع بتاريخ 2012/5/27، وكلاهما أكد موافقة مجلس الشعب على إدخال المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي.
- والخبر الخامس جاء تحت عنوان "البرلمان يرفض إلغاء (الخلع) ويستبعد مزدوجي الجنسية من الترشح للبرلمان"، وتناول هذا الخبر رفض لجنة الاقتراحات في مجلس الشعب مشروع القانون الخاص بإلغاء قانون الخلع، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة وبالعنوان كبير أحمر وفي الصفحة الأولى مما عمل على إبراز الخبر بشكل ممتاز كما أن الوفد اهتمت في الخبر برفض إلغاء الخلع أكثر من اهتمامها باستبعاد مزدوجي الجنسية من الترشح وهي معالجة جيدة من الوفد لأنها اهتمت أكثر بالقانون الذي يمس الآلاف من النساء المصريات.

- أما **المقالات** فجاء المقال الأول تحت عنوان "حواء بالدنيا" للكاتب/ محمد عبد القدوس وتساءل فيه الكاتب عن كيف سينظر الإسلاميون في البرلمان للمرأة المصرية، أما المقال الثاني فكان بعنوان "أفطرت على بصلة!" لمحمد عبد القدوس وهو مقال صغير جداً وتساءل فيه الكاتب عن ضعف نشاط النائبات في البرلمان وأنه عندما قامت إحدى النائبات بطلب استجواب كان حول مدى شرعية جماعة الإخوان، وقال الكاتب أنه صدم لأنه كان يتوقع أن تطلب النائبة استجواب حول شيء يتعلق بحياة الناس.

- والمقال الثالث فكان تحت عنوان "نداء التلاوي" للكاتبة فاطمة المعداوي، وأشادت الكاتبة بالرسالة التي أرسلتها السفارة/ ميرفت التلاوي لدكتور/ سعد الكتاتني باعتباره رئيس مجلس الشعب آنذاك تطالب فيها بالحفاظ على مكتسبات المرأة بعد الثورة وتطالب بعدم المساس بقوانين الأحوال الشخصية التي ظلت تناضل من أجلها لسنوات عديدة، وأعلنت الكاتبة تضامنها التام مع هذه الرسالة وقالت أنها ليست رسالة أو نداء من أجل المرأة المصرية بل هو نداء من أجل مصر بأكملها.

- والمقال الرابع والأخير فكان بعنوان "كيد الحاضنات المطلقات" لطلعت المغربي، وهو مقال سلبي تماماً حيث تناول المرأة الحاضنة على أنها دائماً ما تعمل على بث الكراهية ضد الأب الغير حاضن وهذا سببه قانون 2005، وهو مقال ضد قانون الحضانة وإن كان الكاتب في نهاية المقال طالب بتعلم ثقافة الحب والكره وألا يعمل أحد الآباء أو الأمهات على تخريب نفوس الأطفال بعد انفصالهم ولكن الكاتب أغفل في مقاله العديد من القصص الواقعية لآباء يخطفون الأبناء ليحرقن قلوب الأمهات وغيرها الكثير والكثير، ونشرت الوفد هذا المقال على مساحة متوسطة وأحاطته ببرواز ونشر في الصفحة العاشرة ويؤخذ على الوفد نشرها لهذا المقال دون أن تنشر معه مقال آخر أو موضوع صحفي يتناول ما يفعله الآباء مع الأبناء بعد الطلاق من خطف وتهديد وابتزاز للأُم.

- **والتحقيق** الوحيد الذي نشرته الوفد كان تحت عنوان "اغتصاب بنات مصر بقانون سلفي، نائب عن النور يتقدم بمشروع قانون يخفض سن الزواج من 18 إلى 16 عاماً"، وانتقد التحقيق بشدة قانون تغيير سن الزواج الذي طالب به النواب السلفيين، واعتمد التحقيق على عدد من المصادر ومنهم د.ملكة زرار، و د.هدى بدران - رئيس رابطة المرأة العربية، د.أحمد أمين - اخصائي النساء وأمراض الجهاز

التناسلي والعقم، و د.آمنة نصير - أستاذة الشريعة الإسلامية، ونلاحظ تنوع الوفد في الاعتماد على المصادر حيث اعتمد على مصادر متخصصة في الشؤون الدينية، كما اعتمد على مصادر متخصصة في أمراض النساء والولادة، ومصادر حقوقية، وأجمعت كافة المصادر على خطورة هذا القانون والذي يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق المرأة والطفل، ونشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة (نصف صفحة) ووضع معه صورتان أبيض وأسود لطفلتان يرتديان فساتين أفراح.

- أما التقرير فكان تحت عنوان "دفتر أحوال النائبات في برلمان الثورة"، وتناول

التقرير دراسة بعنوان كشف حساب النائبات للمحامي ومدير المركز الوطني للاستشارات البرلمانية رامي حسن، وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل أساسي وهو ماذا فعلت المرأة تحت قبة



البرلمان؟، وأكدت الدراسة أن أداء النائبات ضعيف وهزيل ومجرد تكرار لكلمات النواب الذكور ولم تتبنى أي واحدة منهن أي قضية للمرأة، وهو تقرير مميز لأنه ألقى الضوء على دراسة هامة حول أداء النائبات في البرلمان، كما تم نشر هذا التقرير على مساحة كبيرة (نصف صفحة) ومعه صورة كبيرة بالأبيض والأسود لنائبات البرلمان.

- بينما جاء الحوار الوحيد الذي نشرته الوفد حول القضية مع د.ماجدة النويشي - وهي

إحدى الفائزات بمقعد مجلس الشعب عن حزب الوفد بمحافظة الإسماعيلية، واهتمت الوفد بإجراء هذا الحوار لأنها مرشحة وفدية وليس لأنها امرأة في المقام الأول، وتناول الحوار آرائها في الأوضاع السياسية الحالية بالبلاد وأهم أولويات النائبة ماجدة النويشي في البرلمان وهي وضع أسس لقانون الطفل والمرأة ولكنها لم تذكر إذا كان هذه الأسس ستكون مع المرأة والطفل أم ضدها.



- وأستخدم الوفد

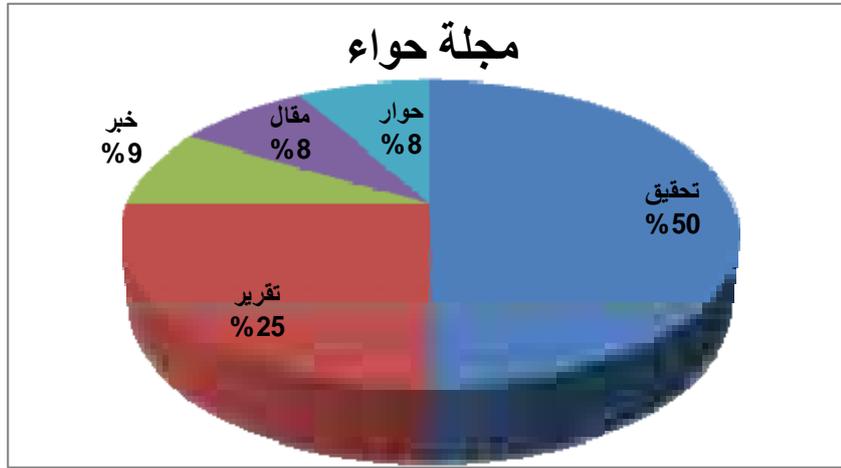
الصورة الصحفية

بشكل معبر جداً

حيث خصص الوفد مساحة ثلث صفحة تقريباً لنشر بها 6 صور ملونة للأعضاء داخل البرلمان وتحت كل صورة تعليق وتحت الصورة المجمع عنوان "هنا برلمان ما بعد الثورة" وهو موضوع مميز مزجت فيه الوفد بين روح السخرية والجدية وكان معبر عن الشكل العام الذي سيسير عليه مجلس الشعب.

❖ مجلة حواء:

- تأتي مجلة حواء في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت حواء 12 مادة صحفية عن القضية.



- الأشكال الصحفية المستخدمة في مجلة حواء:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها مجلة حواء في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 6 تحقيقات، و 3 تقارير، ومقال، وخبر وحوار واحد.

- جاء التحقيق الأول في مجلة حواء بعنوان "المرأة للإسلاميين: بينا وبينكم الميدان"، وتناول التحقيق رأي نساء مصر البسيطات وتوقعاتهن لمستقبلهن مع برلمان تسيطر عليه القوى الإسلامية، واعتمدت حواء في التحقيق على آراء النساء المصريات ومدى تخوفهن من عدمه بعد وصول الإسلاميين لمجلس الشعب، واللواتي أكدن على تخوفهن الحقيقي من عودة المرأة إلى الخلف ومن التطرف الديني الذي قد يضر المرأة، ثم سألت مجلة حواء المحامية والناشطة أ. نهاد أبو القمصان - رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، والشيخ/ نصر خضيرى - عضو معهد إعداد الدعاة بمصر الجديدة،

وكلاهما أكد على أننا نحترم إرادة الشعب ونتائج الانتخابات، ولكن على الجميع أن يعمل من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة التي ظلت تتاضل من أجلها لسنوات طويلة.

- بينما كان عنوان التحقيق الثاني "الخلع واستئذان الزوج" وتناول التحقيق حكم الخلع في الإسلام ومدى توافق القانون مع الشريعة الإسلامية ، واعتمدت حواء في هذا التحقيق على مصادر دينية حيث سألت د. عبد الغفار هلال- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وهو يرى أن من حق الزوجة أن تطلب الطلاق ولكنه قال أن قانون الخلع وما جاء فيه مخالفاً للقرآن والأحاديث النبوية والمذاهب الأربعة، أما المصدر الثاني الذي اعتمدت عليه حواء هو د.عبد المعطي بيومي - المفكر الإسلامي وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وهو يرى أن قانون الخلع شرعي حيث لا يوجد في الشريعة ما يوجب استئذان الزوج قبل الخلع، ونشر هذا التحقيق على صفحة كاملة وعلى خلفية خضراء ومعه صورتان ملونتان لمصدران، ونرى أن مجلة حواء تناولت الموضوع بحيادية تامة حيث اعتمدت على مصدران متخصصان في شئون الدين وكان لكل منهما رأيه في مدى شرعية قانون الخلع وهذا يعكس تناول إعلامي محايد، وهو أمر مقبول من مجلة حواء خاصة أن موضوع التحقيق هو رأي الدين وهذا ما جعلها تكتفي بالمتخصصين في هذا الشأن وتعرض للآراء المختلفة، ولكن يؤخذ عليها أنها عرضت الرأي الراض لقانون الخلع في البداية مما قد يعطي انطباع للقارئ أو القارئة أن هذا هو الرأي الصحيح وقد يكتفي أحد القراء بقراءة بداية التحقيق وعدم استكمالها وهذه معالجة غير حيادية فكان من الأفضل أن تقوم مجلة حواء بعرض الرأيان بشكل مقابل لبعضهما البعض.

- أما التحقيق الثالث فتناول قانون تغيير سن الزواج ومنذ البداية لم تتخذ حواء في هذا التحقيق موقف محايد بل أعلنت المجلة رفضها للقانون حيث جاء العنوان "من 18 إلى 12 عاماً، تغيير سن الزواج، اغتصاب شرعي"، حتى مقدمة التحقيق كانت رافضة تماماً تعديل هذا القانون، واعتمدت حواء على مصادر متنوعة في هذا التحقيق حيث



سألت بعض الأمهات من المحافظات عن رأيهن في خفض سن زواج الفتيات واللواتي أكدن على موافقتهن على القانون ليزوجن بناتهن صغار حتى يحميهن من غدر الدنيا على حسب وصفهن، كما سألت حواء بعض الفتيات اللواتي تزوجن دون الثامنة عشر وأبدین ندمهن على موافقتهن على الزواج المبكر، كما سألت حواء د.جمال إسماعيل الطحاوي - أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا، عن سبب لجوء الأسر والفتيات لتزويج بناتهن وهن قاصرات دون أوراق موثقة أو من خلال شهادات تسنين غير صحيحة، وعرض د.جمال العديد من الأسباب المجتمعية التي تؤدي

لهذا الزواج، وحاولت حواء أن تحلل التأثير النفسي الواقع على الفتيات جراء الزواج المبكر وسألت في هذا د.ميري عبد الله - أستاذة علم النفس بجامعة عين شمس، وقالت أن الزواج المبكر يؤثر على نفسية الفتيات ويشعرها بالانكسار والاكتئاب والانطواء والحزن، وعن رأي الشرع يقول الشيخ /عبد الحميد الأطرش - رئيس لجنة الفتوى سابقاً وأمين عام الدعوة بالأزهر وهو يرى أن الزواج مرتبط ببلوغ المرأة سن المحيض، أما د.عبد الغفار هلال - عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، يقول أنه زواج الفتاة دون الثامنة عشر، ضد الشرع والدين ومن يرتكبه فهو يرتكب مخالفة شرعية.

- أما عن رأي الطب فسألت حواء د.محمد فريد البياضي - استشاري أمراض النساء والتوليد ومدير مشروع سياسات السكان بالمجلس القومي للسكان، قال أنه يمثل خطراً على حياة الفتاة وخطراً على أطفالها لعدم اكتمال نموها الجسدي، أما عن الشق القانوني فأتجهت حواء إلى د.أسامة المليجي - الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والذي طالب بفرض عقوبات تأديبية إضافية على الزواج المبكر حتى تمنع هذه الظاهرة.

- وهذا التحقيق مميز جداً حيث نشرته حواء على ثلاثة صفحات كاملة واستخدمت الألوان في الخطوط والعناوين كما نشرت معه صوراً ملونة للأطفال يرتدين زى العرس، وجميعها كانت صوراً معبرة ومميزة، كما غطت حواء من خلال هذا التحقيق كافة الجوانب المختلفة للقضية (القانونية والاجتماعية والنفسية والطبية...).

- والتحقيق الرابع جاء تحت عنوان "بعد بيان الدينية والاجتماعية بالبرلمان: استدراج المصرية لنفق الاستبداد" ونشر هذا التحقيق في عدد المجلة الصادر بتاريخ 2012/4/28، وتناول التحقيق مطالبة بعض أعضاء مجلس الشعب بإلغاء المجلس القومي للمرأة، وكانت كافة الآراء ضد بيان لجان مجلس الشعب، واعتمد هذا التحقيق على العديد من المصادر ومنها: د.أحمد عبد الدايم - أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر، أ. محمد الدسوقي - كاتب وروائي، أ. محمد العشري - روائي، أ.رمزي زكريا - صحفي، د.درية شرف الدين - عضوه المجلس القومي للمرأة، د.نبيل صموئيل - مقرر لجنة المنظمات الحكومية بالقومي للمرأة، د.سلوى شعراوي - أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهو تحقيق تم نشره على مساحة كبيرة (4 صفحات)، واستخدمت فيه الصور الملونة، كما استخدمت حواء في هذا التحقيق العناوين الملونة، والعناوين الجانبية مما عمل على إخراج التحقيق بشكل فيه إبراز للقراء.

- وفي نفس العدد نشرت حواء تحقيق آخر بعنوان " قبل كتابة الدستور، المرأة تريد"، واعتمدت حواء في هذا التحقيق على آراء العديد من النساء المصريات العاملات وغير العاملات، حيث سألتهن عن مطالبهن في الدستور الجديد ليكون هذا التحقيق وثيقة استرشادية لمن سيصيغ دستور مصر الجديد، وتم تلخيص ما تريده المرأة المصرية في عدد من النقاط من أهمها: التعليم المجاني - حل مشكلة البطالة - حل مشكلة التحرش - زيادة مدة أجازة الوضع...، ونشرت حواء مع هذا التحقيق عدد من الصور للنساء

التي اعتمدت عليهن حواء في هذا التحقيق، ونشر هذا التحقيق على مساحة 3 صفحات.

- أما التحقيق الأخير فكان بعنوان "صويت نحو مكتسباتها - رصاصات تشريعية ضد المرأة" وتناول هذا التحقيق الهجمة التي قام بها مجلس الشعب ضد معظم القوانين المتعلقة بالمرأة والتي ظلت تكافح من أجلها لسنوات واعتمد هذا التحقيق على عدد كبير من المصادر ومنها: د.نادية حليم - الناشطة والباحثة في شؤون المرأة، ود.محمد المهدي - أستاذ الطب النفسي، ود.يسري عبد المحسن - أستاذ الطب النفسي بجامعة القاهرة، د.طه حبيشي - أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر وأحد كبار العلماء، د.نسرین البغدادي - أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، د.خالد منتصر - الكاتب والطبيب، أ. منى نشأت - رئيسة تحرير جريدة حريتي، د.آمنة نصير - أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، د.عزة كريم - أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، د.سعيدة بهادر - رئيسة أطباء الطفولة وأستاذة علم نفس الطفل بجامعة عين شمس، د.حسام الشنشوري - رئيس جمعية أبناء الطلاق المصرية، المستشار/ سامح عبد الحكم - المستشار بمحكمة الأسرة، أ.د.سعاد صالح - أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر.

- وجاءت كافة آراء المصادر منصفة لقوانين المرأة فيما يتعلق بالخلع والختان وسن الزواج ولكن اختلفت المصادر في قانون الحضانة والرؤية حيث رأى البعض أنهما في حاجة إلى تعديل بما يتفق مع مصلحة الطفل، وهو تحقيق مميز جداً لأن مجلة حواء اهتمت بقضايا قوانين المرأة وتابعت كافة القوانين، كما اهتمت بتحليل ومعالجة كافة جوانب القضية سواء كانت الدينية أو النفسية أو القانونية أو الاجتماعية أو الصحية....

- أما التقارير التي نشرتها حواء عن هذه القضية فكانت ثلاثة تقارير، الأول بعنوان "ماذا خسرت النساء في برلمان 2012"، وتناول التقرير بيان المركز المصري لحقوق المرأة والذي تناول سلبيات وأخطاء برلمان 2012 والمتعلقة بالمرأة والتي تأتي أبرزها في ضعف تمثيل المرأة في البرلمان حيث لا تتعدى نسبة النساء اللواتي في البرلمان 1.8%، ونشر هذا التقرير على مساحة صفحة كاملة وبالعنوان أحمر ومعه صورة ملونة للنائبات في برلمان 2012، ونشر هذا التقرير في صفحة متقدمة (الصفحة الرابعة) مما يعكس اهتمام حواء بهذا التقرير.

- أما التقرير الثاني فكان تقرير صادر عن الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات وتناول هذا التقرير وضع المرأة في مصر بعد ثورة يناير وذكر التقرير أن واقع المرأة لم يتحسن بل تراجع، وضمن هذا التراجع ضعف تمثيل المرأة في البرلمان واتجاه البرلمان المصري لإلغاء القوانين المتعلقة بالمرأة كالخلع والحضانة وسن الزواج...، ونشر هذا التقرير على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة لنائبات البرلمان، في حين كان التقرير الثالث بمثابة احتفال من مجلة حواء بدخول المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي حيث ذكر التقرير الموضوعات التي نشرتها المجلة حول المرأة المعيلة ومناذاتها بحقوقها واعتبرت حواء صدور قانون بدخول المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي هو نجاح لمجلة حواء وانتصار للمرأة المعيلة، ونشر هذا التقرير على صفحة كاملة وفي صفحة متقدمة (الصفحة السادسة) ونشرت معه 6 صور لموضوعات سبق ونشرتهم حواء عن المرأة المعيلة، وعلى الرغم من أن وقوف مجلة حواء بجانب هذه الفئة أمر محمود ومطلوب إلا أن اهتمام حواء بمعالجتها للقضية جاء على حساب تناولها للقانون نفسه فهي لم تشرح ما تضمنه القانون وما هي شروطه ولم تتناوله بالقدر الكافي من التحليل.

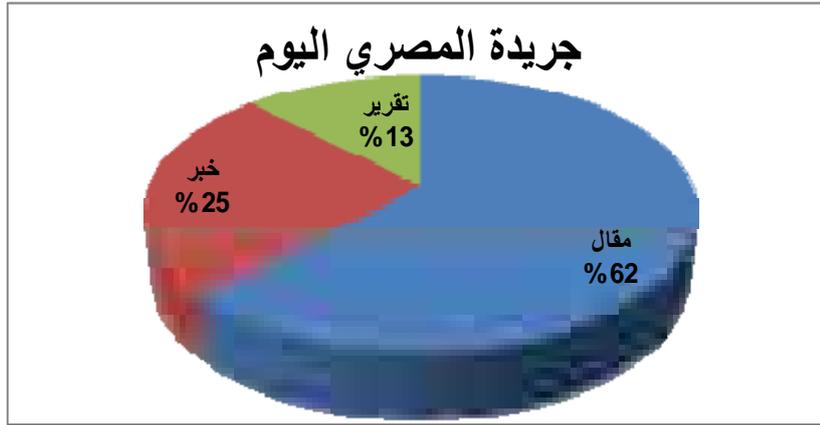
- والخبر الوحيد الذي نشرته مجلة حواء عن قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة كان بعنوان " فشل مشروع إلغاءه، بأمر (الشعب) الخلع باق" وتناول الخبر أن كل من مندوب وزارة العدل ودار الإفتاء بالأزهر رفضا إلغاء قانون الخلع مؤكداً أنه لا يمكن إلغائه لأنه ثابت شرعاً، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ومعه صورتان شخصيتان لمحمد العمدة النائب الذي طلب بإلغاء الخلع، وعبد الله النجار - ممثل رأي الأزهر ودار الإفتاء، ووضع لهذا الخبر عنوان متوسط ولكن ملون، كما عملت حواء على إبراز الخبر من خلال نشره في صفحة متقدمة وهي الصفحة السابعة.

- أما المقال الذي نشرته مجلة حواء فكان بعنوان "والله خير الماكرين" لتهاني الصوابي، وتساءلت الكاتبة عما إذا كانت كافة مشاكل المجتمع المصري قد انتهت حتى يتفرغ البرلمان لمناقشة قانون الخلع؟ ، وتناولت الكاتبة الهجمة الشرسة التي شنّها البرلمان ضد قانون الخلع وانتقدتهم بشدة لتربصهم بالمرأة وحقوقها، ونشر هذا المقال على صفحة كاملة وفي صفحة متقدمة (الصفحة 9)، مما يعكس مدى اهتمام حواء به وعملها على إظهاره للقارئ.

- والحوار الذي أجرته مجلة حواء كان مع د.سهير منتصر - أستاذة ورئيسة قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة الزقازيق، وجاء بعنوان "الأطفال ضحايا قانون الرؤية"، وتناول الحوار قانون الرؤية والحضانة وهل هو فعلاً في مصلحة الطفل أم لا وأكدت د.سهير أن قانون الرؤية كافي لتحقيق العدالة وصلة الرحم بين الآباء والأبناء وأنه ينص على عقوبة الأم إذا رفضت تنفيذ الرؤية، ونشر هذا الحوار على صفحة كاملة وبعنوان أحمر.

❖ جريدة المصري اليوم:

- تأتي جريدة المصري اليوم في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 8 مواد صحفية عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة المصري اليوم:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة المصري اليوم في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 5 مقالات، وخبران، وتقرير واحد.

- **المقال الأول** الذي نشرته المصري اليوم كان بعنوان "تكذب إيه النهاردة؟" لطارق حبيب، وتحدث فيه عن المرأة التي تمثل نصف المجتمع، وأنه يتمنى أن تشارك المرأة في كل شئ في الحياة ولا تعاني من الإقصاء الذي تعاني منه في ظل ظروف الدولة، والمقال الثاني كان بعنوان "من أول السطر" لكريمة كمال، وتحدثت فيه عن مجلس الشعب الذي اتخذ موقفاً معادياً للمرأة بعد الثورة، وتحدثت فيه عن سحل الفتيات وتعريتهن في الشارع وعدم دعم أحزاب البرلمان للمتظاهرات بحجة أنهن لديهن أجنادات أجنبية، ونشر

هذان المقالان تحت بعضهما البعض في نفس العدد والصفحة وكلاهما نشر على مساحة متوسطة ووضع لهم عناوين كبيرة.

- والمقال الثالث كان بعنوان "برلمان المرأة" لدكتور/ أيمن الجندي، وتناول فيه فكرة برلمان النساء وأنه سعيد بهذه الفكرة ويطلب من البرلمان الحالي ألا يستخف ببرلمان النساء لأنه يعبر عن مدى شعور نصف المجتمع بالإقصاء، أما المقال الرابع فكان بعنوان "مضاجعة الوداع وعقلية النواب" للكاتبة الصحفية/ كريمة كمال، وقالت أنها صدمت عندما سمعت هذا المقترح من نواب مجلس الشعب وقالت أن ما صدمها أكثر هو إنكار نواب التيار الإسلامي لوجود مثل هذا المشروع على الرغم من تأكيد النواب الآخرين بأن أحد نواب التيار الإسلامي قد تقدم بالفعل بهذا المقترح وهي ترى أن هذا يعني تدني اهتمامات نواب مجلس الشعب، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير وحوله برواز رمادي، والمقال الخامس كان أيضاً بقلم أ.كريمة كمال، وكان بعنوان "خط أحمر وخط أخضر" وتناولت الكاتبة تصريح بعض الشخصيات النسائية من حزب الحرية والعدالة حول المتظاهرات وأنهن مخطآت بسبب خروجهن للمتظاهرات، هذا بخلاف تعليقاتهن على ملابس الفتيات، ويتضح مما سبق أن معظم المقالات التي نشرتها المصري اليوم حول هذه القضية كانت للكاتبة كريمة كمال وهو مجهود لا بد أن تشكر عليه الإعلامية/ كريمة كمال لحرصها على متابعة أداء برلمان الثورة حول المرأة المصرية.



- أما الأخبار التي نشرتها المصري اليوم فالأول كان حول تهكم أحد نواب حزب الحرية والعدالة على قلة أعداد النائبات في البرلمان، وتهكمه على وجود الفتيات في الميدان مهاجماً لهن ولملابسهن، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير وصورة ملونة للنائب أنور السادات أثناء حديثه في جلسة

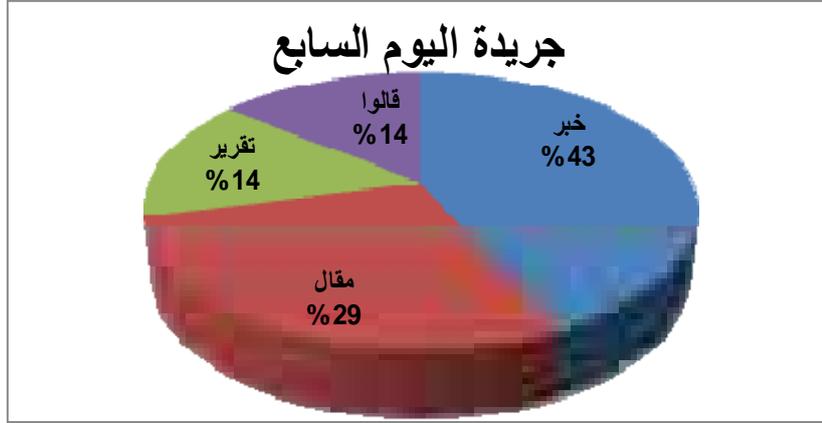
مجلس الشعب، على الرغم من أن الخبر لم يتناول النائب أنور السادات، وهذه معالجة سلبية من جانب المصري اليوم لأن الصورة مختلفة عن تفاصيل الخبر.

- والخبر الثاني تناول رفض مجلس الشعب لإلغاء قانون الخلع، وتناول الخبر تفاصيل جلسة مجلس الشعب التي رفض فيها إلغاء قانون الخلع، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ومعه عنوان كبير.

- **والتقرير** الوحيد الذي نشرته المصري اليوم كان بعنوان "العوا: إصدار العسكري قانون الرئاسة سراً غير مبرر وأبو الغار يعرب عن قلقه من خلو لجان مجلس الشعب من النساء"، وتناول التقرير ما قاله د.محمد أبو الغار في لقائه مع برنامج "مصر تقرر" على قناة الحياة 2، حول تخوفه من خلو لجان مجلس الشعب من النساء مما سيمثل خطراً على مستقبل المرأة المصرية.

❖ جريدة اليوم السابع:

- تأتي جريدة اليوم السابع في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 7 مواد صحفية عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة اليوم السابع:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة اليوم السابع في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 3 أخبار، ومقالان، وقالوا وتقرير واحد.

- تناول الخبر الأول في اليوم السابع موافقة مجلس الشعب بشكل نهائي على إدراج المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي، والخبر الثاني كان حول ترخيص المجلس القومي للمرأة والسفيرة/ ميرفت التلاوي بضم المرأة المعيلة إلى الفئات المستفيدة من التأمين

الصحي، والخبر الثالث كان حول انتقاد أسماء محفوظ لنواب مجلس الشعب لأنهم يتجاهلون الفتيات والنساء.

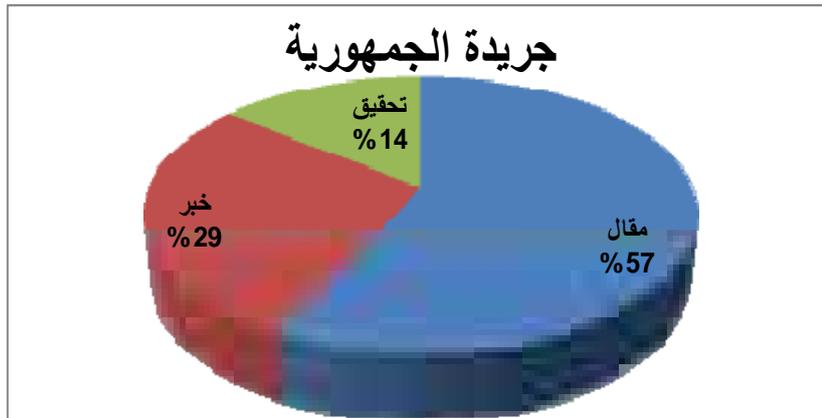
- بينما جاء **المقال الأول** الذي نشرته اليوم السابع بعنوان " لحم رخيص في سن العاشرة" لنبيل عمر، يتناول مطلب أحد نواب مجلس الشعب بخفض سن زواج الفتيات في حين أنهم لم يناقشوا مسألة العنوسة وعدم قدرة الشباب فوق الثلاثين عاماً على الزواج بسبب المشاكل الاقتصادية، والمقال الثاني كان بعنوان "من أم محمد لأم أيمن وأبو إسماعيل وآخرين" لحنان شومان، وانتقدت بشدة كاتبة هذا المقال تصريحات النائبة عزة الجرف الشهيرة بأم أيمن حول أن ختان الإناث سترة لهن وأن التحرش بالفتيات يرجع لملايسهن، ووجهت لها رسالة بأنها المفروض أن تعبر عن بنات جنسها فالشعب اختارها لتناصر المرأة وليس لتكون سبب نكسة لحقوق المرأة، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة وحوله برواز أحمر وعنوان كبير لإظهاره.

- **والتقرير** الذي نشرته جريدة اليوم السابع كان بعنوان "السرساوي أمام 5 آلاف سلفي: مش هنركب للرجالة ذقون ولا هنلبس النسوان الحجاب"، وتناول التقرير ما قاله الشيخ السرساوي الداعية السلفي في مؤتمر جماهيري لمرشحي مجلس الشعب في حزب النور، ونشر التقرير على مساحة متوسطة ومعه صورة لقائمة حزب النور في الجيزة ونشر هذا التحقيق في الصفحة الرابعة وهي صفحة متقدمة.

- أما **قالوا** فكان حول مضاجعة الوداع ونشر على لسان مختار نوح "يجب على البرلمان المصري نفي خبر مناقشته لمضاجعة الوداع ورفع دعوى على الصحف التي نشرت هذا الخبر".

❖ جريدة الجمهورية:

- تأتي جريدة الجمهورية في المرتبة الخامسة أيضاً من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 7 مواد صحفية عن القضية.



- الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الجمهورية:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 4 مقالات، وخبران، وتحقيق واحد.

- جاء المقال الأول تحت عنوان "الولاية..تلتزم الرعاية" لدكتورة /إكرام منصور وناقشت الكاتبة مبدأ الولاية التعليمية والقوانين الخاصة بالحضانة والرؤية وقالت أن ولاية الأب تستلزم منه أن يراعي مصلحة أبنائه ولكن ما كان يحدث في الواقع أن الأب ينقل أبنائه ليغيب الزوج ولهذا فهي ترى ضرورة المحافظة على قانون الحضانة حيث أصبحت الولاية لمن له الحضانة وهذا يحقق مصلحة الطفل، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة وبعنوان كبير وحوله برواز رمادي لإظهاره.

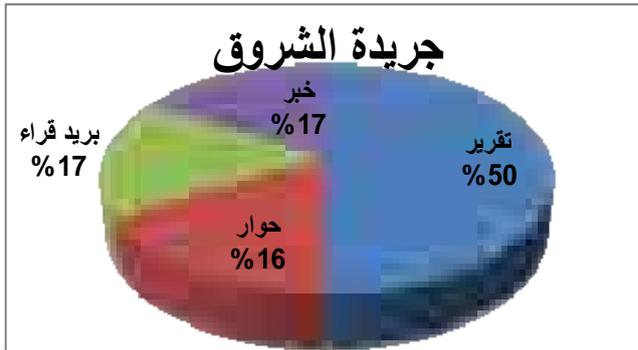
- والمقال الثاني بعنوان "برلمان مختلف" وتناول المقال برلمان 2012 وغياب المرأة عنه وتساءلت الكاتبة عن ما إذا كنا فعلاً دولة تؤمن بالمواطنة أم أننا جميعاً رجالاً ونساءً بداخلنا تمييز ولا نعامل الناس سواسية، وهو مقال لأستاذة ناهد المنشاوي، ونشر على مساحة متوسطة وحوله برواز لتمييزه ، والمقال الثالث أيضاً كان للكاتبة/ ناهد المنشاوي وبعنوان "العصمة للزوجة..هي الحل!" وتناول المقال ندوة للجنة الثقافية بنادي الصيد وقالت المشاركات فيها أن الحل الذي يحمي المرأة من تعنت الزوج في طلاقها ويخرجها من مشاكل الخلع هو أن تصبح العصمة في يدها.

- أما المقال الرابع فكان في عمود "امرأة عصرية" للكاتبة /سوسن زكي، وتناولت فيه الكاتبة ما يحدث للمرأة عقب سيطرة التيارات الإسلامية على البرلمان، ونشر المقال على مساحة متوسطة وحوله برواز .

- والخبر الأول الذي نشرته جريدة الجمهورية تناول إشادة المجلس القومي للمرأة برفض مجلس الشعب لقانون الخلع، أما الخبر الثاني فتناول إشادة المجلس القومي للمرأة بضم المرأة المعيلة إلى مظلة التأمين الصحي، والشئ الغالب على أخبار جريدة الجمهورية في هذه القضية هو أن الخبران صغيران وبعناوين صغيرة، والخبران تناولوا المجلس القومي للمرأة وليس أخبار البرلمان.

- أما **التحقيق** الذي تناولته جريدة الجمهورية فكان بعنوان "رداً على تجاهل الرجال لها لأول مرة..برلمان نسائي في الإسكندرية - المجلس مكون من 33 سيدة منتخبة من 11 دائرة واختيار 33 رجلاً بالتوافق!!"، وتناول التحقيق البرلمان النسائي الذي تم تكوينه رداً على غياب المرأة من مجلس الشعب، واعتمدت الجمهورية على عدد من المصادر منهم: أ.عايدة نور الدين - صاحبة المبادرة ومحامية بالنقض، م/حنان عوض - مهندسة ديكور واحدى المؤسسات للبرلمان النسائي، أ.عزة النقيب - محامية بالنقض، د.شهبيرة شرف الدين - مدرس بقسم الهندسة المعمارية بجامعة فاروس بالإسكندرية وعضوه بالبرلمان النسائي، و أ.رحاب يحيى أبو العلا - ناشطة حقوقية وأحد المشاركات والمؤسسين للبرلمان النسائي، ونشر هذا التحقيق على مساحة كبيرة وبمعنوي كبير ومعه صورة ملونة للبرلمان النسائي وأربع صور شخصية للمصادر، وهو تحقيق جيد لأن الجمهورية اهتمت بعرض تفاصيل البرلمان النسائي وفكرته.

❖ جريدة الشروق:



- تأتي جريدة الشروق في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 6 مواد صحفية عن القضية. الأشكال الصحفية المستخدمة في

جريدة الشروق:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت 3 تقارير، وحوار وخبر ورسالة من بريد القراء.

- وكان التقرير الأول بعنوان "نساء مصر يتقدمن بمطالبهن للبرلمان بعد مسيرة في اليوم العالمي للمرأة"، وتناول التقرير مسيرة عدد من المنظمات النسائية والتحالفات من أجل مطالبة البرلمان بالحفاظ على مكتسبات المرأة، ونشر هذا التقرير على مساحة صغيرة ولكن بعنوان كبير وفي صفحة متقدمة (الصفحة الرابعة).

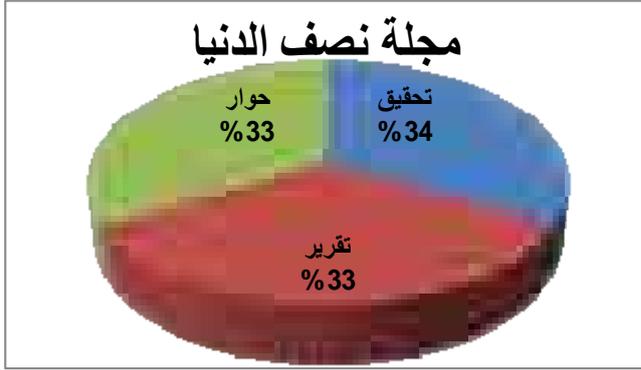
- أما التقرير الثاني فكان بعنوان "المرأة بعد الثورة: أداء سيئ في البرلمان...ونجاح في وقف إلغاء الخلع"، وتناول هذا التقرير سمينار المرأة في الثورة الذي نظمه الإتحاد الأوروبي، ونقلت الشروق عن السمينار ما قالته السفيرة /ميرفت التلاوي حول الإيجابيات التي استطاعت المرأة تحقيقها بعد الثورة على الرغم من الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المرأة المصرية بعد سيطرة تيارات الإسلام السياسي على الحكم.
- والتقرير الثالث جاء تحت عنوان "اشتراكات المرأة المعيلة في التأمين الصحي تثير الجدل بين الحكومة وصحة الشعب"، وتناول التقرير رفض الهيئة العامة للتأمين الصحي تحمل اشتراكات المرأة المعيلة في التأمين الصحي، في الوقت الذي أقرت لجنة الصحة في مجلس الشعب قانون ضم المرأة المعيلة إلى التأمين الصحي وعدم تحمل المرأة نفقات التأمين الصحي حتى لا تتكبد مبالغ إضافية لا تستطيع تحملها.
- والحوار الذي نشرته الشروق كان مع النائبة /عزة الجرف - عضوه لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان المصري، وتناول الحوار مع عزة الجرف ما قيل حول أنها طالبت بإلغاء المهرجانات الفنية ونفت النائبة ذلك على الرغم أنها أكدت أيضاً أن حضارة مصر ليست فناً فقط، ونشر الحوار على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة للنائبة.
- أما **بريد القراء** فتناول رسالة من إنجي دياب - ناشطة حقوقية، وتساءلت إنجي في رسالتها عن حقوق النساء المصريات عقب سيطرة التيارات الإسلامية على مقاليد الحكم والتي ترى أنها في تراجع بسبب المطالب الغربية التي تظهر كل يوم من مجلس الشعب في أمور تتعلق بالمرأة كالختان وخفض سن زواج الفتيات.
- والخبر الوحيد الذي نشرته الشروق عن هذه القضية تناول موافقة مجلس الشعب بشكل نهائي على قانون ضم المرأة المعيلة إلى التأمين الصحي ونشرت الشروق ما تضمنه القانون وتفسيره، ونشر هذا الخبر على مساحة متوسطة ويعنوان كبير كما نشر في صفحة متقدمة وهي الصفحة الثالثة مما يعكس اهتمام الشروق بالخبر.

❖ مجلة نصف الدنيا:

- تأتي مجلة نصف الدنيا في المرتبة السابعة من حيث الاهتمام الكمي والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت 3 مواد صحفية عن القضية.

الأشكال الصحفية المستخدمة في مجلة

نصف الدنيا:



- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها مجلة نصف الدنيا في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه

قضايا المرأة حيث نشرت تحقيق وحوار وتقرير واحد.

- حيث كان التقرير الذي نشرته نصف الدنيا بعنوان " أكد ضرورة المساواة في الدستور: برلمان النساء يرفض إلغاء الخلع" وتناول التقرير فكرة برلمان النساء الذي دعت إلى تكوينه عدد من الشخصيات العامة العاملة في مجال المرأة، ونشر التقرير على مساحة متوسطة ومعه صورة ملونة لدكتورة /عزة كامل لأنها أحد الداعين لهذا البرلمان، ويعنوان أحمر كبير، كما نشر هذا التقرير في صفحة متقدمة (الصفحة العاشرة) وعلى الرغم من اهتمام حواراً بالتقرير إلا أنه كان تقرير ضعيفاً لأنه لم يتناول الفكرة بالتفصيل بل اكتفى بعرضها بسطحية.

- بينما جاء الحوار تحت عنوان "آخر كلام: مجلس الشعب يرفض إلغاء الخلع"، وتم إجراء هذا الحوار مع د. عبد الله النجار - عضو مجمع البحوث الإسلامية، وتناول الحوار مدى شرعية قانون الخلع وأكد د. عبد الله على شرعية القانون وأنه مستمد من الشريعة الإسلامية، وعرضت نصف الدنيا في آخر الحوار إحصائيات عن الطلاق والخلع في مصر والتي تؤكد أن حالات الطلاق التي يقوم بها الزوج منفرداً أي بإرادته التامة تبلغ نسبتها سبعة عشر ضعفاً لحالات الخلع وحالات الطلاق التي يتفق عليها الزوجان مما يعكس أن الزوجة المصرية ليست هي المرأة التي تريد أن تخرب بيتها بل الزوج هو الذي يقوم بذلك، وهذا حوار مميز في مجلة نصف الدنيا لأنها نشرته على صفتان واعتمدت فيه على متخصص في شؤون الدين كما أن وضع إحصائية الطلاق والخلع في نهاية الحوار أعطى الحوار ثقلاً ومصداقية أكبر.

- أما التحقيق فكان بعنوان "بعد أن أقره مجلس الشعب وتجاهل المشروع الكامل، 6 ملايين امرأة معيلة تحت مظلة التأمين الصحي"، وناقش التحقيق قانون التأمين الصحي

الجديد والذي أدخل المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي، واعتمدت نصف الدنيا في هذا التحقيق على 4 مصادر فقط هم: د.أكرم الشاعر - رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب، وأ.د.عادل العدوي - أستاذ جراحة العظام ومساعد وزير الصحة الأسبق، ود.عصام أنور - مساعد رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي، ود.محسن جورج - رئيس الإدارة المركزية بالتأمين الصحي، وانتقد د.عصام ود.محسن عدم صدور قانون التأمين الصحي الشامل وقالوا أن دخول المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي غير كافي وأنه لا بد من تطبيق نظام التأمين الشامل حتى يضمن الأطفال وكل المواطنين المصريين دون تمييز، ونشر هذا التحقيق على صفحتان ومعه عنوان كبير بالأحمر وصورة ملونة لصف من السيدات، وهو تحقيق جيد لأنه لم يتناول القانون على أنه انتصار كما فعلت مجلة حواء بل عمل على تحليله وتناول ما كان يحلم به الشعب المصري وهو قانون التأمين الشامل لأنه أفضل من مجرد إدخال المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي.

❖ مجلة صباح الخير:

- تأتي مجلة صباح الخير في المرتبة الثامنة من حيث الاهتمام الكي والموضوعي لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا حيث نشرت موضوعان فقط عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في مجلة

صباح الخير:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها مجلة صباح الخير في تناولها لقضية أداء

البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت مقال وتحقيق واحد.

- المقال الذي نشرته مجلة صباح الخير كان بعنوان "هدى غنية..نائبة الإخوان المدهشة"، وقال المقال أن هدى غنية نائبة الإخوان استطاعت أن تغير الصورة السلبية التي رسمها المجتمع عن نائبات البرلمان وأنها انتقدت بذكاء شديد أداء الحكومة في أحداث بورسعيد الدامية، ونشر هذا المقال على مساحة متوسطة ومعه عنوان أحمر وصورة مرسومة للنائبة، وهو مقال مميز لأنه الموضوع الوحيد الذي أظهر جانب إيجابي

لإحدى نائبات البرلمان، كما أن مقدمة المقال تحدثت عن قدرة المرأة على أن تثبت كفاءتها وهو شئ إيجابي بأن يعرض نموذج لهذا خاصة في ظل برلمان يسيطر عليه تيار الإسلام السياسي.



- أما **التحقيق** الذي نشرته مجلة صباح الخير فكان بعنوان "مشروع قانون خفض سن الزواج إلى 16 سنة ، البنات مش مسيرها بس للجواز"، وتناول التحقيق مشروع قانون خفض سن زواج الفتيات واعتمد هذا التقرير على عدد من المصادر منها: أ.محمد محرم - المنسق الإعلامي بحزب النور، د.شريفة شرف - استشاري أمراض النساء والعقم،

د.إيهاب عيد - استشاري الطب النفسي، أ. شيماء محمد - إحدى المتطوعين في جمعية خيرية، والملفت في هذا التحقيق أن ثلاثة من المصادر كانوا مع خفض سن زواج الفتاة، في حين كانت د.شريفة شرف هي الوحيدة الراضة لخفض سن زواج الفتيات، على الرغم من أن صباح الخير نشرت ثلاثة كاريكاتيرات تسخر من الزواج المبكر وتعلن أنها ضد خفض سن زواج الفتيات إلا أن تصريحات المصادر داخل التحقيق أظهرت عكس ذلك.



والموضوعي بقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" حيث نشرت موضوع واحد فقط عن القضية.



الأشكال الصحفية المستخدمة في
جريدة أخبار اليوم:

- الرسم البياني السابق يوضح التوزيع الكمي للأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة أخبار اليوم في تناولها لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت مقال واحد.

- فكان المقال بعنوان "مضاجعة الوداع" لإيمان أنور، وقالت الكاتبة فيه أن فكرة مضاجعة الوداع نقشعر لها الأبدان وقالت أنه لا يمكن لأي عقل بشري أو حيواني أن يتخيل هذا، وانتقدت الكاتبة بشدة فكرة مناقشة مشروع كهذا داخل البرلمان المصري، ونشر المقال على مساحة متوسطة وفي صفحة متأخرة (الصفحة 22) لكن وضعت أخبار اليوم برواز رمادي حوله ووضعت معه علامات برتقالية اللون لإظهاره.

ثالثاً تحليل التناول الصحفي لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة:

- كانت الأهرام الجريدة الأكثر اهتماماً برصد أداء مجلس الشعب حول قضايا المرأة، حيث نشرت 18 مادة صحفية عن القضية بنسبة 20%.

- كذلك جاءت الأهرام في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الموضوعي بالقضية حيث جاءت معالجة الأهرام للقضية إيجابية بنسبة (94.5%)، وسلبية بنسبة (5.5%)، ولم تنتشر الأهرام مواد محايدة على الرغم من محاولتها في الملف أن تظهر وجهات النظر المختلفة إلا أن الجانب الإيجابي طغى على الجانب السلبي.

- ولم تكتفي جريدة الأهرام بالاهتمام الكمي في التناول فقط بل اهتمت بتنوع القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة القضية حيث استخدمت 7 قوالب صحفية مختلفة وهم الخبر والتقارير والتحقيق والمقال والصورة والملف وبريد القراء.

- عدم دقة الأهرام في اختيار العناوين الملائمة للموضوعات المنشورة بها حول هذه القضية.

- معظم الأخبار المنشورة في جريدة الأهرام حول هذه القضية نشرت على مساحة صغيرة وبدون عوامل إبراز سوى العنوان ، وهو ما يعكس عدم اهتمام الأهرام بالقضية وتحليلها بل أكتفت برصدها من خلال أخبار صغيرة.

- من خلال تحليلنا لجريدة الأخبار وجدنا أن معالجتها كانت إيجابية بنسبة (69%)، ومحايدة بنسبة (31%)، في حين لم تنتشر أي موضوع سلبي.

- تميزت جريدة الأخبار بإجرائها لحوارات مميزة حيث أجرت الأخبار 4 حوارات مع كل من النائبة/ سهام الجمل - عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، و د. فوزية عبد الستار - أستاذة القانون الدستوري، ود. درية شرف الدين - الإعلامية، ود. آمنة نصير - أستاذة العقيدة والفلسفة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، وعلى الرغم من أن الحوار الأول الذي أجرته جريدة الأخبار كان مع احدى كوادر حزب الحرية والعدالة إلا أنها لم تتحدث عن الحزب ولم يكن الحوار دعاية للحرية والعدالة بل كان حول أداء "المرشحة المرأة في البرلمان " وكيف تستطيع أن تثبت نفسها، أما الحوارات الثلاثة الأخرى فكانت مع شخصيات نسائية مرموقة في مختلف المجالات وكانت آرائهن ضد سيطرة التيار الديني على مجلس الشعب وما يفعلونه ضد المرأة.

- وهذه معالجة متميزة جداً من جريدة الأخبار فهي أجرت الحوار الأول مع نائبة حزب الحرية والعدالة حتى يكون هناك نوع من الحيادية في التناول وعرض الآراء لكنها في المقابل أجرت ثلاثة حوارات ضد الحرية والعدالة وكافة أحزاب تيار الإسلام السياسي التي تسيطر على البرلمان، كما أنها اهتمت بشكل أكبر على إبراز الثلاثة حوارات الأخرى.

- جاءت كافة الأخبار التي نشرتها جريدة الأخبار على مساحة صغيرة وبعناوين متوسطة وبدون أي عوامل إبراز أخرى، ولكن تميزت جريدة الأخبار بنشرها لخبر تحقيق النيابة في شائعة مضاجعة الموتى، حيث لم تتطرق أي صحيفة أو مجلة أخرى لهذا الخبر، كما تميزت الأخبار بنشرها تقرير عن إصدار كتاب "نائبات الأمة تحت القبة".

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة الوفد لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة وجدنا أن تناول الوفد للقضية كان إيجابي بنسبة (92.5%)، وسلبي بنسبة (7.5%)، ولكننا وجدنا أنها على الرغم من اهتمامها الكمي والكيفي بالقضية حيث تأتي في المرتبة الثالثة إلا أنها اهتمت بشكل أكبر على إبراز الموضوعات التي تتعلق بمصالح حزب الوفد.

- تميزت بنشرها لموضوع الصور الصحفية والذي علقته به على سيطرة التيارات الإسلامية على معظم مقاعد مجلس الشعب، كما تميزت بنشرها تقرير "دفتر أحوال النائبات في برلمان الثورة"، وهو تقرير مميز لأنه ألقى الضوء على دراسة هامة حول أداء النائبات في البرلمان، كما تم نشر هذا التقرير على مساحة كبيرة (نصف صفحة) ومعه صورة كبيرة بالأبيض والأسود لنائبات البرلمان.
- ولكن يؤخذ على الوفد نشرها لمقال "كيد الحاضنات" لأنه مقال سلبي تماماً ولم تنتشر الوفد معه مقال آخر أو موضوع صحفي يتناول ما يفعله الآباء مع الأبناء بعد الطلاق من خطف وتهديد وابتزاز للأُم.
- ومن خلال تحليلنا لتناول مجلة حواء لهذه القضية وجدنا أنها اهتمت بتناولها بنوع من التفصيل والتحقيق حيث نشرت 6 تحقيقات وهي المجلة الأولى في نشر تحقيقات حول هذه القضية، وتميزت تحقيقاتها بأنها تناولت الجوانب المختلفة للقضايا التي يناقشها مجلس الشعب.
- وجاءت معالجة مجلة حواء إيجابية بنسبة (91.5%) ومحايدة بنسبة (8.5%).
- هذا بالإضافة إلى استخدام حواء لأساليب إخراجية مميزة في التحقيقات حيث نشرت صوراً معبرة وملونة كما نشرت التحقيقات على مساحات كبيرة.
- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة المصري اليوم للقضية وجدنا أنها كانت إيجابية بنسبة (75%)، ومحايدة بنسبة (12.5%)، وسلبية بنسبة (12.5%)، ولكن يؤخذ على جريدة المصري اليوم أنها لم تكن دقيقة في اختيار الصور المناسبة للموضوعات المنشورة.
- كما يؤخذ عليها عدم اهتمامها بتناول القضية بنوع من التحليل حيث اكتفت برصد ما يحدث من خلال المقالات والأخبار وتقرير فقط.
- أما تناول جريدة اليوم السابع فكان إيجابي بنسبة (66%)، ومحايد بنسبة (17%)، وسلبى بنسبة (17%)، ويؤخذ على اليوم السابع نشرها لتقرير حول مؤتمر جماهيري

لحزب النور وصرحوا من خلاله بأنهم لن يقوموا بالزام السيدات والفتيات على ارتداء الحجاب ، ولكن نشر هذا التقرير عن هذا المؤتمر الجماهيري يمثل دعاية انتخابية للحزب، كما يؤخذ أيضاً على اليوم السابع أنها لم تهتم بتناول القضية بالتحليل من خلال التحقيقات بل اكتفت برصد القضية مثلما فعلت المصري اليوم.

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة الجمهورية وجدنا أن موضوعاتها كافة كانت إيجابية ولكنها لم تهتم بتحليل القضية وتناولها من كافة جوانبها بل اكتفت برصد الأخبار والتعليقات ، كما لاحظنا أن جريدة الجمهورية لم تهتم بتناول العديد من القضايا الخاصة بالمرأة التي ناقشها مجلس الشعب فلم تتطرق الجمهورية لقضية مضاجعة الوداع مثلاً.

- بينما كانت جريدة الشروق معالجتها إيجابية بنسبة (83%)، ومحايدة بنسبة (17%)، ولم تنشر أي مواد سلبية عن القضية، ومثلها مثل معظم الصحف اكتفت جريدة الشروق برصد القضية.

- ومن خلال تحليلنا لتناول مجلة نصف الدنيا لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة وجدنا أن مجلة نصف الدنيا لم تهتم بالشكل الكافي من الناحية الكمية بالقضية ولكن من الجانب الموضوعي كانت معالجتها جيدة حيث جاءت معالجة نصف الدنيا إيجابية بنسبة (100%)، كما تميزت مجلة نصف الدنيا بنشرها تحقيق حول إدخال المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي فهي المجلة الوحيدة التي اهتمت بتناول هذه القضية بالتحقيق وشرح أبعاد وجوانب القانون.

- نشرت مجلة صباح الخير موضوعان فقط عن القضية ، ونشرت تحقيق بعنوان "مشروع قانون خفض سن الزواج إلى 16 سنة ، البنات مش مسيرها بس للجواز"، حيث جاء ثلاثة من المصادر مع خفض سن زواج الفتاة، في حين كانت د.شريفة شرف هي الوحيدة الراضية لخفض سن زواج الفتيات، وعلى الرغم من ذلك نشرت صباح الخير ثلاثة كاريكاتيرات تسخر من الزواج المبكر وتعلن أنها ضد خفض سن زواج الفتيات إلا أن تصريحات المصادر داخل التحقيق أظهرت عكس ذلك.

- وجاءت جريدة أخبار اليوم في المرتبة الأخيرة في التناول الكمي لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة حيث نشرت موضوع واحد فقط عن القضية ، ولكن معالجة جريدة أخبار اليوم كانت أفضل من معالجة مجلة صباح الخير للقضية.
- كما لاحظنا أن معظم المقالات التي نشرتها المصري اليوم حول قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة كانت للكاتبة/ كريمة كمال وهو مجهود لا بد أن تشكر عليه الإعلامية /كريمة كمال لحرصها على متابعة أداء برلمان الثورة حول المرأة المصرية.
- ومما سبق نجد أن التناول الصحفي بشكل عام لقضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة كان إيجابى بنسبة (86%)، وسلبى بنسبة (9%) ،ومحايد بنسبة (5%).

في إطار الحملات الإعلامية التي تتبناها جمعية نهوض وتنمية المرأة والمتعلقة بمشروع "تمكين المرأة في العشوائيات" فإن الجمعية قامت بعمل حملة عن قوانين الأحوال الشخصية ضد الأصوات التي تنادي بإلغائها سواء من قبل نواب مجلس الشعب أو من بعض الأشخاص الأخرين بحجة أنها قوانين غير شرعية، وفي هذا الصدد قامت:

أولاً: تنظيم مائدة مستديرة في مارس 2012 حول قوانين الأحوال الشخصية للتصدي للهجمة الشرسة التي شنها البعض ضد هذه القوانين، والقوانين التي تم مناقشتها هي (الحضانة - الرؤية والاستضافة- الخلع- الولاية التعليمية).

وضمنت المائدة المستديرة مجموعة من المتخصصين في مجالات القانون والشريعة والدستور حيث تحدثوا عن شرعية وقانونية ودستورية هذه القوانين، وكان المتحدثين هم: الدكتورة/ إيمان بيبيرس - رئيسة مجلس ادارة جمعية نهوض وتنمية المرأة ، بالإضافة إلى الأستاذ الدكتور /رشدى شحاته أبو زيد - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة حلون والمحامي بالنقض والذي تحدث عن الجانب القانوني للقضية ، والداعية الإسلامية د.ملك زار والتي تناولت في كلمتها الجانب الديني لهذا القضايا ، واللواء/ إبراهيم ندا - رئيس جمعية حاضنات مصر بالإضافة إلى مجموعة من الإعلاميين المهمتميين بقضايا المرأة، كما تم عرض نماذج حية لتجارب بعض الأمهات الحاضنات المتضررات من تغيير قوانين الأحوال الشخصية، والتي توضح أهمية وأفضلية الإبقاء على القوانين الحالية.

وقد خرجت المائدة المستديرة بعدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة التصدي لموجات الترويج للفكر الفاسد والعلماء الذين يفتون فى غير اختصاصاتهم والذين أخذوا مساحات كبيرة داخل وسائل الإعلام مما يؤثر سلباً على قوانين الأحوال الشخصية.
- ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية ، وذلك لإنصاف المرأة حيث أن المرأة مكرمة فى الإسلام.

- أهمية تطبيق الشرع الإسلامي في موضوع الحضانة مع مراعاة اختلاف ظروف العصر عما بينه الأئمة الذين اجتهدوا في تحديد سن الحضانة وفقاً للعصور التي عاشوا بها.
- ضرورة تطبيق الخلع كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- ضرورة تفعيل قوانين السب والقذف ، وذلك حتى لا يقوم رجل بدم امرأة أو مطلقته باطلاً.
- ضرورة تنبيه القضاة إلى مراعاة ضمائرهم عند الحكم في قضايا المرأة (كميلغ النفقة على سبيل المثال) .
- ضرورة سن قانون يجرم هجر أحد الزوجين للأسرة ، ويفرض غرامة تنفيذية يتم مضاعفتها في حالة استمرار الهجر.
- إقرار رسوم يتم دفعها في قسمة الزواج وتصرف لمساعدة المطلقات .
- إلغاء محكمة الأسرة حيث أنها تعمل على تطويل فترة التقاضي .
- المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية .
- في حالة وجود اختلاف بين الآراء الفقهية وبين المصلحة في ظل العصر الحالي فيجب أن يتم تغليب المصلحة، حيث أن الرأي الفقهي تم وضعه في ظروف عصرية مختلفة.
- ضرورة تطبيق قواعد الدين الإسلامي في منع العنف ضد المرأة سواء العنف المادي أو المعنوي.
- وضع ضوابط تمنع انتقال الأب بابنه في وقت الرؤية إلى بلد آخر أو اختطافه حيث أن الحضانة في الأصل للأم .
- عدم تغيير قانون الولاية التعليمية حيث يقوم الأب بمحاولة استغلال الولاية التعليمية لابتزاز الأم للتنازل عن حقوقها من خلال الإضرار بمصلحة الطفل ونقلهم إلى مدارس أقل مستوى من مدارسهم.
- عدم تغيير قانون الخلع ، فالمرأة لا تلجأ للخلع إلا بعد استنفادها الطرق الأخرى كما أنه موجود في الشريعة الإسلامية.
- رفض الاستضافة خوفاً من اختطاف الأطفال ، حيث توجد حالات خطف أثناء الرؤية والتي بالتأكيد ستزيد في حالة الاستضافة ، فضلاً عن عدم قيام الأب في معظم الأحيان بدفع النفقة المستحقة عليه أو حضور أوقات الرؤية .
- ضرورة وجود آلية لضمان دفع الأب للنفقة .
- ضرورة وجود آلية تفرض عقوبات على الأب الذي لا يلتزم بحضور أوقات الرؤية ، فبالرغم من عدم حضور الأب لمرات عديدة إلا أن عدم ذهاب الأم إلى المكان المتفق عليه للرؤية يبقى سيفاً مسلطاً عليها يستغله الأب في إسقاط الحضانة عنها.
- ضرورة تفعيل قوانين السب والقذف في حالة قيام الأب في ذم مطلقته أو الإساءة إلى سمعتها.
- التأكيد على ضرورة تفهم القضاة لقضايا الأحوال الشخصية ومراعاة ظروف الأم عند ملاحظة تعنت الأب، أو عند تحديد مبلغ النفقة ، أو عند ملاحظة الولاية التعليمية وتغليب مصلحة الطفل عند اختيار المدارس التي يعرضها الأب والأم .
- عدم تغيير سن الحضانة حيث أن الأباء تريد تقليص سن الحضانة لأسباب متعلقة بمسكن الحضانة أو بالنفقة ، كما أن من مصلحة الأطفال أن يكونوا مع أمهاتهم في هذا السن.
- ضرورة أن يتناول الإعلام كل ما يتعلق بالمرأة بطريقة أكثر وعياً فيجب الرجوع للكثير من الإحصائيات التي توضح الكثير من المؤشرات المتعلقة بهذه القضايا ، فهناك دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء كشفت عن أن خلال الخمس سنوات الأخيرة وصلت حالات الطلاق الغيابي من جانب الرجل إلى 68% بينما حالات الخلع وصلت إلى 3% فقط.

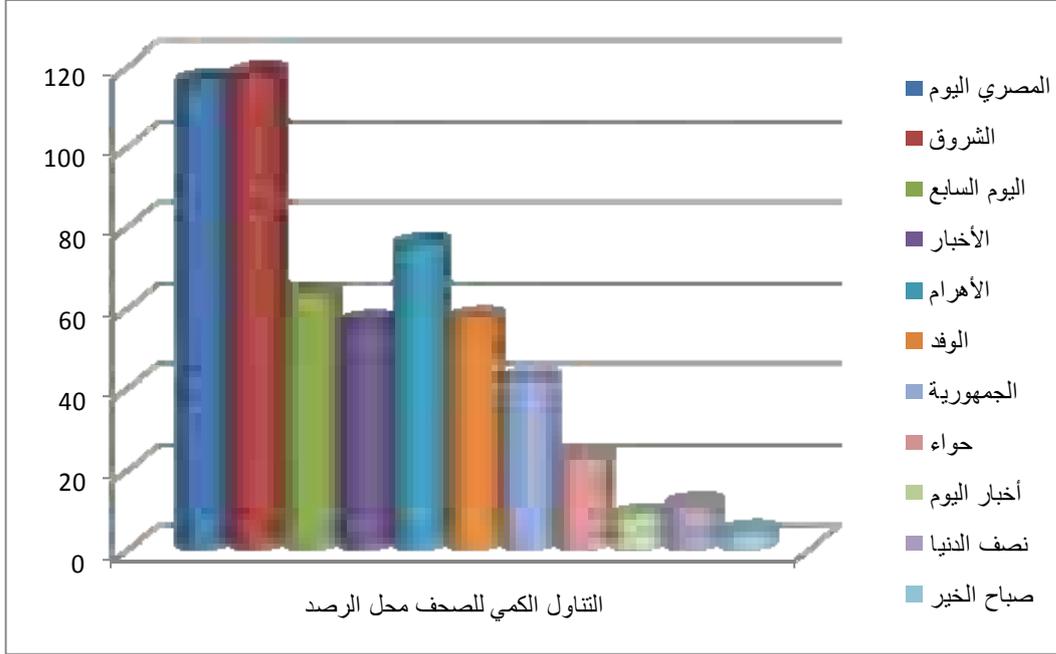
ثانياً: قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإصدار بيان في 27 إبريل 2012 رداً على قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي سناقشه مجلس الشعب يوم 29 إبريل 2012، تحذر فيه من غضب المرأة المصرية فأولادها خط أحمر.....وعدم وجود تمثيل لها داخل البرلمان وعلى الساحة السياسية بعد الثورة لا يعنى أنها غير قادرة على حماية أبنائها، وأوضح شرعية القوانين (الحضانة- الرؤية- الولاية التعليمية) الموجودة حالياً ومدى دستوريته وأسباب صدورها نتيجة للدراسات والأبحاث التي تم إجرائها وأسفرت عن ما تعانيه المرأة المصرية، فهي لم تصدر دون الرجوع للمصادر الفقهية والشرعية والدراسات الاجتماعية أيضاً.

نتائج عامة للمرصد الإعلامي للصحف والمجلات محل الرصد فيما يتعلق بتناولها لقضايا المرأة:

خلصت نتائج تحليل تناول الإعلام للصحف والمجلات محل الرصد لستة قضايا متعلقة بالمرأة، وذلك خلال الفترة من أكتوبر 2011 وحتى شهر يونيو 2012 إلى عدد من النتائج العامة، وتم تقسيم النتائج إلى محورين أساسيين، المحور الأول النتائج المتعلقة بالصحف والمجلات محل الرصد، والمحور الثاني النتائج المتعلقة بالقضايا التي تم تحليلها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالصحف والمجلات محل الرصد:

- الرسم البياني التالي يوضح التناول الكمي للصحف والمجلات محل الرصد، لكافة القضايا التي تم تحليلها:



جريدة الشروق:

- من خلال تحليلنا للصحف والمجلات محل الرصد وجدنا أن **جريدة الشروق** جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والثانية من حيث الاهتمام الكيفي بقضايا المرأة محل الرصد، فمجموع ما نشرته جريدة الشروق 118 مادة من أصل 573 مادة، أي بنسبة (20.5%).

وجاءت الشروق في المرتبة الأولى من حيث التناول الكمي لقضيتان من القضايا محل الرصد وهم: قضية التحرش الجنسي، وقضية سحل الفتيات.

- حيث أن جريدة الشروق جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضية التحرش الجنسي، ونشرت الشروق 22.22% من إجمالي المواد المنشورة عن التحرش في الصحف محل التحليل.

- ولم تكتفي الشروق بنقل الظاهرة داخل مصر فقط بل عملت على نقل ما يحدث في العالم ونحن نرى أن هذه المعالجة كانت إيجابية جداً من الشروق لأنها عرضت القضية على أنها موجودة في كافة دول العالم وأكثرها تقدماً مثل أمريكا ووجودها في مصر

والتحدث عنها لا يعني تشويه سمعة مصر بل يعني ضرورة الرصد والتصدي لهذه الظاهرة.

- أولت اهتماماً خاصاً للقضية وعملت على إبراز موادها من خلال فرد المساحات الكبيرة لها، واستخدام الألوان في العناوين والصور.

- وأيضاً صحيفة الشروق جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكمي والكيفي لتناول قضية "سحل الفتيات" حيث كان تناول الشروق للقضية إيجابياً بنسبة (95%) ومن الأشياء المميزة في تناول الشروق لقضية "سحل الفتيات" اهتمامها بتناول الجانب الاقتصادي للقضية حيث ذكرت الشروق في تقرير أن سلمية جمعة الحرائر أدت إلى ارتفاع ملحوظ في أسهم البورصة المصرية، وهو يظهر مدى اهتمام الشروق بتناول القضية من زوايا مختلفة وأيضاً يظهر أن سلمية تظاهرات النساء تساعد على دعم الاقتصاد وليس وقف حال الدولة كما يدعي البعض.

- كما اهتمت الشروق بمتابعة كافة أحداث قضية كشوف العذرية من خلال الأخبار فهي الصحيفة الأولى في نشر الأخبار حول قضية كشوف العذرية حيث نشرت 14 خبراً من إجمالي 35، أي نشرت 40% من الأخبار المنشورة عن القضية في الصحف والمجلات محل الدراسة.

جريدة المصري اليوم:

- **جريدة المصري اليوم** جاءت في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضايا المرأة محل الرصد، فمجموع ما نشرته جريدة المصري اليوم 116 مادة من أصل 573 مادة، أي بنسبة (20.2%).

- وجاءت **المصري اليوم** في المرتبة الأولى من حيث تناول الكمي والكيفي في ثلاث قضايا من القضايا محل الرصد وهم: قضية زواج القاصرات، وقضية كشوف العذرية، وقضية تمثيل المرأة المصرية في اللجنة التأسيسية للدستور.

- ولم تكن المصري اليوم الأولى من الناحية الكمية فقط في تناول قضيتي زواج القاصرات وكشوف العذرية بل كانت الأولى أيضاً من الناحية الكيفية حيث اهتمت المصري اليوم بالقضيتين فمثلاً في قضية كشوف العذرية لاحظنا من خلال تحليلنا لتقارير المصري اليوم أنها اهتمت بمتابعة مراحل القضية كلها ابتداءً من نقد منظمة هيومان رايتس ووتش لكشوف العذرية مروراً بحكم محكمة القضاء الإداري بوقف الكشوف ثم حكم المحكمة العسكرية ببراءة المتهم وانتهاءً بالوقفات التضامنية ورفض القوى المدنية لحكم براءة الطبيب المجند، وتم نشر معظم التقارير على مساحات كبيرة وبعناوين واضحة وهو ما يعكس اهتمام المصري اليوم بالقضية والعمل على إبرازها للقراء.

- وجدنا أيضاً من خلال تحليلنا لمقالات المصري اليوم أن جميع المقالات كانت لكتاب مرموقين ولهم جمهورهم العريض ومنهم د.نوال السعداوي، ود.سحر الموجي، والكاتب علاء الأسواني.

- ومن المميز في معالجة المصري اليوم للقضايا المختلفة أنها كانت دائماً تضع تعليقاً تحت الصور المنشورة وهو إجراء صحفي مميز لأنه يجب شرح الصورة أو التعليق عليها حتى تصل الرسالة التي تريدها الصحيفة بشكل صحيح للقارئ.

جريدة الأهرام:

- أما في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضايا المرأة محل الرصد فتأتي **جريدة الأهرام** حيث نشرت الأهرام 75 مادة أي بنسبة (13%).

- وجاءت جريدة الأهرام في المرتبة الأولى من حيث التناول الكمي لقضية واحدة من القضايا محل الرصد وهي: قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة.

- حيث كانت الأهرام الجريدة الأكثر اهتماماً برصد أداء مجلس الشعب حول قضايا المرأة، حيث نشرت 18 مادة صحفية عن القضية بنسبة 20%.

- كذلك جاءت الأهرام في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام الموضوعي بالقضية حيث جاءت معالجة الأهرام للقضية إيجابية بنسبة (94.5%)، وسلبية بنسبة (5.5%)، ولم

تنتشر الأهرام مواد محايدة على الرغم من محاولاتها في الملف أن تظهر وجهات النظر المختلفة إلا أن الجانب الإيجابي طغى على الجانب السلبي.

- ولم تكتفي جريدة الأهرام بالاهتمام الكمي في التناول فقط بل اهتمت بتنوع القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة القضية حيث استخدمت 7 قوالب صحفية مختلفة وهم الخبر والتقرير والتحقيق والمقال والصورة والملف وبريد القراء.
- ولكن يؤخذ على الأهرام عدم الدقة في اختيار العناوين الملائمة للموضوعات المنشورة بها حول هذه القضية.

جريدة اليوم السابع:

- أما جريدة اليوم السابع فتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضايا المرأة محل الرصد، فمجموع ما نشرته 63 مادة، أي بنسبة (11%).

جريدة الوفد:

- جريدة الوفد جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي، فمجموع ما نشرته جريدة الوفد 57 مادة أي بنسبة (10%).
- ولكننا لاحظنا أن اهتمام الوفد انصب في الأساس على المواد التي تخدم مصالح حزب الوفد وليس مصالح المرأة المصرية.

جريدة الأخبار:

- جريدة الأخبار تأتي في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضايا المرأة محل الرصد، فمجموع ما نشرته جريدة الأخبار 56 مادة، أي بنسبة (9.7%).
- جريدة الأخبار في تناولها للقضايا محل الرصد اعتمدت على المصادر الرسمية أو بمعنى أدق المصادر الحكومية في تحليلها للقضايا ولم تعتمد على مصادر أخرى فمثلاً في تناولها لقضية كشف العذرية اعتمدت على اللواء /عادل المرسي - رئيس هيئة

القضاء العسكري كمصدر أساسي للمعلومات في الأخبار في حين لم تعتمد على سميرة إبراهيم الضحية.

جريدة الجمهورية:

- وفي المرتبة السابعة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي تأتي جريدة الجمهورية حيث نشرت 42 مادة وذلك بنسبة (7.3%).

مجلة حواء ونصف الدنيا:

- أما في المرتبة الثامنة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي فتأتي مجلة حواء حيث نشرت 23 مادة وذلك بنسبة (4%).

- بينما تأتي مجلة نصف الدنيا في المرتبة التاسعة حيث نشرت 11 مادة صحفية وذلك بنسبة (1.9%).

- وعلى الرغم من أن كلا من نصف الدنيا وحواء مجلتان نسويتان إلا أن كلاهما تساوا في عدم الإهتمام بقضايا المرأة محل الرصد، حيث جاء في مرتبتان متأخرتان وهما المرتبة الثامنة والمرتبة التاسعة كمياً وكيفياً من حيث الاهتمام بالقضايا محل الرصد.

- فمجلة حواء في الوقت الذي كان يجب أن تكون هي الأكثر اهتماماً بالقضايا محل الرصد لأنها قضايا نسائية هامة وتمس كل فتاة وامرأة على أرض مصر، فكان يتوجب على أعرق مجلة نسوية والتي يرجع إنشائها إلى عام 1955، أن تكون على قائمة الصحف والمجلات التي تنفرد بتحليل هذه القضايا وتفرد المساحات لها، فمجلة حواء تحتاج إلى إعادة مراجعة اهتماماتها وأولوياتها في النشر، فقضايا المرأة لا تقتصر على الموضة والمطبخ والصحة بل الأهم من كل هذا مشاركة المرأة السياسية والعنف ضد المرأة، والتي يجب أن تكون حواء ونصف الدنيا أولى الداعمين لهذه القضايا.

- فمثلاً من الأشياء الغريبة أن مجلة حواء هي المجلة الوحيدة ضمن صحف الرصد التي أوجدت مبررات للمتحرشين ولم تتناول قضية التحرش الجنسي على أنها جريمة في حق المرأة.

جريدة أخبار اليوم:

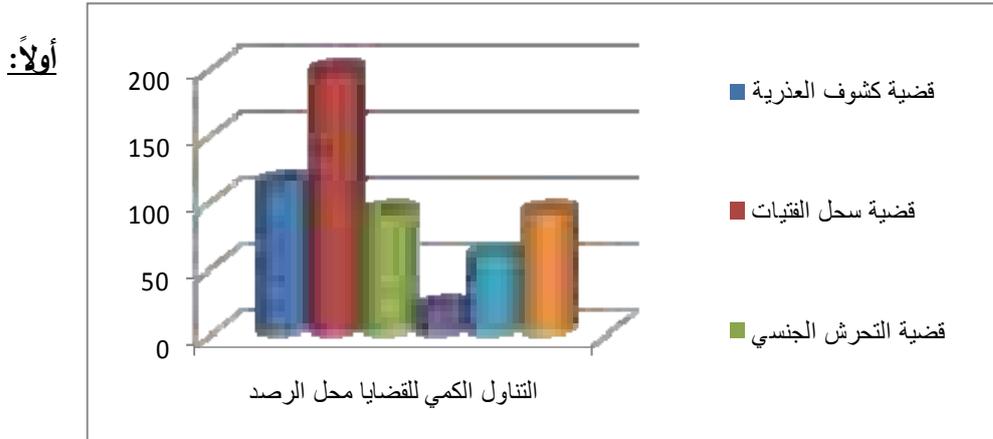
- **جريدة أخبار اليوم** تأتي في المرتبة العاشرة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بقضايا المرأة محل الرصد، فمجموع ما نشرته الجريدة 8 مادة، أي بنسبة (1.3%).
- حيث جاءت جريدة أخبار اليوم في المرتبة الأخيرة والقبل الأخيرة من حيث تناول الكمي والكيفي لجميع قضايا المرصد، وبهذا تحتل أخبار اليوم المرتبة الثانية في عدم الاهتمام بتناول القضايا المتعلقة بالمرأة.

مجلة صباح الخير:

- ولم تختلف عنها كثيراً **مجلة صباح الخير** حيث احتلت المرتبة الأخيرة في الاهتمام الكمي والكيفي بالقضايا محل الرصد، وهي بهذا تحتل المرتبة الأولى في عدم الاهتمام بتناول القضايا المتعلقة بالمرأة، فمجموع ما نشرته مجلة صباح الخير في كافة القضايا 4 مادة من أصل 573، وذلك بنسبة (0.69%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالقضايا التي تم تحليلها:

- الرسم البياني التالي يوضح تناول الكمي لكل قضية من القضايا محل الرصد، في كافة الصحف التي تم تحليلها:



النتائج العامة لقضية سحل الفتيات:

- ومن خلال تحليلنا للقضايا محل الدراسة وجدنا أن اهتمام الصحف والمجلات بقضية **سحل الفتيات** توقف عند مرحلة **الرصد فقط**، فوجدنا أن الاهتمام بالتحليل والتحقيق في هذه القضية كان محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول هذه القضية قليل جداً مقارنة بالأخبار والتقارير.
- كما أن هذه القضية احتلت المرتبة الثانية في التناول الكمي وذلك بنسبة (15%).
- واقتصر النشر في قضية **سحل الفتيات** خلال شهر ديسمبر 2011 وهو وقت وقوع الأحداث بل وخلال الأيام من 21 إلى 30 ديسمبر تحديداً حيث نشرت 95% من المواد الصحفية المنشورة حول القضية في هذه الفترة تحديداً.
- أما باقي المواد المنشورة فكانت خلال شهر يناير 2012 وذلك بنسبة 4.5%، وشهر مايو بنسبة 0.5%، مما يعكس عدم اهتمام الصحف والمجلات المختلفة بمتابعة القضية وتداعياتها فلم يتابع أحد الدعاوى التي رفعتها الفتيات ضد المجلس العسكري ولم نجد أحد يتابع إجراء الحوارات مع تلك الفتيات عقب فترة من وقوع الحدث لمعرفة ماذا حدث بخصوص تلك الدعاوى وما نتائجها؟، فلم نجد مثلاً حوار واحد مع غادة إحدى الفتيات اللواتي سحلن وكانت متهمة بالاعتداء على قوات الجنود.
- كما أن إجمالي المواد الصحفية المنشورة عن قضية **سحل الفتيات** في الإحدى عشر جريدة ومجلة محل الرصد إيجابية حيث نُشر 169 موضوع إيجابي وهذا بنسبة (85.5%)، بينما نُشر 17 مادة تناولت الموضوع بشكل محايد وهذا بنسبة (8.5%)، وجاءت المواد السلبية 12 مادة فقط وهذا بنسبة (6%)، ويتضح مما سبق أن غالبية المواد الصحفية اتخذت صف الفتيات اللواتي تم سحلهن وكانت المعالجة الصحفية للقضية بشكل عام إيجابية.
- وكانت جريدة الوفد هي الأكثر سلبية في تناول قضية **سحل الفتيات** حيث كانت المواد الصحفية التي تناولتها الجريدة بخصوص هذه القضية إيجابي بنسبة (69.2%)، ومحايد بنسبة (11.5%)، وسلب بنسبة (19.23%)، حيث أن اهتمام جريدة الوفد كان منصب أكثر على أخبار الحزب وبالانتخابات وليس بقضية **سحل الفتيات**.

- هذا بخلاف نشر الوفد لمقالات تتناول القضية بشكل سلبي ومنها مقال "شرف الأمة" للكاتبة د.لميس جابر، والذي نُشر على مساحة كبيرة، ومع تأكيدنا أن المقال الصحفي يعبر عن رأي كاتبه وليس رأي الجريدة ولكنه أيضاً يجب أن يكون متوافق مع السياسة التحريرية للصحيفة، وهذا معناه أن جريدة الوفد رأياً من رأي الكاتبة وهو أن سحل الفتيات وتعريتهن ليس أهم من حرق المجمع العلمي، كما أن نشر هذا المقال وهو لكاتبة سيدة وليس لرجل يعطي انطباع للقارئ أن ليس كافة نساء مصر مع الفتاة التي تم سحلها وتعريتها.
- وأيضاً مقال "الذي يجب أن تحتج عليه النساء" للكاتبة /أمينة النقاش، حيث نُشر هذا المقال على مساحة كبيرة وبعنوان كبير وكان يركز على الانتخابات البرلمانية آنذاك، واهتمام الوفد بهذا المقال ونشره على مساحة كبيرة يؤكد على ما سبق وأشرنا إليه وهو انشغال الوفد بأخبار الحزب وبيّنات مجلس الشعب وليس بقضية الفتاة المسحولة.
- والتحقق الوحيد الذي نشرته الوفد تحقيق ضعيف على الرغم من أنه مع الفتيات والنساء ولكنه لم يحاول تناول القضية بنوع من التحليل والتعمق في التناول، وهذا أيضاً يؤكد على عدم اهتمام جريدة الوفد بقضية سحل الفتيات من الناحية الموضوعية واهتمامها أكثر بالناحية الكمية.
- كما لاحظنا في تناول جريدة الأخبار للقضية أن الخبر الذي نُشر حول المسيرة النسائية كان بعنوان "مسيرة لنساء مصر بالتحديد لرفض انتهاكات الأمن" على الرغم من أن المسيرة كانت لرفض انتهاكات المجلس العسكري وليس الأمن وهو نوع من تشويش الرأي العام من خلال استبدال بعض الكلمات مما يحول القضية ضد الداخلية وقوات الأمن وليس المجلس العسكري، ونُشر الخبر على مساحة صغيرة على الرغم من أن الخبر المنشور عن اعتذار العسكري لنساء مصر نُشر على مساحة كبيرة.
- كما أن المانشيت الصحفي الذي نشرته الأخبار لاحظنا من خلاله أن جريدة الأخبار اهتمت باعتذار العسكري أكثر من اهتمامهم بسحل الفتاة أو المسيرات النسائية التي نددت بذلك، وهذا يظهر جلياً في استخدام بنط (حجم) كبير في الجزء الأول من المانشيت واستخدام اللون الأحمر معه والخاص بإعتذار العسكري، بينما جاءت المظاهرة النسائية في ذيل المانشيت وباللون الأسود وبحجم صغير.

- أما كل من جريدة أخبار اليوم ومجلة صباح الخير ومجلة نصف الدنيا فجاؤوا في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي والكيفي بالقضية، حيث نشروا موضوع واحد عن القضية، أخبار اليوم " مقال" ، ومجلة صباح الخير " تقرير" ، ومجلة نصف الدنيا "تقرير" ، وهي معالجة هزيلة وغير كافية ولا تتناسب مع جريدة عريضة كجريدة أخبار اليوم ولا تتناسب مع مجلة بتاريخ مجلة صباح الخير، وبالطبع لا تتناسب مع مجلة نسوية بحجم مجلة نصف الدنيا، وأيضاً لا تتناسب مع حجم القضية، ولكن وجدنا من خلال تحليلنا أن تقرير مجلة صباح الخير كان أكثر عمقاً واهتماماً من المقال المنشور في جريدة أخبار اليوم، والتقرير المنشور في مجلة نصف الدنيا.

- ومن الأشياء الملفتة في تحليلنا لقضية سحل الفتيات أن مجلة حواء لم تتناول القضية ولا بموضوع واحد متصدرة بذلك المرتبة الأخيرة في الاهتمام الكيفي والكمي بالقضية، في الوقت الذي كان يجب أن تكون هي الأكثر اهتماماً بالقضية لأنها قضية نسائية هامة وتمس كل فتاة وامرأة على أرض مصر.

- ومما سبق نجد أن كافة الصحف محل الرصد تبنت الجانب النسوي في تناولها ومعالجتها لقضية سحل الفتيات، وكان محررو جريدة "الأهرام"، و"الشروق"، و"اليوم السابع" هم الأكثر تأييداً للقضية، بينما جاءت مجلة حواء على قائمة الصحف والمجلات التي أغفلت القضية بعدم النشر عنها مطلقاً.

ثانياً: النتائج العامة لقضية زواج القاصرات:

- في حين كانت القضية الأقل اهتماماً من الناحية الكمية في تناول الصحف والمجلات هي قضية زواج القاصرات حيث جاءت في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة (1.5%).

- فقضية زواج القاصرات على الرغم من أهميتها وخطورتها إلا أن الصحف والمجلات لم تهتم بها الاهتمام الكافي من الناحية الكمية، حيث أن المواد الصحفية التي نشرت حول هذه القضية محدودة جداً، فمجموع ما تم نشره حول القضية في كافة الصحف والمجلات محل الرصد 20 موضوع فقط، ولكن على الرغم من قلة المواد الصحفية المنشورة عنها

إلا أن الصحف اهتمت بتحليل هذه القضية ولم تكتفي برصدها فقط حيث كان التحقيق هو أكثر القوالب الفنية التي تم استخدامها لعرض هذه القضية.

- وعلى الرغم من أن مجموع الصحف والمجلات التي نقوم بتحليلها في هذا المرصد 11 جريدة ومجلة وجدنا أن 3 من الصحف والمجلات محل الدراسة لم يتناولوا قضية زواج القاصرات تماماً أي بنسبة 27% من إجمالي الصحف والمجلات محل الدراسة على الرغم من أنها أصبحت ظاهرة منتشرة في مجتمعنا وهي ظاهرة في غاية الخطورة خاصة مع الدستور الجديد والذي لم يحمي الفتيات المصريات من تجارة الرقيق وبيعهن بل سيسهل الأمر على أهليهن فأصبح بيع الفتيات الآن دستوري.

- والصحف والمجلات التي لم تعطي للقضية أي اهتمام ولم تنشر عنها شيئاً هي: جريدة الوفد، وجريدة أخبار اليوم، ومجلة صباح الخير.

- وعلى الرغم من أن كلا من نصف الدنيا وحواء مجلتان نسويتان إلا أن كان هناك فارق كبير بين معالجة مجلة نصف الدنيا ومجلة حواء للقضية.

- فمجلة نصف الدنيا جاءت في مقدمة الصحف والمجلات من حيث الاهتمام بالقضية، كما اعتمدت نصف الدنيا على مصادر متخصصة وعرضت كافة الآراء الدينية والاجتماعية والنفسية التي ترفض الزواج المبكر وتؤكد خطورته على الفتاة وعلى أبنائها في المستقبل، كما استخدمت الألوان والعناوين الرئيسية والثانوية في التحقيقات والصور لإبرازها.

- أما مجلة حواء وعلى الرغم من أنها مجلة نسوية إلا أنها لم تعطي اهتماماً خاصاً لهذه القضية فهي لم تختلف في معالجتها الكمية مع الأهرام والجمهورية حيث نشرت مادتان فقط عن القضية، كما أن معالجتها الكيفية للقضية كانت ضعيفة جداً فلم تهتم بتحليل القضية أو الاعتماد على مصادر متخصصة في تناول القضية.

- ولكن ما يميز تناول الصحفي لقضية زواج القاصرات هو أن كافة الصحف والمجلات تناولت ظاهرة الزواج المبكر للفتيات على أنه ظاهرة سلبية وجريمة في حق الفتاة.

ثالثاً: النتائج العامة لقضية كشوف العذرية:

- ومن خلال تحليلنا للقضايا محل الدراسة وجدنا أن اهتمام الصحف والمجلات بقضية **كشوف العذرية**، توقف عند مرحلة **الرصد فقط**، فوجدنا أن الاهتمام بالتحليل والتحقق في هذه القضية كان محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول هذه القضية قليل جداً مقارنة بالأخبار والتقارير.

- ولكن تفوقت نسبة المواد الإيجابية التي تناولت قضية **كشوف العذرية** على المواد السلبية في هذه القضية، فنجد أن الغالبية كانت للمواد الإيجابية المنشورة عن قضية **كشوف العذرية** في الصحف المختلفة كانت (71%)، بينما جاءت نسبة المواد المحايدة المنشورة عن الصحف (17%)، والمواد السلبية نسبتها (12%)، فكافة الصحف محل الرصد نشروا مواد إيجابية أكثر من المواد السلبية فيما عدا جريدة الجمهورية فهي الجريدة الوحيدة التي نشرت مواد سلبية أكثر من المواد الإيجابية حول قضية **كشوف العذرية**.

- ولاحظنا من خلال تحليلنا لتناول جريدة الأخبار للقضية أنها اعتمدت على اللواء/ عادل المرسي - رئيس هيئة القضاء العسكري كمصدر أساسي للمعلومات في الأخبار في حين لم تعتمد على سميرة إبراهيم الضحية.

- ومن الأشياء الملفتة أيضاً في تناول الأخبار للقضية أن الحواران اللذان أجرتهما جريدة الأخبار كانا مع مصادر عسكرية وأحدهم الطبيب المتهم وهذا يعكس أن الأخبار اتخذت موقف الطبيب وليس الفتيات ضحايا **كشوف العذرية** فكافة الصحف اهتمت بإجراء حوار مع سميرة ورشا الضحايا إلا جريدة الأخبار التي اهتمت بإجراء حوار مع الطبيب المتهم.

- أما جريدة الأهرام فلم تتناول القضية مطلقاً قبل صدور حكم القضاء الإداري بوقف **كشوف العذرية**، وهو ما يؤكد أن الأهرام كانت تغفل القضية تماماً إلى أن ظهر قرار يدين **كشوف العذرية**، ولاحظنا أن الأهرام عندما نقلت خبر قرار حكم القضاء الإداري اهتمت بعرض الحكم واسم نائب رئيس المحكمة الذي أصدر الحكم، كما اهتمت بنشر رد فعل رئيس هيئة القضاء العسكري والذي أكد على أن هذا الحكم غير قابل للتنفيذ لأنه لا يوجد قرار يقضي بالكشف عن العذرية في لائحة السجون العسكرية،

في الوقت الذي اهتمت فيه الصحف الأخرى مثل اليوم السابع والمصري اليوم والشروق بنشر رد فعل سميرة إبراهيم والمظاهرات احتفالاً بالقرار مما يؤكد أن الأهرام اتخذت كعادتها صف السلطة الحاكمة ولم تهتم بالمجني عليها حتى في الخبر الذي أدان العسكر.

- وتأتي مجلة حواء في المرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية حيث نشرت تقريراً واحداً عن القضية وكان هذا التقرير محايد لأنه تحدث بشكل عام عن سميرة إبراهيم كواحدة من أقوى الشخصيات لعام 2011، ولم تكن معالجة حواء للقضية مميزة بل على العكس كانت مخزية فمجلة حواء مجلة نسوية وعلى الرغم من هذا لم تتناول قضية كشوف العذرية عبر مراحلها المختلفة سوى بتقرير واحد عقب انتهاء القضية ونقلته من صحيفة أجنبية.

رابعاً: النتائج العامة لقضية التحرش الجنسي:

- ومن خلال تحليلنا للقضايا محل الدراسة وجدنا أن اهتمام الصحف والمجلات بقضية التحرش الجنسي توقف عند مرحلة الرصد فقط، فوجدنا أن الاهتمام بالتحليل والتحقيق في هذه القضية كان محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول هذه القضية قليل جداً مقارنة بالأخبار والتقارير.

- ومن خلال تحليلنا لتناول جريدة الشروق لقضية التحرش الجنسي وجدنا أنها اهتمت بالظاهرة كماً وكيفاً، حيث احتلت الشروق موقع الصدارة في الاهتمام بقضية التحرش الجنسي، ونشرت الشروق 22.22% من إجمالي المواد المنشورة عن التحرش في الصحف محل الرصد.

- ولم تكن في الشروق بنقل الظاهرة داخل مصر فقط بل عملت على نقل ما يحدث في العالم ونحن نرى أن هذه المعالجة كانت إيجابية جداً من الشروق لأنها عرضت القضية على أنها موجودة في كافة دول العالم وأكثرها تقدماً مثل أمريكا ، ووجودها في مصر والتحدث عنها لا يعني تشويه سمعة مصر بل يعني ضرورة الرصد والتصدي لهذه الظاهرة.

- وأيضاً من الأشياء الملفتة في معالجة الصحف لقضية التحرش الجنسي أن الأهرام نشرت خبر بعنوان "النيابة تبدأ تحقيقاتها بواقعة تجريد المانية من ملابسها بالتحريز"

وعرضت الأهرام الحادث على أنه رفض من المتظاهرين على دخول الفتاة الأجنبية للميدان وأن الشباب جذبوا من ملابسها لإخراجها من الميدان وليس للتحرش بها!، وتم نشر الخبر على مساحة صغيرة وبعنوان صغير، أما جريدة الشروق فنشرت نفس الحادث ولكن بتفاصيل مختلفة تماماً حيث قالت الشروق أن الفتاة تم التحرش بها والاعتداء عليها وأنه لم يكن اعتداء فقط بل هناك عرض للفتاة...وهو عكس ما قالته الأهرام عن نفس الحادث، ولم يعتذر أيّاً منهم أو يعلن عدم دقة الخبر المنشور به حتى الآن وهو أمر يعكس عدم تحري الدقة في نقل الأخبار كما يعكس حالة من التخبط الإعلامي التي تعاني منها بعض وسائل الإعلام.

- كما تميزت اليوم السابع في تناولها لهذه القضية بأنها نشرت أخبار مختلفة لم تتطرق إليها مثيلاتها من الصحف حيث لم تركز على حوادث التحرش في ميدان التحرير بل ركزت على حوادث التحرش التي تحدث يومياً في الشارع المصري، وأيضاً انفردت اليوم السابع بنشرها لخبر شكاوي السيدات من التحرش بهن في اللجان الانتخابية.

- وبشكل عام جاءت معالجة اليوم السابع محايدة حيث أن 50% من المواد الصحفية التي نشرتها اليوم السابع عن القضية كانت محايدة وتنقل الأخبار كما هي، و 41.7% كانت إيجابية، و 8.3% كانت سلبية.

- وتساوت مجلة حواء مع جريدة الأخبار وجريدة الوفد من حيث المعالجة الكمية حيث نشر كل منهم 4 موضوعات عن القضية، وهو لا يتناسب مع توجه كل منهم فمجلة حواء مجلة نسائية مصرية لها تاريخ طويل ومتخصصة في قضايا المرأة، وكان يجب أن تختلف تغطيتها عن باقي الصحف اليومية والأسبوعية الغير متخصصة في شؤون المرأة، فكان يجب أن تكون أعمق وأن تتناول الظاهرة من مختلف الزوايا التي تنقل للمجتمع صورة صحيحة للمرأة بأن من تتعرض للتحرش ليست هي المذنبة بل الضحية.

- ومجلة حواء كانت معالجتها للقضية للأسف سلبية حيث أنها نشرت ثلاثة تحقيقات، الأول منهم أوجد أسباب ومبررات لكبار السن لجعلهم يتحرشون والثاني لم يتناول ظاهرة التحرش بل تناول الانفلات الأمني والآثار التي ترتبت عليه من تحرش وبلطجة والثالث عن التحرش في المدارس ، فالمجلة ترى أن الحل الأمثل لتجنب التحرش بالفتيات في المدارس هو الفصل بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة وهو أمر غير صحيح وغير منطقي فمن الأولى أن يتم تربية النشء على القيم الدينية والأخلاقية السليمة

وليس الفصل بين الجنسين لأن مثل هذه الأفعال من شأنها أن تعمل على تفاقم المشكلة في الكبر وليس حلها، والغريب هو أن المجلة تناولت قضية التحرش من زاوية لم يتناولها أحد من قبل وهو التحرش داخل المدارس، بالرغم من أنها لم تنتشر أى حوادث من قبل حدثت داخل المدارس في أعداد لاحقة أو سابقة للموضوع المنشور، ويرجع ذلك لرغبتها في تناول الموضوع من زاوية مختلفة، وفي نفس الوقت قدمت حل وهو فصل البنات عن الأولاد وهو ما يكرس الصورة الذهنية لدى المجتمع بأن الفتاة الضحية هي المشكلة وليست الأخلاق والتربية السليمة، كما أن الصحف الأخرى لم تشر من قريب أو بعيد لأي حوادث تحرش حدثت داخل المدارس.

- أما الملف فتناول آراء الفتيات وتجاربهن مع التحرش وهو يوحي بإيجابية فكرة الملف ولكن المصادر المتخصصة التي تم الاعتماد عليها كانت ترى أن السبب هو الفتاة وأنها المذنبة وهو د. عادل المدني - أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، وكان رأيه أن ما يحدث طبيعي وأن الشباب يشعر بالكبت والحرمان وأكد أن الدفاع يجب أن يكون من جانب الفتاة.

- والموضوع الوحيد الذي كان إيجابياً بمجلة حواء هو التقرير الذي أعدته داخل الملف عن طرق الدفاع عن النفس ضد المتحرشين، وبالتالي تكون معالجة القضية معالجة يؤسف لها لأن مجلة حواء مجلة نسوية وكان يجب أن تكون هي المتصدرة لحملة شرسة ضد التحرش وليس العكس، كما أنه رغم إيجابية أن المجلة تنتشر طرق الدفاع عن النفس ضد المتحرشين إلا أنها لم تتطرق إلى أن هناك دور يجب أن تلعبه الدولة في مواجهة هذه الظاهرة أو دور للأمن للحفاظ على أمن الأفراد أو أن تتبنى قانون التحرش الذي تطالب فيه الحركات بتغليظ العقوبة ضد المتحرش ولكنه ما لم يحدث وكانت مفاجأة باعتبار أن مجلة متخصصة في شؤون المرأة أولى لها أن تكون صاحبة مبادرة.

- أما المرتبة الأخيرة فكانت لمجلة صباح الخير ، حيث لم تنتشر صباح الخير أي مادة صحفية عن قضية التحرش الجنسي وهي المجلة الوحيدة ضمن الصحف والمجلات محل التحليل التي أهملت القضية بشكل كامل مما يعكس عدم اهتمامها بوحدة من أهم القضايا التي تخص المرأة وتمثل ضرراً كبيراً لها.

- ويشكل عام نجد أن أكثرية الصحف محل الرصد تبنت الجانب النسوي في تناولها ومعالجتها لقضية التحرش الجنسي وذلك بنسبة (54,5%)، في حين كانت نسبة الصحف التي تناولت الظاهرة بشكل محايد (27.27%)، أما نسبة الصحف التي تناولت القضية بشكل سلبي فكانت (18.18%)، وكان محررو جريدة "الشروق" هم الأكثر تأييداً للقضية، في حين كان محررو اليوم السابع الأكثر حيادية في تناول القضية محل الرصد.

- تميز النشر في قضية التحرش الجنسي بالاستمرارية حيث لم يرتبط النشر حول القضية بحادث معين أو بتوقيت معين بل كان هناك توازن في طرح القضية خلال الشهور المختلفة.

خامساً: النتائج العامة لقضية المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور..ضيف شرف:

- ومن خلال تحليلنا للقضايا محل الدراسة وجدنا أن اهتمام الصحف والمجلات بقضية المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور..ضيف شرف توقف عند مرحلة الرصد فقط، فوجدنا أن الاهتمام بالتحليل والتحقيق في هذه القضية كان محدوداً حيث أن نسبة التحقيقات والحوارات المنشورة حول هذه القضية قليل جداً مقارنة بالأخبار والتقارير.

- حظيت قضية "الجمعية التأسيسية لوضع دستور مصر" بوجه عام باهتمام كبير من جانب مختلف الصحف القومية والخاصة وخاصةً تلك محل الرصد-، مما عكس اهتماماً سياسياً بها، ولكن على الجانب الآخر فإن قضية "نسبة تمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية للدستور" بشكل خاص لم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب الصحف والمجلات محل الرصد، وهو ما يعكس وجود إستراتيجية إعلامية في هذا الإطار للتركيز على القضية بشكل عام وباهتمام سياسي بالدرجة الأولى وليس باهتمام نسوي أو مجتمعي، وهو ما يدل في تقديرنا على تقليدية تناول الصحفي للقضايا التي تمس المرأة والتي ترتبط بشكل حيوي بالقضايا السياسية المتعلقة بها.

- كما وجدنا من خلال الرصد أن هناك فارق فيما بين النشر عن وضع المرأة المصرية في الدستور ومطالبها منه، وما بين النشر عن نسبة تمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بحيث اهتمت الصحف محل الرصد -وخاصةً النسائية منها وعلى رأسها مجلة حواء- برصد مطالب المرأة للحفاظ على المكتسبات التي حققتها في مجال قوانين الأحوال الشخصية وغيرها بالدستور الجديد لجمهورية مصر العربية، في حين تراجع هذا الاهتمام بشكل ملحوظ في تناول قضية التمثيل العادل للمرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور على الرغم من أهميتها للحفاظ على هذه المكتسبات وتحقيق غيرها من المكتسبات والحقوق المستحقة للنساء المصريات، على الرغم من أن هذه النسبة كانت هي الضمانة الأكبر لتحقيق هذه المطالب النسائية بالحفاظ على مكتسبات المرأة في الدستور الجديد.

- وهذا يقودنا إلى إستخلاص أنه لم يكن هناك حشد من جانب الصحف محل الدراسة لرفع الوعي بأهمية التمثيل العادل للمرأة في اللجنة التأسيسية للدستور، ونقصد هنا رفع وعي المسؤولين عن اختيار لجنة المائة وأيضاً وعي المواطن والمواطنة العاديين.-

- لاحظنا أن درجة الاهتمام الكمي بالنشر عن قضية تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور "بالصحف محل الرصد لا يعبر بالضرورة عن ذات الدرجة بالاهتمام الكيفي بالنشر عنها ، بمعنى أن جريدة "المصري اليوم" -على سبيل المثال- على الرغم من وقوعها في المرتبة الأولى من بين الصحف محل الدراسة من حيث الاهتمام الكمي بالقضية، إلا أنها لم تكن بالمرتبة الأولى من حيث الاهتمام الكيفي بها، نظراً لحياديتها في أغلب المواد الصحفية المنشورة بها عن القضية محل الدراسة ونشرها بلا عناصر إبراز، في حين كانت جريدة "الأهرام" في مرتبة أدنى من "المصري اليوم" من حيث الاهتمام الكمي بالقضية محل الدراسة، بحيث جاءت في المرتبة الثانية، ولكنها على جانب آخر كانت بمرتبة أعلى من جريدة "المصري اليوم" من حيث اهتمامها الكيفي بالنشر عن القضية.

- كانت المساحات المخصصة لنشر المواد الصحفية عن القضية محل الدراسة داخل الجرائد والمجلات صغيرة.

○ عدا جريدة "المصري اليوم" التي كانت مساحات المواد الصحفية المنشورة عن تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري "متوسطة".

○ وجريدة "اليوم السابع" التي كانت المساحات المخصصة للمواد الصحفية كبيرة بشكل عام، ولكن المدقق لها سيجد أن الجزئية المخصصة للحديث عن القضية محل الدراسة كانت في الغالب صغيرة جداً "بضعة أسطر فقط من مجموع المادة الصحفية كلها" ، فعلى سبيل المثال كنا نجد التحقيق أو الحوار الصحفي مخصص له مساحة كبيرة للحديث عن قضايا عامة، ولكن الجزء الذي يتعلق بقضية "نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور" على وجه الخصوص كان يُنشر على مساحة صغيرة جداً من المادة الصحفية.

- لم يكن هناك تنوعاً كبيراً في الأشكال والقوالب الصحفية المستخدمة بأغلب الصحف محل الرصد خلال تناولها لقضية "نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري"، حيث جاء أغلبها في شكل خبري، وكانت جريدة "اليوم السابع" هي الصحيفة الوحيدة من بين الصحف محل الرصد التي استخدمت شكل صحفي مستحدث في تناولها لقضية "نسبة تمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور" .. من خلال استخدام "الإعلان" كقالب صحفي لتناول القضية في جزء منه.

- السواد الأعظم من الصحف محل الرصد قامت بالنشر عن القضية في النصف الأول منها، عدا جريدة "الوفد" التي كانت أغلب المواد الصحفية المنشورة بها حول "نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور المصري" منشورة في الصفحات الأخيرة منها.

- الملاحظ بشكل أدهشنا حقيقةً هو عدم تناول الصحف المتخصصة للمرأة لقضية المرأة في الجمعية التأسيسية وأبعادها بالشكل المتوقع والكافي على الرغم من أهميتها، فمجلة حواء تناولته 4 مرات فقط، كما وجدنا تغطية مجلة نصف الدنيا للقضية غير كافية أيضاً، بحيث تناولت الحديث عن نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع دستور مصر مرة واحدة فقط من ضمن 61 مرة تم النشر عنها، وفي جزء من افتتاحية رئيسة التحرير، وهو الأمر الذي لا يبرره أسبوعية دوريتها ، كما لم تخصص لها المساحات الملائمة والكافية للنشر.

- الغريب أيضاً أن هذا التناول القاصر والمحايد كان من خلال "صحفيات"، فلم تتبنى هؤلاء الصحفيات إحدى أهم القضايا التي تمسهن وتخص بنات جنسهن ومصيرهن!!؟؟ .. هل السبب هو السياسة التحريرية لكل هذه الجرائد والمجلات؟ أم السبب هو قلة وعي لدى المحررين والمحررات بهذه الصحف بالقضية وجوانبها وأهميتها، حيث لم نجد

اهتمام بالقضية محل الدراسة سوى للكاتب الصحفية/ وفاء الغزالي التي تبنت قضية "تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور" في مقالين لها في الجريدة الأسبوعية "أخبار اليوم"، إلى جانب 3 صحفيات بجريدة "الأهرام" قمن بثلاث تحقيقات متميزة ومنهن: أ.صفاء شاكر.

- تميز النشر حول قضية "تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع دستور مصر" بالكثافة في شهر مارس 2012، حيث بدأت الصحف محل الدراسة بالنشر عن القضية بعد التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور، كما تميز أيضاً النشر في شهر يونيو 2012 بالكثافة نظراً لإعادة تشكيل الجمعية مرة أخرى ولكن بدون حل لمساوئ التشكيل الأول، في حين قلت كثافة النشر في شهري أبريل ومايو، مما يعكس عدم استمرارية ودورية النشر عن القضية.

سادساً: النتائج العامة لقضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة":

- نجد أن تناول قضية "أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة" كان إيجابياً بنسبة (86%)، حيث عملت الصحف على كشف ما يدور داخل أروقة البرلمان المصري ضد المرأة واعتمدت الصحف والمجلات محل الرصد على مصادر متخصصة في مجالات مختلفة وكانت آراء أغلب المصادر ضد ما يناقشه البرلمان من إلغاء لقوانين الأحوال الشخصية وقانون خفض سن زواج الفتيات...، بينما كانت المعالجة السلبية بنسبة (9%)، حيث عرضت بعض الصحف مواد كانت مع مجلس الشعب في إلغاء قانون الخلع أو الرؤية...، بينما نسبة الموضوعات المحايدة كانت (5%)، وهي المواد التي عرضت فيها الصحف والمجلات للقضايا بشكل متوازن حيث اعتمدت على آراء متخصصين مع طلبات مجلس الشعب في إلغاء القوانين الخاصة بالمرأة، كما عرضت للآراء التي ترفض إلغاء هذه القوانين وترفض أداء مجلس الشعب تجاه قضايا المرأة.

- ولكننا لاحظنا في قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة أن الصحف أغفلت موضوعات هامة تم طرحها داخل مجلس الشعب، فمثلاً مشروع قانون مضاجعة الوداع لم ينشر عنه شيئاً في معظم الصحف والمجلات محل الرصد وقد يرجع هذا إلى عدم التأكد حتى الآن من وجود هذا القانون من عدمه.

- كما لاحظنا أن معظم الصحف والمجلات اهتمت بإبراز الموضوعات المنشورة حول قضية أداء البرلمان تجاه قضايا المرأة من خلال استخدام وسائل الإبراز المختلفة كالصور والعناوين والمساحات واستخدام الألوان، ومن الملفت جداً أن معظم الصور المنشورة مع التحقيقات في هذه القضية كانت معبرة جداً عن المتن الصحفي والقضية.

نتائج عامة:

- وبشكل عام من خلال تحليلنا للصحف والقضايا المختلفة محل الرصد وجدنا أن اهتمام الصحف بمعظم القضايا وقف عند مرحلة الرصد فقط حيث جاء الخبر الصحفي القالب الأكثر استخداماً في قضايا: سحل الفتيات، والتحرش الجنسي، وأداء البرلمان تجاه قضايا المرأة، والمرأة المصرية في اللجنة التأسيسية للدستور ضيف شرف.
- كما وجدنا أيضاً أن التقرير الصحفي جاء في المرتبة الأولى من حيث التداول في قضية كشف العذرية.
- والقضية الوحيدة التي اهتمت الصحف بتحليلها من خلال التحقيق الصحفي هي قضية زواج القاصرات.

جمعية نهوض وتنمية المرأة في سطور

جمعية نهوض وتنمية المرأة، جمعية أهلية تنموية مشهورة برقم 3528 في عام 1987 ، تعمل في مجال التنمية منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً ، كما تعمل في أكثر المناطق العشوائية والمهمشة في عدد من المحافظات وهي القاهرة والقليوبية وحلوان سابقاً ، وتعتبر أول جمعية تثير قضية الوجود القانوني، المتمثلة في غياب الأوراق الرسمية والبطاقات الشخصية لدى النساء المعيلات لأسر، وتعتبر جمعية رائدة في مجال العمل الأهلي التنموي، في مصر، حيث تعمل على مستويين (المستوى الميداني و مستوى صناع القرار).

أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية إلي تمكين الفئات المهمشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية من خلال حزمة متكاملة من البرامج التي تقدمها الجمعية للمستفيدين، وقد نجحت الجمعية على مدار أكثر من 25 عاماً في تحسين مستوى معيشة 60 ألف أسرة في مناطق عملنا ، وتعمل الجمعية على تنبيه صناع القرار لأي سياسات أو قوانين تميز ضد المرأة... بالإضافة إلي تنظيم المجتمع عن طريق خلق كوادر تكون هي حلقة الوصل بين أفراد المجتمع

والأجهزة الحكومية، ورفع كفاءة الجمعيات الأهلية الشريكة عن طريق تدريب وتدعيم هذه الجمعيات.

ويميز جمعية نهوض وتنمية المرأة عن غيرها التواجد الدائم في الميدان مع الأهالي .. ومنهجيتنا في العمل هو الانتشار لتحديد الاحتياجات بالمشاركة مع الأهالي ثم تلبيه هذه الاحتياجات من خلال تصميم البرامج وفقاً للاحتياج الفعلي... بالإضافة إلي وجود رقابة ومتابعة داخلية دائمة على جميع البرامج الميدانية حيث يقوم كل مدير برنامج بالجمعية بعمل متابعة على باقي البرامج الأخرى حتى نضمن الجودة والكفاءة في العمل... كما نتقبل شكاوي المواطنين في المناطق التي نعمل بها من خلال صندوق مخصص يتقبل هذه الشكاوي والنظر فيها.

د.إيمان ضياء الدين بيبرس

- خبيرة دولية في قضايا النوع والتنمية الاجتماعية ومستشارة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- حاصلة على الدكتوراه حول السياسات والبرامج الاجتماعية الموجهة للنساء المعيلات لأسر من جامعة ساسكس بإنجلترا .
- وهي حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقبل أن تبدأ في الدكتوراه حصلت على دبلومه في تخطيط المشروعات والتمويل والتنمية من جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية.
- بعد التخرج مباشرة عملت مسئولة برامج في هيئة الإغاثة الأمريكية، واستمرت فيها عشر سنوات تدرجت خلالها في الوظائف حتى وصلت إلى منصب مديرة الهيئة. قامت خلال تلك الفترة بأعمال ميدانية كثيرة في الصعيد وخاصة في المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا.
- عملت بعد ذلك لمدة 7 سنوات مع هيئة اليونيسيف بالأمم المتحدة، ومن خلالها شاركت في إعداد وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع لمساعدة أطفال الشوارع والأطفال العاملين بالورش والمصانع والمخابز.

- عملت كمستشارة وخبيرة بالتنمية الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي بالعديد من هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، كما عملت مع مؤسسة وهيئة الحريري بلبنان كمستشارة لقضايا المرأة و المشروعات التي تخص المرأة.
- وفي سنة 1985، قامت هي ومجموعة من زميلاتها بإنشاء جمعية نهوض وتنمية المرأة والتي تم إشهارها عام 1987، وذلك بهدف تمكين المرأة المعيلة وأسرتها بالمناطق العشوائية في مختلف المجالات، واستطاعت الجمعية منذ نشأتها حتى الآن خدمة أكثر من 60.000 ألف أسرة في أكثر المناطق المهمشة بمحافظات القاهرة والقليوبية والغربية وجنوب سيناء وحلوان سابقاً.
- لها العديد من الإصدارات ومن أهمها كتاب بطلات وضحايا، أحلام الفتى الصالح ، وآخر إصدار لها كتاب "نساء من الميدان" وهو كتاب يوثق قصص النساء والفتيات المصريات اللاتي شاركن في ثورة 25 يناير بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك من خلال لقاءات حية معهن، وحوارات عميقة تجسد فكرهن، وتوجهاتهن ورؤيتهن لأدوارهن في صنع مستقبل الوطن.
- كما أن لها العديد من الأبحاث الاجتماعية التي استطاعت من خلالها تحديد المشكلات التي تعاني منها الفئات المهمشة وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات هذه الفئات، وبالنسبة للمقالات فلها العديد منها ويتم نشرها بالصحف المختلفة مثل صحيفة الأهرام والأخبار والجمهورية والأهرام العربي ونهضة مصر والأهرام الاقتصادي والجمهورية، وأيضاً مقالات باللغة والانجليزية في الهمفنجتون بوست و الدوريات العلمية والأدبية
- وهى ابنة الإذاعي الشهير المرحوم ضياء الدين بيبيرس.
- ومن خلال مشوار العمل بالمجال التنموي قامت بتنفيذ العديد من المشروعات والأبحاث بمناطق مهمشة وصعبة الاختراق مثل مناطق منشأة ناصر والمعتمدية وزبالين المقطم وكوم غراب و عزبة ابو قرن و دار السلام وغيط العنب و غيرهم .
- كما أنها حالياً عضو مجلس إدارة الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية للمرة الثالثة على التوالي بعد فوزها في انتخابات مجلس إدارة الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية.
- تعمل حالياً كرئيسة للمكتب الإقليمي لمؤسسة أشوكا الوطن العربي ، وكنائبة لرئيس مجلس إدارة منظمة أشوكا العالمية وهى إحدى الهيئات الدولية التي تعمل على إحداث التغيير الاجتماعي عن طريق تحديد المبدعين الاجتماعيين الرواد في مجالاتهم والاستثمار فيهم.

